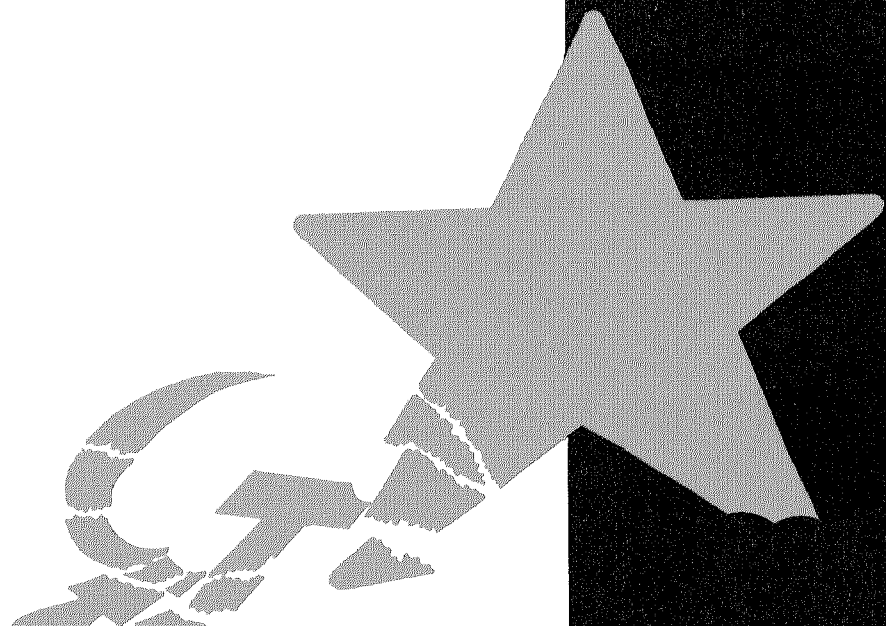
نهاية الامبراطورية السوفياتية

((مجد الأمم))



تأليف : هيلين كارير دانكوس

ترجمة : ابراهيم العريس

نهاية الامبراطورية السوفياتية

مجد الامير

نهاية الامبراطورية السوفياتية

مجد الأمم

تأليف هيلين كارير دانكوس
(عضوة الأكاديمية الفرنسية)

ترجمة: ابراهيم العريس

* يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي :
Hélène Carrére d'Encausse: La gloire des Nations
Ou La fin de L'Empire Soviétique

* الطبعة العربية الأولى، ١٩٩١ .

* الناشر :
* شركة الأرض للنشر المحدودة

56, Griva Dighenis
Anna Tower - First Floor
P.O.Box 3074
Limassol - Cyprus
Telex No. 6251 A.Z.
Fax No. 05 - 369928
Tel No. 05 - 366494 - 366018

* دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث

133 Makarios Avenue,
Classic House Building - Office No. 4
Tel - (357 - 5) 387463
Fax - (357 - 5) 387464
Limassol - Cyprus

« أيها الرفاق، ان من حقنا اليوم أن نقول بأننا قد سوينا مسألة القوميات. لقد شقت الثورة الطريق نحو المساواة في الحقوق بين الأمم، ليس فقط على الصعيد الحقوقي، بل أيضاً على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، وهي ساهمت بشكل ملحوظ في المساواة بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى كافة الجمهوريات والمناطق، وبين كافة الشعوب. والصداقة بين الشعوب السوفياتية، هي واحدة من أكبر منجزات اكتوبر. وهي، في حد ذاتها، ظاهرة فريدة في التاريخ العالمي. وهي، بالنسبة إليها، واحدة من أساسات قوة الدولة وصلابتها ».

ميخائيل غورباتشيف

٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧*

« لا بد لنا من أن نتذكر اننا في الماضي وقبل أن تتوقف حركة التاريخ الروسي [بفعل ثورة العام ١٩١٧]، كنا أناساً عاديين، كنا نعرف كيف نفرق بين الخير والشر، كنا نعرف كيف نرى ونصغي ».

الكسندر تسيبكو

« موسكوفسكي نوفوستي » **

(*) تقرير مقدم الى الجلسة المشتركة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وللسوفيات الأعلى للاتحاد، وللسوفيات الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية، لمناسبة الذكرى السبعين للثورة، موسكو، ١٩٨٧، ص ٤٧

(**) العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٣.

مدخل

هل سيبقى الاتحاد السوفياتي حتى العام ١٩٨٤؟[١]

هذا السؤال الذي طرحه المنشق اندريه آمالريك خلال سنوات السبعين، أثار يومها في الغرب دهشة مهذبة أو مسلية. في بلده، كان الصمت المطبق، والنسيان المخصص لـ«الخونة» الذين فقدوا، حتى، حق الوجود.

للوهلة الأولى، يبدو السؤال فريداً من نوعه. ففي ذلك الحين كان الاتحاد السوفياتي قوة عظمى، نداً للولايات المتحدة.. والجماعة الدولية نفسها أقرت له بهذه المكانة، العام ١٩٧٥ في هلسنكي. وكان، كذلك، قوة امبريالية.. بل ولمرتين؛ حيث أن امبراطورية القياصرة التي فتتتها الحرب ولينين، عاد لينين نفسه وأعاد تركيبها، فغطت ٢٢ مليون كيلومتر مربع، وضمت ٢٦٠ مليون نسمة. امبراطورية كانت تضم داخل حدودها شعوباً عديدة، وكانت تفتخر بكونها دولة من نمط جديد «دولة الشعب كله»، تعيش فيها جماعة تاريخية جديدة هي «الشعب السوفياتي». وخارج هذا الاطار، عادت الامبراطورية الأصلية وتوسعت، بفضل الحرب العالمية الثانية وستالين، لتشمل جزءاً كبيراً من الحيز الأوروبي. هل هو اختطاف للغرب؟ أبداً، يجيب المسؤولون في الاتحاد السوفياتي، بل هي مرحلة ثانية في الثورة، وأرضية جديدة للتقدم البشري، ستمتد اليها، قليلاً فقليلاً، هذه الجماعة التاريخية الجديدة التي كان الشعب السوفياتي صورتها الأولية: «الشعب الشيوعي».

كل شيء هنا بات، إذن، يشهد على أن زمن القوميات، داخل الاتحاد السوفياتي، قد انتهى.

واولئك الذين قادوا الاتحاد السوفياتي بعد ذلك - بريجنيف وكوسيغين.... - أطلقوا القوة السوفياتية نحو بلدان افريقيا وآسيا البعيدة التي ارتدى غزوها مسوح الثورات.

وللمرة الأولى، في التاريخ، لم تعد الامبراطورية متجمعة فوق حيز مضموم على بعضه، بل صارت ممتدة فيما وراء البحار، على صورة بقية الامبراطوريات التقليدية. والمجموع الذي تكوّن على ذلك النحو. باسم تقدم مسيرة التاريخ، والمسيرة المنجزة نحو التاريخ، ونهاية التاريخ التي أعلنها كارل ماركس. صار كلاً متضامناً يضمن له الاتحاد السوفياتي تلاحمه وابديته.

ومع ذلك فلم يكن كل شيء، متطابقاً مع ذلك التلاحم الظاهري الذي راح قادة الاتحاد السوفياتي يقدمونه بوصفه ضرورة لا حيدة عنها، تمليها القوانين التي تحكم مصير الناس والأشياء. إذ، على الرغم من قوانين التاريخ المتطلب هذه، حدث أن قوميات الامبراطورية السوفياتية لم تتصرف دائماً بالشكل الذي كان ينبغي عليها أن تتصرف به. وهكذا، انطلاقاً من العام ١٩٥٣، من برلين الى بودابست، ومن وارصو إلى براغ، ثار الناس ضد الامبراطورية وطالبوا بحقهم في تقرير مصيرهم. لكن الشعوب المغزوة لم تذعن الى الأبد، رغم اسكاتها وسحقها من قبل الدبابات السوفياتية، باسم قوانين التاريخ نفسها. وفي الاتحاد السوفياتي نفسه، على الرغم من سبعين سنة أخضع خلالها «الشعب السوفياتي» عن طريق الارهاب، والذاكرة المؤودة، والأسر في منظومة قيم شاملة وشمّالة، لم يخل الأمر من دلالات تنذر بالرفض: ديمغرافية مختلة التوازن، مولّدة للفروقات والصراعات، بحث عن هوية، بحث عن ماض وعن ثقافات، المطالبة باستخدام اللغات القومية، عودة لاكتشاف الأديان. الاسلام خاصة، الذي، حين أصبح في ايران، عند حدود الاتحاد السوفياتي، عنصراً حاسماً في الحياة الاجتماعية، وجد لنفسه صدى عند ذلك الجزء من «الشعب السوفياتي» الذي، فجأة، بات يريد لنفسه ان يكون أيضاً «شعباً مسلماً».

ولقد أسيء فهم هذه الأزمات العنيفة وهذه الاهتزازات الصماء، داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه.

فالعالم الغربي، الذي قبع في يقينه بأن الاتحاد السوفياتي قوة لا تتزحزح، اعتبر هو أيضاً أن النظام الذي يضمنه الاتحاد السوفياتي، لن يتغير أبداً. بالنسبة إليه كانت الشيوعية قد ربحت الجولة، ولم يعد عن ذلك رجوع؛ والأمم، حتى الثائرة منها، يجب أن تتأقلم مع ذلك الواقع. ثم ألفلن يكون عالم الغد، عالم شراكات مصالح هي أكثر رحابة من القوميات؟

ومسؤولو الاتحاد السوفياتي أنفسهم لم يكونوا أقل ايماناً بضآلة أهمية تلك

الأزمات. فهم، إذْ أخلدوا الى المشاريع والمحصلات الفخمة للخطط الخمسية، وإذ تعودوا أن يستبعدوا بعيداً عن ذواتهم وعن المجتمعات التي يتكفلون بها، كل خبر يتناقض مع المسيرة نحو المستقبل المشع، وإذ تيقنوا من القوة المتعاظمة دوماً للدولة السوفياتية، رصفوا كافة المشكلات التي تلوح في أفق الامبراطورية، في خانة «القلاقل» التي لن يكون من شأنها أبداً أن تسيء الى مسيرة التاريخ، أو تضع التغييرات المنجزة، على بساط البحث.

١٩٨٦: لم يخطىء اندريه امالريك إلا في عامين.

يومذاك اكتشف الاتحاد السوفياتي، القوي جداً، اكتشف في لحظة أن هذه القوة ليست سوى اسطورة، وان النجاحات المتواصلة التي يكثر من الحديث عنها لا تخفي تحتها سوى إفلاس عام. في جذور هذا الكشف، جرت العادة على الاعتقاد بأن ثمة رجلاً هو غورباتشيف. وفي الحقيقة، ثمة أيضاً حدث هو تشيرنوبيل.

غورباتشيف، الذي وصل الى السلطة في العام ١٩٨٥، يعرف أن قوة بلده انما تخفي تحتها الكثير من ضروب الوهن. لكنه يرى أيضاً أن المحصلة تحتوي عى نجاحين لامراء فيهما: الامبراطورية الداخلية، والامبراطورية الخارجية. لذلك نراه يجهد لكي يعيد بناء هذه القوة، ولكي يعجل من سيرورة التقدم مستنداً في ذلك الى النقطتين القويتين في الميراث: «الشعب السوفياتي» من جهة، ومن الجهة الثانية ذلك الجزء من أوروبا الذي أدمج اقتصادياً وعسكرياً في الجماعة السوفياتية.

غير أن انفجار تشيرنوبيل اتى يوم ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ليقطع التاريخ السوفياتي الى قسمين، وليحطم كل اليقينات. بعده سيكون هناك: قبل تشيرنوبيل وبعد تشيرنوبيل.

هذا الانفجار الذي لم يكن من الممكن اخفاء أمره عن الشعب طويلاً، هو الذي فرض على غورباتشيف انعطافة سياسية جذرية، ووضع نهاية للكذب. لم يستطع النظام السياسي السوفياتي أن يكذب بشأن تشيرنوبيل. ومع انه عمد الى «تقطير» الحقائق الجزئية حول هذا الموضوع، فإنه بدا عاجزاً عن الكذب طويلاً وكلياً، كما بدا عاجزاً عن أن يفرض على المجتمع حقيقته هو. اما المجتمع السوفياتي والشعوب التي نشكله فقد اكتشفت، فجأة، في تشيرنوبيل أن القوة والتقدم والسيطرة على التكنولوجيا وعلى الطبيعة، لا تغطي في الاتحاد السوفياتي سوى الضعف والتأخر والتخلف التقني وتدمير الطبيعة. وهكذا، منذ اللحظة التي لم تعد فيها شعوب الاتحاد السوفياتي تصدق شيئاً مما

يقال لها، راحت ترفض كل شيء، وقبل أي شيء آخر: الصورة الذاتية التي فرضت عليها، صورتها كـ« شعب سوفياتي ». وهكذا، في مواجهة الامبراطورية، راحت تلك الشعوب تطالب بأن تختار هي بنفسها مصيرها. ولم تهتم كثيراً بواقع انها، حين حكمت على الامبراطورية، انما حكمت ايضاً على الجهود التي يبذلها غورباتشيف من أجل تطوير الديمقراطية، وتقويم الاقتصاد.

لم تنهار الامبراطورية الروسية في العام ١٩١٧، إلا لكي تعود وتتجسد في صورة الامبراطورية السوفياتية. فما الذي يعنيه اليوم، هذا الانهيار الجديد للامبراطورية؟ أو تراه مجرد كسوف مؤقت، يقود، مرة أخرى، الى عودة الامبراطورية للظهور بشكل جديد؟ حقاً إن امبراطورية الاسكندر ولّدت بيزنطة، التي تحولت إثر ذلك الى امبراطورية تركية. إن التاريخ حافل بمثل هذا السقوط وذاك الانبعاث. أم ترانا حقاً، أمام نهاية حقيقية ستخرج منها دول - أم حديثة، بل وأشكال جديدة لا سابق لها؟ في هذا التدهور الذي تعيشه امبراطورية تقودها نخبة قوية، كلية الحضور، عرفت أولاً كيف تقبض على السلطة ودائماً كيف تحافظ عليها، أي قسط من المسؤولية تتحمله هذه النخبة؟ هل هي التي قادت اللعبة؟ هل تراها سارت على خطى برنامج مرسوم؟ أم انها انحرفت بانحراف الأحداث؟ هذه النخبة - أي الحزب الشيوعي الذي يعدّ، في الاتحاد السوفياتي، عشرين مليون عضواً، أي نحو عشر السكان العاملين - هل تراها دفعت خارج الحيز الذي يلعب فيه مستقبل الناس الذين يكوّنون « الشعب السوفياتي »؟ أم انها لا تزال، بعد، قادرة على إمساك زمام المبادرة؟

ان تاريخ هذا الانهيار، وتاريخ تلك العلاقات التي اقامتها هذه النخبة (التي تتطابق قوتها مع قوة الاتحاد السوفياتي) مع الأمم، ومشاريع الافراد والجماعات والشعوب التي تتكاثر اليوم في الاتحاد السوفياتي، ربما كانت جميعها أقل اضاءة للمستقبل، من هذا السؤال البسيط: بعد عصر الثورات، ومع انتهاء الامبراطورية، هل حل أخيراً عصر الأمم؟

هوامش المدخل

(١) أمالريك أ. « الاتحاد السوفياتي هل يعيش حتى العام ١٩٨٤؟ » باريس، ١٩٧٦. نشر هذا الكتاب في الاتحاد السوفياتي تحت عنوان « تنويعات على يوميات »، مجلة « أوغنيوك »، العدد ٩، ١٩٩٠، ص ١٨ - ٢٣.

القسم الأول

سوء التفاهم

الفصل الأول

أي «بريسترويكا» لأية امبراطورية؟

لقد كان ميخائيل غورباتشيف، الذي وصل الى زعامة الحزب الشيوعي - والاتحاد السوفياتي - في الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٨٥، أكثر حظاً من أسلافه أجمعين. فالحال أن المرء لا يكفيه أن يصل الى قمة النظام لكي يكون سيد السلطة. بل سيتعين عليه أن يفرض نفسه، عبر اسقاط كل اولئك الذين يجسدون الماضي، ويمتلكون المواقع والمحاسيب، ويمكنهم بفضل هذا أن ينكشفوا عن منافسين مخيفين. فالصراع في سبيل السلطة، بدلاً من أن يختتم يوم الوصول الى القمة، يكون في الواقع قد بدأ لتوه.

في الاتحاد السوفياتي، يدور هذا الصراع ضمن صفوف الحزب الشيوعي («نواة القيادة» حسب دستور العام ١٩٧٧) حيث تتوزع المسؤوليات والمناصب. لذلك، إذا اقتضى الأمر تغيير هرمية السلطة، هل يكون ثمة ما هو أكثر ملاءمة من مؤتمر للحزب، يعقد مرة كل خمس سنوات، ويكون هو القادر على تبديل جهاز القيادة؟ إن جميع الزعماء السوفيات، من ستالين الى بريجنيف، استخدموا المؤتمر، باذلين شتى الوسائل لابعاد اولئك الذين كانوا يسببون لهم ازعاجاً، ولتركيب الطواقم الأمينة التي كانت تسهل عليهم ممارستهم للسلطة. ولقد كمن حسن حظ غورباتشيف، بشكل استثنائي، في انه حين وصل الى السلطة في آذار (مارس) ١٩٨٥، حرص على أن يعقد مؤتمر الحزب بعد ذلك بأحد عشر شهراً، فيما نلاحظ - على سبيل المثال - أن خروتشيف قد اضطر لانتظار ثلاث سنوات قبل أن يتمكن من إزاحة الستالينيين والشروع في تصفية الستالينية. على غرار خروتشيف، طرح غورباتشيف نفسه كرجل التغيير؛ وتنطح لطرد البريجنيفيين، ولوضع نهاية لذلك الجمود الذي نتج عن البريجنيفية. في ذلك الحين كانت الكلمة - المفتاح لديه هي «اوسكورينييه» أي «الاسراع». كان رجلاً مستعجلاً، يأمل في تسريع عملية التغيير والتقدم، والعودة بالبلد الى قوة كان يشعر أنها مهددة. ولقد

كان من العدل أن يقدم القدر لهذا الرجل المستعجل، الفرصة للانكباب، بسرعة، على عمله.

وسط الانحدار.. النجاح الامبراطوري

لقد وضع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، وهو المؤتمر الأول في العهد الغورباتشيفي، تحت شعار الرموز. فهو إذ افتتح في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٦، احال بذلك الى المؤتمر الكبير الآخر، المؤتمر العشرين، الذي افتتحه نيكيتا خروتشوف في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٦، وخصص لعملية نزع الستالينية. بعد المؤتمر العشرين، صار الاتحاد السوفياتي، والى الأبد، مختلفاً عما كان عليه في عهد ستالين. فهل تمكن غورباتشيف من تحقيق ثورة مشابهة؟

يقيناً ان تقريره حول حالة الاتحاد السوفياتي، حول اخفاقاته وغوامض وضعه، أتى ليشكل قطيعة تامة مع خطاب الرضى المعتاد، الذي كان يحصي مسبحة من النجاحات غير الموجودة، والتي كان المواطنون السوفيات مدعوين لاعتبارها حقيقة بلدهم الحقة. والحال أن هذه اللهجة الجديدة، لهجة الصراحة النسبية والتبصر، انما أتت متوائمة مع تطور الأذهان هنا. فمنذ سنوات لم تعد حدود الاتحاد السوفياتي، حدوداً عازلة تماماً، والناس بدأوا يتجولون، كما أن المعلومات الواردة من الخارج عن طريق الوسائل التقنية الجديدة المتوفرة، صارت تقدم للسوفياتيين صورة عن بلدهم مختلفة، صورة لم يعد بوسع أحد تجاهلها. وما راح يقوله غورباتشيف، كان كل واحد يحفظه عن ظهر قلب؛ لكنه لم يكن بعد قد شكل الحقيقة المشتركة التي يمكن للمجتمع أن يتحلق من حولها. وما كان ثورياً في العام ١٩٨٦، أكثر من محتوى خطاب غورباتشيف نفسه، كان ذلك العبور من المعرفة الفردية الى المعرفة الجماعية للواقع. علماً بأن مجتمعاً متمدناً جديراً بهذه الصفة لا يمكن له أن يولد من دون هذا الوعي المشترك.

لكن الاتحاد السوفياتي أيضاً، وقبل أي شيء آخر، مجتمع متعدد الأعراق. والغريب في الأمر أن غورباتشيف لم يعرف كيف يقدم شيئاً لهذا المجتمع، باختلافاته واحباطاته، إبان انعقاد ذلك المؤتمر السابع والعشرين. وهكذا حين راح الأمر يتعلق بالامبراطورية. التي كرس لها غورباتشيف صفحات طويلة في خطابه. راح ذلك الخطاب، الشديد الانفتاح على أي حال، يعود الى الشياطين القديمة، والى لسان الخشب، الذي، من بعد ما

نسي للحظة، سرعان ما استعاد كل حقوقه[1]: « إن الشعب السوفياتي، جماعة اجتماعية وشاملة للقوميات من طراز جديد » أو « إن ضروب الاضطهاد واللامساواة قد أزيلت » وأبدلت بـ « الصداقة بين الشعوب، واحترام الثقافات القومية والكرامة القومية للجميع »، هذا ما راح ينادي به غورباتشيف، وقد عاد بشكل مفاجىء الى تلك الصياغات والنغمات التي استخدمها كافة مسؤولي الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٢٢ لوصف الامبراطورية. الاتحاد السوفياتي ليس على ما يرام، دون ريب، لكن الامبراطورية في خير، حتى ولو كانت تعرف، بشكل هامشي، بعض المشاكل وضروب النقصان. إذن، ها هو غورباتشيف، في جردة حساب التاريخ السوفياتي التي وضعها، يتمسك دون تردد، في مجال الحديث عن النجاحات والأمل، بما كان لينين قد تمكن حقاً من بنائه، بناءً أصيلاً ودائماً: تدامج الشعوب في دولة نزعت، قبلياً، لانجاز هذا المخطط. ولأن ذلكم هو الجزء السليم من الإرث، ومن المسيرة السوفياتية الشاقة، خلص غورباتشيف الى أن عمل اعادة البناء يمكنه أن يرتكز إلى الامبراطورية، وفيها يجد الأسباب التي تدفعه الى الأمل.

ومع ذلك، إذا ما نظرنا عن كثب الى ذلك الجزء من الخطاب، المكرس للامبراطورية حيث تحيلنا الايديولوجيا، والكليشيهات المكرورة بلا نهاية، الى ماض لا يكف غورباتشيف عن رفضه، سنكتشف، عند جملة تبدو في ظاهرها غير ذات معنى، رؤية مركزوية للمشكلة القومية. إذ في معرض ذكره للصعوبات الاقتصادية وفساد الطبقة القيادية المرتبط بتلك الصعوبات، يشعر غورباتشيف بشكل مفاجىء بالغيظ، خصوصاً، من جراء ما يحدث في المحيط. ويشير الى أن بعض الجمهوريات « جمهوريات طفيلية »، هاجسها الوحيد مصالحها الخاصة، وهي على قناعة بأن مبرر وجود الاتحاد السوفياتي نفسه يكمن في العناية بها، من دون أن تساهم، مقابل ذلك، في الخير المشترك[2]. أما الطريق التي يتعين اتباعها فتكمن في الاتجاه المتعارض تماماً مع تلك التصرفات المسيئة؛ إن من واجب كل جمهورية من الجمهوريات أن تساهم في تنمية « مجمع اقتصادي واحد » تكون فيه للمصلحة العامة، الأسبقية على المصالح الخاصة لأمم الاتحاد السوفياتي.

فيما وراء الطابع المتناقض بعض الشيء لهذا الكلام، يبدو من الواضح هنا أن رؤية غورباتشيف عارية عن أي التباس: يتعين على الاتحاد السوفياتي أن يكون حيزاً اقتصادياً موحداً. والوصول الى هذا يترتب عليه تصور حصري للحقوق الثقافية القومية

ولسياسة الاطارات. إذن على هذين الصعيدين، حيث كان النظام السوفياتي قد أكد، بصورة دائمة، احترامه للتطلعات القومية (تنمية كافة الثقافات القومية، وابراز النخب القومية في كل مكان، كان هذان هما شعاري ستالين، حتى ولو كان الواقع قد كذبهما على الدوام)، بدا من الواضح على غورباتشيف أنه ليس متساهلاً بالنسبة الى تصرفات مرؤوسيه في جمهوريات المحيط. صحيح أنه قال ان كافة الثقافات هامة، لكن احترامها لا ينبغي أن ينسينا ما هو أساسي: تقاربها الضروري، ودمجها في الايديولوجيا المشتركة، ونمط العيش الاشتراكي، والتصور الاشتراكي للعالم. ليس ثمة مجال لقومية ضيقة، بل انتماءات قومية تعثر على مكانها في اشتراكية موحّدة تعطي للمجتمع الشمّال تلاحمه.

أما القومية الضيقة، والنزعة المحلية (فسينتشيستنو)، فإن غورباتشيف يشجبهما على مستوى آخر، يبدو هاماً هذه المرة بالنسبة الى تشغيل الدولة والاقتصاد، مستوى الاطارات. إذ ها هو يقول ان النخب السياسية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي تنحو للانطواء على ذاتها، ولممارسة نوع من سياسة «المحسوبية القومية»، حيث حين يتعلق الأمر بترقية الاطارات، يتم تفضيل أي مواطن محلي، على أي سوفياتي كفء. ويلاحظ غورباتشيف أن هذا الموقف يقود، بشكل أكثر عمومية، الى التمييز، داخل الجمهوريات، ضد كل اولئك الذين ليسوا أعضاء في القومية المسيطرة، فلا يجدون في هيئة القيادة، المكان الذي من شأنه أن يكون لهم اما من جراء كفاءتهم أو من جراء أهمية المجموعة التي ينتمون اليها. بوضوح، يتهم غورباتشيف الجمهوريات، والمناطق القومية الكبرى في الاتحاد السوفياتي بممارسة سياسة «التفضيل القومي»، والاستزلام، والفساد، الناتجة عن كل سياسة ترجح كفة «المجموعة»، مسيئة بهذا الى المصلحة الاقتصادية العامة، كما الى تطور العلاقات بين الاعراق.

لكن انحرافاً في التصرفات المحلية...

غريب أمر هذا الخطاب، الذي تحتاج تناقضاته تفحصاً خاصاً. فمن جهة ها هو غورباتشيف يقدم في العام ١٩٨٦، صورة مثالية للمشكلة القومية، التي، على ضوء بقية تقريره، تبدو وكأنها تشكل نقطة النجاح الحقيقي الوحيدة في طول التاريخ السوفياتي وعرضه، نجاحاً يمكن أن تؤسس عليه سياسة تقويمية كاملة. لكنه من جهة أخرى، يبدي

القليل القليل من التسامح في ازاء مطالب وممارسات جمهوريات المحيط التي، يرى أنها قد استفادت كثيراً من مرحلة الجمود البريجنيفي، لكي تنغلق على مصالحها الخاصة. انه لا يقول، دون شك، كما فعل بريجنيف خلال السنوات الأخيرة التي مارس فيها السلطة، أن الوقت قد حان لكي تبدأ الجمهوريات بـ «سداد ديونها لروسيا». ومع ذلك، فإن اغتياظاً حقيقياً إزاء القوميات المغالية في مطالبها، والتي ترفض لعب لعبة التنمية المشتركة، يبدو واضحاً من خلال عبارات الرضى التقليدية.

ومع ذلك فإن الحديث عن «شعب سوفياتي» بوصفه حقيقة لا مراء فيها، والتنديد بطفيلية ومحلية بعض عناصر ذلك الشعب، أمر لا يحمل التناقض إلا في ظاهره. إن ما يظهر واضحاً في كلام غورباتشيف هو اعتباره أن ما هو حاسم انما هو ضروب التقدم المحرزة، والوجود نفسه لشعب سوفياتي ناتج عن كل ذلك العدد من الشعوب المختلفة؛ وأن التصرفات المؤسفة التي يشجبها انما هي ناتجة عن تلاقح «بقايا» ماض بات على قاب قوسين أو أدنى من الامحاء، مع سياسة جمود كانت هي التي اساءت للنمو السوفياتي.

على الرغم من الانتقادات التي تميزت احياناً بحديّتها، يكشف خطاب غورباتشيف مع ذلك عن نظرة شديدة التفاؤل الى العمل المنجز، في هذا المجال، من قبل أسلافه الذين تتوجه هذه المحاكمة اليهم. ان غورباتشيف، في خضم ذلك التقييم المتشائم لوضع بلاده، الذي قدمه للمؤتمر، ينظر الى المسألة القومية باعتبارها عنصر الارتياح الرئيسي، ونقطة الاستناد للوصول الى المستقبل. أما انتقاداته فإنها تقود الى اقتراحات سوف تعطي «البريسترويكا» محتوى ملموساً. وهو، إذ يندد بـ «طفيلية» بعض الجمهوريات، ينهل من ذلك التنديد، من فوره، حجة من أجل دعوة تلك الجمهوريات، نحو تعبئة استثنائية في المجهود الاقتصادي الذي سيدفع المجتمع الى خوضه. طفيلية، وغير كفوءة، تلك الجمهوريات، لكن بإمكانها أن تبذل جهداً معتبراً من أجل الخير العام الذي غالت طويلاً في إهماله. تفضيل قومي، محسوبية وفساد: اتهامات من شأنها أن تقود مباشرة الى عملية تصفية تطال الاطارات المحلية، والى امكانية ابدالها بإطارات تكون الكفاءة والمنفعة معيارين حقيقيين لاختيارها. بمعنى أن غورباتشيف أمسك هنا بوسيلة رائعة تمكنه من الاسراع في تدمير «قلاع السلطة» التي كان بريجنيف قد تركها تتكون وتتعزز، وليس من شأنها الآن إلا أن تضايق عمل الأمين العام الجديد. وأكثر من هذا أن غورباتشيف، في هجومه على مبدأ النزعة المحلية

في اختيار الاطارات، وفر لنفسه امكانية بعث من يشاء للحلول محل الاطارات الموجودة، مما يمكنه بالتالي من أن يكوّن، عبر الحيز السوفياتي، طواقمه الخاصة. وهو إذا اشتكى من الحصة الهزيلة التي تعطى لـ« المجموعات القومية الاقلياتية » (وفي المقام الأول؛ للروس وللاوكرانيين) في عملية توزيع مناصب المسؤولية في تلك الجمهوريات، فتح بذلك الطريق أمام اعادة تركيب لنخبها الحاكمة في اتجاه أقل قومية، وبالتالي في وجه تطوير لاحق لعملية « الأممية »، تلك الكلمة الأساسية الأخرى في خطابه.

المسمار الذي دقه غورباتشيف، جاء من بعده ليغاتشيف ليغرزه عميقاً، وليظهر خلال ذلك المؤتمر بوصفه الرجل الثاني في الحزب. لقد طالب ليغاتشيف علناً بقيام « تبادل في الاطارات بين جمهورية وأخرى، من المركز الى المحيط، ومن المحيط الى المركز »[٣]. وتبادل الاطارات يعني، بكلمات واضحة، « إسقاط الاطارات بالمظلة »؛ وهي سياسة عتيقة تتبعها السلطة السوفياتية وتكمن غايتها، في المقام الأول، في الحيلولة دون تشكل نخب قومية راسخة، يشعر المجتمع أنها هي التي تمثله تمثيلاً شرعياً. ومنذ بداية سنوات العشرين، كانت السلطة - على الدوام - قد اتبعت هدفاً مزدوجاً؛ تكوين الاطارات اللازمة لتطور البلد وتنميته، والتي يتعين الاتيان بها من لدن كافة الجماعات قصد تفادي خلق تفاوتات بين الأمم المهيمنة والأمم المهيمن عليها، تؤدي الى ولادة شتى أنواع الاحباط والتمرد؛ ولكن في الوقت نفسه تفادي تكوّن نخب مترسخة في أممها الخاصة وثقافاتها الأصيلة، لصالح نخبة سوفياتية كبيرة، تكون طليعة الشعب السوفياتي الذي سيولد. والحال أن التسوية الستالينية بين « الثقافة القومية » و« الثقافة البروليتارية » وجدت ها هنا تعبيرها الأكثر ملموسية. صحيح أن المجتمعات القومية كانت تحتفظ، بصورة انتقالية، بثقافاتها الخاصة، لكن النخبة السوفياتية كانت هي التجسيد الحي لتلك الثقافة البروليتارية التي ستكون ذات يوم ثقافة مشتركة بين الجميع. وخروتشيف، ثم بريجنيف، كانا لفترة قد قدما بعض التنازلات للمجتمعات القومية الظمئة لامتلاك نخبها الخاصة؛ لكن كلاً منهما واتته وثبات قلق عديدة أمام النتائج التي يمكن ان تنجم من جراء قيام تحالف بين المجتمع ونخباته داخل الأمة الواحدة. وكان بريجنيف، خلال المؤتمر السادس والعشرين الذي انعقد قبل عام من رحيله، قد أطلق صرخة التحذير ملاحظاً أن الروس، الذين هم العماد البشري للنظام، كانوا في المحيط، في موقع ضعف في مواجهة نخب قومية، تبدو أكثر اعتداداً بذاتها[٤].

في العام ١٩٨٦، خلال النقاش حول المشكلة القومية، بدا ميخائيل غورباتشيف

وبكل وضوح على توافق مع الحزب، ومع ردات الفعل الاستلابية التي كانت قد بدأت تظهر لدى الروس. وفي القضية القومية، بدا البرنامج الجديد الذي تبناه المؤتمر السابع والعشرون، قليل الاختلاف عن سابقه، مكتفياً مثلاً باستخدام مفهوم «الشعب السوفياتي الموحد»، الذي كان حتى ذلك الحين غائباً عن ذلك النوع من الوثائق، حتى وإن كانت الايديولوجية السوفياتية قد بدأت، منذ العام ١٩٧٧، تلجأ الى استخدامه على نطاق واسع. وحين نشر مشروع البرنامج، فتحت صحيفة «البرافدا» صفحاتها لاجراء نقاش عام حوله[٥]. وعلينا هنا، أن نتوقف قبل أي شيء آخر، عند الحاح المشروع على دور روسيا في التاريخ السوفياتي، والمجهود الروسي الذي هدف الى انتزاع بقية شعوب الاتحاد من ربقة التخلف، وعند ضرورة تطوير الاستخدام المشترك للغة الروسية أكثر وأكثر ودورها التمديني، وأخيراً عند ضرورة رسم آفاق المستقبل بشكل أكثر وضوحاً: دولة موحدة لشعب موحد[٦]. مما لا ريب فيه أن «البرافدا» قد تعمدت التركيز على الاحباطات الروسية، وعلى النتائج التي ينبغي استخلاصها من يقين أن «الشعب السوفياتي» قد أضحى حقيقة واقعة. لكن هذا الاختيار انما أتى ليكشف عن التوجهات القائمة لدى الجهاز القيادي للحزب الشيوعي، الذي كان لا يزال في العام ١٩٨٦، الجهاز السياسي المسيطر على النظام السوفياتي بأسره. ترى أفلم يكن من الأمور ذات الدلالة أن يكون ميخائيل غورباتشيف، وعلى عكس أسلافه المباشرين الثلاثة، قد استنكف عن التطلع، عهد ذاك، الى أي لقب آخر غير لقب الأمين العام للحزب، تاركاً للآخرين أمر تجسيد الدولة (ميكويان) والحكومة (ريجكوف)؟ إن الخط الذي حدده الحزب في مؤتمره السابع والعشرين، هو إذن، ذاك الذي، كان عليه أن يسيّر كل توجهات الاتحاد السوفياتي عند ذلك المستوى.

اعادة بناء الامبراطورية

في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٨٦، اندلعت في آلما ـ آتا، معارك تجابه فيها المتظاهرون الكازاخ مع قوات حفظ الأمن. غير أن تلك الانتفاضات الأولى التي عرفها الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة الغورباتشيفية ـ وسنعود إلى هذا الحادث لاحقاً ـ بدت وكأنها لا تحدث ايما تعكير في صفو تعيينات الأمين العام، أو تعيينات قيادة الحزب. فغورباتشيف، في معرض تحدثه بعد ذلك باسابيع امام اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في

٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، أتى بسرعة على مشكلة الصراعات التي تندلع في الوسط القومي، لكنه تحدث عن ذلك بطريقة أتت أكثر تحديداً وانفتاحاً مما تفرضه التقاليد الراسخة في هذا المجال. وللمرة الأولى بدت «الشفافية» (الغلاسنوست) وكأنها وصلت الى هذا المجال، الذي كانت تتحكم فيه - حتى ذلك الحين - الصياغات الجاهزة، المتفائلة على الدوام. ولكن إذا كان غورباتشيف قد أقر بأن ثمة صعوبات يمكن أن تنتج عن واقع كون الاتحاد السوفياتي دولة متعددة الأعراق، فإنه في الوقت نفسه لم يقترح احداث أي تغيير في توجه سياسة القوميات. ان اسباب الصراعات هي تلك التي كان قد تحدث عنها خلال المؤتمر بشكل أكثر عمومية: النزعة المحلية، الانعزالية العرقية، بل و«الاعتداد القومي»، أي التصرفات الموروثة عن ماض ثقيل لم تسمح له جمودية العهد البريجنيفي بأن يتخلص منها كلياً. وكمثل أسلافه، اعتقد غورباتشيف أن الترياق الشافي من تلك البقايا انما يكمن في الاخلاص الصلب للايديولوجيا الأممية، وفي «تأميمية» متزايدة للاطارات، أي تخلي القوميات عن موقفها التمييزي ازاء المجموعات القومية الأخرى. وإن هي إلا اقتراحات معروفة تماماً.. لم تؤد الى اضفاء أي جديد على السجال.

ومع ذلك فإن غورباتشيف لا يمكن اعتباره غير ذي حساسية إزاء التدهور البيّن في المناخ القومي. وهكذا راحت الصحافة والخبراء يبدأون سجالاً حول الصعوبات الخاصة التي تواجهها السلطة في المحيط؛ بل وظهر للمرة الأولى مصطلح «الصراع العرقي»[٨]. ومن ثم، لا يبدو لنا مدهشاً، ان يكون غورباتشيف قد توقف بعض الشيء خلال الاحتفال بالذكرى السبعين لثورة اكتوبر، عند تلك المشكلة التي بات الواقع اليومي يفرض عليه النظر إليها بعين الاعتبار. والحال أن ملاحظاته في هذا الصدد انما تكشف عن احباط ثابت الوجود ازاء المسألة القومية، بل وعن عجز ما عن التقاط معطياتها.

اخلاصاً منه للعرف المعمول به، كرر غورباتشيف مرة أخرى، أن النظام السوفياتي قد عرف كيف يحل المشكلة القومية، لكنه أقر بأن العلاقات بين الأمم لا تزال معقدة، وأنها تفرض على الحزب يقظة دائمة. ثم عمد، للمرة الأولى منذ وصوله الى السلطة، الى ضم هذه المسألة الى اطاري «البريسترويكا» و«الدمقرطة»، ليس على شكل وعد بإعادة صياغة سياسة القوميات، بل على شكل عنصر ينبغي ادخاله في السجال العام. كان هذا قليلاً.. لكنه كان كثيراً أيضاً.

كان قليلاً بالنظر الى أن غورباتشيف ظل يعتقد - وهو قال هذا بنفسه - أن

« الصداقة بين شعوب الاتحاد السوفياتي » ، هذه الاسطورة التي عبرت التاريخ السوفياتي كله ، هي نجاح لا يتعين أبداً اضعافه عن طريق خوض التجارب ؛ وكان قليلاً لأن غورباتشيف كان لا يزال مقتنعاً بأن قوة الدولة السوفياتية ، ومجدها التاريخي ، مرتبطان بذلك النجاح . وهذه التعيينات هي التي قادته الى التنديد سلفاً بكل ما من شأنه أن يدخل عامل اللااستقرار في هذا المجال .

لكن هذا كان كثيراً ، بالنظر الى أن غورباتشيف قبل ، ها هنا أيضاً ، بأن تسقط المحاظير ، وبأن يتطبّق مبدأ الشفافية (الغلاسنوست) . والحال أن غورباتشيف إذ تعهد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ ، بأن يجري السجال كذلك من حول المشكلات المرتبطة بالدولة المتعددة - الأعراق ، لاحظ ضمنياً أن هذه المشكلات باتت أكثر خطورة مما يقوله علناً ؛ وقبل بفكرة نقل هذه المشكلات ، الى ساحة النقاش العام ، أسوة ببقية المشاكل .

والحقيقة أن ما فعله غورباتشيف هنا ، كان مجرد السير على هدى ما قادته اليه السجالات والأحداث . فمنذ صيف العام ١٩٨٦ ، ها هي « الغلاسنوست » قد بدأت تفلت من بين يديه ، حيث أن الحدود التي وصفها لها ما عادت محترمة من أحد ، ولا سيما في جمهوريات المحيط . وغورباتشيف ، في اقراره بمشروعية هذا السجال ، بدا وكأنه يمد يده الى اولئك الذين يخوضونه . أفلن يقوده هذا ، كما حدث لخروتشوف في العام ١٩٥٦ ، الى التحول من اطار الأورثوذكسية المتعنتة الى اطار الاعتراف بالمصالح القومية؟ إن مثل هذا التحول سيكون ذا نتائج مستديمة ، حتى ولو كان في الماضي قد تبدى مؤقتاً .

الروس ينجدون الاتحاد السوفياتي

إذا كان غورباتشيف غالباً ما يبدو متناقضاً مع نفسه في حديثه حين يتعلق الأمر بالمشكلة القومية ، فإنه أقل بكثير تناقضاً حين يتحدث عن السلطة ورجالها . فهو إذ يبدو ، في الظاهر ، متيقناً من صلابة البناء السوفياتي ومن وسائل السيطرة عليه ، يبدو قليل الاهتمام بأية شكوك جمهورية . كما انه يهمل قواعد التمثيل القومي التي كان قد حوفظ عليها منذ العام ١٩٥٦ .

فغورباتشيف خلال تعيينه للاشخاص الجدد داخل أجهزة الحكم - ولا سيما في

المكتب السياسي، وفي أمانة الحزب - بدا شديد الميل الى المركزية[٩]. وثمة دالان يشهدان على هذا الأمر بشكل لا مراء فيه: ترويسه لأعلى اطارات النظام، وخاصة، اهماله للمحيط.

- السمة الأولى ستلوح لنا من خلال المقارنة بين آخر مكتب سياسي على عهد بريجنيف والمكتب السياسي كما تبدى خلال العامين ١٩٨٥ - ١٩٨٦. هنا مما لا شك فيه أن الأرقام، التي غالباً ما تكون خداعة، تقترح علينا وجود نوع من الاستقرار في العلاقات بين الأعراق. ففي العام ١٩٨٢ كان المكتب السياسي يضم ٣ أعضاء من غير الروس، بين اعضائه الـ ١٣ الذين يحق لهم التصويت. وهذه النسبة العددية لا تزال هي نفسها في العام ١٩٨٧. لكن التمثيلية القومية لهؤلاء وأولئك لم تعد هي نفسها. فزملاء ليونيد بريجنيف كانوا الى جانبه لأنهم كانوا، باستثناء واحد منهم، أعلى المسؤولين في جمهورياتهم. الأوكراني شنشر بيتسكي، والكازاخي كونايف، مثل الأعضاء البدلاء: الازربيجاني علييف والجيورجي شيفارنادزه، والأوزبكي رشيدوف، والبيلوروس كيسليف، جميعهم أمناء أولون في الحزب الشيوعي، وهم يأتون الى المكتب السياسي للدفاع عن مصالح جمهورياتهم، كما من أجل تحديد سياسة مشتركة سيتوجب عليهم، بعد ذلك، أن يفرضوها على مواطنيهم.

بعد عامين من وصول غورباتشيف الى السلطة، تبدلت الأمور: فإذا كان سيتشر بتسكي قد بقي في المكتب السياسي لكي يمثل الحزب الأوكراني، فإن الممثلين القوميين الآخرين، لم تعد لأي منهما نفس علاقة السلطة مع الجمهورية التي يمثلها. فشيفارنادزه، الذي كان حتى العام ١٩٨٥ أميناً أولاً للحزب الشيوعي الجيورجي، عين وزيراً للخارجية، ورقي بصفته هذه الى الفئة العليا التي تضم الأعضاء كاملي العضوية في المكتب السياسي؛ لكن حزبه لم يعد ممثلاً في هذا المكتب. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على البيلوروسي سليونكوف، الذي دخل الى المكتب السياسي لكي يحل محل مواطن له (هو الأمين الأول السابق للحزب البيلوروسي كيسيليف) لكنه، إذ رقي في العام ١٩٨٧، أمين اللجنة المركزية، صارت تلك هي الصفة التي يحملها في المكتب السياسي. أما الأعضاء البدلاء الستة في المكتب السياسي، فإنهم جميعهم روس[١٠].

وليس فقط أن القادة القوميين لم يعودوا يمثلون مسقط رأسهم إلا نادراً، بل والأخطر من هذا، أن شرائح بأسرها من جمهوريات المحيط لم تعد ممثلة في الهيئات العليا للحزب. في عهد بريجنيف، كان الأعضاء كاملو العضوية، والأعضاء البدلاء،

يتكلمون باسم الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وباسم جيورجيا، والدولتين السلافيتين أوكرانيا وبيلوروسيا. صحيح كان ثمة غائبون (البلطيقيون والأرمن)، ولكن، على الأقل، كانت الشعوب الأكبر عدداً ممثلة، في العام ١٩٨٧ اختفت كافة الجمهوريات الاسلامية وجمهوريات القوقاز من المكتب السياسي، من دون أن يواكب هذا مجيء غائبي الأمس للحلول محلهم. أما الوجود الطاغي للروس، فقد زاوجه حضور شبه كلي للسلافيين. وإذا لم يكن نيقولاي سليونكوف، في امانة اللجنة المركزية، روسيا، فإنه سلافي على أي حال.

والجدير بالذكر هنا أن الأمانة العامة كانت، في بعض العهود، تفتح ابوابها للعديد من الأمناء الغرباء عن الأغلبية الروسية. ثلاثة كانوا على هذه الوضعية في العام ١٩٦٠، منهم واحد مسلم، هو محيي الدينوف، الذي كان قبل ذلك قد تولى قيادة الحزب الشيوعي في أوزبكستان. من هنا فإن الاستبعاد المفاجىء للجزء الجنوبي من الاتحاد السوفياتي، وهو الجزء الأقل تشابهاً على الصعيد الثقافي، والأكثر سكاناً، والأكثر دينامية على الصعيد الديمغرافي، والأكثر فقراً بصورة عامة، لصالح السلاف الذين تربطهم فيما بينهم وحدة ثقافية ودينية ووحدة المستوى التنموي والسلوك الاجتماعي، هذا الاستبعاد يشكل مشكلة شديدة الخطورة. حيث أن العالم المتشابه نسبياً هو الذي يلقي بثقله على كافة القرارات المتخذة في زمن البريسترويكا.

ويفاقم من حدة هذا الأمر أن الروس، الذين يقفون في مركز منظومة اتخاذ القرار، ليس لهم من الخبرة سوى الخبرة الروسية. وفي هذا الأمر أيضاً ثمة تعارض كبير مع ممارسات الماضي. فطوال عقود من الزمن كان كبار المسؤولين السوفيات قد اعتادوا اختبار مواهبهم في شتى الجمهوريات قبل الوصول الى موسكو، وهم بشكل عام عرفوا دائماً كيف يستخلصون من ذلك التجوال رؤية متكاملة، الى حد ما، لمشكلات المحيط. مع ميخائيل غورباتشيف تبدلت الأمور. في الحلقة المباشرة المحيطة به، ثمة شخصان فقط كانت قد أتيحت لهما فرصة العمل في الوسط القومي: رئيس الكا. جي. بي (ك. ج. ب) في العام ١٩٨٧، فيكتور تشيبريكوف، الذي مارس مسؤولياته لفترة في جمهورية أوكرانيا، والجنرال ايازوف، وزير الدفاع، الذي تولى لفترة قيادة قطاع اسيا الوسطى العسكري. بيد أن قيادة العسكر، لا تدفع صاحبها الى الاختلاط بالسكان.. بل على العكس. والكا. جي. بي، لا تعطي مسؤولها أي تعاطف شعبي.. لذلك فمن المشكوك فيه أن يكون الأوكرانيون أو أهل آسيا الوسطى قد رأوا في هذين المسؤولين،

الممثلين للقوة العامة، ناطقين رسميين حقيقيين باسم تطلعاتهم. وإذا استثنينا هاتين الحالتين سنجد أن أي عضو في المكتب السياسي، وأي أمين عام، لم يحز خبرة عند أطراف الاتحاد.

هذا الوضع، الذي لم يكن له مثيل خلاف مرحلة ما - بعد - الستالينية، تترتب عليه نتيجتان: بالنسبة للقوميات، يسود الشعور بالاهمال، بل وبأن موسكو تحتقرها، مما يؤدي، حين تطلع الصراعات الى السطح، الى التيقن من أن المشكلات لن تحل إلا ميدانياً... وبالقوة. وحين لا يكون ثمة ممثلون يفاضون في موسكو، هل يمكن للأمور أن تتخذ مجرى آخر؟ ولكن، في موسكو، من حول غورباتشيف، من المؤكد أن النتائج المترتبة على هذا الترويس، أو التسليف (من سلاف) لأعلى وجوه القيادة السياسية، ليست أقل خسراناً أيضاً. حيث ان الافتقار الى الخبرة يؤدي بالقيادة السوفياتية كلها الى تجاهل الضغط المتنامي من لدن المحيط.. والاكتفاء بعد ذلك بتفسير الأمور انطلاقاً من الأسباب العامة المعروفة: فساد، هوليغانية، اخطاء التأطير.. الخ. والوصول أخيراً الى التقليل من أهمية كل حدث يهز المحيط.. وترابط الأزمات. إن غورباتشيف والمقربين منه، يبدون عاجزين كلياً عن معرفة الفارق بين صراع بين الأعراق، وانتفاضة تحدث امام الحوانيت الخاوية. ان خصوصية المشكلة التي تطرحها القوميات، تبدو عصية كل العصيان على مداركهم.

في جذور هذا العمى، وهذا الخطأ - لأن الاتحادية تفترض مشاركة كل عناصر الاتحاد في اتخاذ القرارات التي تلزم الجماعة كلها - ثمة، دون أدنى ريب، مشكلة رجل هو غورباتشيف. إن كل ما فيه، أغوى العالم - حداثته، ثقافته الأكثر تطوراً من ثقافة أسلافه، ومظهره «الأوروبي» -، لكن للميدالية وجهها الآخر: فهو، كروسي، ولد حقاً عند أطراف الامبراطورية لكنه أتى باكراً الى موسكو ليتكون فيها، لم تكن له أية خبرة بالعيش أو العمل خارج البيئة الروسية، أي الأوروبية. انه يمثل الاتحاد السوفياتي النامي، ضد الاتحاد السوفياتي المتخلف؛ يمثل الاتحاد السوفياتي الذي ييمّم وجهه شطر العالم الغربي، ضد الاتحاد السوفياتي الذي يأمل استعادة اللحمة مع جذوره؛ يمثل الاتحاد السوفياتي المسيحي ضد الاتحاد السوفياتي المسلم. لفرط ما تجول في فرنسا، في يفاعته، طوال أسابيع، من المؤكد أن هذا الرجل السعيد قد تعلم الكثير عن فرنسا، لكنه يفتقر الى تجربة مشابهة في بلده الخاص. ويفتقر، خاصة، الى معرفة أهل ذلك المحيط وثقافاته البعيدة، علماً بأن هذا المحيط هو الذي سيمكنه ذات يوم الاعتماد عليه. ستالين كان يعرف القوقاز والقوقازيين معرفة جيدة؛ وخروتشيف كان يعرف أوكرانيا؛ بريجنيف

كان يعرف أوكرانيا ومولدافيا وكازاخستان ؛ واندروبوف كان يعرف الكاريليا . بل وحتى الأكثر تفاهة بين الأمناء العامين، قسطنطين تشيرننكو، كان في زمنه قد مارس مسؤوليات رفيعة في مولدافيا . كلهم نهلوا من تلك المناطق معارف كبيرة، وجعلوا لأنفسهم فيها رفاقاً. غورباتشيف لم يفعل هذا إلا في روسيا . صحيح انه يعطي ثقته لجيورجي لكي يقود سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، ولكن - تحديداً - هذا الجيورجي، كان لفترة من الزمن طويلة، مسؤولاً رفيع المستوى في الكا.جي.بي، وعرف مواطنيه وتطلعاتهم معرفة وثيقة.. ولكن اختياره كرئيس للدبلوماسية، أبعده عن المعضلات الداخلية التي كانت خبرته ستبدو فيها ثمينة للغاية . ولنأخذ لائحة تضم أسماء مستشاري غورباتشيف : معظمهم من الروس . وإذا كان الاقتصادي اغانبغيان ارمنيا، فإنه أرمني من موسكو، مندمج كلياً في جوّها، لم يكتشف جذوره إلا حين حل شؤم مزدوج على أهله : مجزرة وزلزال في الوقت نفسه . فهل سيدهشنا بعد ذلك أن يكون أولئك الذين لم يولدوا روساً، لا ينظرون الى غورباتشيف إلا بوصفه روسيا، أولاً وأخيراً؟

إن سوء التفاهم بين غورباتشيف وقوميات الاتحاد السوفياتي بدأ منذ العام ١٩٨٥ . وذاك الذي يريد لنفسه، بكل توق، أن يكون وريث لينين، لا يفكر بالاتحاد السوفياتي إلا انطلاقاً من صيغ التفكير اللينينية . المهم بالنسبة إليه، ليس الأمة ولا الاتحاد، بل المجموع السوفياتي الذي يتعين اعادة بنائه . ومثل لينين، نراه لا يعرف من هذه البلاد غير روسيا ؛ ومثل لينين نراه يعتقد أن هذا ليس في غاية الأهمية، لأن السلطة، إذ تقيم في وسط البلاد، عليها أن تحل كل شيء . وفي مواجهة الشعار الذي رفعه ستالين ويقول : « الاطارات يحلون كل شيء »، يمكن لغورباتشيف أن يرفع الشعار الذي سجله لينين في واقع الأمور، وها هو الآن يعطيه حياته الجديدة « السلطة تحل كل شيء » . لكن السلطة لا تعرف حدوداً قومية أو جغرافية . غورباتشيف إذ نراه مقتنعاً بأنه، مسلحاً بسلطته وبمشروع لا يمكن لأحد رفضه، سوف يُفهم في نهاية الأمر، يبدو لنا أنه لم يدرك أن لينينيته المستشرية لن يكون بإمكانها إلا أن تثير الانتفاضة، وسط مناخ قومي إزداد اضطرابه وتدهوره في سنوات الثمانين في الاتحاد السوفياتي . أما تطهير البلد من الاطارات الفاسدة، وهو أمر لا مفر منه من أجل خوض سياسة اعادة البناء، فإنه سوف يزيد من حدة سوء التفاهم، ويفاقم من سيرورة التفتت، التي ظل الأمين العام الجديد، ولزمن طويل، أكثر عمى من أن يراها .

هوامش الفصل الأول

(١) «البرافدا»، ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٦، وميخائيل غورباتشيف «بيريسترويكا»، نيويورك، ١٩٨٧، ص ١٨.
(٢) «البرافدا» ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٦.
(٣) «البرافدا» ٢٨ ـ ٢ ـ ١٩٨٦.
(٤) تاديغوسيان إ. ف. "Internationalizm sovicts Kogo Monoconatsional Nogo - Gosudatsva" ـ «فوبروزي فيلوسوفي» العدد ١١، ١٩٨٢، ص ٢٨.
(٥) «البرافدا» ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٨٥، و٢ ـ ١ ـ ١٩٨٦.
(٦) «البرافدا» ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٨٥.
(٧) «البرافدا» ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٨٧، وتقرير غورباتشيف لمناسبة الذكرى السبعين للثورة في «اكتوبر واعادة البناء، الثورة مستمرة»، ١٩٨٧ ص ٤٧، و«ردود السيد غورباتشيف على أسئلة واشنطن بوست ونيوزويك»، ١٩٨٨.
(٨) راجع افتتاحية «البرافدا»، ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٨٦، وإ. باغراموف في «البرافدا» ١٤ ـ ٨ ـ ٨٦.
(٩) حول قضايا تغيير الطاقم السياسي باتجاه طاقم أكثر روسية، راجع كتاب ميشال تاتو الممتاز «غورباتشيف»، باريس، ١٩٨٧، وخاصة ص ١٩٦٨ ـ ١٦٩.
(١٠) بريغوغين إ. إ. في «فك XX أي مير» العدد ١٢، ١٩٨٨، ص ١٠.

الفصل الثاني

«حكم المافيا»

ليس الفساد في الاتحاد السوفياتي ظاهرة مستجدة. فالحال أن النظام السياسي الذي ينادي بالمساواة ويتخفى على امتيازات النخبة الحاكمة، هو هو الذي يشجع كل أنواع إساءة التصرف والتهريب والفساد. لكن الايديولوجيا التي كانت تؤكد، بإلحاح، على أن الشيوعية قد أنتجت انساناً جديداً، هو بالضرورة انسان نزيه منصرف الى الخير العام، كانت تموضع وقائع الاجرام عند هوامش الحياة الاجتماعية. حيث كانت السلوكات المنحرفة تعتبر أموراً غير اعتيادية يفترض بها أن تعالج بسيكولوجياً، لا جنائياً. ومما لا ريب فيه أن اولئك الذين كانوا قد عاشوا في المعسكرات وأدلوا بشهاداتهم - كما فعلت يفغينيا غينزبورغ، وشالاموف، وسولجنتسين، وبوكوفسكي وكثيرون غيرهم -، عادوا من كل ذلك بصورة مثيرة للإجرام السوفياتي. ومن قرأ «أرخبيل الغولاغ»[1] لم يكن في وسعه أن يداعب أي أمل حول «الانسان الجديد»، وكان يعلم أن أهل القاع في الاتحاد السوفياتي ليس في وسعهم أن يحسدوا أهل القاع في المجتمعات الأكثر اجراماً على شيء. غير أن الصحافة السوفياتية عمدت على الدوام الى تصوير السلوكات الاجتماعية على تلك الصورة الزاهية التي شاءها النظام. من هنا كانت أخبار الجرائم نادرة، كما أن رسائل القراء التي كان بإمكانها في بعض الأحيان ان تحطم جدار الصمت، كانت تغربل بكل عناية. إذ من البديهي أن الاجرام كان من شأنه أن يكون قريناً بالغ السوء للمقالات والصور التي كانت تمجد، وبكل منهجية، مآثر العمال السوفيات البارزين.

لا شك أنه كان يحدث أن تبرز، في ذلك العالم المقطر بكل عناية، بعض فصول فاضحة لتقترح أن النزاهة يمكن في بعض الأحيان أن تهزم. ففي العام ١٩٧٢، حين حل ادوارد شيفارنادزه، على رأس الحزب الشيوعي في جيورجيا محل فاسيلي ميافانادزه، لم

يتحدث أحد في الاتحاد السوفياتي عن السبب الحقيقي لذلك التبديل: الفساد. فالحال ان ميافانادزه كان يتزعم نظاماً من الفساد والرشوة يهيمن على مجمل الحياة العامة في جورجيا. كان كل ما في تلك الحياة يستدعي تقديم الرشاوي، أما الأمين الأول للحزب وزوجته، فإنهما بالصورة التي قدما عليها آنذاك، كانا يشكلان صورة مسبقة بشكل مدهش لما سيكون عليه الزوجان تشاوشسكو: طموحان، متعنتان، يستخدمان سلطتهما في كل المجالات، كانا يراكمان الداتشا (منازل الترفيه الفخمة) والفرو والجواهر. منذ ذلك العهد، كان الكثيرون قد لاحظوا أن المال لا يعني الكثير في الاتحاد السوفياتي.. وحدها الممتلكات كانت ذات أهمية. ولكن، إذا كان ميافانادزه قد سقط، فإن السلطة ظلت شديدة التكتم حول مظاهر الاجرام التي تسببت في اسقاطه. يومها كلف شيفارنادزه بتنظيف «الاسطبل»، لكن الحديث عن الفساد نفسه كان خافتاً، رغم ان ذلك الفساد كان قد بلغ مستويات مذهلة.

بعد ذلك بقليل، في العام ١٩٧٦، لمح الأمين الأول للحزب الشيوعي الأوكراني، شنشاربتسكي بأن سلفه بيوتر تشيسست، كان قد فقد كل حس اخلاقي، ولكن، مرة أخرى، أتت الرغبة في الحفاظ على الصورة المثالية للمجتمع السوفياتي لتعاكس، أو تضعف، الجهود المبذولة في سبيل تصحيح ممارسات الفساد التي كان المجتمع يشتبه بوجودها من دون أن يدرك حجمها.

في العام ١٩٧٩ جاءت «فضيحة الكافيار» (حيث خبئت كميات الكافيار في علب حملت بطاقات توحي بأن المحتوى هو من سمك الرنجة، ووزعت في المؤسسات الفخمة وفي الخارج لتباع بسعر الكافيار، حيث حصل منظمو الشبكة يومها على الفارق الهائل بين سعر الرنجة وسعر الكافيار) جاءت تلك الفضيحة يومها لتكشف عن وجود تنظيم اجرامي حقيقي تورط فيه وزير الصيد ونائب وزير الصيد في الاتحاد السوفياتي، وأمين مؤسسة «الأوبكوم» في كراسنودار، ورئيس المجلس البلدي في سوتشي، وعدد غيرهم من الشخصيات السياسية الأخرى. لكن معظمهم كان من الأشخاص المرتبطين ببريجنيف وكوسيغين.. كان عدد كبير من كبار الموظفين متورطاً في تلك القضية، لذلك اختارت السلطة المركزية أن تسلك بالنسبة الى الأمر سلوك التهاون والتكتم. وإذا كان السوفياتيون قد عرفوا شيئاً عن الأمر يومها، فلا يعود الفضل في ذلك الى الصحافة المحلية، بل الى الاذاعات الأجنبية التي شنت حملة صاخبة من حول ما كان يستحق أن يشكل «قضية دولة» حقيقية(٢).

كان ينبغي انتظار العام ١٩٨٢ ووفاة بريجنيف قبل أن ينهار جدار الصمت أخيراً. فالفساد الذي كان قد نما من حول الأمين العام العجوز، النهم الى النياشين المرتجة، والى حقوق التأليف التي ينالها مقابل كتب تافهة لم يكن هو مؤلفها، والى السيارات الفخمة الأجنبية التي كان يمتلك منها مجموعة، هذا الفساد كان قد انطلق من أوساط عائلته نفسها وغزا كل شيء. ولكن، في ذلك العهد، كان هذا الفساد شائعاً الى درجة وجد معها المجتمع، المدرك لانحراف السلطة، أن من الطبيعي له هو الآخر أن يسلك نفس السبل. والحال أن تعميم الفساد هذا هو الذي جعل اندروبوف، ما ان وصل الى السلطة، يبدي ردّ فعل علني وحاد.

ففي الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) تحدثت الصحافة، وعلى رأسها صحيفة «البرافدا»، عن اجتماع عقده المكتب السياسي وكرسه للحديث عن الفساد وعن الاستياء الاجتماعي ازاء ذلك التدهور الذي أصاب الخلقيات في أوساط الطبقة الحاكمة[٣]. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه صدر مرسوم، وضع قيد التنفيذ بدءاً من الأول من كانون الثاني (يناير) المقبل، يقضي بوضع منظومة عقوبات، غايتها لجم الفساد الذي راحت الصحافة تتحدث عنه بحرية وقد تحررت أخيراً من واجب الصمت. يومها تبين أن الحملة التي يشنها اندروبوف، حتى ولو كانت قد تباطأت بسبب مرضه، ثم بفعل وصول تشيرننكو الى السلطة، فإنها لم تعد قادرة على أن تتوقف.

كانت الفضيحة قد طالت عائلة بريجنيف؛ وكانت أية عودة إلى الصمت مستحيلة. وهكذا، حدث خلال العامين اللذين فصلا بين بداية الأزمة ومجيء غورباتشيف، أن اختفى - بفعل الإحالة الى تقاعد نصف - مخجل، أو بفعل الانتحار الذي صوّر على أنه أزمات قلبية - عدد معين من اعضاء النخبة الحاكمة. يومها قامت كل عمليات الاستبعاد، أو الحرمان الرسمي أو غير الرسمي، باسم النضال ضد الفساد؛ ولقد غزا هذا التعبير يومها الحياة الاجتماعية الى درجة صار معها كل رحيل مفاجيء لقطب من أقطاب النظام، يربط بسرعة بتلك الظاهرة. وراح الناس يشتبهون في أن كل موت انما يخفي وراءه انتحاراً.. كوسيلة جيدة للإفلات من العدالة. ان ما ميّز ذينك العامين، كان في الوقت نفسه، هاجس الفساد الطاغي، وواقع أن هذا الفساد انما يتكشّف خاصة في مركز النظام، أي في روسيا نفسها. وهكذا، حتى العام ١٩٨٥، ظل الانتباه موجهاً الى الرشاوي التي كانت تدفع عند أعلى مستويات النخبة الحاكمة، طالما انه بدا واضحاً أن حداً أقصى من السلطة، هو الذي يوفر الحد الأدنى من الوسائل التي تمكن من الحصول

على المكاسب[٤].

من الفساد الى المافيا: المسألة الأوزبكية

مع اندلاع قضية رشيدوف، انتقلت مشكلة الفساد بشكل مفاجىء من المركز الى المحيط، وبدأت ترتدي أهمية مغايرة.

كان شرف رشيدوف، في عهد الجمود البريجنيفي، واحداً من المسلمين ذوي الحظوة لدى السلطة المركزية. وهو، إذ كان قد وصل الى رأس الحزب الشيوعي في أوزبكستان في العام ١٩٥٩ أيام خروتشيف، بعد أن كان قد تسلم مقدرات تلك الجمهورية كعضو بديل في اللجنة المركزية منذ العام ١٩٦٢، حصل على العديد من مظاهر التكريم خلال عهد بريجنيف. صحيح انه كان بالنسبة لهذا الأخير مفاوضاً مثالياً، طالما أنه كان يدعمه بكل قوة... لكنه في الحقيقة كان يساند، في مناخ من الكذب المطلق، كافة مشاريع ومطالب سيده. فهو، بالنسبة الى مسألتين حاسمتين، كان قد تمكن من اقناع السلطة المركزية بشكل مستديم بأن أوزبكستان -وهي رابع جمهوريات الاتحاد السوفياتي بالنسبة لعدد سكانها منذ العام ١٩٧٩ (الثالثة اليوم) وأكبر الجمهوريات الاسلامية- انما كانت نموذجاً للتكامل الاقتصادي والثقافي. وعند بداية سنوات الثمانين كان رشيدوف قد خطط واعلن عن محاصيل قطن استثنائية (٦ ملايين طن في العام الواحد، مما يجعل اوزبكستان أول منتج للقطن في الاتحاد السوفياتي) كان من شأنها أن ترضي نزعة حب العظمة لدى بريجنيف. «دائماً أكثر!» هذا ما كان يعلنه، وكانت موسكو تكتفي بالحصول على تلك الأرقام غير القابلة للتصديق على أي حال. والشيء نفسه ينطبق على الأرقام المتعلقة بتطور استخدام اللغة الروسية بين الشعوب غير الروسية، وهو موضوع من المواضيع العزيزة على أفئدة الطاقم الحاكم. وهكذا، من إحصاء إلى آخر، كان رشيدوف يعلن للجميع عن النجاحات المذهلة التي كانت من نصيب سياسته اللغوية[٥]. وبدا أنه خلال بضعة سنوات، نجح كافة سكان أوزبكستان، بما فيهم الشيوخ والمواليد الجدد، في أن يصبحوا مزدوجي اللغة كلياً. وهكذا إذا كان «الشعب السوفياتي»، المتكلم اللغة المشتركة، والمكرس نفسه كلياً للعمل من أجل الخير المشترك عن طريق الجهد الاقتصادي، موجوداً في مكان ما، فإنه كان موجوداً في أوزبكستان رشيدوف!! لذا لم يكن مدهشاً أن يعمد بريجنيف

مرات ومرات إلى منح الأوسمة لرشيدوف، كما لم يكن مدهشاً أن يحصل رشيدوف، غداة وفاته المفاجئة في تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٨٣، على أعلى تكريم يستحقه عضو في المكتب السياسي، من لدن السلطة السوفياتية[٦].

ولكن، ويا للخسارة التي أصابت ذكراه من جراء ذلك، حدث في العام التالي أن الهجوم الذي شنه اندروبوف ضد الفساد، وصل الى أوزبكستان، حيث بدأ الهمس يدور حول أن الانجازات الاقتصادية الفخمة التي ضمنت المجد لرشيدوف، ربما كانت تدين للتلاعب بالأرقام، أكثر مما تدين للواقع الذي يمكن التحقق منه. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٤، ارجعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أوزبكستان، في اجتماعها العام، أرجعت أصداء تلك الاشاعات، لكنها أبقت المرحوم رشيدوف في منأى عن الضجيج الفاضح. أما أوزبكستان نفسها فإنها اخضعت طوال عامين (١٩٨٤ / ١٩٨٦) لعملية تطهير ممنهجة؛ وتم استبعاد العديد من اطارات الدولة والحزب؛ بيد أن نزع المصداقية الذي أصابها لم يكن، بعد، قد شمل قمة التراتبية في السلطة، ولم يعط لحالة أوزبكستان أية خصوصية زائدة.

ولكن في العام ١٩٨٦، كان التغيير جذرياً. فمنذ شهر كانون الثاني (يناير) من ذلك العام، أخذ مؤتمر الحزب الشيوعي في أوزبكستان بالهجوم - دون أدنى تحفظ - على رشيدوف وعلى وسائل الفساد التي كان يتبعها في تسييره لشؤون الجمهورية. ولقد كان رشيدوف أيضاً واحداً من النجوم الذين استخدم اسمهم للتحدث عن استشراء الفساد، إبان انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، الذي عقد بعد ذلك بشهر. لقد تبدت ادانته المتأخرة استعراضية؛ إذ تم الغاء كافة مظاهر التكريم التي كانت قد اسبغت عليه عند وفاته، كما ان بقايا جثمانه سحبت من المقبرة الرسمية في طشقند[٧]. وبسقوطه المتأخر، سقط الوزير الأول السابق في أوزبكستان، خودايبرديييف، الذي كان قد أرغم على الاستقالة بشكل مشرف ظاهرياً (بسبب تقدمه في السن) وذلك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، لكن الحزب الشيوعي السوفياتي عاد وطرده من صفوفه في العام ١٩٨٦. وبما أن رشيدوف كان قد صار في منأى عن أن يُطال، بعد أن وفر الموت عليه مهانة الادانة، كانت هذه المهانة من نصيب جماعته كلهم، اعتباراً من العام ١٩٨٦. فهذه المرة لم يعد الكلام مغلفاً بالعبارات المهذبة. ففي موسكو، تم فضح «مؤامرة أوزبكية» كبيرة كان من شأنها أن أدت الى التلاعب في الأرقام الاقتصادية بشكل ممنهج، بعد أن أخفت حقائق هذه الجمهورية

حيث كانت المحسوبية والفساد يهيمنان . والحال أن الخسائر التي سببتها ، تلك الممارسات ، للاقتصاد السوفياتي هي التي تفسر صرامة عمليات التطهير التي نفذت عند ذاك . حيث أن الحكم بالإعدام على بعض المسؤولين المحليين (في بخارى ، وشهريزابز وغيرهما) أتى لينضاف الى أحكام السجن القاسية والى عمليات الطرد . واهتزت هرمية السلطة في الجمهورية بأسرها .. وراحت الفضائح تتكشف تباعاً . وتبدى أن كل شيء في أوزبكستان فاسد : فليس فقط أن الاقتصاد قد خرّب ، بل ان نظام الحصول على الوظائف نفسه قد هيمنت عليه ممارسات اجرامية . والتعليم العالي ، الذي كان يزود الجمهورية بالاطارات ، تبدى منخفض المستوى الى حد كبير ، وذلك لأن اختيار الطلاب كان يتم تبعاً للعلاقات ، وأواصر القربى ودفع الرشاوي . أما الجهاز التعليمي ، المتواطىء في مثل تلك التصرفات ، فكان بدوره يدين بشهاداته ومراكزه ، الى ذلك النمط نفسه من المعايير . وهكذا تحولت جامعة الدولة في طشقند ، وهي جامعة ذات سمعة طيبة تقليدياً ، تحولت لتصبح محط تهكم الصحافة السوفياتية كلها .

والأخطر من هذا كان الاتهام الذي وجه الى أوزبكستان وفحواه أن كل صعود للنخب عن طريق الحصول على الدبلومات ، انما كان يتم تبعاً لانتماء الصاعدين ، الى المجموعة القومية ، وليس تبعاً لمقدراتهم . منذ نهاية سنوات الخمسين ، كانت السلطة السوفياتية قد بذلت جهوداً كبيرة غايتها تطوير الاطارات القومية ، مانحة النظام التعليمي امكانيات ضخمة .. واليوم ها هي تلك الجهود ، التي بذلت من أجل تأمين عملية الالتحاق الثقافي للمحيط الأقل نمواً - الاسلامي - ببقية الاتحاد السوفياتي ، ها هي تبدو مطروحة على بساط البحث . بمعنى أن هذه النخب ليست في حقيقتها سوى نخب مزيفة ، لا يمكن أن تبنى عليها أية آمال بالتقدم! وهكذا ، خلال شهور قليلة ، هبطت أوزبكستان من موقعها كجمهورية طليعية ، الى مكانة البلد المتخلف ثقافياً ، اخلاقياً واقتصادياً!

ان ثمة عناصر عديدة تستأهل التوقف عندها ، أمام هذا الشجب العام . ومنها في المقام الأول ، أن الفساد قدم في أوزبكستان على أنه ظاهرة تختلف في أهميتها عن كل ظواهر الفساد الأخرى في بقية الجمهوريات السوفياتية . ولقد تبين بسرعة أن هذه الظاهرة معممة ومتجذرة عميقاً بحيث أن الحل لم يعد بين أيدي الأوزبكيين أنفسهم . فهم إذ تبين أنهم أكثر فساداً ، بشكل عام ، من بقية مواطني الاتحاد السوفياتي ، باتوا غير قادرين على انتزاع انفسهم بانفسهم من تلك العادات السيئة . ثم أنه كلما كان

الوقت يمر أكثر، كلما كان عدد الفضائح يتضاعف، فيما يتعلق بضخامة الأزمة في أوزبكستان وبصعوبات وضع حد لها. ولم يفت الصحافة المركزية[٨] أن تلاحظ أنه لا يكفي الآن طرد ومطاردة المئات أو الألوف من الموظفين. بمعنى أن الفساد في أوزبكستان انفصل بالتدريج عن الاشكالية العامة للفساد في الاتحاد السوفياتي، ليضحي « مسألة أوزبكية »، أي ليضحي بمعنى آخر: حكماً على شعب بكامله، وعلى تقاليده السياسية.

ولقد أتى وضع أوزبكستان في الحرم، ليتفاقم أكثر من جراء انتشار الأخبار من حول تزايد عدد الجرائم في هذه الجمهورية. وفي هذا السياق قامت مجلة « أوغونيوك » التي اشتهرت بدفاعها الصلب عن سياسة اعادة البناء الغورباتشيفية، لتلعب دوراً حاسماً. حيث أن تحقيقاً ممنهجاً قاده محررو المجلة أوصلهم الى ذلك الكشف، الذي كان أشبه بزلزال أصاب الاتحاد السوفياتي الذي كان لا يزال قريباً من مناخ الصرامة الأخلاقية السابقة: الكشف الذي يقول ان الاتحاد السوفياتي لا يحق له أن يحسد أياً من المجتمعات الأكثر انحرافاً، في مجال الجريمة المنظمة[٩]. وفي الصف الأول بالنسبة الى ذلك المناخ الاجرامي الذي لم يكن أحد يشتبه بوجوده حتى ذلك الحين، يمكن العثور على « مافيا » أوزبكستان، تلك الشبكة من العصابات المنظمة تنظيماً حسناً، والمتخصصة، والتي بدت على أهمية ونفوذ عصابات صقلية والولايات المتحدة. والحال أن تحقيق « أوغونيوك » لم يكتف بالكشف عن وجود تلك الشبكات وبوصف تنظيمها ونشاطاتها بكل دقة تفصيلية، بل انه ألحّ خاصة على التمفصل بين تلك المافيا وبين النخبة السياسية والادارية في الجمهورية. إذ استنتجت « أوغونيوك » أن المافيا متغلغلة في عمق الحياة في أوزبكستان، وانها تسيطر على الفساد الاقتصادي كما على الجريمة العادية. وهي التي تؤمن عمليات « الحماية »، أي فرض « الخوّة » على المؤسسات الفردية، شرعية كانت أو غير شرعية، والتي تحتكر تهريب المخدرات، والسيطرة على عالم الدعارة، وكذلك « القتل توصية ». بل وان السعر الذي يدفع في سبيل التخلص من شخص مزعج كان محدداً. إذ مقابل ٣٣ ألف روبل كان بإمكان أي كان، أن يعهد الى قاتل تعينه نقابة الاجرام، بالتخلص من غريم سياسي، أو زوج مزعج، أو حتى مدير « سوفخوز » يرفض اغلاق عينيه أمام النشاطات غير القانونية التي يقوم بها محاسبه. مهما يكن، فأن تكون المافيا الأوزبكية على تمفصل مع قادة الحزب والدولة، وان تضم في صفوفها عدداً من مسؤولي الشرطة، وأن تكون قد اجتذبت إليها نخبة الشباب من

أصحاب الدبلومات، فأمر ربما كان أقل خطراً، في المحاكمة التي أجريت لها، من واقع أن تنظيمها انما كان على أسس عشائرية تتطابق مع البنى القديمة للمجتمع. والحال أن الذين عالجوا مسألة المافيا هذه، لفرط ما ألحوا على هذه الروابط، وصلوا الى تأكيد يقول بأن الأمر لا يتعلق بظاهرة عابرة في أوزبكستان، بل انه في حقيقته تطور ملموس للتقاليدالقديمة.

وأسفرت القضية عن ضجة كبيرة. وكانت الصحافة أول من أعطى اشارة البدء لتعريتها.. ثم خلال المؤتمر التاسع والعشرين للحزب، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، هوجم المندوبون الأوزبكيون عدة مرات بسبب تواطئهم مع المافيا. فكيف راح المواطنون السوفيات يفكرون، وهم جالسون أمام أجهزة التلفزة، بتلك الأمة التي صارت ممثلة، وسط هذا الظرف الصاخب، بعدد من المجرمين المعروفين؟ الحال أن مطاردة المافيا الأوزبكية هي التي أعطت لقاضيي تحقيق «صغيرين»، كان الناس يجهلونهما، وهما غدليان وايفانوف وضعية المدافعين النزيهين عن القانون.. مما أسبغ عليهما شهرة واسعة(١٠).

أن يكون الفساد والاجرام مستشريين في أوزبكستان، أمر لم يكن يثير شك أحد. ولكن «الغلاسنوست» (الشفافية) أتت لتعلم السوفياتيين أن بلدهم بأسره انما كان خاضعاً لسيطرة النخبة الحاكمة، كما لسيطرة العصابات. فهل يمكن مع هذا اعتبار حالة أوزبكستان حالة قصوى؛ ربما. ولكن لفرط ما شددت السلطة المركزية على هذا الواقع، انتهى بها الأمر الى استثارة ردود فعل شديدة العنف من لدن الأوزبكيين.. بل وردود فعل لا رادّ عنها. فهم، إذ تم التنديد بهم بتلك الصرامة، خالجهم الشعور بأنهم باتوا ضحايا تمييز ممنهج. وهذا الشعور بالإهانة هو الذي راح يعبر عنه بعض مثقفيهم، حتى ولو كانوا من المندمجين كلياً في حياة الاتحاد. وهكذا، مثلاً، نرى الصحافي كمال أكراموف، وهو ابن زعيم الحزب الشيوعي الأوزبكي أكمل أكراموف الذي كان ستالين قد صفاه في العام ١٩٣٨، يكتب معبراً عن استيائه، في مقال صاخب، قائلاً: «هل يتعين، تحت ذريعة تصفية تلك النخبة الفاسدة، أن يصار الى خلق «مسألة أوزبكية»، كما لو أن شعباً بأسره بات هو المسؤول جماعياً، والمجرم جماعيا؟» والحال أن هذه «الخصوصية» «الأوزبكية» ليس من شأنها إلا أن تلحم، في المقام الأخير، عرى الشعب من حول أولئك الذين يقودونه، مهما كان الاحتجاج ضدهم كبيراً، وذلك في مواجهة البلد الكبير كله الذي يحاول أن يستفرد أوزبكستان على هذا النحو. إذ هنا،

يأتي وضع كفاءة النخب على بساط البحث، لينضاف إلى إهانة الشعب والى شتى ضروب قلق هذا الأخير. إذ، إذا كانت هذه النخب مدانة بسبب عدم كفاءتها، أفلن يكون من المنطقي التفكير بوضع الشعب نفسه تحت سلطة نخب تكون أكثر كفاءة، أي نخب روسية؟ على هذا النحو تكون ضرورة «تبادل الاطارات» التي نادى بها ليغاتشيف خلال المؤتمر السابع والعشرين للحزب، قد وجدت هنا تبريراً جديداً لها. بالنسبة الى الأوزبكيين تولد الشك من واقع انهم إذا كانوا قد تعرضوا للتنديد بوصفهم «أكثر فساداً» من الآخرين، فما هذا إلا لأن عملية «الترويس»، التي تحققت داخل منظمات الحزب منذ مجيء غورباتشيف، انما أتت لتحرمهم من المدافعين عنهم الذين، عند ذلك المستوى، كان في وسعهم أن يقيموا نوعاً من التوازن في تحليل ظواهر الفساد؛ وربما كشف هذا لهم عن أن عملية الترويس في قمة السلطة لم تكن مجانية بأي حال من الأحوال. ترى ألا ينوي الروس، الذين تتضاءل نسبتهم العددية في تعداد الشعب السوفياتي، الحفاظ على تسلطهم على المجموع باسم تفوق اخلاقي معين؟ في الماضي كان ستالين يعلن أنهم هم أفضل المدافعين عن البلد خلال الحرب؛ وهو في معرض تنديده بـ«الشعوب المتعاونة»[١٢]، عمد الى وضع سلم تراتبي لأمم الاتحاد السوفياتي، وأعطى لمزاعم الشعب الروسي مشروعيتها باعتبار هذا الشعب هو أفضل من يقود الشعوب الأخرى. في العام ١٩٨٧ راح الأوزبكيون يتساءلون: ترى أفليس من مهمة هذا الاصرار على تراتبية الفساد والجريمة، اعطاء المركز الروسي، الذي منه انطلقت عملية «التطهير» مشروعية جديدة تمكّنه من قيادة كل أولئك الذين غاصوا في حمأة الاجرام، وباتوا يعتبرون شعوباً فاسدة ومجرمة بالضرورة، تماماً مثلما كانت شعوب أخرى في الماضي، ولغايات مشابهة، شعوباً متعاونة مع النازيين فرميت بالتالي في أسفل سلم التراتبية الوطنية؟ ان هذا الظن الذي نما وتطور داخل المجتمع الأوزبكي لم تغتذِ منه شتى ضروب التضامن القومي وحسب، بل كذلك شتى ضروب التضامن الاسلامي. وليس من الأمور المجانية هنا أن نلاحظ أن الاستياء الذي عبر عنه اكراموف ازاء المصير الذي آلَ إليه الشعب الأوزبكي، انما تبناه من بعد الكاتب الأزري ميرزا ابراغيموف[١٣]. وعلى هذا النحو تنامت الفكرة القائلة بأن الصراع ضد الفساد، انما يخدم غايات متعددة، وانه انما يساهم - آخر الأمر - في توطيد سلطة روسية على الشعوب الاسلامية، التي كان على نموها الديمغرافي، ومشكلاتها الاقتصادية، ان تمكنها - بدلاً من هذا - من الاستفادة من توزيع أكثر عدلاً، للمسؤوليات والثروات. وهكذا نلاحظ في المحيط

الاسلامي، أن رفض عمليات التطهير ومن ورائها رفض تلك «البريسترويكا» التي أطلقتها روسيا وستكون هي أول المستفيدين منها سياسياً، هذا الرفض هو النتيجة الأولى بين نتائج الحملة التي شنت ضد أوزبكستان.

«الأزعر» الأبدي

في سلم تراتبية الاجرام، الذي رسمته عمليات التطهير، جرى وضع جمهورية جيورجيا في فئة تجاور الفئة التي وضعت فيها أوزبكستان: فئة الأمم التي لا يمكن إصلاحها. وتمخض عن ذلك نفس النتائج. فلأن جيورجيا كانت، منذ العام ١٩٧٢، أول جمهورية تعرف تطهيراً «بسبب الفساد»، ولأن ذلك التطهير دام ثلاثة عشر عاماً حتى وصول غورباتشيف الى السلطة، جرى الاعتقاد بأن هذه الجمهورية سوف لن تشملها الآن عملية التنظيف الكبيرة. قبل ذلك بكثير كان الجيورجيون قد دهشوا دهشة كبيرة ازاء ذلك الالحاح الذي أبداه شيفارنادزه في اكثاره من الاتهامات وعقوبات الابعاد، وألمحوا مرات ومرات الى أن ما كان شيفارنادزه يطارده في جمهوريتهم بكل عناد، لم يكن الفساد، بل شعور الكبرياء القومي المستشري عندهم. ثم حين استدعي شيفانادزه، في العام ١٩٨٥، ليخلف غروميكو في وزارة الخارجية، انطلق خليفته د جومبار باتياشفيلي، بدوره، في حملة تطهير، ولكن ضد الاطارات التي رقاها شيفارنادزه الذي كان يلقب بـ«السيد نظيف». وعلى هذا النحو تخلص المسؤول الجديد، خلال بضعة أشهر، من ثلاثة وزراء، ومن أمينين للجنة المركزية، ومن أمين اقليمي للحزب، ومن عدد من كبار موظفي الحزب والحكومة، ومن مسؤولين صحفيين وعدد من كبار موظفي جهاز الشرطة. وجميعهم، بلا استثناء، كانت تهمتهم الفساد والمحسوبية. ولكن، حتى ولو كان قد أصر على اعلان انتمائه الى عهد سلفه، فإن باتياشفيلي لم يحرم نفسه من التلميح بأن عهد شيفارنادزه، المطهِّر، لم يكن قد أحدث أي تبديل في المناخ الأخلاقي للجمهورية، وانه يتوجب الآن الانطلاق مجدداً من نقطة الصفر. وهو عرض أمام مؤتمر الحزب السابع والعشرين، واقع أن التيارات الأكثر محافظة في جيورجيا لم تزل موجودة؛ وان الجمهورية خاضعة بأسرها، لرغبة تملك عامة، تغذي - وعلى كافة المستويات - أخلاقية اجتماعية معادية للاشتراكية. ومن هنا ديمومة التصرفات المنحرفة: فساد، تخريب للاقتصاد، انتشار النشاطات السرية التي تنسف الاقتصاد المشروع. وقال

باتياشفيلي أن جيورجيا لن يمكنها أن تنفصل عن هذه الذهنية المتجهة شطر الملكية الخاصة، إلا عبر حرب طبقات حقيقية[١٤]. فهل يعني هذا الخطاب النضالي، الذي راحت فيه الاتهامات ضد مجتمع مهترىء، تتكرر إلى ما لا نهاية، هل يعني أن شيفارنادزه كان هو نفسه غير كفؤ لشن النضال ضد الفساد؟ أم يعني أن جيورجيا، مثلها مثل أوزبكستان، هي، تقليدياً وحضارياً، بيئة صالحة لنمو وتطور مثل هذه النزعات؟

في روسيا، ثمة ميل عام لقبول الأطروحة الثانية. فالحال أن التعاطف الروسي مع جيورجيا كان قد أخلى المكان، منذ زمن بعيد، أمام استياء عام ازاء ما يطلق عليه اسم «روح الأعمال الجيورجية»، التي لم تكن شيئاً آخر غير فعالية زائدة يبديها عدد من المؤسسات الصغيرة، من مشروعة أو غير مشروعة. إذ على مجرى السنين تبدى الجيورجيون أكثر مهارة من غيرهم من الشعوب، في الاستفادة من النشاطات الموازية التي كانت تزدهر في الاتحاد السوفياتي، وتسمح بتحسين أوضاع حياة يومية شديدة الصعوبة. أما الحكايات الرائجة حول ثراء الجيورجيين ونشاطاتهم غير المشروعة، فإنها ظلت قائمة رغم عمليات اللجم التي قام بها شيفارنادزه الذي حطّم بقوة خلال سنوات السبعين، ما يتمتع به مواطنوه من ذهنية المبادرة. وهكذا، بشكل اجمالي، تبدى الرأي العام السوفياتي على استعداد لقبول الفكرة القائلة بأن على الجيورجيين، كما على الأوزبكيين، أن ينالوا تطهيراً قاسياً.

ولكن، في جيورجيا كما في أوزبكستان، كانت الآثار المترتبة على هذه المعاملة التي اعتبرت معاملة تمييزية، شديدة السلبية. قبل ذلك، في سنوات السبعين، إذا كان الجيورجيون قد أقرّوا ـ طواعية ـ بالمساوىء التي اقترفها ميافانادزه وأعوانه، فإنهم كانوا ينظرون الى عمليات التطهير التي تشن ضدهم من قبل شيفارنادزه، على انها عمليات تهدف اساساً الى تدمير تصرفاتهم المستقلة. وهم كانوا واعين على الدوام بواقع أن الممارسات المدانة، ليست وقفاً على جمهوريتهم.. فالحال أن تعمم تلك الممارسات خلال السنوات البريجنيفية، كان واضحاً في كل مكان. وهكذا، إذ نراهم منذ العام ١٩٧٢ شاعرين بأنهم ضحايا سياسة بدت لهم أكثر معاداة لجيورجيا، من كونها سياسة أخلاقية، نراهم يعبرون مرات ومرات ـ ولا سيما خلال تظاهرات ١٩٧٨ الصاخبة ـ عن نفاد صبرهم. ولكن حتى العام ١٩٨٥، كان نفاد الصبر هذا يجد تعويضه عبر شيء من الثقة باللعبة السياسية الملتبسة التي يلعبها شيفارنادزه. صحيح أن هذا الأخير كان يطهر الجمهورية لصالح موسكو؛ لكنه كان في الوقت نفسه يدافع عنها في موسكو. فهو،

بوصفه عضواً في المكتب السياسي، كان يسمع هذا المكتب أطروحات تصب في المصلحة القومية الجيورجية، ثم أنه هو الذي تمكن في العام ١٩٧٨ في مواجهة متظاهري «تبيليسي»، من الحيلولة دون تدخل المصفحات التي كانت تحاصر العاصمة، وهو الذي عرف كيف يدفع موسكو الى الإقرار بأن المطالب الثقافية التي كانت وراء التظاهرات (حيث أن الجيورجيين كانوا يطالبون بأن ينص دستورهم صراحة على أن اللغة الجيورجية لغة رسمية) يجب أن تتم الاستجابة لها، وإلا فإن انفجارات لا يمكن السيطرة عليها ستعم. بعد العام ١٩٨٥، لم يعد لجيورجيا ناطق باسمها في موسكو. أما باتياشفيلي، فلم يكن، في نظر مواطنيه، سوى اداة في يد السلطة المركزية، مكلفة بقطع رؤوس الاطارات الجيورجية، واسكات صوت ذلك المجتمع المهان. في حمأة التطهير التي استشرت ضدهم، رأى الجيورجيون، كما فعل الأوزبكيون، وسيلة لتحطيم النزعات القومية الأكثر رسوخاً في الوعي الاجتماعي، كما رأوا تبريراً متزايداً لتسلط المركز على المحيط.

الفساد مبرر للترويس: كازاخستان

إذا كان الأوزبكيون والجيورجيون قد استحقوا ذكراً خاصاً في لائحة الاجرام، فإن الجمهوريات الأخرى لا تخرج بدورها سليمة من هذا التطهير، علماً بأن جمهوريات آسيا الوسطى جميعاً، تحتل مكانة مرموقة في اللائحة. وهنا مرة أخرى نلاحظ كيف أن الموضوعة المضمنة، موضوعة التنديد الحاد بوجود رابط بين الفساد وبين التقاليد الاجتماعية، تلقي بثقلها على سياسة التطهير التي ورثها غورباتشيف من اندروبوف. وفي هذا المجال لكل جمهورية حصتها المهينة. ففي قرخيزيا أسفرت عملية تطهير عنيفة عن إقالة الأمين الأول للحزب الشيوعي أوزوبالبيف، يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، بعد أن ظل يحتل منصبه ذاك منذ ما يقارب الثلاثة عقود، ولن يكتفي بإقالته بل سوف يطرد من صفوف الحزب الشيوعي السوفياتي طرداً معيباً[١٥]. ولسوف يكون أول مسؤول رفيع من مسؤولي جمهوريات آسيا الوسطى يطاله ذلك المصير. إذ حتى ذلك الحين كان الابعاد يتم بشكل أكثر تكتماً. من ناحيتهما تعتبر جمهوريتا تركمانستان، وآزربيجان في القوقاز، من ضمن الجمهوريات التي يرد اسمها في لائحة الجمهوريات الفاسدة، حيث تتم عمليات التطهير، عبر موجات متعاقبة، لتوحي بأن في الأمر داءً

عميقاً تعجز الدول المعنية عن معالجته بمفردها . لكن وضعية كازاخستان هي الوضعية التي تلقي أفضل الضوء على طبيعة الصراع الذي سوف تتجابه فيه جمهوريات المحيط مع المركز، انطلاقاً من مشكلة الفساد الحقيقية.

والحال أن عملية التطهير في كازاخستان تبدو شديدة الأهمية، بسبب ما ترتب عليها من نتائج على تركيبة المكتب السياسي في المركز، وعلى العلاقات بين الاعراق في المحيط .في العام ١٩٨٥ كان لجمهورية كازاخستان وزنها الكبير في الاتحاد السوفياتي، حتى وإن كان تزايد عدد السكان في أوزبكستان قد أعطاها المكانة الثالثة بين جمهوريات الاتحاد . مهما يكن فإن سكاناً تعدادهم ١٤ مليوناً ونصف المليون نسمة، وموقعاً جغرافياً حساساً عند حدود الصين، وثروات صناعية لا يستهان بها، تضافرت لتؤمن لهذه الجمهورية تمثيلاً في المكتب السياسي . أما الأمين الأول للحزب الشيوعي الكازاخي، كونايييف، المقرب جداً من ليونيد بريجنيف، فكان عضواً في الهيئة العليا للحزب منذ العام ١٩٧١ . وحين اضحى الفساد واحداً من المشاغل العامة للسلطة السوفياتية، ظل كونايييف متكتماً . من هنا فإن الهجوم ضد ممارساته في جمهوريته سينطلق من موسكو، وليس من لدن السلطة المحلية، كما قضت التقاليد عند ذاك[١٦]. فصحيفة «البرافدا» هي التي ستشن الهجوم ضد اساءة استخدام السلطة والعاب الكواليس المستشرية في هذه الجمهورية؛ ولقد أدت تلك الحملة التي خيضت على ذلك النحو الى إزاحة نصف اعضاء أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكازاخستاني، كما الى طرد العديد من المسؤولين المحليين للحزب، ورئيس الحكومة وعدد من الاطارات في شتى القطاعات، خلال فسحة من الوقت قصيرة. في وسط تلك الدوامة، بدا كونايييف أول الأمر صلب الوضع، فيما نزعت المصداقية عن، بل وأحيل الى القضاء، كل أعوانه وحاشيته بل وبعض أقاربه. أما هو فإنه لم يدافع عن أي منهم.. بل كان في بعض الأحيان يشارك في توجيه التهم اليهم، بل ويشارك - ولو من بعيد - في تصميم خطاب التطهير. وهو عمد خلال مؤتمر الحزب الكازاخستاني، في شباط (فبراير) ١٩٨٦، الى انتقاد بعض المسؤولين في جمهوريته[١٧]. لكن لا شيء يشير الى تضامنه مع الجهد التجديدي العام الذي تنادي به موسكو. ومع ذلك فإنه ظل في مكانه بعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب، محتفظاً بمنصبه في المكتب السياسي. ولم «يسقط» إلا بعد حملة هجومية جديدة، انطلقت مرة أخرى من موسكو.

وكما حدث في أوزبكستان، حدث هنا أيضاً أن جرى التنديد بمجمل تصرفات

الأطر الكازاخستانية: اقتصاد بنتائج مزورة واقتطاع ممنهج من الثروات (حيث كان المسؤولون يبنون لأنفسهم اسطبلات لجياد السباق، ناهبين ثروات وأعتدة السوفخوزات) كل هذا تحت ادارة أشخاص غير أكفاء. ونعود هنا مرة أخرى الى إشكالية الاطارات المحلية وقدرتها على تحمل مسؤولياتها. وما وضع قيد الاتهام في كازاخستان كان «التفضيل القومي»، أي العشائري، الذي كان يطبق كمعيار للاختيار خلال الدراسة(١٨). وبما أن العمل التربوي المنجز في آسيا الوسطى، فقد مصداقيته على هذا النحو، بات من المنطقي تسليم المراكز القيادية الى أولئك الذين يتمتعون بالكفاءة اللازمة لتقويم الأمور، أي الى الروس. وبالتحديد، في كازاخستان نفسها سوف يعمد غورباتشيف الى استخلاص نتائج الاتهامات الموجهة الى ممارسة المحسوبية في آسيا الوسطى، مبرراً بهذا كل الشكوك التي تحيط بسياسة التطهير، ومستثيراً أول مجابهة عنيفة بين الأعراق.

يوم ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ تمت ازاحة كوناييف: الذي فقد في الوقت نفسه قيادة حزبه، وكرسيه في المكتب السياسي. ولكن إذا كانت اقالة هذا الرجل العجوز (كان له من العمر يومها سبعون عاماً)، والرفيق المقرب من بريجنيف، أمراً متوقعاً، بعد أن جرت ازاحة كافة رفاقه، فإن ما لم يكن متوقعاً تماماً، كان اختيار الشخص الذي سيخلفه. للوهلة الأولى يبدو الشخص الذي عين مكانه، غينادي كولبين، متأقلماً كل التأقلم مع النمط الجديد من القادة السوفياتيين. فهو متقارب في السن مع غورباتشيف (٥٩ سنة)، وكذلك على صعيد التعليم العالي، كما ان له مراجع صلبة بوصفه من رجالات السلطة (اباراتشيكا)، اضافة الى ما عرف عنه من كفاءة وفاعلية. وهو سبق له أن عمل في جيورجيا مع شيفارنادزه، وفي سفيردلوفسك مع ريجكوف، حيث صارع ضد الفساد واستشراء الادمان على الكحول خلال الفترة الاندروبوفية. لكن كولبين روسي، وهذا أمر لا يستهان به. إذ منذ رحيل ستالين، كان ثمة على الدوام اتفاق ضمني يضبط عملية توزيع السلطات، داخل احزاب الجمهوريات، بين الروس وأصحاب القوميات. فلهؤلاء منصب الأمناء الأولين أي «سادة» الجمهوريات، الذين يتعاملون معاملة الند للند مع موسكو، ويكون لهم كرسي محتم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وأحياناً في المكتب السياسي؛ أما الروس فإنهم يكتفون بمنصب «الأمين الثاني» الذي يراقب كل التعيينات. والحال أن هذا التوازن الذي عمل به بشكل دائم منذ العام ١٩٥٦، كان بالنسبة الى القوميات، ضمانة كافية لاقناعها بعدم

الاحتجاج على أي تعيين يتم في ذينك المنصبين. أما وصول الروسي كولبين في كازاخستان، فإنه أحدث شرخاً في تلك التقاليد، حيث وضع على رأس الحزب الكازاخستاني روسيين، وأبرز تبدلاً في السياسة، كان ترويس الأجهزة المركزية للحزب قد لمح الى قيامه مسبقاً. والأدهى من هذا أن كولبين ليس فقط روسياً، بل انه يفتقر الى أية خبرة في كازاخستان خصوصاً، وفي البيئة الاسلامية بشكل عام. وكان من الواضح أن تعيينه انما يشير الى الرغبة في اللجوء الى شخص لم يسبق له أن أبدى أي تعاطف مع أي طرف، وليست لديه أية مصلحة مشتركة مع مرؤوسيه الجدد.

في لجوئه الى اسلوب «الانزال بالمظلة» الذي كان قد هجر منذ زمن طويل، عبر غورباتشيف، في الوقت نفسه، عن حذره ازاء الاطارات القومية، وعن جهله بالاحتمالات المحلية، وعن تفضيله لمواطنيه الروس. يقيناً أن بإمكانه التحجج بأن كازاخستان تضم من السكان السلافيين عدداً يفوق عدد سكانها الكازاخستانيين (في العام ١٩٧٩، بالنسبة الى سكان يبلغ تعدادهم ٢٨٣, ٦٨٤, ١٤ نسمة، كان عدد الكازاخستانيين٣٤٩, ٢٩٩, ٥، والروس٢٠٥, ٩٩١, ٥، والأوكرانيين ٨٩٧,٠٠٠)[١٩]، وبأن عدد الروس وحدهم يفوق عدد الكازاخستانيين، مما يعني ان ثمة أسباباً وجيهة تقضي بأن يعطي الروس مكانة أولى. وفي هذا الصدد نذكر أن قرار تعيين كولبين أتى متماشياً مع خطاب المؤتمر السابع والعشرين، حيث تم الالحاح على الدور، الذي غالباً ما يكون غير كاف، والذي تلعبه الأقليات السلافية في الجمهوريات. وانبنى القرار كذلك على الشك الذي ألقي من حول كفاءة النخب القومية كنتيجة لعملية الانتخاب العشائري التي تمارس في الجمهوريات. لكل هذه الدوافع سيكون من غير القابل للتصديق أن يعتبر تعيين روسي على رأس الحزب الكازاخستاني، أمراً تم من غير تنبه مسبق. بل على العكس، فإن كل الأمور تشير الى رغبة غورباتشيف والفريق العامل معه، في السيطرة على المحيط بشكل أفضل، وفي السيطرة في المقام الأول على المحيط الجنوبي والاسلامي.

عند نهاية سنوات الثمانين، من الواضح أن التطور الراهن لتلك المناطق لا يمكنه إلا أن يثير قلق موسكو. إذ أخطر من الفساد والاجرام، اللذين يعرف المركز اليوم انهما ليسا بأي حال من الأحوال وقفاً على الجمهوريات الاسلامية وحدها، أخطر منهما ذلك التضافر بين التقاليد الاجتماعية ـ السياسية والاسلام. فالحال أن وزن التقاليد لا يتوقف عن التعاظم، في كل أنحاء ذلك المحيط المجاور لحيز اسلامي القته الثورة الخمينية في

حمأة الدوامة الأصولية. هنا نلاحظ أن العلاقات الاجتماعية، وممارسة السلطة، والتصورات الاقتصادية تنحو الى الابتعاد عن النمط السوفياتي، لتلتقي مع طينات أخرى مشابهة لها. ولنتذكر هنا أنه كان، عند بداية الثمانينات، قد جرى التركيز بما فيه الكفاية، على تصرفات كونابيف المزدوجة: فهو حين كان يشغل كرسيه في المكتب السياسي في موسكو، كان يمارس تصرفات سوفياتية ويعبّر عن نفسه وكأنه سوفياتي؛ لكنه في جمهوريته كان يعاود سيرته كزعيم عشيرة، ملتقياً بأشكال تضامن أخرى، ومستعيداً أساليب سلطة مختلفة. والحال أن البعد عن موسكو، والسلطة الجمورية التي مارسها بريجنيف، الذي كان عديم الاهتمام بعمق الأمور، شديد الانشغال بالمظاهر وحدها، عززا من وتيرة ذلك التطور. وكونابيف كان من السهل عليه أن يمارس في جمهوريته ذلك النمط من السلطة، تحديداً لأنه كان ذا قوة ونفوذ في موسكو. ولقد أتت الثورة الاسلامية في ايران لتعزز في البيئة الاسلامية اليقين بأن هذا «النزع للطابع السوفياتي» عن علاقات السلطة وعن العلاقات الاجتماعية، انما هو وسيلة للمشاركة في الحركة الكبرى التي كانت تهز الجماعة الاسلامية بأسرها. هنا، حيث كانت موسكو لا ترى في ذلك إلا انبعاثات مدانة لعالم ولّى، كانت شعوب آسيا الوسطى تنحو أكثر وأكثر لتفسير هذا التطور بأنه عملية مصالحة مع هويتها الذاتية. ولقد كان سوء التفاهم في هذا المجال قد تعمق كثيراً حين وصل غورباتشيف الى السلطة.

إن تعيين روسي في ذلك المنصب «المحجوز» كان في نهاية الأمر تصرفاً أخرق الى أبعد الحدود. خاصة وأن التطور السكاني الحديث في كازاخستان يأتي في الواقع لينزع المصداقية عن الحجة المستندة الى وجود عدد كبير من السكان الروس في الجمهورية. فالكازاخستانيون، بعد أن ظلوا لفترة طويلة يشكلون أقلية في جمهوريتهم الخاصة، ليس فقط بالاعداد المطلقة، بل خاصة بالمقارنة مع الروس، وبعد أن تبدى أنهم خاضعون بشكل لا رجوع عنه لذلك المنطق، ها هم، خلال سنوات الستين والسبعين خاصة، يستأنفون اندفاعة مفاجئة الى أعلى، معبرين بهذا عن دينامية ديمغرافية لم يكن أحد يتوقعها حتى ذلك الحين. وتلك الاندفاعة قادت عند نهاية سنوات الثمانين الى إحداث انقلاب في الوضع، لأن الكازاخستانيين باتوا للمرة الأولى يتفوقون عددياً على الروس بشكل واضح (حيث صار ثمة ٦,٥٣١,٩٢١ كازاخستانيا، مقابل ٦,٢٢٦,٠٠٠ روسيا[٢٠]). وعلى هذا صار لأملهم بأن يصبحوا ذات يوم المجموعة ذات الأكثرية في الجمهورية أساس يسانده، بفضل نسبة مواليد مرتفعة، وتضاؤل ملحوظ في

سن الكازاخستانيين. والحال انه اذا كانت موسكو قد عجزت عن رؤية هذا التطور كما يجب، فإن الكازاخستانيين انفسهم أدركوه، واستنتجوا منه المشاعر المشروعة التي طمأنتهم.

وتحديداً بالنظر الى أن السلطة المركزية قد جهلت هذه العلاقات العددية الجديدة بين السكان ودلالتها، فإنها رأت أن كازاخستان هي المكان المثالي لاختبار ذلك التبدل الذي طرأ على سياسة الاطارات، ولتعديل عملية تقسيم المسؤوليات المعمول به حتى ذلك الحين، والاستفادة من الخلط الذي ينشأ من جراء ذلك، لاستعادة السيطرة على سكان يقلقهم تأطير بات أكثر روسية مما كان في الماضي[21]. والحقيقة أن السلطة المركزية كانت قد تصورت أنه سيكون من السهل - في كازاخستان البعيدة، المليئة بالأوروبيين - فرض سياسة اطارات جديدة، وان تلك السابقة سوف يكون من الممكن بعد ذلك توسيع اطارها في أماكن أخرى.

حساب أسفر عن كارثة.. حساب ادى، بسبب تجاهله لحقيقة الوضع في الجمهورية، الى اندلاع أول ثورة عرفها الاتحاد السوفيايتي منذ انتفاضة نوفوتشيركاسك في العام ١٩٦٢. ولكن، في العام ١٩٦٢، كان النظام السوفياتي قوياً كفاية، وكان الاعلام من الوهن بحيث لم يتسرب شيء عن تلك الفاجعة وعن القتلى المئة الذين أسفرت عنهم. في العام ١٩٨٦، لم يعد بوسع السلطة ان تتكتم على الأحداث التي تهز أسس الاتحاد السوفياتي، بحيث أن النتائج التي أسفرت عنها تلك الثورة سوف تمتد وتكون ذات آثار على البلد كله.

لقد رفض الكازاخستانيون، وهم أكدوا رفضهم هذا عند ذاك، رفضوا سلم التراتبية التي وضعتها موسكو حول استشراء الفساد. فإذا كان يتعين توطيد النظام في جمهوريتهم، فإنهم هم الذين سيتولون الأمر.. لكنهم رفضوا الإقرار بأن الفضيلة كل الفضيلة في موسكو، والرذائل كلها في المحيط.. مما يسمح للمركز بأن يطرح نفسه كمرشد أو أخ أكبر. فهنا كما في طشقند أو في تبيليسي، من البديهي أن الصراع ضد الفساد لن يؤدي إلى أية نتائج تتعلق بإعادة توطيد الاخلاقية الاجتماعية. لا ريب أن هذا الصراع سوف يكون من شأنه أن يؤدي إلى تراقص وتبدل متواصل للاطارات، لكن هذا لن يساهم في تسيير الاقتصاد بشكل جيد. وعلى العكس من هذا، فإن البريسترويكا تتطلب نوعاً من الاستقرار لدى المسؤولين.. حيث أن اللااستقرار المهيمن من شأنه أن ينسف تلك الجهود المتواصلة لإقامة سلطة حقيقية. وسط الفوضى المتعاظمة،

ها هي العصابات وها هم المهربون يفرضون مرة أخرى قانونهم في مواجهة الاطارات التي - إذ تعرف أن عملها مهدد - تفضل الخضوع بدلاً من ذلك لسلطة « العرابين » الذين يتزايد عددهم.

الى هذا الاخفاق الذي طال الجهد المبذول من أجل اصلاح أخلاقية الحياة العامة[٢٢]، ينضاف ذلك الاخفاق، الأكثر خطراً، الذي يتعلق بالعلاقات بين الاعراق. إذ، إذا كانت قوميات الاطراف، تتجاهل أو تحتقر المراسيم الوعظية التي تصدرها السلطة المركزية، فإنها تحسها في الوقت نفسه وكأنها شتائم مذلة، ومحاولات تهدف الى وضع القوميات في مركز الدونية. وهذا ما يؤدي إلى ازدياد العداء إزاء المركز، أي ازاء الروس. طالما أن المركز كله خاضع أيضاً لسيطرة هؤلاء .. في هذا المحيط الذي يعيش بصعوبة، من الواضح أن التطهير، الضروري .. والأخرق، قد عجل من تفاقم سلسلة الشكوك والأحقاد، التي لم يكن لها إلا أن تؤدي إلى العنف.

هوامش الفصل الثاني

(١) «أرخبيل الغولاغ»، باريس الطبعة الروسية، ١٩٧٤، الجزء الثاني ص ١٦.

(٢) مدفديف (ج.) «اندروبوف في السلطة»، باريس، ١٩٨٣ ص ١٥٨ ـ ١٦٨؛ وغولودون (ف.) «المافيا في الاتحاد السوفياتي»، باريس، ١٩٩٠.

(٣) «البرافدا» ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٨٢ «المكتب السياسي لفت نظر النائب العام في الاتحاد السوفياتي حول ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين احترام الشرعية الاشتراكية».

(٤) سيعرض هذا من قبل غورباتشيف خلال اجتماع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، راجع «البرافدا» ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٨٧، وكذلك مقالة سوكولوف «باندوكراتيا» في «ليتراتورنايا غازيتا»، العدد ٢٣، ١٩٨٨، ص ١٢.

(٥) «الناطقون بالروسية» ارتفع عددهم من مليون شخص في العام ١٩٧٠، الى ٥٥ مليوناً بعد ذلك بعشر سنوات.

(٦) «البرافدا» ١ ـ ١١ ـ ١٩٨٣، و٢٣ ـ ١٢ ـ ١٩٨٣.

(٧) «البرافدا» ٢٨ ـ ٢ ـ ١٩٨٦ (حديث عثمان خوجاييف) و«برافدا فوستوكا» ٧ ـ ٦ ـ ١٩٨٦. (الغاء مرسوم كانون الأول / ديسمبر ـ ١٩٨٣ الذي يعيد الاعتبار الى رشيدوف).

(٨) «البرافدا» ٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٧، و٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٨٧، حيث يتم التشديد على أن الأوزبكيين عاجزون عن تقليص حجم الفساد.

(٩) ليخانوف (د.) في «أوغنيوك» الاعداد ١ الى ٤، ١٩٨٩، و«أوغنيوك» العدد ٢٩، ١٩٨٨، حول رشيدوف.

(١٠) «موسكوفسكايا غازيتا»، العدد ١٤، ٣ ـ ٤ ـ ١٩٨٨ (حول غدليان).

(١١) «ليتراتورنايا غازيتا»، ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٧.

(١٢) نكريتش (١) «ناكازانيا نارودني»، نيويورك، ١٩٧٨.

(١٣) «ليتراتورنايا غازيتا»، ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٨٧.

(١٤) «برافدا فوستكا»، ١٤ ـ ٧ ـ ١٩٨٥.

(١٥) في «البرافدا»، ٦ ـ ٧ ـ ١٩٨٥، أوسو باليف يحاكم دفع الرشاوي في ترخيزيا.

(١٦) «البرافدا» ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٨٥، حيث ينتقد الوضع في كازاخستان.

(١٧) «البرافدا» ٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٦، ضد كوناييف.

(١٨) «ازفستيا» ٧ ـ ٩ ـ ١٩٨٦.

(١٩) «نورودنوي خاريايستفو س.س.س. ١٩٤٢ ـ ١٩٨٢» موسكو، ١٩٨٢، ص ٢٣.

(٢٠) «ناسيونالسكي سوستاف نازيلينيا»، موسكو «ليناسي أي ستاتستيكا»، المجلد الثاني، ص ٦٨، مذكور لاحقا

(٢١) في حزيران (يونيو)، وصمت منطقة تالدي ـ كورغان المأهولة بأكثرية كازاخية تحت سلطة روسي، راجع «ناسيونالسكي سوستاف » و«البرافدا ٢١ ـ ٩ ـ ١٩٨٩، ص ٢.

(٢٢) راجع كولبين في «البرافدا» ١٠ ـ ٢ ـ ١٩٨٧، حول الاجراءات المتخذة لتطهير الجمهورية.

القسم الثاني

انفجارات

الفصل الثالث

«كازاخستان للكازاخستانيين!»

لم يكن التظاهر سهلاً أو مقبولاً به على الاطلاق في الاتحاد السوفياتي. وآخر تظاهرة جماهيرية علم المواطنون السوفياتيون بأمرها، حدثت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) في العام ١٩٢٧، في موسكو. في ذلك اليوم فرقت الشرطة وضربت كل رفاق لينين تقريباً، من أبطال الثورة، الذين تجمعوا ضد السلطة التي كان ستالين قد شغل مركز الصدارة فيها، ثم اتهمتهم بعد ذلك بأنهم قد حاولوا انتزاع السلطة من الحزب. وكان عقابهم يومذاك نموذجياً - إذ، مع مرور الزمن، تم التخلص منهم جميعاً، بالقتل... كان العقاب على حجم الفعل.

ولم يضع الدرس هباء. لا أحد يتظاهر في وطن العمال. فإذا كان العمال هم الذين يقبضون على السلطة، ضد من يكون التظاهر؟ ان كل اولئك الذين قد يجازفون بالتظاهر سوف يعتبرون، بالبديهة، اعداء الشعب.

على هذا النحو حلت في البلد عقود من الهدوء العام. ومع ذلك، علم الغرب، عند بداية سنوات الستين، بحدوث انتفاضات عمالية في بعض المدن الروسية. من المرجح أن رفع اسعار الخبز كان هو محرك الانفجار يومها. ولكن لم يتنبه أحد لأخبار تلك الانتفاضات في ذلك الحين، لأن الصمت الذي أطبق على الأحداث حتى داخل الاتحاد السوفياتي، جعل من المستحيل الحصول على معلومات يمكن التحقق منها[1]. يومها كانت الفكرة السائدة تقول بأن المواطنين السوفيات شديدو الانتظام، سلبيون في صمتهم، معتادون على الاحتمال دون أن يرتعشوا. كانت فكرة تقاسمها المسؤولون السوفياتيون انفسهم على الدوام. ومن هنا كانت المفاجأة والارتباك كبيرين في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، حين اندلعت انتفاضات خطيرة من آلما - آتا عاصمة كازاخستان.

بعد أشهر من بداية التطبيق الصعب لأسلوب «الغلاسنوست» من حول كارثة

تشيرنوبيل بات بالإمكان الاعتقاد بأن الرغبة في الاعلان عن الاحداث التي تؤثر على البلد، قد سادت أخيراً. ولسوف تسمح انتفاضة آلما - آتا بقياس التقدم الذي أحرز على هذا الصعيد.. حيث تبين أن هذا التقدم لم يكن كبيراً. ففي الثامن عشر من كانون الأول (ديسمبر) تعلن وكالة «تاس» للأنباء بأن الانتفاضة قد هزت طوال ثمانية وأربعين ساعة، عاصمة كازاخستان، لكنها سحقت. غير أن المعلومات التي أوردتها «تاس»، ثم غيرها من المصادر الاعلامية، كانت أقل من الحقيقة. فالحال أن شباناً مسلحين بالقضبان الحديدية وبقطع البلاط، كانوا قد تجمعوا في الساحة الكبرى وهم يصرخون «كازاخستان للكازاخستانيين، وفقط للكازاخستانيين!» افعال تخريبية؟ مسيرات انحرفت وتضخمت؟ الحكايات الأولى تبدت مرتبكة. كم كان عدد المتظاهرين؟ بضع مئات أو بضعة ألوف؟ لقد احتاج الأمر الى مثابرة بعض الصحفيين الأجانب قبل أن تتوفر صورة أكثر دقة لما حدث. كان العدد نحو عشرة الاف متظاهر، من بينهم عدد من الطلاب والتلامذة الذين راحوا ينادون بشعارات قومية. أما هدف حملتهم فكان المباني الرسمية، وفي مقدمتها مقر الحزب. في المقابل كانت تقف قوات منتشرة كيفما اتفق، تعززها مصفحات وعربات مدرعة. فكانت النتيجة قمعاً عنيفاً لم تذع محصلته النهائية اطلاقاً. قتيلان، تقول التقارير الرسمية، احدهما في أوساط المتظاهرين والثاني في أوساط قوات الأمن. أكثر من هذا بكثير سيقول الكازاخستانيون. والجرحى عديدون.. بشكل مؤكد.. ناهيك عن الاعتقالات.

ما ان عاد الهدوء مساء الثامن عشر من كانون الأول (ديسمبر)، حتى أرسلت موسكو الى آلما - آتا عضواً في المكتب السياسي هو سولومنتسيف، الذي أجرى التحقيق، لكنه لم يبد الكثير من الوضوح حين راح يتحدث عما حدث ويضع المحصلة. هذا الصمت سيدوم[٢]، كما ستدوم الكلمات التقريبية حول عدد القتلى وضخامة التظاهرات. في موسكو، كما في الصحافة المحلية أو في صحافة آسيا الوسطى، سوف لن يجر لانتفاضة آلما - آتا ذكر كبير. مما دفع الى الاعتقاد بأن في الأمر حادثاً ضئيل الأهمية لا أكثر، بينما يقول لنا الواقع أن ما حدث كان انتفاضة كبيرة حدثت في الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى منذ وقت طويل.. وجرى الحديث عنها بشكل علني.

في الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٦، كان من الواضح أن اللجوء الى قوات الأمن، وممارسة القمع ضد المتظاهرين الشبان، أمران يتناقضان مع خطاب غورباتشيف الانفتاحي. ومما لا ريب فيه أن اللامبالاة التي سادت - لأن قراءة رسائل القراء الى

الصحف تعطي الانطباع بأن ليس ثمة في أوساط المجتمع أية رغبة في الاستعلام حول الأمر.، تعود جزئياً إلى البعد الجغرافي، كما الى الاستتباب السريع للهدوء بعد الانتفاضة. وهكذا، حين أعلن عن حدوث التظاهرات، كانت قد أضحت جزءاً من الماضي، وكان الأمن قد استتب من جديد، ومما لا شك فيه أن السرعة التي تم بها قمع التظاهرات قد فسرت كدليل على ضعف أهميتها؛ بينما يقول لنا الواقع أن تلك السرعة انما شهدت، خاصة، على عدم جاهزية وعدم خبرة أولئك الذين نزلوا الى الشارع. في العام ١٩٨٦ كان التظاهر في الاتحاد السوفياتي أمراً نادراً بحيث لا يسمح لأولئك الذين يقومون به، أن يتعلموا كيف يدافعون عن أنفسهم ويطيلون أمد تحركهم. ومن المرجح أن هذا الواقع يفسر أيضاً عدم ارتفاع عدد الضحايا(٣).

مقابل هذا، نجد التفسيرات تتكاثر حول أسباب تلك الأزمة. فالانتفاضة كانت من فعل « زعران فتيان » من مدمني الكحول والمخدرات، المستعدين لأي عمل، والذين دفعهم الى الواجهة أولئك « القوميون المتطرفون ». في الجهة المقابلة، فسر الأمر بكل جدية، انطلاقاً من أن تلك الأحداث قد أثارها(٤)، انصار الأمين الأول السابق للحزب الشيوعي الكازاخستاني كوناييف، الذي كان قد أقيل قبل فترة. حيث أن أقاربه، ومعاونيه، وعشيرته، الذين كانوا يستفيدون من امتيازات عظيمة توفرها لهم عادات الفساد التي كانت كازاخستان مسرحاً لها خلال فترة رئاسته، ما كان في وسعهم أن يذعنوا أمام فقدانهم لامتيازاتهم.. لذلك رموا في الشوارع شبيبة قلقة، لكي يبرهنوا على أن الفوضى هي التي ستسود في غياب كونايف. والحال أن هذا التفسير، حتى ولو كان جزئياً، إذ ترابط بعد ذلك مع الطرح الذي يتحدث عن تظاهرات قام بها « الزعران »، نراه يلامس الحقيقة، ليس عن طريق تحدثه عن فكرة المؤامرة، بل لأنه يركز على قضية التغيرات السياسية التي حدثت في كازاخستان في تلك الآونة. فالصاعق كمن، في الواقع، ها هنا.

لا.. للتأطير الروسي

ليس ثمة أي شك في أن الجذور المباشرة لأزمة آلما ـ آتا، تكمن في عملية تعيين كولبين، كبديل لكونايف(٥). والاشكالية تكمن في جنسيته، وهي استشعرت على هذا النحو في كازاخستان نفسها. ثم ان السلطة المركزية أدركت بسرعة أن حتى هذه

الجمهورية ليست أرضية صالحة للقيام بتجربة ترويس ادارة الحزب، ولو بشكل مؤقت. وهكذا، جرى في العاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، أي بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع الانتفاضة، جرى اعادة التوازن العرقي الى قيادة الحزب.. حيث أن الأمين الثاني الذي كان على الدوام روسياً، تخلى عن منصبه لكازاخستاني(٦). لكن هذا لم يمنع من أن العادات كانت قد اهتزت أكثر من اللازم، خاصة وأن الأمين الأول للحزب هو الذي سوف يكون له كرسي في المكتب السياسي في موسكو؛ كما ان عمليات القمع نفسها كان لها وجه الروسي كولبين.. لذلك لم يرض السكان الكازاخستانيون بالسكوت عما فعلته السلطة المركزية.. ولكن كان عليهم أن ينتظروا عامين ونصف العام قبل أن يروا، من جديد، شخصاً كازاخستانياً على رأس الحزب في الجمهورية. والحال أن ذاك الذي عين في المنصب في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، نور سلطان نازاربايف، يتمتع بسمعة حسنة في موسكو... وأيضاً في كازاخستان.

إذن تبدى واضحاً ان الانتصار كان للرفض الذي أبداه الكازاخستانيون، إزاء تجربة الترويس، مع تأخر دام عامين، يرمز الى التفهم الهزيل الذي تعاملت به موسكو مع ردود الفعل المحلية، ومع مشاكل الجمهورية. فالحال ان المتظاهرين حين كانوا يصرخون «كازاخستان للكازاخستانيين!» كانوا يعنون في الواقع أن «لا.. لهيمنة الروس على الجمهورية».. ومن الواضح أن لهذه الحساسية القومية الحادة، التي كانت أول من عبر عن ذاته في الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشيف، سببين يمكن تفهمهما بكل سهولة: الوضع الديمغرافي للجمهورية - كمصدر قلق للبعض، ومصدر أمل للبعض الآخر - والوضع المادي للكازاخستانيين أنفسهم.

«نحن الأكثر عدداً»

كما يحدث غالباً في الاتحاد السوفياتي، حدث هنا أيضاً أن أكد الشعور القومي نفسه عبر المعطيات البشرية نفسها. فلفترة طويلة من الزمن نظر الى كازاخستان على أنها استثناء في سياسة القوميات، لا شك سيختفي يوماً. تلك السياسة كانت تقول بأن كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي، تتميز في المقام الأول بوجود جماعة قومية تشكل الأغلبية فيها. أما كازاخستان، كميدان للاستيطان الروسي، فانها كانت تتحدى ذلك المبدأ.. حيث أن الشعب الكازاخستاني كان على الدوام يشكل الأقلية في

جمهوريته، بسبب تدني عدده عن عدد السكان الروس في كازاخستان. والجدول المرفق هنا يوضح التطور السكاني في هذه الجمهورية، حتى ولو كان لا يتحدث إلا عن أربع مجموعات عرقية، فيما يتعايش في كازاخستان أكثر من عشرين قومية، قد لا يعد بعضها سوى بضع مئات من الأفراد.

	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩
مجموع السكان	٩,٢٩٤,٠٠٠	١٣,٠٠٨,٠٠٠	١٤,٦٤٨,٣٠٠	١٦,٤٦٣,١١٥
الكازاخستانيون	٢,٧٩٥,٠٠٠	٤,٢٣٤,٠٠٠	٥,٢٨٩,٤٠٠	٦,٥٣١,٩٢١
الروس	٣,٩٧٤,٢٠٠	٥,٥٢١,٠٠٠	٥,٩٩١,٢٠٥	٦,٢٢٦,٤٠٠
الألمان	٦٤٨,٠٠٠	٨٥٨,٠٠٠	٩٠٠,٢٠٧	٩٥٦,٢٣٥
الأوكرانيون	٧٦٢,٠٠٠	٩٣٣,٠٠٠	٨٩٧,٩٦٤	٨٩٥,٩٦٤
الأوزبكيون	١٣٧,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٢٦٣,٣٠٠	٣٣٢,٠٠٠

جدول له دلالته على عدة صعد[٧]. سلبياً لأنه يعبر عن المصير المتناقض، شديد المأساوية منذ زمن بعيد، والذي يعيشه الشعب الكازاخستاني. وهو يذكرنا بدوافع استلاب من شأنها أن تحوز على قوتها التفجيرية، في وقت بات يمكن فيه التعبير عن كل شيء علناً في الاتحاد السوفياتي. فلماذا أصبح الكازاخستانيون أقلية؟ لأنهم دمروا جسدياً في سنوات العشرين، حين كلفت رغبة السلطة السوفياتية بالتخلص من البداوة (هل يمكن لسوفياتي أن يكون بدوياً؟) كلفت هذا الشعب مليون قتيل، أي ربع عدد السكان في ذلك الحين!

إلى ذكرى تلك المقتلة الجماعية التي كانتها سياسة التوطين، يضيف الكازاخستانيون، بين الشرور التي تعرضوا لها، سياسة الاستيطان التي كانوا هم ضحاياها: ففي ذلك الحين جيء بالروس وبالأوكرانيين والبيلوروسيين وراح المستوطنون يتدفقون الى أراضي كازاخستان، دافعين أهل البلد من الجزء الأكثر خصباً، الى الجنوب الذي يقل خصباً بكثير. ويا حبذا لو اقتصر الأمر على المستوطنين وحدهم! فالحال أن ستالين استخدم هذه الجمهورية كمكان استقبال لـ «القوميات المعاقبة» بسبب تعاونها مع الاعداء (التتار، وشعوب القوقاز) أو أيضاً للشعوب التي كانت قد اقتلعت من أوطانها احترازياً

(ألمان الفولغا). في تلك الكازاخستان التي صارت، على مجرى السنين، فسيفساء قومياً، راح الكازاخستانيون الذين صاروا أقلية (عند فجر سنوات الستين كانوا لا يشكلون أكثر من ثلث عدد سكان الجمهورية) راحوا يبدون وكأنهم قد ذابوا ـ منطقياً ـ، واندمجوا في الروس الأكثر عدداً منهم والذين كانت السلطة تنظر اليهم على أنهم قوة استيعابية. لكن الكازاخستانيين تمكنوا رغم هذا الوضع من الحفاظ على جمهوريتهم؛ غير أن وزن الروس، في المركز، وعندهم، لم يترك لهم إلا القليل من الأوهام حول الطابع القومي للجمهورية التي كانت تحمل اسمهم. بمعنى أن كازاخستان ظلت لفترة طويلة جداً تبدو وكأنها مجرد امتداد لروسيا.

شعور بالمهانة امام هذه الوضعية التي أذعنوا لها، شعور بالقلق أمام تضاؤل عدد السكان. ٣,٨٠٠,٠٠٠ كازاخستاني في احصاء العام ١٨٩٧، ٢,٩٠٠,٠٠٠ كازاخستاني فقط في العام ١٩٣٤، هذا فيما كان عدد السكان يتزايد في بقية الأمكنة ـ. ألم ازاء ذكرى ضحايا عمليات التوطين القسري؛ خلال عقود طويلة من الزمن، لم يقيض للكازاخستانيين أن يشعروا بأي سرور. ثم فجأة، عند أواسط سنوات الثمانين، يتصادف مع الانعطافة الغورباتشفية، أن يشهد الكازاخستانيون، ليس فقط توقف الانحدار الذي كان يبدو لا مفر منه، بل أيضاً انقلاباً في الوضع. ففي احصاء العام ١٩٨٩، كما رأينا، ها هم الكازاخستانيون يتجاوزون الروس عددياً، ويتقدمون بوتيرة متسارعة: فليسوا الآن يشكلون الأكثرية وحسب، بل انهم في طريقهم لأن يصبحوا نحو نصف سكان جمهوريتهم.

حول هذه النقطة أيضاً، ظل المسؤولون السوفييات لفترة طويلة منغلقين أمام أحاسيس مرؤوسيهم. فهم لم يفهموا في الوقت المناسب مرارات شعب كان يشعر انه مهدد في هويته كما في بقائه. وهم لم يسمعوا صرخات الظفر التي لعلعت وسط سنوات الثمانين، حين لاحظ المثقفون الكازاخستانيون، الذين لم يكونوا قد كفوا عن رصد التطور الديمغرافي لمواطنيهم، انهم باتوا الآن في مقدمة الركب، وان أملهم في أن يخلفوا الروس بعيداً وراءهم عند نهاية القرن، تحول ليصبح يقيناً. ان كل ضروب الاهانة امّحت لصالح فكرة واحدة: كازاخستان تعود كازاخستانية.. لذلك يتعين ان تعود الى الكازاخستانيين.

ولكن، في نفس اللحظة التي راح فيها الكازاخستانيون يحللون تقدمهم الديمغرافي عبر لغة المصطلحات السلطوية ـ فإن كانوا هم الأكثر عدداً، يتعين أن يشغلوا المكانة

الأكبر في عملية توزيع مناصب السلطة، كما يتعين أن يكون القرار في أيديهم - في نفس تلك اللحظة اختارت موسكو ان تروّس الجهاز الشيوعي في كازاخستان. يقيناً أن متظاهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، لم تكن لديهم فكرة دقيقة تماماً عن تلك الاندفاعة السكانية، ولم يكونوا قد نزلوا الى الشارع مدفوعين بنتيجة الاستفتاءات. لكن ملاحظة ذلك التقدم - الحاسم بالنسبة الى الكرامة القومية - تشغل مكانة شديدة الأهمية في تطور الأذهان، وفي التحرك القومي الذي انفجر عند ذلك. ولأن السلطة تجاهلت هذا كله، كان عليها أن تجابه تلك التظاهرة الشعبية الأولى، وأن تمارس قمعاً ضارياً أدى خلال ساعات قليلة، الى تلطيخ صورة غورباتشيف في ذلك الجزء من الاتحاد السوفياتي. اذ منذ ذلك الحين لم يعد ينظر اليه على أنه رجل تجديد، بل على أنه مجرد ترويسي تقليدي، وعلى أنه صاحب الأمر في أعمال القمع.

كل واحد لذاته

إذ تبين لهم أنهم أكثر عدداً مما كانوا في السابق، وأكثر عدداً من الآخرين، ومن الروس في المقام الأول، أدرك الكازاخستانيون أيضاً أنهم من بين الشعوب الأقل محظوظية في الاتحاد، وأن الفقر الذي يتعرضون له خلال سنوات انهيار الاتحاد السوفياتي هذه، له وتيرة هي الوتيرة الأسرع[٨]. فعلى سلم الازدهار الذي يتناول الجمهوريات الخمسة عشر في الاتحاد السوفياتي، تأتي كازاخستان بين الدول الثلاث الأخيرة، فقط قبل طادجكستان وتركمانيا اللتين تعتبران أبأس جمهوريات الاتحاد، مع أن لكازاخستان امكانيات كبيرة.

بالنسبة الى صيغ النمو، كانت كازاخستان في العام ١٩٧٠، تسبق مولدافيا وارمينيا، وآذربيجان وجيورجيا وقرخيزيا واوزبكستان وطادجكستان وتركمانيا. وهي إذا كانت في العام ١٩٨٥، قد ظلت أكثر تفوقاً من الجمهوريات الأربع الأخيرة، وظلت تحتل المكانة الأولى في آسيا الوسطى، فإن هذا النجاح لا يمكن اعتباره سوى نجاح نسبي، لأن أوزبكستان وقرخيزيا اللتين انطلقتا من اسفل السلم تتقدمان بوتيرة تفوق سرعة وتيرة كازاخستان. وليست أسباب هذا التأخر الاستعراضي غائبة بالتأكيد. فكازاخستان كانت واحدة من أكبر ضحايا عملية التخصيص الاقتصادي التي ظلت لفترة طويلة رائجة في الاتحاد السوفياتي. فطالما كان الاقتصاد السوفياتي يراهن على الصناعة الثقيلة، وطالما

كان الفحم ضرورياً للتنمية، كانت كازاخستان تستفيد من اهتمام المركز واستثماراته. ولقد استفادت من هذا أيضاً حين شاء خلفاء ستالين توسيع المساحات المزروعة قصد حل المشكلة الدائمة التي تعيشها الزراعة السوفياتية. ففي حقبة الاستيلاء على الأراضي العذراء، كانت كازاحستان قد صارت «الحدود الجديدة» للدولة، كما ان التراكض للحصول على الأراضي الكازاخستانية وفر للجمهورية ثروات وامكانيات هائلة. لكن تلك السياسات سرعان ما تهالكت؛ والأراضي صارت أقل خصباً بسبب الافراط في التكالب عليها، فكان أن نسيت أو اهملت لصالح مناطق أخرى. أما كازاخستان، البعيدة عن المركز، والتي تفتقر الى اليد العاملة المتخصصة، فبدت وكأنها غير جديرة بأن تضحي منطقة مصنعة، في نظر المخططين الذين كانوا يبحثون عن مشاريع جديدة لبعث الحياة في اقتصاد يلفظ أنفاسه.

لكن التخلي والتقهقر لا يكفيان بمفردهما لتفسير كل شيء. فالإفقار واحد من المعطيات التي تبدو مشتركة بين كافة الجمهوريات السوفياتية. مقابل هذا نجد أن مشاريع غورباتشيف الاقتصادية تبدو مقلقة بشكل خاص لسكان هذه الجمهورية. فالحال أن الكازاخستانيين كانوا قادرين حتى العام ١٩٨٥، على الاكتفاء باقتصاد يتقهقر، طالما أن نظام نقل الثروات الذي ظل سائداً لأمد طويل في الاتحاد السوفياتي، كان يسمح للكازاخستانيين بالاستفادة من الازدهار النسبي ومن الجهود التي كانت تتحقق في الجمهوريات الأكثر محظوظية. كان الوضع العام على النحو التالي: هناك جمهوريات تتمتع بانتاج كاف وتستخدم عائداتها القومية بطريقة متوازنة (تلكم هي حالة روسيا وأوكرانيا وجيورجيا.. الخ)؛ وجمهوريات أخرى كانت تعيش بشكل واضح عند مستوى يفوق إمكانياتها (ارمينيا وازربيجان على سبيل المثال)، أما الجمهوريات الأكثر فقراً فكانت تنال العون. ومن بين كافة الجمهوريات السوفياتية، كان من الواضح أن كازاخستان هي التي تعيش في مستوى يفوق كثيراً مستوى امكانياتها، مستفيدة من عمليات نقل وتبادل الثروات التي كانت تشكل نحو خمس دخلها القومي. والادهى من هذا، انها كانت تعيش في تفاوت متعاظم مع امكانياتها: فكلما كان انتاجها يتضاءل، كلما كان مدخولها المستهلك يتزايد. كان من الواضح أن كازاخستان، بوصفها جمهورية ذات عدد سكان مرتفع، كانت تكلف الاتحاد باهظاً.

وطالما لم يكن أحد يأتي على ذكر هذه المشكلة، لم تكن هذه الأخيرة لتشغل بال الكازاخستانيين بأي حال من الأحوال. ولكن حين ارتفع صوت غورباتشيف ملعلعاً

ضد «الطفيليين» وضد «الانتفاعيين»، حين اعلن انه سيتعين على كل جمهورية من الآن وصاعداً أن تؤمن كفايتها الذاتية، حل القلق في أفئدة أولئك الذين من شأن عملية اعادة التوجيه الجذرية هذه أن تكلفهم غالياً. وهكذا، حتى من قبل أن يتم نشر نصوص محددة في هذا المجال، بدا على المنطق الغورباتشيفي المتحدث عن الاستقلالية الحسابية، وعن مبدأ «ساعد نفسك تساعدك السماوات» الذي كان بين سطور خطابه حول القوميات، بدا عليه أنه قد زرع القلق في المحيط، وفي المقام الأول هناك حيث ستكون كلفته ثقيلة الوطأة: في كازاخستان.

ان الخوف من المستقبل الاقتصادي الصعب، في نفس الوقت الذي يعيش فيه سكان كازاخستان، وتيرة تزايد في العدد استعراضية تتطلب بذل امكانيات متعاظمة، هو الذي يفسر بكل سهولة، ذلك المناخ الذي هيمن على الجمهورية في العام ١٩٨٦. خاصة وان الكازاخستانيين، إذ لم يعودوا ممثلين في موسكو، وباتوا خاضعين في بلدهم لحكم رئيس حزب روسي، صاروا ينحون الى تفسير قرارات غورباتشيف باعتبارها قبل أي شيء آخر اجراءات تهدف الى الحفاظ على الهيمنة الروسية على جمهوريتهم، والى نكران التقدم الذي يحرزونه.

«الأمية».. دائماً وأبداً..

بعد أعمال القمع، صارت مسألة اختيار سياسة لجمهورية كازاخستان، أمراً ملحاً للغاية. فالدرس الأول الذي يتعين استخلاصه من انتفاضة آلما ـ آتا، هو أنه ينبغي تفادي اغتذاء المجتمع بمشاعر التضامن مع المنتفضين. لذلك يتوجب تفسير أسباب ثورتهم، ومحاولة ايجاد ترياق لها. ومع ذلك فإن رد فعل السلطة السوفياتية بدا أبعد من أن يكون متماشياً مع الطابع الجديد للأحداث. ففي موسكو رجحت كفة التحليل الكلاسيكي على كفة أي تفكير معمق. ولكن كيف كان يمكن للأمر ألا يكون على هذا النحو حين لم يكلف أحد ـ باستثناء سولومنتسيف ـ نفسه مشقة الانتقال، طوال أشهر طويلة، لرؤية ما يحدث ميدانياً، ولفهم ماتعنيه كازاخستان في تحركها، ذلك التحرك الذي لم تصل لقادة الاتحاد السوفياتي الجدد، سوى فكرة غامضة عنه؟ لقد احتاج الأمر لانتظار شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، أي لمرور عام على الانتفاضة، قبل أن يتوجه رئيس الحكومة ريجكوف بدوره الى آلما ـ آتا. ان اهمال السلطة المركزية لكبير

ازاء محيطاتها المحروقة.

زيارة ريجكوف التي سجلت تبدلاً ما في هذا الميدان، سبقها سجال داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، كما سبقها قرار اتخذته اللجنة المركزية التي جهدت أخيراً لتعطي عن الانتفاضة صورة جدية[١٠]. ومع ذلك يظل هذا التحليل شديد السطحية.. إذ ها هو يصر على أن يذكر أن المذنبين هم، ودائماً، كونابييف ورجاله. فهم اذ خرقوا مبادىء اللينينية، تركوا المجال في جمهوريتهم لقيام وضع فاسد. وهم كذلك مسؤولون عن تدهور العلاقات بين الأعراق. إذن، حتى هذه النقطة كان السجال لا يزال يفتقر الى الأهمية، وكان يدفع الى الاعتقاد بأن هذه الهجومات تهدف خاصة، الى تسوية قضية كونابييف بشكل نهائي، والاعداد لطرده من الحزب. والحال أن هذين الاعتبارين بالتحديد، يجعلان وثيقة اللجنة المركزية ملفتة للاهتمام. وذلك بسبب الدرس العام الذي يمكن استخلاصه منها؛ فإذا كانت الانتفاضة قد حدثت، فما هذا الا لأن الأممية في كازاخستان تتقهقر؛ وهنا يأتي الحل المقترح من النبع مباشرة: عبر العودة الى المفهوم اللينيني، أي تفادي اعطاء المشاعر القومية مكانة كبيرة. ان الأممية هي ما يجمع الشعب العامل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي؛ فإذا كان كونابييف يتحمل مسؤولية ما، في الأيام المأساوية التي شهدها شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، فمسؤوليته تكمن تحديداً، في عدم معرفته بالكيفية التي يتعين بها نشر الأممية بشكل دائب[١١]. وإلى هذا، يؤكد نص اللجنة المركزية، في طريقه، بأن شبيبة كازاخستان لم تقم ها هنا بأول تجربة لها، إذ أنه سبق لها في العام ١٩٧٩، ان تظاهرت في مدينة تسيلينوغراد. هذا الحادث المذكور على هذا النحو، والذي لم يكن أحد قد تمكن من التحقق منه في حينه، كان في الواقع عبارة عن انتفاضة طبعتها أعمال عنف بين الأعراق. حيث كان طلاب المدينة قد انتفضوا عند سريان اشاعات تتحدث عن تحويل منطقة تسيلينوغراد الى «أرض المانية».. حيث كان لا بد يومها من الاستجابة لمطالب الألمان الذين نقلهم ستالين الى هناك في العام ١٩٤١[١٢]، وحرموا منذ ذلك الحين من امتلاك أرض خاصة بهم. والحال أن هذه الملاحظة العابرة التي هدفت الى اتهام كونابييف بأنه قد سبق له أن قلل في العام ١٩٧٩ من أهمية التوترات العرقية في كازاخستان، انما تبرهن لنا، في المحصلة الأخيرة، عن مدى ضخامة ذلك التقدير السيء، في موسكو أيضاً. يومها، إذا كان «المشروع الالماني» قد هجر، فإن أي جهد لم يبذل من أجل التخفيف من حجم الشروخ وضروب الحذر التي قامت بين الطوائف في كازاخستان.

ولكن لا في العام ١٩٧٩ .. ولا حتى في العام ١٩٨٧ ، لم يلاحظ المسؤولون السوفياتيون ، كم ان التعايش بين المجموعات العرقية المضروبة ـ بعضها لأن الاقتلاع كان قد فرض عليها أن تعيش بعيداً عن مسقط رأسها ، والبعض الآخر لأنه قد جعلها تشعر بأن أراضيها مغزوة ـ يمكنه أن يكون مولداً لشتى ضروب العنف. في الحالتين كان الجواب على الوضع ترقيعياً وتبسيطياً ؛ ان الأممية تحل كل شيء .. لذلك يتعين على المسؤولين المحليين أن ينموّها .

والأممية هي كذلك الكلمة المفتاح في العمل الذي قام به كولبين ميدانياً ، بعد أن عهد اليه بالمهمة الصعبة التي تقوم في اعادة الهدوء الى الأذهان ، بعد أن تم فرض ذلك الهدوء في الشارع . والحال انه سيقوم بعمله بنجاح غير مؤكد ، وبتصور مرتبك للاختيارات التي ينبغي اللجوء اليها .

غداة أعمال القمع عين الحزب الشيوعي الكازاخستاني ، هيئتين كلفتا خاصة ، بمعالجة مسألة العلاقات بين الأعراق . وهي بدعة تكشف بوضوح عن أن هذا الحزب لا يؤمن ابداً بالتفسير المتحدث عن « زعران مسيّرين » ، بل يفهم تماماً أن للأزمة جذوراً عميقة . يومها تم انشاء « لجنة للعلاقات بين الاعراق » (٩ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٨٧) داخل قطاع التحرك والدعاوة في الحزب الشيوعي الكازاخستاني ، ومهمتها التفكير والبحث في المشاكل المطروحة في مجال التعايش بين شتى القوميات ، وتقديم الحلول الملموسة الهادفة الى تحسين تلك العلاقات . وانشأت اللجنة المركزية للحزب نفسه ، كذلك ، مفوضية متخصصة في المشكلات العرقية ، وأقامت فروعاً لتلك الهيئة على المستويات المنطقية للحزب[١٣] .

في زمن كان فيه المسؤولون الكبار في الحزب الشيوعي السوفياتي يلحون على الإيمان بأن « الشعب السوفياتي » موجود ، من الواضح أن انشاء هاتين الهيئتين يمثل تقدماً ملفتاً . لكن المبادرة كانت محلية ، ولم تثر أي اهتمام خاص في موسكو . ومنذ تلك اللحظة ، تعاظم التفاوت بين الصورة التي حملها عن الأحداث وعن المشكلات الملحة ، من جهة مسؤولو السلطة المركزية ، ومن جهة ثانية ، ممثلو تلك السلطة في المحيط . ومهما يكن من شأن روسيته ، فإن كولبين ، والحق يقال ، انفق شهوراً عدة وهو يبذل جهداً حقيقياً في مجال التفكير وجمع المعلومات حول معطيات المشكلة القومية في كازاخستان .

كمهمة أولى ، كلفت مفوضية اللجنة المركزية برسم صورة ـ نموذجية لواحد من

متظاهري شهر كانون الأول (ديسمبر)، وباقتراح تحليل سوسيولوجي للشبيبة الكازاخستانية. والحال أن هذا العمل أتى ليحسن الى حد كبير من صورة المنتفضين؛ إذ بدل «الزعران»، تعاقب في الأوصاف، طلاب حقيقيون، كما كان الحال في العام ١٩٧٩، طلاب لم يعد أحد يصورهم على أنهم مدمنو كحول ومخدرات. مقابل هذا، شددت المفوضية على وجود عيوب لدى هذه الشبيبة، اعتبرت أنها تفسر جزئياً ذهنيتها الثورية. بمعنى أن التعليم الفاسد الذي سجل لدى أولئك الطلاب، انما جاء ليدين سياسة ارتقاء قومي خاطئة.

فالحال أن السلطة السوفياتية عمدت الى تشجيع قيام نخب قومية، بطريقة يمكن بشكل أو بآخر مقارنتها بسياسة ترقية السود في الولايات المتحدة. فالسلطة، حين أوعزت بالتهاون مع مستوى ثقافي كان في بعض الأحيان أدنى من المستوى المطلوب من الروس خلال قبولهم في مؤسسات التعليم العالي، إنما أرادت أن تكوّن طوابير ضخمة من الطلاب القوميين، ولو ضحت بالمعايير النوعية في سبيل ذلك. ولقد تمخضت تلك السياسة عن نتائج فاسدة. فالجامعات امتلأت باعداد ضخمة جداً من الطلاب الكازاخستانيين: ٧٠ الى ٩٠٪ من طلاب آلما-آتا، حيث لا يمثل السكان الكازاخستانيون أكثر من ٤٠٪ من السكان، كانوا كازاخستانيين. وهذا التجمهر أدى الى هبوط المستوى العام للدراسات، وخلق بيئة قومية شديدة التماثل، بعيدة كل البعد عن تلك التكاملية التي كانت تبتغي للشعب السوفياتي. هؤلاء الطلاب الذين كانوا يختارون بناء لمعايير نوعية غير متشددة، استفادوا الى هذا، من كافة مكاسب نزعة «التفضيل القومي». حيث أنه ألصق بالبرنامج الاتحادي لترقية القوميات، برنامج محلي لـ«ترقية المواطنين» مهما كان مستواهم[١٤]. ومن الواضح أن هذا المستوى تبدى بالتحديد سيئاً للغاية.

والنتيجة المنطقية لكل هذا؟ إن أولئك الطلاب الذين غالباً ما كانوا غير قادرين على استيعاب الدراسات التي تلقوها، تبدّوا بالتالي غير قادرين على القيام بالوظائف والأعمال التي تتطلّب كفاءات حقيقية. ومن هنا كان التفاوت بين ركام اصحاب الشهادات، وبين الاحتياجات الحقيقية للبلد، مولداً لشتى أنواع الاستلاب والاحباط، التي كانت انتفاضات العام ١٩٨٦ على الأرجح واحدة من عوارضه.

ويبدو لنا من المناسب هنا أن نضيف الملف اللغوي، الى سجل قضايا التعليم غير المتماشي مع المتطلبات الحقيقية للاتحاد السوفياتي. فالحال انه كان على اللجنة المركزية أن

تلاحظ أن واحداً من اخفاقاتها الكبرى في مجال التعليم في كازاخستان - وعلى كافة المستويات - يكمن في عجزها عن نشر اللغة الروسية، رغم ضرورتها للتواصل بين الأعراق؛ كما أنها من ناحية ثانية لم تفلح في تعليم اللغة الكازاخستانية لأولئك الذين يؤكدون معرفتهم بها معرفة تامة. مما لا ريب فيه هنا هو أن المحققين قد تحقق لهم بعض الرضى حين زعموا بأن الشبان الكازاخستانيين الذين تظاهروا في تسيلينوغراد أو في آلما - آتا للدفاع عن حقوقهم القومية، لم يكونوا حتى قادرين على التعبير عن انفسهم تعبيراً صحيحاً بلغتهم الخاصة. ولكن، خارج اطار النية السيئة القائمة وراء هذا الزعم، تأتي هذه الملاحظة لتضاف الى سجل الاستياء الكبير الذي تعيشه النخب الكازاخستانية، حيث أن النظام التعليمي هنا تبدى غير مرجح كفّة اللغة القومية، مما يحكم على الكازاخستانيين باللجوء الدائم الى اللغة الروسية.

الحقيقة أن اللجان التي عينها كولبين لم تتبد غير نافعة. فهي اذ فتحت «علبة باندورا» التي تحتوي على المطالب اللغوية، انما سمحت للسكان الكازاخستانيين بأن يفهموا وضعهم بشكل أفضل، وبأن يُسمعوا صوتهم، وبأن يأملوا في قيام سياسة تأخذ تطلعاتهم بعين النظر وتسمح لهم بالمحافظة على مصالحهم القومية بشكل افضل، خاصة وان الصحافة الكازاخستانية تمكنت، في النهاية، من اضفاء الطابع العلني على ذلك الوضع التناقضي: في هذه الجمهورية، تتمتع اللغة الكازاخستانية، نظرياً، بنفس الحقوق التي تتمتع بها اللغة الروسية، كما ان اعداد النخب القومية انما هو الاستكمال المنطقي لهذه الوضعية، ولكن، في المجال العملي، ها هي اللغة الروسية تصبح هي لغة الحياة العامة. والأمثلة هنا كثيرة؛ إن أي ادارة، لا يمكنها أن تفهم مسعى كتب باللغة الكازاخستانية.. وهي لا تملك أية أوراق رسمية كتبت بهذه اللغة؛ والمكاتب - الاقتصادية والاجتماعية.. الخ - التي يعمل فيها الكازاخستانيون لا توفر سوى عدد ضئيل جداً من الآلات الكاتبة التي أقلمت أحرفها مع اللغة القومية؛ وطابعات الآلة الكاتبة اللواتي دربن على استخدام اللغة الكازاخستانية مضطرات بالتالي لاخلاء مكانهن للموظفات الروسيات أو المروّسات؛ والعتاد السمعي - البصري في المدارس كله يتماشى مع اللغة الروسية... الخ. من هنا لاحظت اللجان المتخصصة، انه قبل الخوض في أية سياسة لترقية النخب القومية، يتعين أولاً وبالبديهة تأمين ضمان وجود اللغة القومية في كافة قطاعات الحياة العامة.

بالنسبة الى مسؤول روسي - كولبين، بالتحديد - كان من الواضح أن اختيار خط جلي، هو أمر بالغ الصعوبة. لذلك إذا كان في البداية قد شجع الجهد التحقيقي الذي بذلته

الهيئات التي انشئت غداة الانتفاضة، فإنه حاول بعد ذلك أن يحافظ على التوازن بين التطلعات القومية وبين مصالح المركز. فهو، من جهة، جعل من نفسه محامي الدفاع عن تقدم اللغة الكازاخستانية، وأقر بأن على الاطارات الروسية - والروس جميعاً، بشكل أكثر عمومية - أن يكفوا، عبر اقتصارهم على استخدام اللغة الروسية، عن اعطاء الانطباع بأنهم انما يعيشون في بلد محتل. والحال أن الوضعية لا تجعل هذه الفكرة بعيدة: ففي حين يقول ٦٢٪ من الكازاخستانيين انهم مزدوجو اللغة (وهو أمر نرجّح صحته، وإلا فكيف سيمكنهم ان يعيشوا في جمهورية كان الروس يهيمنون عليها حتى ذلك الحين؟)، نجد ٩,٠٪ فقط من الروس يعرفون شيئاً ما عن اللغة الكازاخستانية[١٥].
والحال أن كولبين، إذ يندد بهذا الاحتقار الذي يبديه الروس إزاء بيئة يعيشون فيها، انما طرح نفسه كمثال على التصرف المتغير: فهو نفسه يتعهد، أمام مستمعين يبادلونه احياناً حرارته، ولكن غالباً ما يبدون هازئين منه، بالسيطرة تماماً على لغة الجمهورية، خلال حيز زمني لا يزيد عن العام! لكنه من ناحية أخرى يغتاظ إزاء المطالب التي يعبر عنها الكازاخستانيون في هذا المجال. فحين يطالب هؤلاء بأن تفتح حدائق الأطفال من أجل تدريس ذريتهم باللغة القومية، يرد بنفاد صبر قائلاً، أن التقدم لا يتقرر في حدائق الأطفال.. وبأن على الكازاخستانيين انفسهم أن يتمكنوا من اللغة الروسية حقاً، بدلاً من أن يعرفوها معرفة تقريبية، إذا شاءوا أن يساهموا حقاً في الحياة العامة.

في نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٧، عقد اجتماع مكرس للعلاقات بين الأعراق، وراح يتساجل في آلما - آتا، من حول مجمل هذه المشكلات. لقد عبر ذلك الاجتماع عن الرغبة في اقامة التوازن بين موقفين متضادين: موقف الكازاخستانيين الذين راحوا يطالبون بالترويج للغتهم؛ وموقف الروس الذين رأوا أنهم ضحايا التمييز في الجامعات وفي الوظائف العامة، حيث لا تزال الأفضلية تعطى للكازاخستانيين. والحقيقة أن كولبين، حين مكن كلاً من الطرفين من حججه، تركهما معاً كلاً على ظمئه، يعد نفسه لصراعات جديدة[١٦].

هل نبع ذلك من هم اخضاع متطلبات الوضع المحلي، للخط المتبع في المركز؟ أم كان وبكل بساطة، نابعاً من واقع ان ثمة توازناً بين نفوذ الطائفتين المتعارضتين؟ يبقى أن استنتاج كولبين في مواجهة تلك الأحجية المحيرة أتى معبراً عن النوايا الحسنة، أكثر مما أتى معبراً عن السياسة الواقعية.. حيث قال معيداً ومكرراً: ان الأمية هي التي تحل كل شيء.

لكن اضفاء الطابع الأممي على الذهنيات ليس بالمهمة اليسيرة. وللوصول الى تحقيق ذلك، رسم كولبين درباً مباشرة: تقوم على اضفاء الطابع الأممي على الوظائف وعلى بيئة العمل(١٧).

نذكر هنا أن الروس والكازاخستانيين، يعيشون ومنذ زمن بعيد، وجودين منفصلين عن بعضهما البعض. فالكازاخستانيون، الرعاة تقليدياً، يغيبون تماماً عن العالم الصناعي. وفي أوساط هذه الطائفة، لا ينظر بعين الاحترام الى فكرة الدخول الى مؤسسة من المؤسسات بصفة عامل، سواء أكان عاملاً متخصصاً أو لا. في البيئة المدينية، يفضل الكازاخستانيون التوظف في قطاع الخدمات، والمراكز الادارية في المصانع. وهم على هذا النحو يتفادون مجاورة العمال الروس عن قرب، مما يجعلهم قادرين على استخدام لغتهم الخاصة حتى في الحياة العملية. وهنا مرة أخرى نلاحظ كيف أن المشكلة اللغوية، وكيف أن التصور التقليدي لتراتبية الوظائف والأعمال، يساهمان في الفصل بين الطوائف، حتى في المدن التي تسمح الحياة فيها، مع ذلك، بالتعايش والتمازج العرقيين.

مهما يكن فإن النمو الاقتصادي للجمهورية لا بد أن يمر عبر جهد متزايد للتصنيع يوفر الوظائف ليد عاملة محلية يزداد عددها، ويؤدي اخيراً في عالم العمل، إلى قيام شراكة انسانية تتجاوز الفروقات القومية. من هنا فإن السلطة المحلية جهدت، بعد انتفاضة الما ـ اتا، وتحت ادارة كولبين، من أجل دفع الشبان الكازاخستانيين للعمل في المؤسسات. لكنه كان جهداً خائباً! فهؤلاء اشتكوا من ان السلطة، لكي تتوصل الى غايتها تلك، اقفلت في وجوههم ابواب الجامعات، حيث، ابدوا اعتقادهم بأن السلطة تنوي أن تحل محلهم ممثلو الطوائف الأخرى. انهم، إذ حمل الواحد منهم العديد من الشهادات، راحوا يطالبون بالمراكز الادارية الحكومية. أما الذين، منهم، لا يحملون الشهادات فقد رفضوا، وبكل بساطة، الوظائف التي تمزجهم مع الروس.

واليوم، ها هو الوضع الكارثي الذي يعيشه الاقتصاد الكازاخستاني. حيث المساكن تبدو أكثر ندرة منها في أي مكان آخر في الاتحاد السوفياتي.، وها هي نواقص التموين بالمواد الغذائية، ها هي جميعها تشكل سبباً لتوجيه المزيد والمزيد من سهام الاتهام... فبينما يتهم كولبين الكازاخستانيين بانهم يرفضون المشاركة في جهود التنمية، يؤكد الكازاخستانيون ان الامتيازات التي يحصل عليها الروس، هي التي تحكم بالموت، ومهما كان الوضع، على أية سياسة تنموية تقوم(١٨).

ان لم تكن الأسباب العميقة لانتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ قد فهمت في موسكو، فإنها، في المحصلة الأخيرة، فهمت بشكل جيد على الأرجح في كازاخستان. فالنمو السريع للحس القومي، وتعزز هذا الحس بفعل ما لاحظه الكازاخستانيون من كسبهم للمعركة الديمغرافية (انهم منذ الآن يفكرون بالقرن المقبل، ويحسبون ان عددهم سوف يرتفع الى ١٢ مليوناً)، انما جاءا لينضافا الى خوفهم من الاصلاحات، والى الصعوبات المتزايدة في الحياة اليومية. وليس في هذه الصورة ما هو فريد من نوعه، لأنها تنطبق، في كثير أو في قليل، في هذه الحقبة، على عدد لا بأس به من جمهوريات المحيط في الاتحاد السوفياتي. لكن الجديد في كازاخستان، هو ذلك الانبعاث المفاجيء والعنيف للعوامل العرقية في الحياة السياسية. فحين تفرض موسكو عمليات التطهير على المحيط قصد ضرب عادات الفساد، وحين يتم انزال الكادرات «بالمظلة» دون اتخاذ أية احتياطات مسبقة، من الواضح أن الاستياء المحلي يعبر عن نفسه. لكنه، حتى العام ١٩٨٦، لم يحدث له ابداً أن عبر نفسه على شكل صراع ملموس بين الروس وأهل القوميات. كانت قد جرت العادة على تجريم السلطة المركزية، ونزعتها التدخلية، والعلاقات غير المتكافئة بين المركز والمحيط.. وكلها أطروحات عامة تخفي بالتأكيد مشاعر حقد عنيفة بين الأعراق، لكن الجديد، في آلما ـ آتا في العام ١٩٨٦، كان ذلك التعبير غير المقنّع عن المشاعر المضادة للروس، والتأكيد على أن كازاخستان ينبغي أن تعود، في واقع الأمر، الى المجموعة العرقية التي تمثل غالبية سكانها.

ان الخطاب المتفائل المتحدث عن «الشعب الروسي» وعن الأمية وعن ضروب التقدم، تحطم تماماً في العام ١٩٨٦ أمام الشعار العنيف القائل: «كازاخستان للكازاخستانيين!». ومن سخرية التاريخ في الاتحاد السوفياتي أن هذا حدث في العام ١٩٨٦، في تلك الجمهورية التي كانت القطيعة فيها أقل توقعاً ـ مما يفسر، دون ريب، عدم الحذر الذي ابدته السلطة المركزية.. فالحال أن ضعف المجموعة الكازاخستانية القومية، وأهمية الطائفة الروسية، والعدد الكبير للقوميات المتواجدة في هذه الجمهورية، أمور كانت تصب في صالح نوع من التثاقف السريع، ان لم يكن في صالح عملية اندماج استيعابي. فما من مكان آخر في الاتحاد السوفياتي، كان يعطي ككازاخستان، مبررات للأمل في رؤية شعوب متنوعة تذوب جميعاً في «شعب سوفياتي». وعلى أية حال هناك عنصران كان بإمكانهما أن يتركا مجالاً لرؤية ذلك التطور ولو بشكل موارب:

في المقام الأول هناك المكان المركزي المعطى للغة الروسية في حياة الجمهورية، وهو امر لم يكف الكازاخستانيون عن الشكوى منه[١٩]. والاحصائيات المتعاقبة تشهد على حدة الوضع الكازاخستاني في هذا المجال. ففي آسيا الوسطى، يلاحظ أن القوميات المتمتعة بدول خاصة بها - الأوزبكية والقرخيزية والطادجيكية والتركمانية -، لا تتقن الروسية إلا بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪. وفي القوقاز، حتى الجيورجيين أو الأرمن الذين ينالون مستوى تعليم مرتفع، لا يزيد عدد من يتقن لغة «الأخ الأكبر» منهم عن نسبة ٣٠٪ الى ٤٠٪. مقابل هذا يشغل الكازاخستانيون طليعة الركب، مع الليتونيين، حيث يضربون الرقم القياسي في عملية التثاقف اللغوي ويتفوقون في هذا حتى على الشعوب السلافية الأخرى، الأوكراني والبيلوروسي. يقيناً أن هذا الالتحام باللغة الروسية ليس وليد رغبة في التقارب مع الشعب الأول في الاتحاد السوفياتي، بل ينبع بالأحرى من حكم الضرورة. فالناس عليهم ان يعيشوا في جمهورية فرضت فيها القوة العددية للروس، الاستخدام المتفرد تقريباً للغة الروسية. وان يكون الكازاخستانيون قد جرحوا من جراء هذا، في عمق أعماقهم، فأمر مرجح. ولكن مع هذا، فإن ازدواجية اللغة، التي اخفقت في كل مكان آخر فيما تبدو وكأنها حققت نجاحاً في كازاخستان، كان من شأنها أن تؤدي هنا، على الأقل، الى التقارب بين الأعراق...

وفي المقام الثاني، من المرجح أن تكون التجربة التي عبرت قد ساهمت في تغذية أوهام موسكو في هذا المجال. ففي موسكو كان يجري الاعتقاد بأن كازاخستان، بوصفها جمهورية بعيدة عن الانماط القائمة، طالما أن الكازاخستانيين كانوا لا يزالون أقلية فيها، انما تأتي لتعبر خير تعبير عن «رحابة» المشروع القومي. فالكازاخستانيون، رغم قلة عددهم، عرفوا دائماً كيف يحافظون على وضعية الحق العام. ويقيناً أن الاغراء قد واتى موسكو، في بعض الأحيان، من أجل استباق تطور الأذهان ودمج كازاخستان بروسيا، كصورة أولية للتوحيد المستقبلي للحيز السوفياتي. وينطبق هذا الكلام خاصة على العهد الخروتشوفي، حين اطلق خروتشوف المجتمع السوفياتي في حملة للوصول الى الأراضي العذراء، وفكر في الحاق ذلك الجزء من كازاخستان بروسيا، أي في اقتطاع المناطق الخمس الأكثر غنى التي تضم ثلث عدد السكان وتنتج ثلثي منتوجات الحبوب، من كازاخستان، والحاقها بروسيا. وكانت الخطوة الأولى على طريق ذلك التبادل، أن غيّر اسم عاصمة منطقة الأراضي العذراء التي أسست في العام ١٩٥٦، وصار روسياً؛ حيث تبدل اسم «آخمولنسك» المدينة الكازاخستانية القديمة ليصبح

تسيلينوغراد . والحقيقة أن هذا التبديل كان يأخذ في حسبانه الواقع البشري للمنطقة، حيث كان الروس لا يزالون يشكلون غالبية سكانها . يومذاك لم تنظر سياسة خروتشيف ازاء كازاخستان، بعين الاعتبار الى المقدرات القومية. بل على العكس من هذا تم ترويس الاطارات السياسية بشكل مكثف، وراحت فرضية تحويل كازاخستان بأكملها الى نوع من جمهورية ذات استقلال ذاتي، أو أراض ملحقة بروسيا تشق طريقها بنجاح - على أي حال، لنتذكر أن مثل هذا المصير كان من نصيب جمهورية كاريليا..

في ذلك الحين كان الخطر الملقي بثقله على مستقبل كازاخستان، أكثر حدة من مجرد اسقاط روسي، في منصب أمين أول للحزب في الجمهورية، كما حدث بعد ذلك بثلاثة عقود. ومما لا ريب فيه، ان غورباتشيف، مثل خروتشيف، اعتقد بأن كازاخستان هي المكان المثالي لتطوير التصور الأممي السوفياتي. ولكن هاكم ما يعطي صورة دقيقة عن تطور الذهنيات؛ ففي حين لم تؤد مشاريع خروتشيف الى إحداث أية هزة في كازاخستان.. جاءت الانتفاضة في آلما - آتا لتدفع غورباتشيف الى التراجع في نهاية الأمر. مشروع خروتشيف تلاشى، ليس بفعل الضربات الموجهة من لدن معارضة كازاخستانية، بل لأن عملية غزو الأراضي العذراء، التي أعدت بشكل سيء، وسيّرت بشكل سيء، تبدت في نهاية الأمر مكلفة وغير مجدية. فما كان من خلفاء خروتشيف إلا أن تخلوا عن المشروع بأكمله. وكان من فضيلة عهد الجمود عند ذاك ان دفع الى النسيان كل المحاولات التي رمت الى إحداث تغييرات جغرافية وسياسية. وهكذا، إذ اطمأنوا إلى مستقبلهم، راح الكازاخستانيون يستعيدون، قليلا فقليلا، تلك المناصب الاطارية التي كان الروس قد انتزعوها منهم من قبل. ومن الخطر الذي كان محيقاً بمستقبلهم كدولة.. لم يبق سوى اسم تسيلينوغراد قائماً.

ربما كانت ذكريات الهدوء الذي استقبلت به كازاخستان مشاريع خروتشيف، هي ما ساهم في اقناع غورباتشيف بأن ليس ثمة، في تلك المناطق الحدودية البعيدة، من مشاكل أخرى يجدر معالجتها، عدا مشكلة القضاء على الفساد وعلى المحسوبية. بيد أن الترقية الممنهجة للنخب المحلية، وهي التنويع السوفياتي على سياسة «الفعل التوكيدي» الأميركية، تلك الترقية التي كانت قائمة منذ سقوط خروتشيف، كانت هي التي شجعت، في نهاية الأمر، في مناطق المحيط، تلك الظواهر التي يرغب غورباتشيف في القضاء عليها. وهي أدت كذلك الى اضعاف سلطة الحكم المركزي، والمجموعة

الروسية. إن ما كان غورباتشيف يرغب في اختباره في كازاخستان في العام ١٩٨٥، كما فعل خروتشيف من قبله، انما كان التخلي عن سياسة «الفعل التوكيدي». كان ما يبحث عنه غورباتشيف حقيقة «شعب سوفياتي» تكف عن الفصل بينه، تلك الحواجز العرقية. غير أن العنف الذي أطلقه ذلك الاختبار، والاستنفار المفاجىء لمجتمع بأكمله، انما اطلا ليتحديا كل اليقينات السابقة. حيث أن عشرات السنين من الحياة المشتركة، وازدواجية اللغة، و«الرحابة» التي عبرت عن نفسها عبر اعداد النخب القومية، وعبر الحصول على وضعية سياسية مميزة.. كل هذا، بدلاً من توحيد الشعوب، انما ساهم في التفريق بينها. كان درسا غير متوقع، درساً قاسياً اسفرت عنه أول انتفاضة شعبية في الاتحاد السوفياتي. كان درسا سوف تصغي اليه بشكل جيد كافة شعوب الأطراف، التي علمتها الما ـ آتا أن الثورة ضد موسكو صارت أمراً ممكناً في الاتحاد السوفياتي خلال عهد غورباتشيف. لكن الدرس لم يفهم بشكل جيد في المركز، حيث انحرف الاهتمام بسرعة شديدة بعيدا عن المحيط، اختزل كل ما يحدث الى مجرد انحرافات في التصرف الفردي، واعتبر مجرد نتيجة مباشرة لحقبة الجمود.

في العام ١٩١٣، وضعت صحيفة تصدر في كابول عبارة «آسيا للآسيويين» في صدر صفحتها الأولى، فساهمت بذلك من التعجيل في اكتساب الوعي القومي في آسيا الوسطى بأسرها، بينما لم يلاحظ أحد ذلك الأمر في بطرسبرغ. وفي العام ١٩٨٦ راح شعار «كازاخستان للكازاخستانيين» يرن على نفس الايقاع، وكانت له النتائج ذاتها. كان عبارة عن تحذير للمركز، وتحريض للمحيط: هنا ينحو التاريخ الى تكرار نفسه. اما في موسكو فإن ما من أحد فكر في أن يقلق من جراء العدوى التي يمكن لمثل هذا الشعار أن ينشرها.. في الوقت الذي كانت اصداؤه تتردد الى ما لا نهاية في الجمهوريات المجاورة.

بعد بضعة أشهر، سوف يمكننا أن نلاحظ، كما كان الحال في العام ١٩١٣، أن السلطة المركزية، لأنها تجاهلت الهدير الذي يهز المحيط والحدود، باتت في طريقها للاساءة الى مستقبل الامبراطورية كله.

هوامش الفصل الثالث

(١) راجع «أرخبيل الغولاغ»، باريس، ١٩٧٥، المجلد ٣، ص ٤٣٤ ـ ٤٤٠.

(٢) وكالة «تاس» ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٦؛ «ليتراتورنايا غازيتا» ١٤ ـ ١ ـ ١٩٨٧، «أرغومنتي أي فاكتي»، الرقم ١٦، ١٩٨٧.

(٣) شكك الكازاخ في هذا الأمر، راجع «أزفستيا» ٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٩ (مختار ساكاروف في مؤتمر نواب الشعب)، حول تعيين احدى لجان التحقيق، راجع «أزفستيا» ١٥ ـ ١١ ـ ١٩٨٩، و«ليتراتورنايا غازيتا»، العدد ٥١، ١٩٨٩.

(٤) «كومسومولسكايا برافدا»، ٧ ـ ١ ـ ١٩٨٧ («هوليغان») و١٦ ـ ١ ـ ١٩٨٧ («استفزازات»).

(٥) «البرافدا» ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٨٦ (مدح كولبين) و٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٦ (ضد كوناييف)

(٦) «البرافدا» ١١ ـ ١ ـ ١٩٨٧.

(٧) جدول وضع انطلاقاً من «ايتوغي فسيويوزني بيريبستي نازلينيا» ١٩٥٩، موسكو، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣؛ «ايتوغي...» ١٩٧٠، «نارودنوي خوزيا ستفو» ١٩٢٢ ـ ١٩٨٢، مرجع مذكور اعلاه ص ١٣٥؛ «ناسيونالينى سوستاف»، مرجع مذكور ص ٦٨.

(٨) وايلد (ج.) «الاقتصاديات القومية» ص ٥ ـ ٢٠ (المعلومات الاقتصادية الواردة هنا مستقاة من ج. وايلد).

(٩) نفس المصدر، ص ١٨.

(١٠) «البرافدا» ٢١ ـ ١ ـ ١٩٨٧، افتتاحية كتبت ضد النزعة القومية والفوضى العامة.

(١١) «البرافدا» ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٦ و١٦ ـ ٧ ـ ١٩٨٧.

(١٢) حول مصير هذه الجماعة راجع «أرغومنتي أي فاكتي»، العدد ٢٢، ١٩٨٦، ص ٣.

(١٣) «كازاخستانسكايا برافدا» ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٧.

(١٤) «كازاخستانسكايا برافدا» ٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٧.

(١٥) «ناسيونالينى سوستاف»، مرجع مذكور، ص ٦٨.

(١٦) هذه الاتهامات المتقاطعة ارتدت أهمية خاصة عند بداية العام ١٩٨٧، حين اتهمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكازاخي الكاتب سليمانوف، المعروف بسبب مواقفه القومية وسمعته لدى الشبيبة، بأنه قد أبدى تسامحاً مع قضية الفساد، بل وأعد فيلماً مادحاً لحياة كوناييف. ومن الواضح على هذا السجال أنه يعبر عن رغبة في الخلط بين النزعة القومية الكازاخية وبين الفساد، راجع صحيفة «كازاخستانسكايا برافدا» ١٥ ـ ٣ ـ ١٩٨٧.

(١٧) «ناسيلينى س. س. ر. ر. ١٩٨٨»، موسكو، ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٨.

(١٨) «كازاخستانسكايا برافدا»، ٦ ـ ٥ ـ ١٩٨٧، و«البرافدا» ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٧، مقال ايسيلبابييف (ث.).

(١٩) آيتماتوف (ج.)، في «ليتراتورنايا غازيتا»، ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٨٦.

الفصل الرابع

لبنة القوقاز

من هو ذاك الذي قيض له أن يسمع بكاراباخ العليا، خارج الاتحاد السوفياتي، وخارج الدوائر الأرمنية والآزرية، قبل شباط (فبراير) ١٩٨٨؟ ومع ذلك، فإن مصير هذه المنطقة ذات الاستقلال الذاتي، والملحقة بأزربيجان، هو الذي سيكشف للعالم عن حجم الصراعات بين الأعراق في الاتحاد السوفياتي، ويغرق منطقة عبر القوقاز بأسرها في أتون الحرب الأهلية، مبرهناً على أن الفيدرالية السوفياتية باتت على آخر رمق.

ان أزمة عبر القوقاز أزمة متعددة الابعاد: فهناك مشكلة كاراباخ العليا، والمسألة البيئوية، والعلاقات بين الأرمن والآزريين، والعداء المتعاظم بين القوميتين حتى داخل موسكو نفسها، وصولاً الى علاقات الاتحاد السوفياتي مع تركيا... وكل هذه المسائل تشكل معطيات الموضوع، مع أن كل واحدة منها تكفي وحدها لتغذية صراع لم يعرف لعنفه مثيل حتى اليوم في الاتحاد السوفياتي.

«للشعب الواحد.. جمهورية واحدة»

إن الاستيطان الأرمني في كاراباخ العليا، هو الصاعق الذي سيرمي بمنطقة عبر القوقاز بأسرها في الرعب، بعد أن كانت تعيش هدوءا ظاهراً. والحال أن هذه المشكلة، التي كان يتم التستر عليها في الاتحاد السوفياتي منذ عقود، انطرحت في الحقيقة منذ بدايات السلطةالسوفياتية.

فمنطقة الكاراباخ الجبلية في القوقاز التي تغطي مساحة ٤٤٠٠ كلم^2، تعتبر بشكل ادارتها الحالي، موضوع صراع دائم بين الأرمنيين والآزريين، حيث أن كلاً من الفريقين يطالب بامتلاكها[١]. في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، حين فقدت ارمينيا

استقلالها ، جرى الاقرار ضمناً بأن حدودها سوف تضم الكاراباخ ، التي يشكل الأرمن ٩٥٪ من سكانها . ومع ذلك فإن الرغبة في ارضاء تركيا الكمالية ، قادت السلطة السوفياتية الى التراجع عن ذلك التعهد ، بحيث أعطت كاراباخ لآزربيجان في العام ١٩٢٣ . بالنسبة الى أرمن أرمينيا ، كما بالنسبة الى أرمن الكاراباخ ، كان من العسير الرضى بتلك الوضعية ، خاصة وأن الكاراباخ لم تكن لها ، داخل آزربيجان ، سوى وضعية « المنطقة ذات الاستقلال الذاتي » مما يجعلها تعتمد في خياراتها السياسية على الجمهورية الأزربيجانية . غير أن التاريخ المتقلقل للاتحاد السوفياتي ، منذ العام ١٩٢٣ وحتى وفاة ستالين، حال بين الأرمن وبين الشكوى من ذلك الشؤم الذي حل بهم . أضف الى هذا أن الذكرى المريعة لمذبحة العام ١٩١٥ أعطت لـ« الحماية السوفياتية » أهمية معتبرة . فلقد رأى الأرمن ان تلك الحماية هي التي تحميهم من تكرار ذلك الفعل المرعب ؛ لذلك تعين عليهم أن يقبلوا بمساوىء الحماية أيضاً .

أما العودة الى التطلعات القومية المفقودة ، فإنه يرتبط بالتطور السياسي الذي طرأ على النظام السوفياتي . إذ أن نهاية الستالينية ، إذ ازالت الخوف الى حد معين ، ايقظت نوعا من التفكير المستقل . وراحت قوميات الاتحاد السوفياتي تعمل الفكر من جديد في مصائرها الخاصة ، مقيمة نوعاً من الفرز بين محاسن ومضار شراكتها في الاتحاد . وبشكل تدريجي راح الأرمن يستعيدون ذاكرتهم ، ذاكرة المذبحة ، التي دفعتهم الى العزم على الاحتفال بذكرى الضحايا - وهو زعم عارضتهم فيه السلطة السوفياتية . فعند نهاية سنوات الخمسين ، فيما كان الاتحاد السوفياتي تحت حكم خروتشوف يأمل في التصالح مع خلفاء مصطفى كمال ، كان الاصرار على استعادة ذكرى احداث العام ١٩١٥ ، يعني الحاق الضرر بمخططات السياسة العالمية للدولة السوفياتية . من هنا كان الحظر الذي فرض على تلك الذكرى ، والذي ساهم مساهمة لا بأس بها في ايقاظ الشعور القومي الأرمني .

في كاراباخ ، غذت تلك الذاكرة المستعادة ، نزعة أرمنية لدى أناس لم يندمجوا أبداً في الحياة التي يعيشون فيها . وهكذا أتت الذكرى الخمسون للمذبحة في العام ١٩٦٥ ، لتسعجل من تطور الذهنيات ، وتعزز المطلب المنادي بـ« جمهورية واحدة للشعب الواحد » . وطوال قرابة الربع قرن راح شعب الكاراباخ ، يدافع في موسكو عن أطروحة ارتباطه بأرمينيا . ومن بين المحاجحات التي ذكرت ، التمييز الثقافي ، والتخلي الاقتصادي حيث أن آزربيجان أهملت هذه المنطقة ، التي كان يقطنها ١٦٢٠٠٠ نسمة في العام ١٩٧٩ ، فبلغ تعداد سكانها ١٨٥٠٠٠ نسمة بعد ذلك بعشرة أعوام ، من بينهم

١٤٥٠٠٠ أرمني، ونحو ٤٠٠٠٠ آزري[٢]. ولقد شدد أرمن كاراباخ، على أن منطقتهم، التي كانوا يعيشون فيها بمفردهم في العام ١٩٢٠، باتت تضم عدداً لا يستهان به من الآزريين: عدداً يمثل نحو ربع عدد السكان. ومن المرجح أنهم كانوا على حق في اعتبارهم لذلك التطور انعكاساً لرغبة ممنهجة في غزو الكاراباخ، قصد فصم الروابط بين هذه المنطقة وارمينيا، والتأكيد بشكل نهائي على شرعية الحاقها بجمهورية آزربيجان. والحال أن هذا التبدل التدريجي في التوازن السكاني، دفع الأرمن الى الإلحاح أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة ضم كاراباخ لأرمينيا.

لكن موسكو ظلت على الدوام تصم آذانها أمام المطالب المنادية باعادة النظر في حدود العام ١٩٢٣. ومن المؤكد أن هذا التجاهل التام لتلك المشكلة الحقيقية هو أحد الأسباب الرئيسية للتصاعد السريع لنفاد صبر الأرمن.

فعند نهاية سنوات الثمانين، كما في العام ١٩٥٦، أدى التطور السياسي في الاتحاد السوفياتي، الى نقل السجال الى الساحة العامة.. وهو سجال انطبع بعنف يزيد كثيراً عما كان عليه الأمر في الماضي. ترى أفلا يترتب على «البريسترويكا» أن يتم اخضاع كل شيء في الاتحاد السوفياتي لتفحص، وان تتم اعادة التفكير في كل شيء واصلاح كل شيء إذا تبدت ضرورة ذلك؟ ذلكم على الأقل ما اقتنع به السكان الأرمن في كاراباخ، الذين رفعوا الى غورباتشيف عريضة وقعها نحو ٨٠,٠٠٠ شخص (أي جميع السكان البالغين في المنطقة)، هي عبارة عن استفتاء شعبي حقيقي، يطالب بتصحيح الحدود. بعد عام من الصمت، اتى الجواب سلبياً، ومهيناً - لأنه صدر عن ادارة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، فيما كان النداء قد وجه الى غورباتشيف شخصياً. وهنا، من جديد، برهن الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي عن عدم تفهمه للمشاعر التي تحرك شعوب المحيط.

أدى رفض النداء، الى حدوث تعبئة فورية في كاراباخ. فالعام ١٩٨٨، ليس هو هو العام ١٩٦٥ أو العام ١٩٧٥. لقد تغير الاتحاد السوفياتي، والتظاهرات التي تتكاثر في مناطق المحيط، علمت المواطنين ان عليهم، لانجاح قضيتهم، أن يعبروا بكثافة عن عزيمتهم، وأن يرفضوا كل إصلاح ينتج فقط، عن ارادة الحكام الحسنة. وهكذا، بدأت التظاهرات، ابتداء من ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٨ تسود ستيباناكرت، عاصمة الكاراباخ، لتشهد على أن الجماهير الغاضبة باتت في طريقها لتتحول الى مجتمع مدني. ولقد وجدت تظاهرات ستيباناكرت لنفسها صدى في يريفان، لأن الشعب في أرمينيا

كذلك، كان قد نفد صبره لأن لا أحد يصغي اليه. ناهيك عن أن التضامن مع الكاراباخ تلاقى ها هنا مع سبب آخر للتحرك: هو الخوف أمام المستقبل البيئوي للجمهورية.

حتى انفجار تشيرنوبيل، في ربيع العام ١٩٨٦، كان من غير المقبول في الاتحاد السوفياتي أن يصار الى طرح مشكلات بيئوية خطيرة. حيث أن القول المأثور لستالين بأن «ليس ثمة أي مكان آخر، يتنفس الناس فيه بحرية أكثر من هنا»، كان قد حرف عن محتواه السياسي الأول، ليربط برؤية مثالية للبيئة. في ذلك الحين، كانت مسائل التلوث، واخطار التصنيع غير الخاضع للرقابة، لا تعني سوى العالم الرأسمالي، لأن الاتحاد السوفياتي في منجى من ذلك كله. صحيح ان العلماء السوفيات، وكذلك العديد من الجماعات، كانوا منذ بداية العقد قد دقّوا جرس الانذار قائلين بأن بلدهم هذا هو المكان الأصلح لانفجار أزمة بيئوية لا سابق لها. وسولجنتسين، كان قبل طرده من بلده، قد وجه لقادة الاتحاد السوفياتي نداء مؤثراً حول هذا الموضوع، منبهاً ضد «انهيارنا، وانهيار الحضارة الغربية بأسرها، في حمأة وقذارة الأرض المهترئة»[٣]. «الغلاسنوست»، بعد تشيرنوبيل، فتح النوافذ على مصاريعها أمام اعلام مأساوي، لكن ذلك لم يسفر عن نتائج عملية. ومع ذلك حدث ابتداء من العام ١٩٨٨ أن السلطة السوفياتية، إذ أفزعها اكتشافها لحجم الدمار البيئوي وما يترتب عليه من نتائج وخيمة على صحة الأفراد، سمحت بنشر المعلومات حول اخطار الحياة في المدن[٤]. وفي جدول «الشرف» للمدن الأكثر تلوثاً في الاتحاد السوفياتي، أتت يريفان، عاصمة أرمينيا التي احتلت المكانة الأولى، وتبين على أي حال أنها المدينة الأكثر تلوثاً بأول أوكسيد الكربون. والنتائج المرضية لهذا التلوث. الاجهاض المفاجيء، تشوه الأطفال، الأمراض التنفسية، السرطان، ارتفاع معدل الوفيات. تبدت من الكثرة بحيث اصبحت موضوع تحقيقات رسمية، وخاصة موضوع جهد بذل لتقدير مخاطر الأمر انطلاقاً من وثائق تم تصنيفها وجمعها.

ازاء هذا كله، ها هم المثقفون الأرمن يستنفرون، ويطالبون غورباتشيف بأن تكف ارمينيا عن الامتلاء بالمصانع الملوثة. لكنه كان جهداً من دون طائل. إذ في العام ١٩٨٨ شرع في بناء مجمع كيميائي جديد هناك. وتتابعت التظاهرات في يريفان، حيث بات ثلث السكان في الجمهورية يشعرون بأنفسهم مهددين بـ«مذبحة بيئوية». وهكذا دوت في شباط (فبراير) ١٩٨٨ صرخة واحدة من ستيباناكرت الى يريفان، صرخة اطلقها عشرات الوف الأرمن: «أعيدوا لنا وحدتنا.. دعوا ارمينيا تعيش!». والحال أن

ليس في ربط المطالب القومية بالمطالب البيئوية، ذلك الربط الذي أعطى للتحرك قوته الاستثنائية، ليس فيه ما يدهش. فما هو قيد البحث هنا، انما هو بقاء شعب على قيد الحياة، بعد ان بات مهدداً هنا بالدمار الجسدي، وهناك بالغزو الآزري. وارمينيا هي أصغر، وشعبها أقل عدداً، من أن يمكنها مجابهة ذلك التهديد المزدوج.

كان الخصم، في تلك المرحلة الأولى من مراحل «ثورة الكاراباخ»، آزربيجان، التي رفضت أي نقاش حول مستقبل المنطقة. وفي آزربيجان كذلك، عمدت سنوات التغيير السوفياتية، «سنوات غورباتشيف» الى تصليب مواقعها. فالبريسترويكا كانت ضئيلة الصدى هنا، لكن الحس القومي الآزري، عبر عن نفسه عبر اعمال الفكر في الماضي والثقافة، بشكل كشف هنا، كما في الأماكن الأخرى، عن رغبة في الاستفادة من التطورات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي، من أجل تعزيز هوية الأمة الآزرية في حياة الجمهورية. ومن البديهي أن هذا الحس القومي، الذي شغل فيه العداء ازاء أرمينيا المجاورة، مكانة مركزية على الدوام، لم يكن له إلا أن يغذي العزم على حسم الأمر أخيراً مع ذلك الجار المكروه، في وقت راحت فيه النزعة القومية الأرمنية تتفجر.

ولقد اضافت تأثيرات البريسترويكا في موسكو نفسها، بعض القوة على ذلك العداء العلني. فحيدر علييف، الذي كان حتى العام ١٩٨١، الأمين الأول للحزب الشيوعي الآزري، قبل أن يصبح النائب الأول لرئيس الحكومة السوفياتية، كان قد استبعد من ذلك المنصب المحترم، ثم حرم من كرسيه في المكتب السياسي في خريف العام ١٩٨٧. وخالج الآزربيجانيين الشعور بأنهم قد خسروا ممثلهم في موسكو، في تلك اللحظة التي راح فيها غورباتشيف يحيط نفسه بالمستشارين الأرمن. فاستولى عليهم الخوف من أن يحسم الأمور بما ترتئيه الطروحات الأرمنية. اضافة الى هذا، فإن تطور الآزربيجانيين السكاني انما أتى ليساهم في بلورة مناخ قومي بدا أكثر رسوخاً من ذي قبل. ففي العام ١٩٨٩، في تلك الجمهورية التي يقطنها سبعة ملايين نسمة[٦] - مقابل ٦ ملايين في العام ١٩٧٩ - كان الفضل يعود الى الآزربيجانيين وحدهم في تلك الزيادة التي طرأت على عدد السكان. حيث أن عدد السكان الروس هبط خلال عشرة أعوام من ٤٧٥٠٠٠ نسمة الى ٣٩٢٠٠٠ نسمة. والآزريون، إذ لم يكفهم أن يزدادوا عدداً في الكاراباخ، نجحوا كذلك في جعل انفسهم السكان الوحيدين تقريباً (٢٨١٠٠٠ آزري من أصل مجموع سكان يبلغ ٢٩٤٥٠٠ نسمة، في العام ١٩٨٩، مقابل أقل من ألفي أرمني) في ناخيتشيفان، تلك المنطقة الواقعة داخل ارمينيا، والتي كان التقسيم الجغرافي في العام

١٩٢٣ قد جعلها في فلك آزربيجان . والحال أن السياسة السكانية الممنهجة التي اتبعها الآزريون تشير الى أن جمهوريتهم لا تنوي التنازل ولو عن شبر من اراضيها ، وان كل كلام عن تصحيح الحدود ، أو عن تبادل السكان بين ناخيتشيفان ، وكاراباخ ، كلام مرفوض دون أدنى تردد . وهكذا راح الآزربيجانيون في باكو ، يتابعون بانفعال تحركات الجماهير في ستيباناكرت كما في يريفان ، وقد اتخذوا قراراً نهائياً بعدم التنازل عن شيء . والصراع بين تينك القوميتين اللتين سوف تمزقان بعضهما البعض عما قريب ، حتى ولو بدا مغبشاً بعض الشيء في ذلك الحين ، كان من الواضح أنه على وشك الانفجار . عناصر الصراع لم تكن قد تبدلت منذ العام ١٩٢٣ ، ولكن منذ ذلك الحين حدث للاهواء وللعواطف أن تنامت لدى كل من الطرفين.

عند بداية العام ١٩٨٨ ، لم يكن مركز النظام هدفاً لأي عداء بعد . فالأرمن ، الذين تطبعهم على الدوام ، الذكرى المأساوية لأحداث العام ١٩١٥ ، لم يتصوروا أبداً أن من شأنهم أن يتخلوا عن الحماية السوفياتية . وهم يأملون في صدور التحكيم عن موسكو ، حتى ولو بدا الصمت المخيم هناك في مواجهة المطالب المتكررة باعادة النظر في الحدود ، مثبطاً للعزائم . وآزربيجان بدورها كانت ايضاً تنظر الى ذلك التحكيم المرتجى من المركز ، الذي كان دائم الوقوف الى جانبها ، على أنه سيكون عنصراً حاسماً في الصراع حول الكاراباخ . اضف الى هذا ان مسؤولي الجمهورية يعون تماماً أن ثمة عنصراً خارجياً ، يلقي بثقله الى جانبهم : تركيا . ففي الماضي كانت هذه الأخيرة قد تدخلت لكي يصار الى اعطاء آزربيجان ، تلك المناطق التي تطالب بها ارمينيا . والحال أن المطالب الجغرافية التي عبرت عن نفسها عند نهاية سنوات الثمانين ، لم يتم تجاهلها في تركيا . . بل ولقد تحدثت عنها الصحافة هناك مطولاً ؛ وعادت الى الظهور أطروحة تتحدث عن مسؤولية أنقرة عن حماية وحدة أراضي « الحيز التركي » .

تلكم هي معطيات الفاجعة المقبلة .

ومع ذلك ، فإن ما من شيء كان يوحي بعد ، خارج اطار الاستياء وضروب التعنت ، بأن ثمة فاجعة سوف تحدث .

مذبحة مبرمجة ؟ (٧)

١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٨ : سارت تظاهرات صاخبة ، في وقت واحد ، في يريفان

وستيباناكرت. وتمكن المتظاهرون من العثور على الشعار الذي يجمع بينهم: « شعب واحد.. جمهورية واحدة! ». ولقد تضخم عددهم أكثر في ستيباناكرت لأن الاضراب العام كان قد رمى الى الشارع بالطلاب والعمال معاً. ولكن، ومهما كان عددهم كبيراً، لا ينبغي الانخداع بما كان يحركهم: فهم لم يكونوا غاضبين لا من الاتحاد السوفياتي ولا من النظام نفسه. كل ما في الأمر أنهم كانوا يطالبون بأن يطبق عليهم مبدأ حق تقرير المصير، العزيز على لينين. وكان نداؤهم موجهاً الى النظام السوفياتي كما هو، لكي يطبق ها هنا، ذلك المبدأ الوارد ذكره في دستور الاتحاد السوفياتي.

في كاراباخ، أدت المطالبة الشعبية الى خلق نوع من التنظيم الحقيقي للحياة السياسية، على شاكلة لم يكن الاتحاد السوفياتي قد اعتاد، بعد، عليها. وفي العشرين من شباط (فبراير)، إذ رفضت موسكو أن تنظر بعين الاعتبار، الى العريضة - الاستفتاء التي رفعت اليها، عمد سوفيات المنطقة ذات الاستقلال الذاتي الى التصويت بأغلبية ساحقة (١١٠ أصوات مع، هي أصوات كافة النواب الأرمن، فيما قاطع النواب الآزريون الثلاثون عملية التصويت) على ضم تلك المنطقة الى جمهورية أرمينيا. وكانت هذه سابقة شديدة الأهمية في حياة الاتحاد السوفياتي: نواب كانوا قد انتخبوا تبعاً لنظام انتخاب مضاد تماماً للديمقراطية، يكشفون عن أنفسهم فجأة كممثلين للارادة الشعبية، لا كناطقين رسميين باسم السلطة المركزية. في ذلك اليوم بالتحديد، ولدت الحياة السياسية الحديثة، الديمقراطية، في الاتحاد السوفياتي، وتحديداً في تلك المناطق الحدودية البعيدة، حيث ارتدى التصويت دلالة هامة، بشكل مباغت.

كذلك كان مهماً أيضاً على الصعيد السياسي في أرمينيا، ظهور « لجنة كاراباخ »، كجبهة شعبية أتت قبل أن تنمو في المناطق الأخرى جبهات مماثلة، وستتحول خلال بضعة أشهر لتصبح سلطة حقيقية تتولى مقدرات الأمة الأرمنية. وهكذا تبدى التصويت داخل السوفيات الاقليمي في كاراباخ، وتشكيل اللجنة، كعنصرين سوف يرميان المجتمع الأرمني كله في الشوارع في محاولة منه ليفرض من تحت مطالبه على السلطة المركزية. عند ذاك بدأ اسبوع مجنون: ففي يريفان يطالب ستة آلاف متظاهر، بنفس واحد، بالاعتراف بأرمينيا وقد أعيد توحيدها وطُهِّرَت، وأعيد اليها ازدهارها. والمتظاهرون أنفسهم يسألون غورباتشيف أن يقدم العون لهم، فيما يعمد البرلمان الأرمني الى المصادقة على تصويت سوفيات كاراباخ، بمعنى أنه قرر وحده أن يضع بقية انحاء البلد الأرمني تحت سلطته. فهل معنى هذا أن المجتمع المدني قد ربح معركته؟

في السادس والعشرين من شباط (فبراير)، عند انتهاء ذلك الاسبوع الاستثنائي، ها هو غورباتشيف يتحرك. ويتمثل تحركه عبر رسالة بعث بها الى الطرفين، الأرمن والآزريين يدعوهما فيها الى الهدوء[٨]. ويقول ان الوقت هو في المقام الأول وقت البريسترويكا، ووقت حل المشاكل الأكثر الحاحاً، ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، قال، فإن الحزب يفهم صعوبات العلاقة بين الأمم، ويستعد للسجال بشأنها. في اليوم نفسه، وفي معرض استقباله لكاتبين ارمنيين أتيا من يريفان للدفاع عن ملف الكاراباخ، ألقى غورباتشيف امام الكاتبين خطاباً ملتبساً. فزعم انه انما يسعى للوصول الى «حل عادل» واشتكى من ان التحرك القومي الأرمني، عبر تظاهراته، انما يسدد ضربة قاتلة - «ضربة خنجر في الظهر» - للبريسترويكا[٩]. وكما يلاحظ مؤلف كتاب تاريخي هام حول ارمينيا السوفياتية، يمكن لنا أن نقارب بين هذا الخطاب وبين «لقد فهمتكم» التي قالها الجنرال ديغول[١٠] للجزائريين. حيث أن أحدا لم يدرك تماماً ما الذي يمكن استخلاصه من تلك العبارة. وفي معمعان الشك، ها هو كل طرف يستنتج ما يحلو له.. أما غورباتشيف فإنه - كديغول - كان يأمل في كسب بعض الوقت، وتهدئة الأهواء.

لكن الحقيقة أن هذا الخطاب، بدلاً من أن يهدىء الأهواء، عجل من حصول الكارثة، أي المذبحة. ففي يريفان سمح التعهد بتكوين لجنة من أجل دراسة المشكلة، مقابل أن يعود الهدوء، سمح لمنظمي التظاهرات بإقناع المتظاهرين بفكرة اللجوء الى هدنة ضرورية. وهكذا استعادت الحياة مسيرتها العادية طوال شهر بأكمله.. تماما كما اشترطت السلطة المركزية، على الرغم من تردد وتململ بعض العناصر المتطرفة. ولكن في باكو، لم تجر الأمور على ذلك النحو، وربما لأن الناس هناك كانوا يخشون حقا أن ينتهي الأمر بغورباتشيف الى القبول بمطالب الخصوم، تحت ضغط رجال حاشيته الأرمن. فكانت النتيجة مرعبة في سومغاييت.

إذ، بعد ذلك الاسبوع المجنون الذي تخللته التظاهرات المرحة والتي لم تشهد أية تجاوزات، سيحل يومان مرعبان أيقظا لدى الأرمن ذكريات العام ١٩١٥. ان تسلسل الأحداث معروف الآن، حتى ولو كانت بعض العناصر لا تزال غامضة. بدأ كل شيء مع «نزول» شبان آزريين الى ستيباناكرت.. «شبان غاضبين». يومها تركت المجابهات، التي كانت محتمة وسط المناخ الساخن جدا في الكاراباخ، قتيلين - من الآزريين - وعشرات الجرحى. فكان التصعيد: إذ قرر الآزريون الثأر للقتيلين، وحدثت مذبحة

سومغاييت، وهي مدينة صناعية تقع في ضواحي باكو، يتعايش فيها الأرمن والآزريون. كانا يومان مرعبين، وليلتان مرعبتين سادها القتل والاغتصاب والنهب وحرق كل ما هو أرمني. المحصلة الرسمية احصت ٣١ قتيلاً و٣٠٠ جريحاً، ولكن من المؤكد أن الواقع يفوق تلك الأرقام كثيراً. وما تلى ذلك كان كلاسيكياً: اعلان حالة الطوارىء، قوات وزارة الداخلية .M.V.D ترسل الى المكان بسرعة.. لكنها تصل متأخرة، مجابهات متتابعة في شتى مدن الكاراباخ وحتى في باكو. وراح الأرمن يفرون من آزربيجان، ومن ذكرى الرعب في آن واحد. وراح الآزريون يهربون من ارمينيا خوفاً من ان تطالهم عمليات الانتقام. والهروب، من هنا وهناك، سوف يتزايد حجماً خلال الشهور التالية، وازاء أعمال العنف المتكررة.

أبعد من تلك المذبحة نفسها، راحت الانظار تتركز على ما يختبىء وراءها، على غوامضها. وراحت أكثر الشائعات جنوناً تتردد، مضيفة جرعات الى اهواء الأرمن ويأسهم. وفي خلفية تلك الشائعات، كان هناك عدد من الوقائع الغريبة، التي سيبدو من الصعب تجاهلها. ففي العام ١٩٨٨، وفيما كان الاتحاد السوفياتي لا يزال يعيش في ظل «قانون الجفاف» الذي يجعل من الصعب والخطير، والمربح ايضاً، شراء الكحول، عادت الفودكا الى الظهور بشكل مفاجىء في المنطقة. فمن هو ذاك الذي سمح، بالتضاد مع كافة القوانين المعمول بها، لشعب كان صبره قد نفد، بأن يضيف الى أهوائه السياسية، تلك الأهواء التي يخلقها استهلاك الكحول بشكل مفرط؟ قيل يومها أن ثمة عصابات آزرية غريبة عن سومغاييت، ارسلت الى مكان المذبحة، بواسطة سيارات باص خاصة.. فمن الذي نقلها الى هناك؟ من هم اولئك الأفراد الفالتون من عقالهم، والذين بدا عليهم أنهم يتبعون خطة معدة سلفا؟ لا أحد يعرف الجواب.. أما العدالة فإنها لن تقدم أي عون من أجل فرز الفرضيات الصحيحة عن الأقوال الأكثر غرابة.

ان صمت الصحافة المركزية، ولجوء الرسميين الى «انصاف الحقائق» - حيث أن الغلاسنوست ليست على جدول الأعمال هنا - يحولان بيننا وبين الوصول الى أي حكم شامل على تلك المسألة. ومع ذلك ليس من المستبعد أن يكون ثمة استفزاز متعمد. أو، على الأقل، تواطؤ ضمني من السلطات. ولكن، حين نجابه احتمال ان يكون ثمة استفزاز نتساءل: من هي تلك السلطات التي يمكن أن تكون قد دفعت إليه؛ بالنسبة الى الأرمن، هي الحكومة الآزرية التي ادارت، أو سمحت بتلك الحملة المريعة. أما بالنسبة الى الازريين فإن «الكا.جي.بي» هي من فعل ذلك، هادفة الى اعطاء الأرمن وضعية

الضحايا، قصد أن تفرض، وبالتدريج، ذلك الحل الجغرافي الذي يطالبون به. وأخيراً، بالنسبة الى بعض الغورباتشيفيين المتحمسين، بما أن الجريمة تكون دائماً من فعل الطرف المستفيد منها، فإن التحريض انما أتى من لدن المحافظين المستشرسين لالحاق الهزيمة بغورباتشيف.

إذا كان ليس في الوسع أكثر من عرض الفرضيات، فإن رصد الآثار التي ترتبت على تلك الفاجعة سيكون - في المقابل - أكثر سهولة. فهي، في المقام الأول، بدلت بشكل جذري من صورة المشكلة في منطقة عبر القوقاز. فالاحقاد التي كانت حتى ذلك الحين مخبوءة - انطلاقاً من كون الأرمن والآزريين يتعايشون في الجمهوريتين - صارت من القوة ومن العلنية بحيث باتت المبارزة تتطلب الانتصار المطلق لواحد من الطرفين، والهزيمة المطلقة للطرف الآخر. والتعايش، الذي كان عسيراً دون ريب لكنه كان قائماً بشكل أو بآخر، صار الآن مستحيلاً. وتبدى واضحاً أن قضية الكاراباخ لم يعد ممكناً لها أن تبقى على حالها.

في يريفان كما في باكو، انتظر الناس أن يعلن غورباتشيف موقفه هذه المرة دون أي إبهام. ولكن كان هذا هو بالتحديد ما لا ينوي الرجل فعله، وحتى لا يمكنه فعله دون ريب. فالحسم ميدانياً في مثل هذه المسألة كان معناه الانفصال الكلي عن واحدة من الجمهوريتين. ولكن لكل من الجمهوريتين دعائم تسندها، ولا يمكن لغورباتشيف اهمالها. فالدياسبورا الأرمنية قريبة منه في موسكو. وهي، خارج الاتحاد السوفياتي، قادرة على استنفار اعداد هائلة من المناصرين. بمعنى أن تحديها سيعني تحدي الرأي العام العالمي. أما فيما يتعلق بأزربيجان فإن الوضع قد يكون مختلفاً، لكنه ليس بأي حال من الأحوال، أكثر بساطة. هنا لا يتعلق الأمر بأية دياسبورا، بل بالجمهوريات الاسلامية السوفياتية التي تترصد بحذر وتنذر بالتمرد ضد أي تخل عن أزربيجان. ومنذ شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، كان غورباتشيف قد تعلم أن المحيط الاسلامي مستعد للالتهاب. وفيما وراء حدود الاتحاد السوفياتي، ها هي تركيا هي الأخرى تسهر على ما يحدث بعين اليقظة: في ١٢ آذار (مارس) كانت صحيفة «ميلييت» التركية قد نبهت، في الوقت المناسب تماماً، بأن أنقرة تحسب نفسها مسؤولة عن مصير الاراضي التركية، حتى ولو كانت تقع خارج مسؤولياتها القانونية. تهديد موارب كان من الصعب على غورباتشيف تجاهله.

.. حيث يعني كسب الوقت.. خسارة الوقت

ما العمل إذن؟ يتعين كسب الوقت.. لذلك سارعت موسكو الى وضع خطة تنمية تخص الكاراباخ.. لكن تلك الخطة اثارت حفيظة الآزريين. فقد قالوا ان الكاراباخ هي مسبقاً، أكثر حظوة من بقية انحاء الجمهورية. ولكن إذا كان الآزريون قد أبدوا استياءهم، فإن الأرمن بدورهم كان لهم من الأسباب ما يغضبهم أيضاً. فمن الدروس التي أعطتهم إياها المذبحة، كانوا يأملون أن موسكو لم يعد في وسعها أن تصم آذانها من الآن فصاعداً. لكنه كان املاً واهياً. ففي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٨، تبنى مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي، قراراً يدين الموقف الأرمني ادانة عنيفة. وقال انه ليس وارداً ان يصار الى حل المشكلات الجغرافية الصعبة بين القوميات، بالضغط على الدولة. وتبدى واضحاً أن لجنة كاراباخ، التي كانت في طريقها لتنظيم تظاهرة يوم ٢٦ آذار (مارس). بعد أن كانت فترة الهدنة التي نوقشت مع غورباتشيف في شباط (فبراير) قد انتهت. هي الهدف المميز لذلك الحكم الذي لا استئناف له. وانفلتت الصحافة السوفياتية ضد اللجنة[١٢]، كما أن الحظر الذي فرض عليها لم يتأخر في الوصول، بعد ان أعلن في وقت واحد من قبل سلطات أرمينيا كما من قبل سلطات الكاراباخ، حيث كان من الواضح أن السوفيات الأعلى لجمهورية أزربيجان هو الذي حسم الأمر. ازاء ذلك كله، مَنْ كان بإمكانه أن يشك في واقع كون الأمر قد صدر من موسكو؟ مهما يكن، في الوقت الذي راح فيه رجال الشرطة التابعون لوزارة الداخلية يقومون بدورياتهم في شوارع يريفان التي راحت الطائرات المروحية تحلق في أجوائها دون هوادة، تمّ اعتقال أربعة من زعماء الحركة الأرمنية.

وجرى التعامل مع لجنة كاراباخ، بوصفها منظمة خطرة تزرع الفوضى وتدعو الى الثورة. لكن حقيقة الأمر تقول لنا ان مسؤولي اللجنة، ما أن استشعروا تصلب موسكو في موقفها، حتى سعوا الى تنبيه حركات الشارع، والى تنظيم نوع من المقاومة السلبية البسيطة.. تلك المقاومة التي انتجت يوم «المدينة الميتة» في يريفان، يوم ٢٥ أيار (مايو).

إن رد الفعل الذي أبدته موسكو، بقسوته على الأرمن، انما أتى ليشهد على شيء من العصبية الحادة. فالحال أن تصاعد التحرك، والقدرات التنظيمية التي أبدتها لجنة

الكاراباخ، وانبثاق مجتمع مدني بات يزعم أن بمقدوره أن يفرض وجهات نظره، كانت كلها عوامل جديدة في العلاقات بين السلطة والمجتمع في الاتحاد السوفياتي. كان من الواضح أن السلطة لا تزال تؤمن أن بإمكانها محو ذلك التطور، واستعادة السيطرة على مجمل القرارات. والوعد الذي أصدره غورباتشيف، عند أواسط شهر آذار (مارس) بتكليف لجنة خاصة بدراسة الملف، يظهر جيداً كيف انه كان لا يزال يعتقد أن الدرب التقليدية القائمة على القرارات الهرمية الصادرة من أعلى، انما هي السبيل الوحيد لمعالجة مشكلات الاتحاد السوفياتي، مهما كان طابعها الملح أو درجة خطورتها. ولتثبيت هذه الفكرة، واظهار ان المناهج المعتمدة عادة سوف لن يتم التخلي عنها، تمت اقالة الأمينين الأولين للحزبين الشيوعيين، الأرمني (دميرجيان) والآزري (باقروف) من منصبيهما. ولقد تمت هاتان الاقالتان تحت رعاية معاوني غورباتشيف المقربين، الذين اتوا خاصة للمشاركة في اجتماعات اللجنتين المركزيتين في الجمهوريتين، التي عقدت من أجل وضع محصلة لأحداث شباط (فبراير). أرسل يومها ليغاتشيف الى باكو، وايا كوفليف الى يريفان: أولهما اشتهر بكونه محافظاً، فيما عرف الثاني بليبراليته الواضحة. لقد تم حسبان كل شيء يومها قصد البرهنة على أن الاتفاق في قمة النظام، وبين كافة التيارات، مجمع من أجل العمل على تسوية مشكلة عبر القوقاز بطريقة «هرمية».

بيد أن السلطة التي أبداها غورباتشيف لم تكن كافية من أجل وقف عجلة الزمن، ولا من أجل تهدئة الأهواء. إذ راحت المجابهات تتتابع لأي ذريعة كانت. أما الحكم الذي أصدرته في شهر أيار (مايو) محكمة سومغاييت في حق واحد من مرتكبي المجزرة - ١٥ سنة سجناً -، فإنه أدى الى تحريك دائرة العنف. ففي نظر الأرمن، يشكل ذلك الحكم تحدياً معيباً لذكرى الموتى؛ أما في نظر الآزريين فقد تبدى حكماً ذا قسوة لا يمكن القبول بها. واستنفر كل من الطرفين جماهيره؛ وفي موسكو لوحظ أن الوضع في الشارع بات خارج أية سيطرة[١٢]. وصار أكثر خروجا عن السيطرة ايضا على المستوى السياسي لأن السوفيات الأعلى في أرمينيا، صوت يوم ١٥ حزيران (يونيو) بالاجماع على قرار ربط كاراباخ بارمينيا. وبعد ذلك بثمانية وأربعين ساعة، صوت مجلس السوفيات الأعلى في أزربيجان، وبالاجماع أيضا، على قرار معاكس. وكان المأزق واضحاً. لكن الأخطر من ذلك كان بدء السلطات المحلية بالتمرد على السلطة المركزية. بيد أن الانذارات التي وجهت الى الأحزاب المحلية لم تتبد ذات جدوى... وبدا ان لا أحد في هاتين الجمهوريتين بات يعتبر موسكو المكان الصالح لاتخاذ القرارات المتعلقة

بالقضاياالقومية.

ومن جديد يتدخل غورباتشيف. فيعلن بكل وضوح انه يقف ضد أي تبديل يطرأ على الحدود. أما الأرمن الذين تم التخلي عنهم على ذلك النحو، فراحوا يأملون في أن يعمد «الكونفرانس» التاسع عشر للحزب، الى التفكير في تلك القضايا.. وان يسعى بشكل ملح الى مناصرتهم. لكن غورباتشيف كان قد أعطى رأيه وحدد سبيل العمل في ذلك المجال. لا ريب أن كونفرانس الحزب طور الفكرة القائلة بضرورة ضمان حقوق الأقليات، لكن الصيغة اتت غامضة تغاضت عن حالة الكاراباخ. وكان رد المعنيين أن صوت نواب كاراباخ العليا، يوم ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨٨، على ارتباطهم بأرمينيا. وهكذا بعد موقف غورباتشيف، وصمت كونفرانس الحزب، جاء هذا التصويت، الذي شاء لنفسه أن يكون امرا واقعا، لا مجرد اعلان نوايا كما كان الحال في شهر شباط (فبراير) بل جاء ليشكل ثورة في الممارسة السياسية السوفياتية. ومن جديد أظهر أرمن الكاراباخ، ان حق تقرير المصير ينبغي - في نظرهم - أن يمارس من قبل المعنيين وحدهم، لا أن يمر عبر قناة موسكو.

وفي المركز، لم يعد أحد يجرؤ على التقليل من شأن خطورة الوضع. فالأرمن هم في طريقهم الآن لخلق سابقة مخيفة. ترى أفلن يتمخض الأمر عن أن كل جمهورية، وكل مجموعة قومية، تجد في نفسها القدرة على ذلك، سوف تسرع للقفز عبر تلك الثغرة من أجل تقرير مصيرها بنفسها، بدورها؛ فما الذي سوف يتبقى من الاتحاد إن لم يعد أحد يعترف بسلطة الحكم المركزي؟ لقد فهم هذا الأخير خطورة الوضع الى درجة جعلته يجمع مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي يوم ١٨ تموز (يوليو) للتساجل، والخلوص الى أن أرمينيا لن تحصل على كاراباخ العليا بأي حال من الأحوال. بل ومن بعد ما جرت ادانة تلك الآمال بصورة علنية صاخبة، بات يتعين اعادة توطيد الأمن كذلك.. وها هو مجلس السوفيات يعلن أنه لن يدّخر أي جهد في سبيل ذلك[١١]. بل ولم يحصل الأرمن على أن يؤخذ في عين الاعتبار اقتراح كانوا قد قدموه الى الكونفرانس التاسع عشر للحزب وفحواه انه في حال عدم تحقيق الوحدة مع الكاراباخ، فإنهم يأملون في ان تنتزع تلك المنطقة من أزربيجان وتوضع مؤقتا ضمن اطار الجمهورية الروسية الاتحادية لريثما يتم الوصول الى تسوية ما.

وانتهى العام ١٩٨٨ على سلسلة من أعمال العنف، ولكن كذلك على الزلزال الرهيب الذي ضرب ارمينيا يوم ٧ كانون الأول (ديسمبر). حتى الآن ليس في وسع أحد أن

يحصي عدد القتلى احصاء صحيحاً، إذ أن التقديرات تتراوح بين ٣٠ ألف و ١٠٠ ألف. في المقابل بات معروفاً أن عدد المشردين دون مأوى يناهز نصف المليون. وكانت رجة اضافية لأمة سبق لها أن استشهدت: فلقد كشف ذلك الزلزال مرة أخرى عن الفوضى والفساد المستشريين في الاتحاد السوفياتي؛ فإذا كانت المحصلة النهائية قد بدت مريعة حقاً، فما هذا إلا لأن كل قواعد البناء كان يتم تجاهلها بسبب استشراء عدم الكفاءة والنهب، والرغبة في العثور في عالم الاشغال العامة، على مصدر للمداخيل الاضافية. لا شك ان ثمة العديد من الفضائح العقارية يندلع في شتى أنحاء العالم ليكشف عن نفس التهاون البشري ذي النتائج الاجرامية. ولكن في أرمينيا كانت كلفة هذا الأمر باهظة، وألقت الضوء على محصلة تبدت قاتلة بطريقة مريعة، وأتى كل هذا لينضاف الى كارثة البيئة، وليقنع الأرمن بأنهم مدينون للسلطة السوفياتية ببيئة شديدة العداء للحياة البشرية.

بل ولقد كان للأرمن ذريعة أخرى للاستياء: فخلال الساعات التي تلت الزلزال، عمدت السلطة المركزية - وغورباتشيف نفسه لم يزعم أبداً أنه لم يكن هو مَنْ أصدر القرار بذلك - الى اعتقال قيادة لجنة الكاراباخ بكاملها، اضافة إلى عدد من مناضليها. ومما لا شك فيه أن اليقين في أن السكان لن يتحركوا كرد فعل على هذا، في تلك الساعات العصيبة، كان هو الذي خيم على اتخاذ القرار بتلك العملية غير المجيدة. ثم اتى تغيير جديد للمسؤولين السياسيين لينجز عملية «التطبيع» في أرمينيا. وهذا ما جعل غورباتشيف يعتقد أن «حالة عبر القوقاز» قد سويت. إذ بعد مذبحة سومغاييت، كان بديهياً أن يتم الحاق الهزيمة بواحد من الطرفين: فبأي طرف؟ إن العمل المشترك الذي أنجزته السلطة المركزية، مع الطبيعة، بدا، يوم ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، وكأنه قد وفر الجواب على ذلك السؤال.

«ليسقط الروس!»

حتى حين تتبدى فعالة لفترة من الزمن، من الواضح ان الحلول بالقوة نادراً ما تكون قادرة على تسوية الصراعات القومية. وفي منطقة عبر القوقاز، أتت الفظاعات والعنف السياسي والعسكري، لتسفر عن نتائج من المؤكد أن موسكو لم تكن تتوخاها.

ففي المقام الأول، كان هناك تحول الشعور الانتظاري الذي كان سائداً ازاء المركز، الى عداء تجاه روسيا والروس، كان جديداً في ذلك الجزء من البلد. فلقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن الأرمن مالوا دائماً إلى ناحية الروس لكي يفلتوا من قبضة الاتراك. ومن جهتها كانت أزربيجان تستنفد جزءاً هاماً من عدائها للأجانب، ضد الأرمن، مبدية بالأحرى، نوعاً من التساهل تجاه موسكو والروس. والحال أن عوائد قديمة من العيش والعمل المشتركين في المراكز الصناعية مثل باكو، كانت تساهم في ذلك الحياد النسبي.

ثم خلال أقل من شهر، تواكب العداء المتبادل، مع مشاعر عداء معادية للروس تبلورت في نوع من الحقد. فبالنسبة الى الأرمن، لا شيء يمكن غفرانه في تصرفات غورباتشيف.. إذ دفعت الأمور هنا الى ملاحظة أن الاتحاد السوفياتي، بدلاً من ان يلعب دوره التقليدي كحام للأرمن ضد الاتراك - والآزريون اتراك -، لم يفعل إلا أن سلم الأرمن الى الأتراك، بدءاً بأرمن الكاراباخ. وفي ظل هذه المحاججة، تم التطابق بين الاتحاد السوفياتي وروسيا، بالنظر الى أن السلطة المركزية صارت أكثر روسية مما كانت لفترة من الزمن طويلة. وإذ تم التيقن من هذه الملاحظة، بات واضحاً أن ما سوف يفرض نفسه في الوعي الجماعي الأرمني، هو انه لم يعد ثمة وجود لحماية تقي الأرمن شر الأتراك، لذلك لم يعد ثمة من الأسباب ما يوجب القبول بمساوىء الأمر، أي بالإذعان للاتحاد السوفياتي. وعلى هذا النحو صارت ارمينيا، التي ظلت حتى العام ١٩٨٨ أكثر جمهوريات الاتحاد السوفياتي اقتناعاً به وطاعة له، صارت فجأة في مهب جاذبية الانعتاق.

في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٨٩، سار موكب المتظاهرين في يريفان احتفالاً بالذكرى السبعين للاستقلال، في ظل بيارق ارمينيا الحرة ذات الألوان الحمراء والزرقاء والبرتقالية. لقد اكتشف الشعب الوانه الثلاثة هذه.. تماماً كما اكتشف ان بإمكانه أن ينادي بمصير خاص به. ولم يكن الوقت قد حان بعد للتفكير باستقلال مطلق، خارج اطار الاتحاد. ولكن كانت قد بدأت تتطور فكرة الانتهاء من الهيمنة الروسية، والدخول في نظام مساواة حقيقي، والنضال من أجل فرض ذلك بالاشتراك مع حركات التحرر القومية التي كانت تؤكد وجودها. لم تعد أرمينيا بحاجة الى حماة.. صارت تبحث عن شركاء.. وهذا ما راح يساهم في جعل الفدرالية السوفياتية في مهب الريح.

من جهتهم لم يبدُ الآزريون أقل قسوة إزاء موسكو. صحيح أن لديهم من الأسباب ما يجعلهم راضين.. إذ ما من أحد في موسكو نادى بإعادة النظر في حقهم

بالاحتفاظ بالكاراباخ، لكن صبرهم بدأ ينفد من جراء الإجراءات التي تبدت لهم وكأنها تنازلات اعطيت للأرمن، بينما هم لا يتنازلون قيد أنملة عن مبدأ «الكل أو لا شيء». والآزريون يرون أن الكاراباخ تنتمي كلياً إلى السيادة الازربيجانية. فكيف يمكن القبول، ضمن هذه الأوضاع، بتلك الاجراءات الاقتصادية الخاصة التي تهدف الى تنمية هذه المنطقة؟ كيف يمكن القبول بأن تلح موسكو على الحقوق الثقافية للأرمن، بينما تقوم سياسة أزربيجان على العكس من هذا، على نقل كثيف للسكان الآزريين، واغراق المنطقة وسط بيئة تركية اللسان؟ وكيف يمكن القبول بتلك اللجان، المعينة من قبل المركز، والتي راحت تشجع الأرمن على الامعان في عرض ما يتعرضون له قصد الدفاع بشكل أفضل عن حقوقهم؟

ان تدخل موسكو لصالح الأقلية الأرمنية أمر لا يغتفر بالنسبة الى الآزريين، وهو يشكل مساساً بسيادة الجمهورية المنصوص عليها في الدستور. هذا التدخل، عزاه الآزريون، الى التضامن الثقافي القائم بين الروس والأرمن من حول انتمائهما المشترك الى المسيحية. المسلمون، إذن، ضد الكفار، وذلكم هو ما رآه الآزريون في المحصلة الأخيرة. ومنذ اللحظة التي يقف فيها الاتحاد السوفياتي - بشكله الملموس: أي كروسيا - ليدعم الأرمن، من الواضح أنه سيرمى بدوره في معسكر العدو.

هذا التطور الذي أصاب الذهنيات في ازربيجان، تترجم في تشرين الثاني (نوفمبر) عبر تشكيل جبهة شعبية. ومن المؤكد أن لتشكيل هكذا جبهة دلالته الخاصة في تلك الجمهورية التي تعتبر بالأحرى محافظة، وغير مهتمة كثيراً بالبريسترويكا. إذ ها هم الآزريون، بدورهم، يدخلون في سيرورة تزعم قدرتها على إحداث تبدل جذري في العلاقات بين القوميات والاتحاد. أما برنامج تلك الجبهة الوليدة فإنه يترك أدنى حد من الشكوك حول الدور الذي لعبه صراع الكاراباخ في نضوج النزعة القومية(١٥). حيث أن مسألة الكاراباخ والتصرف المعادي للآزريين الذين ابدته السلطة المركزية - عبر اعلامها المغرض وعبر تدخلاتها -، يشغلان مكانة مركزية في البرنامج. لكن هذا، في مجال محاكمته للمركز، يأتي ايضاً على ذكر قضايا البيئة، ومسألة العلاقات بين ازربيجان السوفياتية وازربيجان الايرانية. ويقترح في نهاية الأمر فتح الحدود بينهما، في أيام معينة، بغية السماح بقيام علاقات بشرية بين الجانبين. وعلى هذا النحو انبعث حلم قيام ازربيجان، ذلك الحلم الذي لطالما أرعب لينين وستالين، انبعث بالتدريج في خلفية تلك الرؤية الجديدة للمصالح القومية.

كذلك تبدت مشكلة اللاجئين، منبعاً كبيراً للاستياء الذي جعل الطرفين يقفان ضد موسكو. فإيواء اللاجئين (في وقت يبدو فيه وضع السكن خطيراً في كافة انحاء البلاد، وفي وقت أتى فيه زلزال ارمينيا ليعطي تلك المشكلة أبعاداً جديدة) وتغذيتهم (في وقت تتفاقم فيه أزمة التموين في المدن) وإيجاد عمل لهم: ان كل شيء في الاتحاد السوفياتي تزداد فوضاه بوتيرة متسارعة.. كل شيء سرعان ما يضحي أحجية لا حل لها. وتكون النتيجة أن شعباً من اللاجئين الذين تعمهم المرارة والغضب، ينتهي به الأمر كي يشكل، في كل من الجمهوريتين، كتلة بشرية ضائعة، قلقة وبائسة، مستعدة للانضمام الى كل حركة يتم فيها التعبير عن الاستياء. خاصة وان عدد المواطنين «الضائعين» - من لاجئين، ومن قدامى حرب افغانستان - الذين يخامرهم الشعور بأنهم متروكون لمصيرهم، يتعاظم بسرعة. ولكن لا أرمينيا، ولا ازربيجان، حيث الأذهان ملتهبة، بحاجة في الواقع لهؤلاء «اليائسين» المستعدين للانخراط الى جانب من يريد منهم ذلك.

من التسوية الى الحرب الأهلية

في تمزقها بين الأرمن والآزريين وفي لا يقينها ازاء سياسة تنوي اتباعها في مجال المسألة القومية، راحت السلطة المركزية تتأرجح دون هوادة بين حل وآخر، بين فريق وآخر. وبنفس الطريقة، في مواجهة كل من فريقي النزاع الذي لم تتوصل الى تهدئته، راحت موسكو تستخدم، تباعاً أو في الوقت نفسه، سياسة «الجزرة والعصا». والحال أن محاولتها لفرض حل يقوم على التسوية، عند بداية العام ١٩٨٩، انما تشهد على استراتيجية لا تزال تبحث عن نفسها.

الحقيقة أن ثمة اسباباً عدة تفسر ضرورة العثور، في تلك اللحظة، على تسوية تكون مقبولة من قبل الطرفين، وبعد ذلك من الرأي العام السوفياتي. فهناك، أولاً، تصاعد الأزمة القومية. ففي معظم الجمهوريات راحت تترسخ أو تتشكل جبهات شعبية، على غرار لجنة الكاراباخ - وشعارها أن مصير الأمة يتقرر ميدانياً، وان للمنظمات القومية مهمة ينبغي انجازها بصورة مباشرة: تجميع المجتمع من حول مشروع واحد - التي كان نموذجها غنياً بالدروس. وبات على موسكو أن تبرهن على قدرتها على حل الصراعات القومية، وإلا فإنها سوف تخسر عما قريب وبسرعة كل مشروعية لها في مناطق المحيط. وكان الالحاح ينمو خاصة وان الاستعدادات كانت جارية لانتخاب مجالس

ممثلي الشعب. وفي ذلك الوقت كان الاتحاد السوفياتي يلج نظاماً تمثيلياً حقيقياً[١٦] يعبىء كافة الجبهات الشعبية. فهل يتعين أن يترك لهذه الجبهات ميدان المشكلات القومية لتستخدمه كشعار انتخابي؟ رصيد اللعبة كبير. وهنا يقوم الأمر مرة أخرى في تحديد المكان الذي ينبغي أن يتقرر فيه مستقبل الشعوب ومستقبل الاتحاد. في موسكو؟ في عواصم الجمهوريات؟ ناهيك عن انه بات من الصعب الامعان في تجاهل المطالب الأرمنية، خاصة وان المجازر، والهزة الأرضية، لفتت انظار الرأي العام العالمي كله، تحت تأثير دياسبورا أرمنية كبيرة النشاط. وتبدى تعاطف العالم كله مع أرمينيا كبيراً. ولكن قادة الحركة القومية معتقلون. لذلك بات من المهم أن يعثر في أرمينيا على مفاوضين آخرين بغية تفادي حدوث تعبئة للرأي العام من حول مشكلة «الشهداء الأرمن».

ان ذلك البحث عن تسوية يقبل بها الفريقان، كان هو الذي قاد الى وضع قانون خاص بالمنطقة، كان محل نزاع حاد. ففي الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، انتزعت كاراباخ العليا بشكل مؤقت من وصاية ازربيجان، ووضعت تحت سلطة لجنة تفويضية خاصة يرأسها روسي هو أركادي فولسكي، ويعاونه ثلاثة من الأرمن وآزري واحد. كان ما فرض على المنطقة نوعاً من «الحالة الاستثنائية» (أشبه بالقانون العرفي)، فتم تعليق هيئات السلطة المحلية بصورة مؤقتة، وراحت اللجنة المفوَّضة تدير كافة قضايا التعاون مع الجمهوريات المجاورة. واضافة الى هذا تم اخضاع «المنطقة الخاصة» لرقابة عسكرية صارمة؛ ولقد أشار قائد المنطقة في تصريح صحافي، الى الجهود التي يتعين بذلها من أجل استعادة كافة الاسلحة، وفرض الهدوء، حقاً، على شعب اعتاد منذ عام على العيش وسط مناخ التظاهرات والاضرابات[١٧].

بعد ذلك ببضعة شهور، سيكون من الواضح أن كل الجهود التي بذلت من أجل الحفاظ على الهدوء، وخلق الشروط التي تتيح ذلك، قد تبدت غير مجدية. إذ ما أن حل الربيع، وكانت الانتخابات قد انتهت، حتى استؤنف التحرك في ستيباناكرت. فالحال أن الحل الذي تصورته موسكو، لم يرض أحداً. مما لا ريب فيه أن الأرمن انفسهم كانوا هم الذين اقترحوا، كتسوية وقتية، أن تتعهد موسكو أمر المنطقة بنفسها، لكنه كان بالنسبة اليهم حلاً يسمح بربط كاراباخ بأرمينيا على مرحلتين، بغية عدم ايذاء الشعور القومي الازربيجاني مجابهة. لكن «الوضعية الخاصة» لم تكن تسعى الى هذا الهدف. كانت تهدف فقط الى تهدئة الخواطر قبل العودة الى الوضع السابق. وازربيجان كانت قد تلقت تطمينات حول استقرار الحدود مستقبلياً، كما ان فولسكي اهتم باشراك

السلطات الازرية، الى أقصى الحدود، في تلك الجهود التي هدفت الى تحسين سريع لشروط العيش في المنطقة التي يتولى ادارتها. ولكن رغم ضروب التهدئة هذه، لم تهضم ازربيجان ان يتم على تلك الشاكلة تقليص حيز سلطتها، ولو بشكل مؤقت. والأدهى من هذا كله ان تعمد اللجنة المفوضة إلى استشارة الأرمن أيضاً. أما أرمينيا، فإنها أبدت استياءها ازاء حل لا يضع نصب عينيه امر الوحدة الأرمنية.

ولدى كل الأطراف ساد الشعور، مرة أخرى، بأن موسكو انما ترغب في كسب الوقت من دون ان تحل أي مشكلة.

على الرغم من مصاعب التصويت في أرمينيا (حيث تبدى أن لجنة كاراباخ، الممثل الحقيقي للمجتمع، لا يمكنها المشاركة في التصويت لكونها معتبرة خارجة على القانون، كما أن ضروب العنف راحت تشل مجرى التصويت بشكل عملي)، جاءت انتخابات آذار (مارس) ١٩٨٩، لتعطي النواب الأرمن في المؤتمر امكانية اعادة اطلاق النقاش. وهكذا نراهم يقترحون اجراء استفتاء يسمح لشعب الكاراباخ بممارسة حق تقرير المصير بشكل كلي. بيد أن الاستفتاء، إن كان مذكوراً في النصوص، فإنه غير وارد في الممارسة السياسية السوفياتية. إذ أن القبول بإجراء استفتاء يعطي لمجموعة قومية امكانية اختيار حدودها أو طريقة اتحادها، معناه، ضمن اطار الوضع العرقي المعقد في الاتحاد السوفياتي، فتح الأبواب على مصاريعها أمام شلال طلبات الاستفتاء المتعلقة بحق تقرير المصير. والحال أن عداء الجمهوريات التي تضم داخل حدودها جماعات جُلبت من الخارج، هو الذي سهل لغورباتشيف، بشكل ملموس، اقدامه على رفض ذلك المطلب[١٨]. فللمرة الأولى، ها هو قادر على أن يستند، ضد مشروع قومي، على توافق قومي عريض! ومن أجل مساندة هذا الرفض، ها هم النواب الازربيجانيون يلجأون الى حجة سوف تستخدم بعد ذلك بعام، من قبل موسكو في صراعها مع الجمهوريات البلطيقية، حين شاءت هذه الجمهوريات الحصول، بدورها، على استقلالها. بالنسبة الى الازربيجانيين، إن كان هناك استفتاء، فإنه يجب أن يجري على صعيد الجمهورية؛ بمعنى أن كل السكان يتعين عليهم أن يدلوا برأيهم حول مطالب الأقلية الأرمنية. ويمكننا أن نتصور بكل سهولة أين هي الأكثرية في اطار مثل هذه الفرضية. إن هذا السجال، ضمن اطار المؤتمر المنتخب حديثاً، يعكس المزاج السائد بشكل جيد: حيث أن ٥٥٠٠ رجل تابعين لقوات الأمن يقبضون على الكاراباخ، بشكل يضعف يوماً بعد يوم، حيث تؤدي المجابهات بين الأرمن والأزربيجانيين الى سقوط القتلى والجرحى بشكل يومي.

فجأة، ينقلب الوضع. ومن الطلقات النارية، والاغتيالات المتفرقة، يتم الانتقال الى الاستنفار الكبير بين الجمهوريتين عبر قطع وسائل الاتصال. والأرمن هم الذين يبدأون، إذ أنهم عبر تخريبهم لخط السكة الحديدية، أقدموا على عزل ناخيتشيفان عن أزربيجان. فردت هذه الأخيرة بقطع كافة الخطوط الحديدية المؤدية الى أرمينيا، التي تجد نفسها بالتالي محرومة من المؤن والوقود والمواد الأولية اللازمة للبناء الضروري بعد الزلزال الذي ضرب الجمهورية[19]. قطع الخطوط الحديدية، مهاجمة القطارات، تلغيم الجسور، الاضرابات التي تشلُّ المنطقة ذات الحكم الذاتي، المعارك الضارية بين الجماعتين، عمليات التخريب والخطف، ومهاجمة المراكز العسكرية وأخيراً الدعوة، في ستيباناكرت، ولكن كذلك في كل منطقة يتعايش فيها الأرمن والازربيجانيون، الى تنظيم مجموعات الدفاع الذاتي المسلحة: هكذا بدت الصورة كاملة لا ينقصها أي عنصر. في منطقة عبر القوقاز، حطت الحرب الأهلية إذن، رحالها اعتباراً من خريف العام ١٩٨٩[20]. وراحت تهدد بالوصول حتى الى جيورجيا، التي راح الازربيجانيون يطالبونها بالمشاركة في قطع سكك الحديد الموصلة عبرها الى أرمينيا، والا فانهم سيحاصرونها بدورها.

في موسكو، أدى هذا الوضع، الجديد على الاتحاد السوفياتي، الى حدوث سلسلة من ردات الفعل. في البداية كان ميخائيل غورباتشيف هو أول من وجه انذاراً الى أزربيجان يدعوها فيه الى اعادة خطوط المواصلات الى حالها. ولكن عبثاً: إذ ما من أحد ألقى بالاً الى انذاره. في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) بعد اسبوع من ذلك الانذار، وجه مجلس السوفيات الأعلى، انذاراً مماثلاً.. لكنه لقي نفس المصير. وبدا واضحاً أن السلطة المركزية قد فقدت كل سلطة لها على منطقة عبر القوقاز.

واننا لنجد الاحتقار نفسه يجابه كل تدخل يأتي من موسكو، في كافة القرارات التي اتخذها نواب المنطقة ازاء «الوضع الخاص» الذي تقرر من شهر كانون الثاني (يناير). إذ خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٨٩، انعقد مؤتمر لممثلي سكان كاراباخ العليا - بدعم من مسؤولي لجنة كاراباخ الذين كان سراحهم قد أطلق قبل فترة - في مدينة ستيباناكرت وقرر الغاء ذلك الوضع الخاص، واعلان استقلال المنطقة ضمن اطار الاتحاد السوفياتي، بغية وضعها تحت سلطة مجلس قومي. في كل هذا، لم يفكر أحد حتى في إعلام موسكو حول ما يشكل، ثورة جغرافية وسياسية. ومن جهته راح المجلس الأعلى لأزربيجان، يطالب موسكو بحل المفوضية الخاصة، واعادة كاراباخ الى

سلطة الجمهورية. وبلغ الارتباك ذروته كما نرى.

في أرمينيا راح علم الاستقلال المثلث الألوان يرف في فضاء التظاهرات، وراح المتظاهرون ينشدون النشيد الوطني. أما لجنة كاراباخ فقد بعثت بممثلين لها الى مؤتمر موسكو، ووسعت اطارها لتصبح حركة قومية لعموم أرمينيا[٢١].

لقد أتت تلك الحرب الأهلية، متضافرة مع الحرب السياسية، لتكشف عن عجز السلطة المركزية، التي تبدت غير قادرة على التصدي لحصار تنظمه جمهورية ضد أخرى، ويسفر عن نتائج بالغة الخطورة[٢٢]؛ وغير قادرة على فرض نظام «الوضع الخاص» الذي كان قد تقرر في شهر كانون الثاني (يناير)، والذي راح البعض يلغونه، وراح الآخرون يحتجون ضده، فيما تجاهله الباقون؛ وغير قادرة على وقف تصاعد العنف، فيما وقف عشرات ألوف المسلحين - من أفراد الجيش النظامي أو قوات وزارة الداخلية - مستنفرين في المنطقة. إن بإمكاننا على ضوء هذا كله أن نعتبر أن منطقة عبر القوقاز افلتت في خريف العام ١٩٨٩ من سطوة موسكو لتغرق في عالم لا تهيمن عليه سوى الاهواء المحلية.

والحال أن شلل السلطة المركزية هذا، سيبدو أكثر اثارة، إن تذكرنا أن موسكو كانت، قبل ذلك ببضعة أشهر، وعبر قمعها لتظاهرات تبليسي في جيورجيا، قد حاولت وقف تصاعد الارادات القومية عن طريق انذار نموذجي. صحيح ان مغزى ذلك القمع قد فهم تماماً في كل مكان، ولكن في كل مكان، وأولاً في منطقة عبر القوقاز، تبدى واضحاً أن القرار قد اتخذ بأن موسكو، بقمع أو من دون قمع، لم تعد قادرة على أن تكون ذات رأي مسموع، ولم يعد ينبغي أن يكون لها مثل ذلك الرأي.

اللبننة

منذ شهر ايلول (سبتمبر) اعترف رئيس اللجنة المفوضة الخاصة، آركادي فولسكي، بإخفاق التسوية التي كانت موسكو قد اقرتها بشأن «ناغورنو - كاراباخ». ففي بلد يتفتت، وحيث الاضرابات وضروب الحصار تشل كل شيء، بدا واضحاً أن فائدة الحفاظ على نظام لم يعد أحد راضياً بالخضوع له، باتت امراً مشكوكاً فيه. ولقد لاحظ فولسكي خاصة أن السلطات الوحيدة التي يمكنها الآن اسماع صوتها هي تلك النابعة من صلب المجتمع. فعلام إذن، الحفاظ على أنظمة تسخّف السلطة المركزية؟

في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) يتبنى مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي، تلك الاستنتاجات، ويلغي النظام الذي كان قد أقر قبل أقل من عام. اجراء حكيم دون شك، لكنه لم يساهم أيما مساهمة في تعزيز هيبة موسكو ميدانياً.. كما أنه كان فاتحة شؤم على حظوظ نجاح النظام الجديد الذي كان مجلس السوفيات يدعو اليه.

واستبدل «الوضع الخاص» باجراء شديد التعقيد لم يكن من شأنه إلا أن يغذي الصراع أكثر وأكثر. لقد وضعت الكاراباخ تحت سلطة جمهورية ازربيجان، ولكن فرض على هذه الأخيرة أن تضمن، عن طريق اجراءات تشريعية ملائمة، «استقلالية المنطقة» وان تحافظ فيها على الأمن والنظام العام. وتقرر أن تسهر[٢٢] على ذلك لجنة مفوضة جديدة ينتدبها مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي، فيما تتولى الحفاظ على الأمن قوات وزارة الداخلية البالغ عددها بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ رجل. اما السلطة في المنطقة فتتبع هيئتين: سوفيات المنطقة الذي كان قد وضع على الرف قبل ذلك بعام، ولجنة تنظيمية مختلطة يتمثل فيها الأرمن والازربيجانيون معاً، على قاعدة الوزن العددي في المنطقة (ثلاثة ارباع من الأرمن وربع من الازربيجانيين). واخيراً دعيت ازربيجان بكل صرامة الى عدم محاولة تغيير التوازن السكاني في المنطقة، مثلما فعلت في الماضي، عن طريق اقتلاع السكان (إما عبر نشر المستوطنين، أو عبر ارهاب الأرمن ودفعهم الى الفرار).

هل هو الحل العجائبي إذن؟ ان ردود الفعل التي ابدتها الأطراف المعنية، تشهد مرة أخرى على أن موسكو غير محظوظة في اللعب. ففي الأول من كانون الأول (ديسمبر) يعلن مجلس السوفيات الأعلى لأرمينيا أن الكاراباخ تشكل جزءاً لا يتجزأ من «جمهورية ارمينية الموحدة» ويرفض الاعتراف بالوضعية الجديدة. وفي ازربيجان يعم الغضب؛ إذ أن الازربيجانيين اعتبروا أن سلطة الجمهورية على المنطقة لم تؤكد بعبارات كافية الوضوح، كما انهم رفضوا فكرة تعيين موسكو للهيئتين بقرار أحادي الجانب تتخذه. وهكذا، ضد ما اعتبروه افتئاتاً لا يغتفر على سلطة الدولة الازربيجانية، واستهانة بسلطتها على أراضيها الخاصة، عمد المسؤولون عن السلطة في ازربيجان - السوفيات والحزب - و«الجبهة الشعبية» الى اطلاق اشارة الهجوم: تظاهرات شعبية في باكو، ورفض السوفيات الأعلى للجمهورية لمرسوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) باعتباره غير دستوري. شكلت الحكومة الآزرية لجنتها الخاصة، ووضعتها تحت سلطة السلطات الجمهورية وحدها، مكلفة اياها بإدارة منطقة الكاراباخ. ووصل المأزق الى ذروته.

وكانت النتيجة الوحيدة لهذه القرارات المضادة، الاهانة التي لحقت بالسلطة السوفياتية، التي استهين بسلطانها بشكل لم يسبق له مثيل. الحل، إذا كان يمكن ان يكون ثمة حل في منطقة لم يعد فيها عدد القتلى قابلاً للاحصاء، راح كل طرف يعتقد أنه عاثر عليه في الميدان، أي عن طريق القوة، بما في ذلك القوة المسلحة.

أما العام ١٩٩٠، فإنه ابتدأ بشكل جيد وسيء في الوقت نفسه بالنسبة الى غورباتشيف. في الغرب اعتبر «رجل السنة» وصار الناس يتحدثون عنه باعتباره فائزاً مقبلاً بجائزة نوبل للسلام. أما في منطقة عبر القوقاز، فإن الكارثة تتسارع. إذ ما أن رفضت كل من باكو ويريفان، الوضعية الجديدة التي تبنتها موسكو، حتى انطلقت الجمهوريتان معاً - لأن المسألة صارت مسألة مجابهة مباشرة بين الجمهوريتين - انطلقتا في مزايدات سياسية وفي تصعيد لأعمال العنف سدت الآفاق أكثر وأكثر في وجه السلطة المركزية.

تصعيد سياسي في المقام الأول. إذ ها هو السوفيات الأعلى لارمينيا يجعل من ضم الكاراباخ أمراً واقعاً؛ فالميزانية الأرمنية تعامل هذه المنطقة كما تعامل بقية ارجاء الجمهورية، والاجراءات الادارية لتسيير الامور فيها تتخذ القرارات بشأنها في يريفان. ثم، في سبيل التخلص من تدخلات موسكو وملامتها، أعلن المسؤولون الأرمن يوم ١١ كانون الثاني (يناير) أن القوانين الاتحادية لن تطبق في الجمهورية إلا بموافقتهم وانها قد تجابه بفيتو حين تدعو الحاجة. والحال أن هذا القرار الذي سبق له ان اتخذ في جمهوريات أخرى، واعتبره السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي غير دستوري خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، يشهد على ما اثارته مسألة الكاراباخ في ارمينيا؛ إذ، خلال أقل من عام، ها هي الجمهورية الأكثر اقتناعاً بضرورة الحماية السوفياتية لها، تعلن العصيان التام.. بمعنى أن الخوف من الاتراك قد هزم.. أو - في جميع الأحوال - تبدى أقل قوة من الاحتقار الذي بات معلناً ازاء السلطة المركزية والنظام الاتحادي.

والازربيجانيون من ناحيتهم، ردوا على السوفيات بالعنف والابتزاز... إذ راحت عصابات مسلحة خاضعة للجبهة الشعبية تستولي على كافة الأبنية العامة في مدينة لنكوران الازربيجانية حيث تتمركز سلطة الجبهة. ومن هناك، راحت تلك العصابات تستفز موسكو معلنة أن المدينة ستبقى خارج السلطة السوفياتية حتى تعود ناغورنو - كاراباخ، الى ازربيجان. مدينة بأكملها أخذت رهينة؛ ويا لها من طريقة للتفاوض جديدة من نوعها! بيد أن العنف لم يتوقف ها هنا.. فالأمر بات يحتاج الى قوات

عسكرية من أجل حماية القطارات التي راحت توقف.. كما أن الجسور راحت تنسف جسراً بعد الآخر، ونهبت الثكنات حيث حصل المقاتلون على اسلحة ثمينة.. واشتد القتال في المدن وفي القرى..، وراحت طائرات مروحية مجهولة الانتماء تطلق النار على الدساكر الازربيجانية؛ ونظمت في باكو مذابح جماعية أجهزت على من تبقى من الطائفة الأرمنية فيها. واستتبت الفوضى كذلك عند الحدود ولا سيما في ناخيتشيفان المتاخمة لايران، حيث عمد الازربيجانيون الى ازالة المؤسسات الحدودية بين البلدين، بغية تسجيل تضامنهم مع بقية أنحاء الجمهورية.

وفي نهاية الأمر لم يعد للسلطة السوفياتية إلا أن تقرّ باخفاقها.. وها هو وزير الداخلية فاديم باكاتين[٢٥] يعلن «انها الحرب الأهلية». وحين توضع المحصلة الرسمية لضحايا مذبحة ١٣ كانون الثاني (يناير)، يصل الرقم الى أكثر من ستين قتيلاً. والواقع الذي لا شك فيه هو أن العدد الحقيقي أكبر.. ولم تلبث المدينة الثانية في ازربيجان، كيروفاباد، ان دخلت المعركة التي احتدمت مجدداً في ستيباناكرت. وفقط يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) أعلن وزير الدفاع ديمتري ايازوف أن الجيش النظامي سوف يعزز قوات وزارة الداخلية من أجل توطيد الأمن، وكانت «حالة الطوارىء» قد أعلنت قبل ثلاثة أيام[٢٦]، فيما تلقت قوات وزارة الداخلية الاذن باطلاق النار لحماية نفسها، ولا سيما لحماية مخازن الاسلحة. وراح سبعة عشر ألف رجل من قوات الأمن يقومون بدوريات في باكو، بينما استدعي الجنود الاحتياط واستكملت الوحدات العسكرية. وفي يوم ١٩، كان الهجوم الذي شن على باكو، حيث راحت مدرعات الجيش تشق طريقها بصعوبة.. بينما راحت المقاومة الشعبية تنتظم وتجبر القوات المسلحة على معاملة الازربيجانيين كمقاتلين حقيقيين في معركة نظامية. ولقد سد هولاء المرفأ الذي اضطر الجيش لتخليصه منهم بعد معارك عنيفة. اما القتلى لدى الفريقين، لدى الجنود كما لدى المقاومين الآزريين، فباتوا يعدون بالعشرات. واما توطيد الأمن فلسوف يكون بطيئاً وهشاً. مع أن ثلاثين ألف جندي ارسلوا الى باكو لتعزيز قوات وزارة الداخلية. بيد أن حالة الطوارىء، وحظر كافة أنواع التظاهرات والاضرابات، لم يمنعا البلد من ان تشل كلياً بفعل توقف عن العمل شبه عام، كما بفعل أعمال العنف، خاصة وان وسائل الاتصال والمواصلات ظلت شبه مقطوعة بفضل اعمال الحصار الطيارة. ولم يقبل شعب ازربيجان أن يخضع للقوة العسكرية؛ والصحافة السوفياتية، التي تبدت أكثر صراحة من السلطات العامة، أقرت، بعد ثلاثة أسابيع من الحملة، بأن أكثر من نصف المؤسسات

والعمال يبدون مقاومة سلبية في وجه سلطة الجيش(٢٧).

وهكذا انضاف الى الحرب الأهلية، الحرب نفسها والمقاومة التي انتظمت ضد موسكو. وراحت منطقة عموم القوقاز تتلبنن بوتيرة متسارعة. فهل عرفت السلطة المركزية، التي جوبهت بهذا التطور المأساوي، كيف تنزع نحو حل فعال؟ أم تراها تعمدت استخدام القوة المسلحة، مجازفة بأن تخلق في هذه المنطقة، صراعاً ثقيل الوطأة؟ وأخيراً، هل تراها نجحت في توطيد سلطتها الخاصة؟

من أجل تبرير هذه الحرب الازربيجانية - كان الأمر، حقاً، عبارة عن حرب، حتى ولو كانت حرباً خاطفة - اتهمت موسكو الوطنيين الآزريين بأنهم انما كانوا يرمون الى تحقيق هدف مثلث: أولاً، قلب السلطة السوفياتية؛ ثانياً انفصال ازربيجان؛ وثالثاً تشكيل دولة ازربيجانية اسلامية موحدة(٢٨). ولقد أعلن غورباتشيف بكل وضوح ان التدخل العسكري كان أمراً لا مفر منه من أجل توطيد النظام و« قطع الطريق على المؤامرة التي كانت تستهدف تسليم السلطة الى المتطرفين». توطيد الأمن، هل معناه انقاذ النفوس الأرمنية المهددة بفعل تصاعد موجة العنف؟ مقابل الاستياء العام - حيث أن الأرمن أنفسهم انتقدوا بقوة لجوء السلطة الى القوة المسلحة -، عمدت السلطة الى ابراز هذه الحجة الانسانية؛ مما قاد الى طرح سؤال أول يقول: لماذا كان هذا الاستخدام الفاحش للقوة المسلحة؟ وما الذي كان يفرض، حقاً، تحويل باكو الى ميدان قتال؟

هل هي الرغبة في انقاذ النفوس البشرية وسط مناخ حرب أهلية محتدمة؟ الحال ان المرسوم الذي أعلن حالة الطوارىء، يوم ١٩ كانون الثاني (يناير) يتحدث بالفعل عن « ضمان أمن المواطنين». لكن الحقيقة كانت شيئاً آخر، والتدخل حدث فيما كانت مذبحة ١٣ كانون الثاني (يناير) قد حصدت بالفعل عشرات الضحايا. ان اعادة تنظيم نبيهة للأحداث تبرهن على أن المذبحة لم تكن فقط متوقعة، بل انها أيضاً نظمت من دون ان يكون في وسع السلطات المحلية ان تجهلها.. وان أي جهد لم يبذل من أجل الحيلولة دون وقوعها؛ كل ما في الأمر انها استخدمت كذريعة للتدخل(٢٩). والحال ان لعبة السلطات مع العناصر الآزرية الأكثر جذرية، لا يمكنها إلا أن تغذي مثل هذه الأطروحة. إن التظاهرات المعادية للأرمن، التي حدثت في العام ١٩٨٨ وانتهت بمذبحة سومغاييت، كانت في جزء كبير منها، من تنظيم محرض معروف هو نعمت باناخوف، العامل في أحد مصانع باكو، والمعروف بأنه قليل الثقافة، لكنه موهوب في مجال التحريض. باناكوف، الملقب بـ« ابن الشعب»، كان في حينها رئيس جماعة

المتظاهرين، والمحرض الذي نادى بالمطالب الأكثر عداء للأرمن. وكان هو أيضاً الذي أعطى للتظاهرات مسحة اسلامية شديدة الوضوح - بيارق خضراء، صور الخميني.. الخ.، حتى ولو كان قد نفى ذلك فيما بعد.

بعد ذلك بعام، وبعد العديد من التبدلات، خرج باناكوف من السجن وانشق عن الجبهة الشعبية متهماً إياها بالتفاهم مع الأرمن. وفي تلك اللحظة بالذات، يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير)، أعطته التلفزة الآزرية، فرصة إعلام مواطنيه الهاربين من الكاراباخ، بانهم، إذا كانوا لا يتمتعون بسكن جيد، وإذا كانوا يعيشون عيش الفاقة، فما هذا إلا لأن الدولة تنفق بسخاء على المنغلق الأرمني بذريعة الرغبة في حل مشكلة التأخر الاقتصادي فيه. ان اعطاء الأكثر جذرية والأكثر عنفاً بين زعماء الحركة الآزرية، وسيلة لصب الزيت على النار، المستعرة الأوار أكثر وأكثر يوماً بعد يوم، أمر لا يمكنه أن يكون بريئاً الى هذا الحد.. لذلك هل يمكن لأحد أن يندهش من جراء المذبحة التي حدثت في اليوم التالي؟

بعد ذلك التدخل، سوف يقال الأمين الأول للحزب الشيوعي المحلي، فيزيروف من مهامه. يجب أن يعاقب أحد ما بالطبع! ولكن مما يلفت النظر ان معاونه، الروسي بوليانتشكو، الذي سبق له ان «طبّع الأمور» في افغانستان خلال الحرب، والذي رصد المراقبون نشاطه الغريب في صفوف الوطنيين الازربيجانيين، قد أفلت من الاقالة أو حتى من الانتقاد.. ومع ذلك فإن مسؤوليته في التحريض، وفي الأهوال التي حدثت، لا تقبل أي شك. من هنا يكون من الممكن، من دون مجازفات كبيرة، الاستنتاج بأن المذبحة كانت مفيدة لموسكو، بالنظر الى انها قد سمحت لها بأن ترسل الى ازربيجان قوة تدخل حقيقية استخدمت، في المرحلة الأولى، في عملية تحطيم الحركة الوطنية. وهذا الأمر يطرح علينا سؤالاً: هل أن السلطات، المحلية ثم المركزية، اكتفت بكل بساطة بأن تغض الطرف عن المذبحة التي كانت تعدّ؟ أم أنها عجلت من وتيرة العنف لكي تنصب للوطنيين الازريين فخاً؟ ان لم يكن ممكناً، في الوقت الراهن، الاجابة على هذا السؤال، فإن الملاحظة التي تفرض نفسها مع ذلك، تقول بأن العملية العسكرية كانت تستهدف تحييد الازربيجانيين الأكثر راديكالية، لا المحافظة على أرواح الأرمن الذين كانت التضحية بهم قد تقررت سلفاً.

السلطة السوفياتية على بساط البحث

لئن تبدت السلطة المركزية، في العام ١٩٩٠، أكثر عداء للأزربيجانيين، مما كانت غداة مذابح العام ١٩٨٨، ولئن تبدت أكثر ميلاً لصالح الأطروحات الأرمنية، فإن هذا لم يكن ناتجاً عن الرغبة في القيام بانقلاب في المواقف، بقدر ما كان ناتجاً عن ادراك السلطة بشكل مفاجيء لوتيرة تطور الوعي في ازربيجان. متأخرين على الأرمن، ولكن عبر نفس السبل - عمل تعبوي تقوم به جبهة شعبية وتنظيمات ملحقة بها من حول صراع اقليمي - حدث للازربيجانيين ان تملكتهم بدورهم فكرة ان عليهم أن يسووا خلافهم من دون الاتكال على موسكو، بل وضد موسكو حتى.

ان هناك ثلاثة تنظيمات تقف في خلفية تبلور التحرك الازربيجاني المعادي للسوفيات؛ التنظيم الأول قام يوم لم يكن للحركات السياسية قواعد شرعية بعد: منظمة «شنليبل»[20] التي بدأت نشاطها كمنظمة ثقافية، اهتمت باحياء التراث التاريخي والعمراني للآزريين والحفاظ على لغتهم. في العام ١٩٨٧، تلقت هذه المنظمة دعماً من شخص غريب ومثير للشبهات، هو آزري آتٍ من ايران، حيث كان قد ناضل في صفوف الفدائيين قبل أن يهرب من النظام الخميني الى الاتحاد السوفياتي. هذا الايراني / الآزري ويدعى سياميت، سيتعاون مع المؤرخ حاتمي، من أجل تدريب وتوجيه باناخوف، العامل في باكو، والذي كانت التظاهرات المعادية للأرمن في العام ١٩٨٨ قد دفعت به الى واجهة الأحداث. بشكل من الأشكال، يمكن مقارنة ثلاثي باناخوف - حاتمي - سياميت، بالمجموعة التي شكلها ليخ فاليسا، في بولونيا، مع جيرميك وميشنيك؛ العامل الذي يتصدر واجهة الحركة، والمثقفان اللذان يحاولان توجيه الطاقة الشعبية التي يمكن للمحرض استنفارها. بعد الانتفاضة أوقف الرجال الثلاثة وحلت منظمتهم؛ ولكن بعد شهور أطلقت السلطات المحلية سراح المواطنين الآزريين. في تلك الأثناء كانت منظمة «شنليبل»، وقد حرمت من زعمائها، كانت قد عادت الى نشاطها الأول في الحفاظ على الثقافة القومية، وابتعدت عن العمل السياسي.

أما حاتمي وباناخوف اللذان، في المعركة ثم في السجن، كانا قد اتجها نحو فهم أكثر راديكالية للنضال، فإنهما استدارا، بشكل مؤقت، نحو منظمات أخرى. وكانت امكانية الاختيار امامهما ضئيلة: كانت هناك المنظمة الأقدم «بيرليك» (الوحدة)، التي تعد بين زعمائها المؤرخ علييف، والتي اتجهت نحو نوع من النزعة القومية الاسلامية.

وبرنامج عمل هذه المنظمة يتحدث عن تشكيل دولة ازربيجانية كبرى توحد الشمال والجنوب. وكان من الطبيعي للاتصالات السرية بين هذين الجزأين للأمة، أن تفتح طريق ازربيجان السوفياتية أمام الدعاوة الاسلامية الايرانية.

والحال ان التطرف الديني لجمعية «بيرليك» كان هو الذي أدى الى نجاح الجبهة الشعبية لأزربيجان، التي تأسست عند بداية العام ١٩٨٩، على يد مثقفين ازريين كان همهم ألا يتركوا جماهير التظاهرات الصاخبة لقمة سائغة في أفواه المتطرفين، من دينيين وغير دينيين. وكان نموذجهم، الجبهات الشعبية لدول البلطيق، الحاصلة على شرعيتها، والتي كانت تحاول جر السلطات المحلية نحو المطالب القومية، عبر الرغبة في التحاور مع موسكو ضمن اطار الوحدة المتحققة على هذا الشكل. وكما كان حال جبهات دول البلطيق، قامت الجبهة الأزرية في ربيع العام ١٩٨٩، بمحاولة الاتفاق مع الحزب الشيوعي المحلي، لكن المحاولة أخفقت، إذ أن فزيروف، الأمين الأول للحزب الشيوعي الازربيجاني خشي، بالطبع، أن تتبدى الجبهة الشعبية قادرة على تحليق الشعب كله من حولها، حول موضوعة العداء للأرمن، هذه الموضوعة التي تشلّ سياسة موسكو المترددة بصددها عمل الحزب المحلي كله. وهكذا رفض الحزب ان يجابه منافسة تكون فيها الجبهة حرة في صياغة الشعارات كما يحلو لها.. وراح يعاملها بوصفها عدوة تهدد النظام كله. بيد أن هذا العداء غير المقنّع، والذي رافقته مناوشات متكررة، لم يمنع الجبهة من أن تكون بنيتها خلال شهور عديدة، ومن ان تقيم هيئاتها المحلية في مناطق عديدة من البلد، ومن ان تقدم لمناصريها، ولكن كذلك للجبهات الشعبية الأخرى، برنامج عمل مفصل. هنا، الى البنود الكلاسيكية في مثل هذا النوع من الوثائق (التجديد الاقتصادي، والثقافي، الاستقلال الذاتي، حقوق الانسان... البيئة) انضافت بنود أخرى قومية المنحى، حققت للجبهة مساندة مجتمع بأسره يعيش يقظته في امتلائها: سيادة ازربيجان (مما يستتبع ويتضمن مشكلة الكاراباخ) وتمثيلية الجمهورية في المنظمات الدولية؛ التقارب بين شطري أزربيجان؛ توحيد الجمهورية عن طريق اللغة وقد صارت لها وضعية «اللغة الرسمية الوحيدة». والآن، اذ نالت دعم المجتمع، الذي يمكن قياسه بفضل التظاهرات التي نظمتها الجبهة، راحت هذه الأخيرة تطالب باعتراف الحزب بها، وباعطائها الوسيلة التي تمكنها من تقديم مرشحين في الانتخابات. في البداية، حين لم تتمكن من المشاركة في انتخابات ربيع العام ١٩٨٩، شككت الجبهة بالطابع التعددي لتلك الانتخابات، وطالبت بالغائها وباجراء انتخابات لمندوبين جدد الى مؤتمر نواب الشعب

السوفياتي. ولسوف تسعى الجبهة ايضاً، عن طريق التظاهرات، الى فرض اطلاق سراح المسؤولين الوطنيين عن جمعيتي «بيرليك» و«شينليبل». أما ضغطها على السلطات المحلية فإنه سيتصاعد أكثر وأكثر(٢١). ولكن مما لا شك فيه أن موقف الجبهة الشعبية قد ظل، في مجمله، معتدلاً، حتى أواسط العام ١٩٨٩. بيد أن السلطة قلقت من جراء قدرتها على تنظيم الاضرابات ولا سيما بين عمال السكك الحديدية (هي التي نظمت حصار السكك الحديدية(٢٢))، وعلى تعبئة الجماهير المتزايدة العدد في باكو كما في غيرها من المراكز العمرانية. كذلك قلقت السلطة من جراء الشرعية التي حصلت عليها الجبهة بسرعة، في أوساط المجتمع، ولدى الجبهات الشعبية في الجمهوريات الأخرى، حيث تم، قليلاً فقليلاً، تنظيم نوع من الارتباط بين هذا النمط من المنظمات. ان تعاظم الاسلام، الذي حاولت الجبهة لجمه دون جدوى؛ وتجذر المحرضين من أمثال باناخوف الذي انضم في البداية الى الجبهة وحاول أن يجعل منها اداة حرب حقيقية ووجه التظاهرات السلمية التي نظمتها نحو العنف، قبل أن يتركها متهماً إياها بالتفاهم مع السلطة ومع الأرمن (مما أجبر الجبهة على تصليب مواقفها)؛ كلها معطيات استثارت في المقابل ردات فعل في أوساط الحزب الشيوعي، كما في اوساط حكومة ازربيجان.

إن السلطة المحلية، اذ وعت أن من شأن الجبهة أن تحرمها من أي دعم لدى سكان تزيدهم المسألة الأرمنية التهاباً يوماً بعد يوم، عمدت عند نهاية العام ١٩٨٩، الى رسم محصلة سوداء، كان من الواضح أن على موسكو أن تأخذها في عين الاعتبار. فالحزب الازري فقد مصداقيته، سواء أكان ذلك بسبب موقفه «الموالي لموسكو» أو بسبب عادات الفساد القديمة التي عمدت الجبهة الشعبية الى شجبها واتهامه بها. والجبهة نفسها يزداد تصلبها يوماً بعد يوم. ترى مَنْ الذي يدفع مَنْ: الشعب الذي يزداد تجذراً، أم الجبهة التي تزداد تصلباً؟ من المستحيل الرد بشكل حاسم، لكن دينامية الثورات تشهد على مجيء لحظة لا يعود فيها أحد قادراً على وقف هذا التسلسل. وينتج عن هذا كله ان الجبهة الشعبية تقف في مواجهة السلطة الفاقدة لمصداقيتها، طارحة نفسها كممثل حقيقي للمجتمع. والحال أن تأرجحات موسكو، معطية الحق مرة للأرمن ـ مع وضعية الكاراباخ الخاصة ـ، تارة للآزريين ـ مع الغاء تلك الوضعية ـ، ساهمت في التعجيل من وتيرة ذلك التجذر، لأن تلك السياسة المترددة كانت، تارة، تعطي الآمال للأرمن مستثيرة غضب الآزريين، وطوراً تفعل العكس.. وفي نهاية المطاف، ترسخ الاحباط والحذر لدى الخصمين في الوقت نفسه.

في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، أحست السلطة المحلية انها محاصرة من قبل الجماهير التي تؤطرها جبهة شعبية تقفز من تظاهرة الى أخرى، وتتبدى بين يوم وآخر، أشد وأشد مطالبة. فإذا رفضت السلطة المحلية، وإذا رفضت موسكو الاستجابة لتلك المطالب، سيتوجب الانفصال عن السلطة المحلية وعن موسكو. بمعنى أن ساعة قيام الثورة الشعبية، أو الثورة الوطنية ضد السلطة السوفياتية بدت وكأنها قد دقت.

بالنسبة الى غورباتشيف، كان السبيل الواجب اتباعه ضيقاً: فإما أن يركز سلطته وسلطة ممثليه المحليين بالقوة، مما يستتبع اعمال العنف ووضع الهيئات الوطنية خارج القانون، وتقليص امكانيات المقاومة الشعبية - أي باختصار قيام حرب حقيقية -؛ واما أن يذعن امام المطالب الوطنية، مما يستدعي التضحية الكلية بأرمينيا، وبالتالي قيام استنفار ارمني لا سابق له، ويؤكد من ناحية ثانية لكل المتظاهرين والجبهات الشعبية في طول الاتحاد السوفياتي وعرضه، بأن بإمكان معركتها أن ترضخ موسكو. في نهاية المطاف.. افليست الهزيمة أمراً لا مهرب منه؟

اختار غورباتشيف الحل الأول: الحرب ضد ازربيجان، من أجل انقاذ السلطة السوفياتية. وتبدى الثمن لبننة للمنطقة بأسرها.

إذ خلال عامين (١٩٨٨ - ١٩٩٠)، تمكن خلاف جغرافي كان طوال عقود من الزمن يبدو غير قابل لأن يتجاوز كونه مشكلة معقدة انما قابلة لأن تسيّر بشكل من الأشكال، تمكن من أن يحدث تبديلاً من الصعب العودة عنه، في كافة العلاقات العرقية في منطقة عبر القوقاز... بل وأيضاً، في العلاقات بين شعوب المنطقة وموسكو. ميدانياً، لئن ظل الأرمن والازربيجانيون مواصلين للقتال فيما بينهم، فإنهم فهموا معاً أنه يتعين عليهم أن يتحاوروا، وأن يفعلوا ذلك ضمن اطار قومي، من دون وساطة موسكو أو تحكيمها. وهكذا، منذ نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، جرت أول مواجهة في جيورجيا، ثم في ريغا.. حيث كان الحزب الوطني الديمقراطي الجيورجي قد دافع لدى جبهتي ارمينيا وازربيجان عن ضرورة التوصل الى هدنة والوصول الى تسوية تؤمن السلام والوئام في منطقة عبر القوقاز. صحيح ان ما حدث من تقدم كان بطيئاً، لكنه تبدى قادراً على أن يؤدي - على الأقل خلال فترة من الزمن منظورة - الى تنازلات ضرورية من أجل حل المشكلات الأكثر الحاحاً، مثل تلك المتعلقة بمصير الجرحى والأسرى، أكثر مما هو قادر على أن يؤدي الى قيام « سلام الشجعان ». فالحال أن الجراح كانت من العمق بحيث أن القوقاز بحاجة الى مزيد من الوقت قبل أن تضحي

حياة الشعوب المختلفة فيها ، حياة هادئة من جديد . ولكن ثمة على أي حال نقطة اتفاق بين الجميع : هي العداء المفتوح من الآن وصاعداً ضد موسكو .

غداة مذبحة باكو ، احتاج الطرفان الى وقت يسير جداً لكي يدركا ان الحساب السياسي حل ، في قرارات المركز ، قبل الاهتمامات الانسانية . ففي ازربيجان اتى اعلان حالة الطوارىء اكثر تأخراً من أن يتيح الفرصة لانقاذ حياة من يمكن انقاذه . وفي الكاراباخ ، حيث الالحاح كان في تلك اللحظة أقل ، اعلنت حالة الطوارىء فقط يوم ١٥ كانون الثاني (يناير) ، واتاحت خاصة اعتقال كافة مسؤولي المجلس الوطني الأرمني . وإذ وعى الأرمن هذه الاستهانة بحياتهم ، استنتجوا أن في الأمر استفزازاً . وهكذا بشكل مفاجىء ، وحول هذه النقطة بالذات ، تضامنوا مع الازربيجانيين ليندروا بالحرب التي شنت عليهم . بعد تلك الحرب ، لم تعد تقوم تظاهرة في القوقاز ، إلا ويشتم فيها غورباتشيف موصوفاً بـ« القاتل » و« الفاشي » . ان الأرمن والأزربيجانيين متفقون اليوم على الاعتقاد بأن مأساتهم ، التي أسيء فهمها في موسكو أولاً ، عمد بالتالي الى تضخيمها واستخدامها من أجل الابقاء على تلاحم الامبراطورية . لقد رفضوا أن يلقوا عبء ما اعتبروه جريمة ، على مجموعات بعينها ، كالجيش أو الكا .جي .بي . لكنهم في مقابل ذلك لاحظوا أنه كان من صالح الجيش أن ينظم عمليات حربية داخل الأراضي السوفياتية ، بيد أن دعوة جنود الاحتياط للمشاركة في عملية ٢٠ كانون الثاني (يناير) والتي احدثت الكثير من التردد في صفوف هؤلاء الجنود ، اقنعت الأرمن والازريين بأن النظام نفسه والذين يقودونه هم المسؤولون كلياً عن الاختيارات التي تم اللجوء اليها .

وهذا ما يفسر لنا أن منطقة عبر القوقاز لا تعبىء نفسها ، ضد النظام السوفياتي ، سياسياً فقط ، بل عسكرياً أيضاً . فالحال ان تنظيم فرق قومية حقيقية في كلا الجمهوريتين ، مزودة باسلحة جيدة مسروقة أو مشتراة ، أمر لم يعد ثمة شك في حدوثه . مما يجعل الجيش السوفياتي النظامي مجبراً على أن يتعلم كيف يجابه في داخل بلده نفسها ، الكمائن ومحاولات الاغتيال والتخريب . وهو أمر يزيد من تململ الجيش السوفياتي وفروغ صبره : إذ خلال عامين ، ادت مشكلة ناغورنو - كاراباخ المحلية ، الى تحويل منطقة القوقاز بأسرها الى برميل بارود يهدد النظام السوفياتي كله[٢٣] .

هوامش الفصل الرابع

(١) درمیناسیان (أ.) «جمهورية أرمينيا»، بروكسل ١٩٨٩، ص ١٢٩، وص ٢٥٩ ـ ٢٦٢، «ملف كاراباخ، وقائع ووثائق حول قضية كاراباخ العليا ١٩١٨ ـ ١٩٨٩»، باريس ـ كامبردج، ١٩٨٨.

(٢) «ناسيونالييني سوستاف» مرجع مذكور، ص ٨٠.

(٣) سولجنتسين (أ.) «رسالة الى قادة الاتحاد السوفياتي»، باريس، ١٩٧٤، ص ١١، ٢٣، ٣٤.

(٤) «أوباسيني غورودا» «ترود» ٣ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٥) حوار مع م. فتسباخ، واشنطن ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٩٠ (في العام ١٩٨٦ جاءت وثيقة سرية مهربة تشير الى أن عدد الأطفال المتخلفين عقلياً، قد تضاعف خمس مرات، فيما تضاعف اربع مرات عدد المصابين بالسرطان) «ناسيليني..» مرجع مذكور، ص ٦٧٨ ـ ٦٨٤.

(٦) «ناسيونالييني سوستاف» مرجع مذكور، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٧) «غلاسنوست» العدد ١٠ و١١، ١٩٨٧؛ «ليتراتورنايا غازيتا»، ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٨٧.

(٨) نص نشر في يريفان وباكو؛ «كوميونست» ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٨٨، «باكنسكيي رابوتشي» ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٨٨.

(٩) «كومسومولسكايا برافدا» ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٨٨.

(١٠) موراديان (ج.) «من ستالين الى غورباتشيف؛ حكاية جمهورية سوفياتية، أرمينيا»، باريس، ١٩٩٠، ص ٤٣١.

(١١) «أزفستيا» ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.

(١٢) «البرافدا» ٢١ ـ ٣ ـ ١٩٨٨ و٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٨٨ (قرار السوفيات الأعلى)

(١٣) «البرافدا» ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٨.

(١٤) «البرافدا» ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٨٨ (اجتماع السوفيات الأعلى) «أزفستيا» ١٧ و١٩ ـ ٦ ـ ١٩٨٨ (تصويت سوفياتات ارمينيا وازربيجان).

(١٥) نشر في ٢٥ ـ ١١ ـ ١٩٨٨، من قبل مجلة أدبية ازرية وطبع على شكل وثيقة على الآلة الكاتبة بالروسية (هي الوثيقة التي استخدمتها) وبالازرية.

(١٦) «فيدوموستي فرخوفنوغوسوفيتا» العدد ٤٩، ١٩٨٨ (ترجمة مفيدة في «المؤسسات في الاتحاد السوفياتي» ب. جيلار، باريس، ١٩٨٩، ص ٣٩ ـ ٤٣).

(١٧) «ترود» ٢١ ـ ١ ـ ١٩٨٩، تصريح المايجور ـ جنرال كولومنتسيف.

(١٨) «أزفستيا» ٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(١٩) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٣٩، ١٩٨٩، ص ٢.

(٢٠) «أزفستيا» ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٩، و«كومسومولسكايا برافدا» ١٢ ـ ١٠ ـ ١٩٨٩

(٢١) عقد المؤتمر في يريفان يومي ٤ و٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، بحضور ٤٠٠ مندوب؛ راجع موراديان، مرجع مذكور أعلاه ص ٤٥٢ ـ ٤٥٥.

(٢٢) «أزفستيا» ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٨٩ «السكك الحديدية لا يجب أن تستخدم كوسائل ابتزاز في الصراعات بين العروق».

(٢٣) يوم ٤ كانون الثاني (يناير)، على الرغم من ردود الفعل السلبية ميدانياً، عين السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي فلاديمير فوتييف، رئيساً للجنة الرقابة.

(٢٤) «البرافدا» ١١ ـ ١ ـ ١٩٩٠، لا دستورية القرارات الارمنية والازرية.
(٢٥) «كومسومولسكايا برافدا» ١٨ ـ ١ ـ ١٩٩٠.
(٢٦) «البرافدا» ١٦ ـ ١ ـ ١٩٩٠ (كاراباخ) و٢٠ ـ ١ ـ ١٩٩٠ (باكو)
(٢٧) «ازفستيا» ٨ ـ ٢ ـ ١٩٩٠.
(٢٨) بيان «تاس» ١٩ ـ ١ ـ ١٩٩٠.
(٢٩) راجع شهادة غاري غاسباروف «موسكوفسكايا نوفوستي» العدد ١٤، ٢٨ ـ ١ ـ ١٩٩٠، ص ٩، وفي العدد نفسه ص ٨ «باكو: تشودالشي».
(٣٠) «تقرير راديو الحرية حول الاتحاد السوفياتي»، العدد ٣٥، ١ ـ ٩ ـ ١٩٨٩ ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣١) نفس المرجع، العدد ٣٥، ص ٢٩ ـ ٣٢.
(٣٢) «موسكوفسكي نوفوستي» عدد ٤، ١٩٩٠، ص ٩ «أرمينيا.. تريتنيا بلوكادا».
(٣٣) «باكنسكيي سندروم» في «موسكوفسكايا نوفوستي» العدد ٩، ٤ ـ ٣ ـ ١٩٩٠ ـ ص ١٣.

الفصل الخامس

الأحد الأسود

يوم الأحد، التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ها هي تبيليسي عاصمة جيورجيا وقد أضحت مسرحاً لواحدة من أكثر المجابهات في العصر الغورباتشيفي، دموية. حدث في ذلك اليوم أن جمهرة مسالمة من المتظاهرين، أتت لتساند المضربين عن الطعام المطالبين باستقلال الجمهورية، تعرضت لتفريق قوات الأمن لها. لكنه كان تفريقاً لا يصدق، حيث راح العسكريون المسلحون بالرفوش والفؤوس، يضربون - دون تفريق - الرجال والنساء والمراهقين والأطفال المتجمعين في ساحة يصعب الفرار منها، وبالتالي، اطاعة الأوامر التي صدرت لهم بالتفرق. والحال أن المحصلة الرسمية لعملية القمع تلك - المتحدثة عن أكثر من عشرين قتيلاً، ونحو مائتي جريح -، أو المحصلة الأثقل وطأة بكثير والتي أعلنها المتظاهرون، لا يمكنهما بشكل صحيح أن تكشفا عن النتائج التي أسفر عنها ذلك الحادث. فالحقيقة أن يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٩ صار، في الوعي الجماعي للجيورجيين، تاريخاً رمزياً، يحيل الى يوم ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٢١ (تاريخ ضم روسيا السوفياتية لجيورجيا)، والى يوم ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٢٤ (انتفاضة جيورجيا التي سحقت وسط انهار الدماء)، ليطيل من أمد روزنامة من الخلافات والاحقاد التي تتحدر عنها، أكثر وأكثر، رغبة حادة في تحطيم العلاقات بين الجيورجيين والروس إلى أبد الآبدين.

ان فاجعة التاسع من نيسان (ابريل)، ضمن الاطار الصاخب للعهد الغورباتشيفي، ستكون قد أعطت دفعة نهائية للحركة الوطنية الجيورجية، التي تبدت دائماً ذات حيوية في تعبيرها، انما شديدة التردد بالنسبة الى مطالبها الملموسة. وهذه الفاجعة تكشف، كما هو حال أزمة ناغورنو - كاراباخ، عن تعقد المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، وعن الالتباسات التي تحيط برغبات كل طرف معني، كما عن العجز الذي تبديه السلطة

المركزية عن ايجاد جواب متماسك على المطالب المتناحرة.

يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ليس فقط تاريخاً مأساوياً بالنسبة الى جيورجيا؛ بل انه يشكل أيضاً، وربما قبل أي شيء آخر، واحدة من المراحل الحاسمة على طريق نهاية الامبراطورية السوفياتية.

العقدة الأبخازيّة

في أصل مجزرة ٩ نيسان (ابريل)، تكمن المشكلة الابخازية. فالحال أن تظاهرات العاصمة الجيورجية نتجت عن صراع ذي مظهر محلي، هو الصراع الذي يتجابه فيه الابخازيون والجيورجيون منذ زمن بعيد. فالابخازيون يشكون من كونهم الشعب المنسي في جيورجيا، ويطالبون بحقهم في الانفصال عنها للانضمام الى جمهورية روسيا السوفياتية؛ اما الجيورجيون فإنهم يتهمون موسكو بصب الزيت على نار هذا الصراع بشكل ممنهج، وباستخدامه لكي تكون قادرة على التدخل في جيورجيا من أجل تقليص هامش الاستقلال الوطني الذي تتمتع به. ان هاتين الروايتين المتعارضتين لما كان يبدو، في البداية، مجرد مشكلة يمكن احتواؤها، وصراعاً ثانوياً يمكن لموسكو، مرتاحة، أن تلعب فيه دور الحكم، انما تخفيان في الحقيقة، لغماً عتيقاً أشعلته موسكو، وأتى في العام ١٩٩٠، ليزيد من تعقيد معطيات السياسة الداخلية السوفياتية.

هنا يمكن لبعض المراجع الجغرافية والتاريخية أن تسمح بإلقاء الضوء على النقاش. فجمهورية جيورجيا، تضم داخل حدودها جمهورية ابخازيا ذات الاستقلال الذاتي. والتفاوت بين الجمهوريتين كبير: فتعداد الجيورجيين داخل اطار الاتحاد السوفياتي، يبلغ ٠٠٠ , ٩٨٣ , ٣ نسمة حسب احصاء عام ١٩٨٩ (مقابل ٦٠٤ , ٥٧٠ , ٣ نسمة في احصاء ١٩٧٩)، بينما لا يزيد عدد الابخازيين عن ١٠٢ , ٩٢٣ نسمة (مقابل ٩١٥ , ٨٠ نسمة في العام ١٩٧٩). وفي طول جمهورية جيورجيا وعرضها، يوجد ٣٨٥ , ٧٨٩ , ٣ جيورجيا، مقابل ٢٧٥ , ٩٣ ابخازيا[1]. وهؤلاء الأخيرون يشكلون أقلية في جيورجيا.. لكنهم أقلية كذلك في جمهورية أبخازيا ذات الاستقلال الذاتي حيث يبلغ تعدادهم ٢١٣ , ٩٠ نسمة مقابل ٣٠٤ , ٢٤٢ جيورجياً يقطنون ابخازيا ويشكلون ثلاثة أضعاف عدد الابخازيين فيها. ومن الواضح ان هذا الحضور الجيورجي الكثيف داخل الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي، فيه ما يقلق الابخازيين. خاصة وانه حدث

خلال الفترة الفاصلة بين الاحصائين (١٩٧٩ / ١٩٨٩)، ان حصة الجيورجيين في ذلك الحيز قد زادت عن حصتهم، مع ان معدل الولادة لدى الابخازيين يفوق عادة، بعض الشيء، معدل الولادة لدى الجيورجيين. مما يعني ان ثمة حركة توطين للجيورجيين داخل جمهورية ابخازيا.. وهؤلاء السكان يعيشون منغلقين كلياً عن الحياة العامة في البيئة الابخازية، لأن ٣ , ٠٪ فقط من أولئك الجيورجيين يعرفون اللغة الأبخازية. ورفضهم للاندماج في حياة الجمهورية، رفض صارخ[٢].

بيد أن هذه المشكلة ليست جديدة. انها، كمشكلة ناغورنو - كاراباخ، تعود الى بدايات قيام الاتحادية السوفياتية، وتنتمي الى المنطق عينه. إذ منذ سنوات العشرين شاء ستالين (لكن لينين لم يعارضه في هذه النقطة) أن يحطم النزعة القومية الجيورجية مستنداً الى الاقليات التي كانت تسكن جيورجيا، ولا سيما الأقلية الابخازية. ومع ذلك، منذ القرن التاسع عشر، كان هذا الشعب المسلم قد ثار دائماً ضد نفوذين، مسيحيين، هما نفوذ الجيورجيين ونفوذ الروس. وحين ضمت جيورجيا من قبل امبراطورية القياصرة في القرن المنصرم، كان ابخازيون كثيرون قد هربوا نحو تركيا المجاورة هرباً من تنصير كانوا يرفضونه ولم يحدث على أي حال أبداً. بعد الثورة، وإذ جابهته جيورجيا المستقلة، ثم المقاومة الوطنية الجيورجية، قرر ستالين أن يلعب الورقة الابخازية، جاعلاً من المنطقة التي يتمركز فيها الابخازيون جمهورية ذات استقلال ذاتي. لم يكن يهمه في كثير أن لا يمثل الابخازيون سوى ثلث السكان، وأن يعارض الجيورجيون، أصحاب الأكثرية في ذلك الحيز الجغرافي، الحل الذي اقترحه معارضة ضارية. ولأنه كان واثقاً من فعالية المبدأ العتيق القائل «فرق تسد»، اعلن ستالين انه يتعين، في المنطقة التي تحمل اسم الابخاز، ان يكون لهؤلاء قصب السباق على بقية الجماعات العرقية، وخاصة على الجيورجيين اصحاب الأكثرية.

إذن، فإن الصراع قائم منذ بداية سنوات العشرين. بالنسبة الى الجيورجيين ليس الابخازيون سوى اداة في يد موسكو التي يتعين تحديها بتحطيمهم في الوقت المناسب. وهم يشكلون، كذلك، منغلقاً لا يمكن التهاون معه داخل الأراضي الجيورجية حيث لا ينبغي أن تقوم قائمة لأية حقوق سياسية أو ثقافية أخرى غير حقوق الجيورجيين. فجيورجيا، هي أصغر وأكثر عرضة للخطر من أن تشكل جمهورية اتحادية. والجيورجيون يستندون الى التاريخ ليشهد على أن بلدهم يمكنه أن يكون أرض استقبال وتسامح شرط أن يظل على هويته الجيورجية، لا أن يتحول إلى تضافر للارادات

والهويات المتناحرة. على العكس من هذا، يرى الابخازيون، أن عليهم أن يقووا من جمهوريتهم عبر استبعاد الجيورجيين منها لأنهم أكثر هيمنة من أن يمكن احتمالهم. لقد حلم الابخازيون - بل وطالبوا موسكو - بأن يضم الى جمهوريتهم اخوانهم المقيمون في تركيا منذ القرن التاسع عشر، وبأن يعطى هؤلاء الأراضي «المحتلة» ظلماً[٣]، من قبل المستوطنين الغرباء (أي الجيورجيين). والابخازيون بعد أن كانوا ابناء ستالين الأعزاء في سنوات العشرين، سرعان ما حل عليهم الحرم منذ الخطة الخمسية الأولى، بل وبصورة أفدح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين فكر حاميهم القديم بأن يضيفهم الى لائحة الشعوب المقتلعة بسبب تعاونهم مع الجنود الألمان[٤].

وخلال أكثر من ثلاثين سنة، اعتبرت السلطة السوفياتية من قبيل تحصيل الحاصل أن المسألة القومية باتت في طريقها الى الاختفاء؛ باعتبار ان القوميات المحلية الصغرى، مثل الابخازيين، والقوميات الأكثر أهمية، مثل الجيورجيين، قد تجاوزها الزمن، بمعنى أن كل مشكلة تنطرح في هذا المجال لا يمكن النظر اليها إلا على أنها مجرد انشقاقات وتناحرات محلية. ومع ذلك بات واضحاً، في العام ١٩٧٨، أن المسألة القومية موجودة دائماً في الاتحاد السوفياتي، وانها حادة بشكل خاص، هناك حيثما شاء ستالين في الماضي استخدام العداوات الموروثة من التاريخ للتخلص من تلك المسألة.

فالحال أن دستور العام ١٩٧٧ أتى ليفجر كافة التناحرات التي كانت حتى ذلك الحين كامنة. وربما لأن السلطة السوفياتية راحت تلح على وجود مرحلة تاريخية جديدة - هي مرحلة انبثاق «الشعب السوفياتي» -، وربما أيضا بسبب ظهور خطر الدمج الجذري للأمم داخل اطار الدولة الموحدة، حدث للتطلعات القومية أن راحت تؤكد ذاتها.

من جهتهم تظاهر الجيورجيون بكثافة مطالبين بأن يعترف دستورهم الخاص المتبنى عام ١٩٧٨، بلغتهم كلغة رسمية. وما تبدى يوم ذاك وكأنه بديهي ماثل، في حقيقة الأمر، ثورة كاملة. مما يعني انه في جيورجيا التي هي مجرد اتحاد - مصغر (تضم جمهوريتين لهما استقلال ذاتي، واقليماً ذا استقلال ذاتي بدوره)، من الواضح ان حقوق الاقليات ذات الوضعية الدولتية - ابخازيا، ادجاريا واوسيتيا - سوف تتضاءل. وهكذا في مواجهة الجيورجيين الذين ناضلوا من أجل فرض هيمنتهم الثقافية في دولتهم، نقل الابخازيون المعركة الى الميدان الاقتصادي مؤكدين ان جيورجيا تبقيهم في حالة تخلف مادي، ولكن ايضاً ثقافي، لكي تتوصل الى تدمير الهوية الابخازية تدميرا كاملاً. وفي مجابهة هذا التهديد، عمدوا الى المطالبة في العام ١٩٧٨ بربطهم مباشرة بجمهورية

روسيا، معتبرين انه من الأفضل لهم ان يكونوا اقلية في اتحاد كبير متعدد الاعراق، من ان يكونوا اقلية داخل دولة صغيرة تتكالب على امتصاص بعض الأقليات، لكي تتمكن من توكيد ذاتها في مواجهة الأخ الروسي الكبير.

ولكن كيف كان بإمكان جيورجيا ان ترضى بأن يقتطع منها هؤلاء السكان، وخاصة تلك الأراضي؟ منذ العام ١٩٧٨، لاح للجيورجيين ان ثمة، في خلفية المطالب الابخازية، تلاعباً وتحريضاً تقوم بهما السلطة المركزية. وأمام عنف رد الفعل الجيورجي رضخت موسكو، خاصة وأن الاتحاد السوفياتي لم يكن، في العام ١٩٧٨، قد أعد نفسه بعد لمجابهة التظاهرات الشعبية. فالأفضل اثارة استياء مائة الف ابخازي، من اثارة استياء ثلاثة ملايين جيورجي. وليتجمع هؤلاء، إذن، من حول لغتهم ومن حول ثقافتهم! وعلى سبيل التعويض، حصلت السلطة المركزية من السلطات الجيورجية على خطة تنمية اقتصادية ثقافية خاصة بالابخازيين.

ومع ذلك فإن الحذر لم يختف لا لدى هؤلاء ولا لدى اولئك. بل وعمل الجيورجيون على إسكان مستوطنين في الأراضي الابخازية بغية تقليص حصة السكان المحليين أكثر وأكثر. ويشهد على هذا احصاء العام ١٩٨٩. اما الابخازيون فإنهم، من جانبهم، قلقوا من جراء هذا النمو العددي للسكان الجيورجيين وراحوا يعملون على استثارة الصعوبات في وجههم. وعلى الرغم من غياب المعلومات الدقيقة المتعلقة بما كان عليه الوضع قبل العام ١٩٨٥، من الجلي أن العلاقات بين الأعراق في ابخازيا لم تكف عن التدهور، حيث أن العنف والغيظ كانا الخبز اليومي للسكان المنتمين الى الطائفتين المتخاصمتين. فهل كانت «الجرائم العرقية» عملة رائجة كما يؤكد الجيورجيون؟ والبوليس المحلي- الابخازي- هل تبدى حقاً، متساهلاً، بالنسبة الى كافة حالات الافتراء التي وقع الجيورجيون ضحية لها؟ وهؤلاء هل تراهم استبعدوا حقاً عن الوظائف؟ والمساكن؟ هل تراهم عوملوا كمنبوذين؟ بالنظر الى قلة المصادر والمعلومات، والى مناخ الاهواء الذي يحيط بهذه الحكاية، إذا كان من المبكر تحديد منْ كان، حقاً، الضحية ومَنْ كان الجلاد في ابخازيا خلال سنوات الثمانين.. يبقى أن تلك السنوات كانت هي السنوات التي شهدت تحول العداء الأصم، الى حقد معلن. والحال أن ما وفرته «الغلاسنوست» (الشفافية) من إمكانية للتعبير العلني عن الخلافات في الرأي، كان هو الذي فجّر كل ذلك العنف في الساحة السياسية. لكن «الغلاسنوست» لم تكن هي من زاد من حدة التوتر ما بين الاعراق.. هي سمحت، فقط، بإدراك حجمه الحقيقي.

من التصعيد الى المجزرة(٥)

في العام ١٩٨٩، وسط المناخ القومي المتوتر الذي عرفه الاتحاد السوفياتي وفيما كان الصراع قائماً من حول مشكلة ناغورنو - كاراباخ، راحت القوميات الصغيرة تخيف، بسبب قدرتها التفجيرية، تلك المجموعات العرقية التي كانت قد ألحقت بها قسراً. وعلى هذا النحو خشيت جيورجيا أن تؤخذ مطالب الانفصال الابخازية، في الحسبان في موسكو، منذ اللحظة التي يطرح فيها الصراع الأرمني - الازربيجاني، المشكلة العامة المتعلقة باعادة النظر في الحدود الداخلية للاتحاد السوفياتي، وباعادة تحديد ماهية الاتحاد. وخشي الناس في تبيليسي أن يؤدي العنف المحلي الى حث موسكو على استخدام جيورجيا كمثال؛ وفي مثل هذه الحالة من المؤكد أن عدم وجود دياسبورا (شتات) جيورجية ذات نفوذ في العالم، هو الذي سوف يسمح لموسكو بتفادي حصول ردود فعل خارجية سلبية على أية ضربة قوة تقوم بها. ناهيك عن أن الجيورجيين يشتبهون بأن السلطة المركزية عازمة على استئناف اللعبة التي كان ستالين قد شرع بها، وانها - في خضم مرحلة الحمى القومية - انما ترغب في أن تنفجر عندهم، عن طريق دعمها للابخازيين، أزمة من شأنها أن تسمح بحدوث ضربة القوة تلك، تأتي على شكل انذار ضئيل الكلفة يوجه الى كافة القوميات المتحركة. ولهذه الأسباب، وصلت كراهية الجيورجيين للابخاز الى مستوى لم يسبق ابداً الوصول اليه.

في المقابل تبدى الابخازيون أكثر توقاً من أي وقت مضى للمطالبة بالانفصال. والتنازلات التي اضطرت جيورجيا لتقديمها لهم بعد العام ١٩٧٨، كانت هي التي غذت نزعتهم القومية أكثر وأكثر. كما ان عدم الاستقرار في الاتحاد السوفياتي، في تلك الحقبة التي راحت فيها قوة الأحاسيس القومية تؤكد ذاتها في كافة ارجاء الامبراطورية، قادهم الى ملاحظة ان الساعة باتت ملائمة للتقدم بالمطالب التي سينبغي على موسكو أن تصغي اليها.

لقد افتتحت هذه التحاليل المتناقضة، حقبة الصراعات الشاملة. ففي حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٨، طالب الابخازيون بالانفصال، في وثيقة وجهوها الى الكونفرانس التاسع عشر للحزب. وبعد ذلك امطروا كافة مراكز القرار، في الحزب والدولة، على مستوى الاتحاد السوفياتي كما على مستوى جيورجيا، بوابل من العرائض حول الموضوع نفسه.

وفي ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٩، تظاهر بضعة الوف من الأشخاص في تبيليسي محتجين ضد فكرة الانفصال الابخازي، ومتهمين الابخاز بعدم لعب لعبة العلاقات بين الأعراق عبر استبعادهم الجيورجيين من كافة مواقع المسؤولية في ابخازيا(٦). « لا للإنفصال! »، « أوقفوا التمييز! »: لقد جاء هذان الشعاران ليلخصا الخطاب الكامن في خلفية تحرك المتظاهرين في شهر شباط (فبراير). فهم راحوا يهاجمون على جبهتين، جبهة مسلك الابخازيين في جيورجيا، وجبهة العلاقات المعقدة مع موسكو. ليستخلصوا من ذلك كله نتيجة واضحة: ان أقلية لها هذا الوزن البشري الضئيل، ومع ذلك تشكل خطراً كبيراً بالنسبة الى المستقبل الجيورجي، يجب أن تحضر ضمن اطار الوضعية التي تسمح لها بها ارقام تعداد سكانها.

على هذا التهديد، الذي بالكاد بدا مقنعاً، والمتعلق بوضعهم المقبل، رد الابخازيون موسعين حقل مطالبهم، واسلوب تعبيرهم عنها. ففي ١٥ آذار (مارس) ١٩٨٩، اصبحت قرية ليخمي، في ابخازيا، التي كانت الحركة الانفصالية قد انطلقت منها قبل ذلك بعشرة أعوام، اصبحت مركزاً لأكبر استنفار شعبي عرفته المنطقة في تاريخها. والابخازيون اذ لم يعودوا مكتفين بالمطالبة بالانفصال عن جيورجيا، اضافوا الى ذلك مطلباً جديداً: وضعية استقلالية من شأنها أن تسمح لهم بالمساواة مع الجيورجيين، أي وضعية الجمهورية ذات السيادة. وانه لمطلب قليل التلاؤم مع الأعراف المعمول بها في الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى تكوين هذا النوع من الجمهوريات، حيث يتعين لتكوين هكذا جمهورية ألا يقل عدد سكانها عن المليون نسمة، كما يتعين ان تكون القومية صاحبة المطلب هي صاحبة الأكثرية السكانية. أما في ابخازيا، فإن المجموع الكلي لعدد السكان لم يكن ليزيد في العام ١٩٨٩ عن ٥٢٤,٠٠٠ نسمة، لا يزيد عدد الابخازيين فيهم عن نسبة العشرين في المائة. ولكن، على الرغم من غرابة هذا المطلب، فإنه يشهد على العناد الذي أبداه الابخازيون من أجل الخروج من جمهورية جيورجيا، مهما كان السبيل الى ذلك. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة المركزية في موسكو تعلن ان من واجبها، في مواجهة تعاظم التوترات القومية، أن تحافظ على حق كافة الأقليات، مهما كان حجمها وموقعها الجغرافي، لا يمكن لأحد أن يؤكد على أن مطالب الابخازيين مطالب يائسة كلياً..

تيانانمان في تبليسي

بإمكاننا أن نتصور، ضمن هذه الشروط، كيف أن رغبة التعبير في تبليسي وبصورة صارخة، عن العداء لكل هذا، وعن القدرة على مقاومة هكذا مشاريع، كانت فورية ومباشرة. ولكن، فيما هو أبعد من الصراع المحلي الذي غالباً ما يكون مجرد ذريعة، من الواضح أن تظاهرات شباط (فبراير) ١٩٨٩ ـ ولا سيما تظاهرات الخامس عشر منه ـ كانت تهدف قبل أي شيء آخر، إلى التذكير بأن جيورجيا انما كانت قد ضمت بالقوة الى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٢١. والحال أن تبدل الأسلوب، بين شباط (فبراير) ١٩٨٨ وشباط (فبراير) ١٩٨٩، في الاحتفال بذكرى ذلك الحدث، يعطينا فكرة جيدة عن التبدل الذي طرأ على المناخ السياسي. في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٨، لم يقم أي تجمع عام، ولكن ساد مناخ من الخطورة والحزن خيم على شوارع تبليسي. بعد ذلك بعام راحت الجماهير تصرخ منددة بما حدث من ضم في العام ١٩٢١ ومطالبة بالاستقلال. وجن جنون السلطة المحلية التي راحت تتحدث عن فوضى وتخريب، وعن نضال يستهدف «الاستيلاء على السلطة»[٧].

وفي يوم ٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٩ غزت جماهير يقدر عددها بعشرين ألف نسمة بين رجل وامرأة من كل الأعمار، الساحة التي تقع فيها مباني مجلس الوزراء، والشوارع المتاخمة لها. وخلال خمسة أيام، وسط مناخ من الهياج التام، راحت تلك الجماهير الهادئة، انما الحازمة، تنادي بشعارات تشهد على التطور السريع الذي أصاب الذهنيات. ويوماً بعد يوم، راحت الجماهير تزداد عدداً، والعشرون ألفاً الذين تنادوا في البداية سرعان ما ارتفع عددهم الى مائة الف، وقام اضراب شبه عام، بشل الحركة في كافة القطاعات العامة. ان مناخ التمرد الذي ساد، كان من الصعب المماراة فيه، حتى ولو كانت الجماهير قد عرفت كيف تحافظ، طوال ايام الأزمة، على مظهر المرح والعيد. يقيناً أن العداء للابخازيين كان هو ما يشكل عمق الصورة، لكن الارادة الشعبية سرعان ما وضعت في المقدمة ذلك العنصر الذي صار منذ ذلك الحين يلهم كافة التظاهرات: أي حق جيورجيا في ان تقرر، وحدها، مصيرها واسلوب حلها لمشكلاتها. حتى ذلك الحين كانت شعارات التجمعات الشعبية مقتصرة على موضوعة الحصول على قدر من الاستقلال الذاتي أكبر. وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٩ صار الانزلاق من الاستقلال الذاتي الى الاستقلال التام. وفي الرابع من ذلك الشهر نفسه اعلن مناضلون ينتمون الى

حزب كان لا يزال غير شرعي، هو الحزب الوطني الديمقراطي الجيورجي، اضراباً عن الطعام، في مواجهة قصر الحكومة، والهدف الحصول على استقلال وطنهم. وقالوا ان كل المسائل الخاصة ينبغي ان تحل ضمن اطار الاستقلال المستعاد. في البداية تبدت الجماهير خجولة بعض الشيء بصدد هذه الموضوعة التي كانت لا تزال جديدة بالنسبة اليها، ولكنها قليلاً فقليلاً راحت تتبناها وتطالب، بأكثر وأكثر قوة، أن تكون الخطوة الأولى رحيل الروس من جيورجيا. والحقيقة أن هذا الرحيل كان قد بوشر به بالفعل منذ ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن. ففي العام ١٩٥٩، كان يعيش في جيورجيا ٤٠٨,٥٠٠ روسي؛ وفي العام ١٩٧٠ تضاءل العدد الى ٣٩٧,٠٠٠ وفي العام ١٩٧٩ الى ٣٧١,٠٠٠، ليصبح ٣٣٨,٠٠٠ فقط في العام ١٩٨٩، هذا فيما، في الفترة نفسها ارتفع عدد السكان الاجمالي في الجمهورية من ٤,٠٤٤,٥٠٠ نسمة الى ٥,٣٩٥,٨٤١ نسمة[٨]. منذ زمن بعيد، كان العداء الشعبي قد شجع الروس على الرحيل.. ولقد شهد العقد الأخير تسارعاً في وتيرة هذا الرحيل. ولكن، الآن وللمرة الأولى، تحولت المعطيات الإحصائية الى شعارات... وأحست موسكو بالهلع.

لقد تبدى واضحاً أن هذه الحركة ستزداد اتساعاً حتى ولو ظلت سلمية. وهكذا في ٨ نيسان (ابريل) جرت مظاهرة حاشدة في مدينة كوتايس برهنت على أن الدعوة الى الاستقلال باتت في طريقها لمعانقة الجمهورية كلها. وتبدى واضحاً أن السلطات المحلية ليست قادرة على السيطرة على الوضع. وفي اليوم نفسه ايضاً دعا الأمين الأول للحزب الشيوعي الجيورجي دجومبار باتياشفيلي المتظاهرين الى الهدوء. وهنا، حيث كان شيفارنادزه قد نجح في اقناع الناس، في العام ١٩٧٨، بأن في مقدوره ان يلعب دور الوسيط، اخفق باتياشفيلي في اسماع صوته. لقد تعلمت الجماهير كيف تتظاهر وتعبر عن نفسها دون أن تخشى عقاباً. وفي الاتحاد السوفياتي، في العام ١٩٨٩، بات من الواضح أن سلطان أولئك الذين يجسدون هيمنة الحزب، بات سلطاناً واهياً. والمتظاهرون وقد اصموا آذانهم امام دعوات باتياشفيلي، عبروا عن رغبتهم في متابعة تحركهم، حتى الاستقلال الذي لاح لهم انه بات على مرمى حجر. وفي سوخومي، عاصمة ابخازيا، تجاوب جيورجيو المدينة، مع متظاهري تبيليسي، معلنين بصخب عن معارضتهم لمطالب الانفصال الابخازية. وهكذا، في صباح التاسع من نيسان (ابريل) كانت ثمة ثلاثة تحركات تشل جيورجيا كليا: تحرك يتجابه فيه سكان الجمهورية مع الاتحاد السوفياتي؛ تحرك يجابه فيه جيورجيو جمهورية ابخازيا ذات الاستقلال الذاتي

الابخازيين، وتحرك ثالث يتجابه فيه الابخازيون والجيورجيون بالطبع. صراع بين المحيط والمركز، وصراع بين الأعراق وبين الثقافات في المحيط. أما الجميع فانهم كانوا ينادون «الروس» مطالبين إياهم، اما بترك جيورجيا لمصيرها القومي، واما باستقبال ابخازيا ضمن حدودهم. كان تراكماً من الصراعات ومن الارادات المتناحرة، أدى الى خلق وضعية من العسير ايجاد حل لها، وأكد على عجز السلطات، المركزية والمحلية، عن القيام بدور الوساطة، أو تقديم اجابة سريعة التهدئة.

وبدلاً من أن يقترحوا شيئاً، قرر القادة اللجوء الى القمع. وكانت مجزرة ذلك الأحد الأسود. مجزرة كانت الخسائر البشرية فيها والمسؤوليات موضوع خلافات واهواء حادة. والحال انه منذ فجر العاشر من نيسان (ابريل) بدأت معركة الأرقام: كم كان عدد القتلى، ١٦ الى ١٨ كما أكدت السلطات(٩)، أم بالمئات كما أكدت الجبهة الشعبية التي نظمت التظاهرات(١٠)؟ لقد ازدحمت المستشفيات على أي حال بالجرحى، وعلى هذه النقطة تتوافق الروايات على الأقل. ولكن السلطة حاولت بشكل مبكر أن تنكر معطى مأساوياً من معطيات القمع - قبل أن تتغاضى عنه كلياً فيما بعد -: نعني بذلك استخدام الغازات المشلة، ذات التركيب المجهول، ضد المتظاهرين. كان ذلك أول اتهام من هذا النوع يوجه الى السلطة، ولكن بعد ذلك بقليل، سوف تصبح مولدافيا، التي كانت المجابهات القومية قد وفرتها من قبل، سوف تصبح بدورها ميداناً تستخدم فيه تلك الغازات(١١). لقد كان الجواب الرسمي ان المتظاهرين لم يرشوا بالغازات، بل اختنقوا من جراء حركات الجماهير. ولسوف يناط بلجنة التحقيق القاء الضوء على أساليب القمع هذه.

السجال الثاني كان ذاك الذي طال أهداف المتظاهرين. فالمعلومات الأولى التي وزعت في الاتحاد السوفياتي، اتهمت المنظمات القومية بجريمة مزدوجة: فهي من ناحية قوّت من شأن الاحقاد بين الأعراق، مهددة الطائفة الابخازية في أمنها الجسدي؛ وهي من ناحية ثانية حاولت أن تنظم عملية الانفصال عازمة على أن تسلم السلطة لحكومة انتقالية مستقلة. لكن هذه الاتهامات، التي وجهت من قبل موسكو يوم ١٠ نيسان (ابريل)، لا تتلاءم في الحقيقة، مع ردود الفعل والتصرفات الميدانية. فالجمهورية أغلقت حدودها في وجه الصحفيين، والسلطة المحلية حاولت، منذ اليوم التالي للفاجعة، أن تستعيد اتصالها بالسكان المفجوعين. من ناحيته تحدث باتياشفيلي، الأمين الأول للحزب، عبر شاشة التلفزة عن «فاجعة قومية» وتحدث عن احتمال أن يكون ثمة

استفزاز مقصود. وهو نفسه عرض، يوم ١٢ نيسان (ابريل) استقالته في اجتماع للمكتب السياسي للحزب المحلي الذي اجتمع بشكل استثنائي؛ ثم استبدل منذ الرابع عشر من الشهر نفسه بمسؤول من الزعماء المخضرمين، تولى لشهور عدة رئاسة الكا.جي.بي. هو غيفي غومباريدزه. ازاء الفوضى القائمة، كان من الواجب الرد بتعيين خبير في الحفاظ على الأمن. وعلى الفور عمد كافة المسؤولين المحليين عن الحزب والدولة - وعلى رأسهم رئيس السوفيات الأعلى ورئيس الحكومة - الى تقديم استقالاتهم أو اقتراحها على الأقل. والحال أن هذا التذبذب في قمة هرم السلطة المحلية، انما أتى ليترجم وضعاً يصعب تفسيره أو تبريره.

هذا القلق نفسه كان ملموساً كذلك في ردود الفعل التي ابدتها موسكو. فخلافاً لكل التوقعات، لم يؤد عنف القمع الى تحطيم المجتمع الجيورجي. ومنذ صباح العاشر من نيسان (ابريل)، حلت تظاهرات التضامن مع الضحايا، محل التظاهرات المنادية بالاستقلال. واليوم التالي أعلن يوم حداد عام، بصورة مشتركة من قبل السلطة كما من قبل الجبهة الشعبية. وبعد ذلك بقليل خصت جماهير تبيليسي قتلاها بجنازات هادئة، لكنها حافظت على هالتها كتظاهرات عارمة من جراء الاعداد الكبيرة من المشاركين.

وسط معمعات الاضطراب الذي ساد السلطة المحلية، تبدى من جديد أن رجل العام ١٩٧٨، ادوارد شيفارنادزه، هو وحده الأكثر قدرة على اعادة اللحمة للحوار بين مواطنيه وبين النظام السوفياتي. لذلك عمد الى الغاء كافة برامجه كوزير للشؤون الخارجية عارم النشاط، وتوجه الى تبيليسي بصحبة رازوموفسكي، وهو بدوره عضو في المكتب السياسي[١٠]. ولكن من بين الرجلين كان واضحاً أن شيفارنادزه هو الفاعل الحقيقي في محاولة المصالحة تلك. وهو تعامل على قدم المساواة مع السلطات المحلية، كما مع مسؤولي الحركة الوطنية، بالنظر الى أن المجتمع الجيورجي بأسره لم يعترف، منذ التاسع من نيسان (ابريل)، بغيرهم ممثلين له. لقد حاول شيفارنادزه أن يقرب بين مواقف ومطالب متناقضة، قائلاً للمسؤولين السياسيين أن قتل المتظاهرين المسالمين، أمر غير مقبول - كوسيلة منه، في الوقت نفسه، لتبرئة السلطة المركزية، التي ينطق باسمها، من مسؤولية فاجعة تبيليسي. وأمام المثقفين وممثلي الجبهة الشعبية صرّح بأن القمع لم يكن اختياراً بريئاً.. بل انه ضربة قذرة وجهت الى «البريسترويكا». وعلى هذا النحو راحت الأطروحة الرسمية ترتسم: من جهة، هناك اولئك الذين يعارضون، في كل

مكان، التجديد في الاتحاد السوفياتي، والذين وسط الفوضى المتعاظمة في تبيليسي، وجدوا أرضاً خصبة يحرضون فيها المجتمع ضد «البريسترويكا»؛ ومن الجهة الثانية، هناك انصار «البريسترويكا»، الذين يصيخون آذانهم في كل مكان للاصغاء الى التطلعات الاجتماعية، والذين يتعين عليهم، بشكل دائب، أن يعيدوا ربط خيوط الحوار. لئن كانت هذه الأطروحة غير مقنعة ومانيّة (لا ترى سوى ازدواجية الأبيض والأسود، الخير والشر)، فإنها مع ذلك ساهمت، لفترة أولى، في اعادة الهدوء الى البلد، حيث كان الإحباط قد حل محل الحماس الأول. ومع هذا فإن الصحافة المركزية زودت قراءها بمعلومات متناقضة حول الوضع: بالنسبة الى البعض، كان كل شيء في طريقه لاستعادة مجراه الاعتيادي؛ وبالنسبة الى البعض الآخر، ها هي جيورجيا على أهبة الالتهاب في كل لحظة(١٢).

والحال أن مهمة شيفارنادزه أتت ببعض الثمر. فبشكل مؤقت، بدا أن النظام العام قد استتب؛ ووضع فريق جديد على رأس الحزب والحكومة، سعى لرأب الجراح ومصالحة الجمهورية مع مسؤوليها. وصار الوقت وقت المحققين يقومون بعملهم.

أسئلة من دون أجوبة

ولكن من هو الطرف الذي ينبغي أن يعهد له بالتحقيق حول فاجعة تبيليسي؟ ما هي المؤسسة، ومن هم الرجال الذين في مقدورهم ان يأتوا برواية يقبلها المجتمع من دون تردد أو حذر؟ منذ البداية تبدى واضحاً أن هذه المسألة الأولية، ليس من السهل حلها.. وهكذا راح محققون من شتى الأصول يتجولون تتقاطع بهم الطرقات وهم يطاردون حقيقة لا يمكن العثور عليها.

منذ اليوم التالي للأحداث، عين السوفيات الأعلى لجمهورية جيورجيا، لجنة تحقيق تولت الاستماع الى كل الذين شاركوا في الأحداث. والحال أن هذه اللجنة التي ترأسها حقوقي معروف، خبير في شؤون حقوق الانسان، هو تاماز تشوغوليدزه، أتت باجابات شديدة القسوة على الاسئلة الحساسة. ومن جهة عهد مؤتمر نواب الشعب، بعد ذلك، لحقوقي ليبرالي هو أناتول سوبتشاك - سينتخب في العام ١٩٩٠، عمدة لمدينة لينينغراد - بالقيام بتحقيق ثان(١٣). وأخيراً، عمد صحفي جيورجي مستقل الى تكوين لجنة تحقيق خاصة به، وتبدت أعماله شديدة الفائدة للوصول الى الحقيقة. إذن.. كثير من الخبراء

من أجل محاولة اعادة رسم الوقائع والأحداث، والاجابة على ثلاثة اسئلة أساسية:
- أين، ومن قبل مَنْ، أتخذ القرار بارسال قوات الجيش للتصدي للمتظاهرين؟
- مَنْ الذي خطط للعملية العسكرية؟
- العنف نفسه هل كان محسوباً سلفاً، أم أنه نتج عن تفاقم الأمور؟

للاجابة على هذه الأسئلة، استمعت اللجان الى المسؤولين العسكريين العاملين في القوقاز، والى المسؤولين السياسيين عن الجمهورية، والى خبراء الاسلحة والكيمياء والطب.. الخ. والحقيقة أن نقصان عدد الشهود الذين تم الاستماع اليهم، لم يكن بأي حال سبباً في عجز تلك اللجان عن الوصول الى الاستنتاجات الواضحة، بل يكمن السبب في المناخ السميك الذي استبعدت عنه الشفافية بشكل دائم. وكمثل معظم المآسي التي أصابت الجمهوريات، من تشيرنوبيل الى مجابهة عبر القوقاز الدامية، احيطت قضية تبليسي بالأسرار، وبانصاف الحقائق أو بالصمت، على كافة المستويات. من غورباتشيف، الى القادة الجيورجيين، مروراً بالجيش، كانت ثمة رغبة عامة ابداها المسؤولون في تقديم نفسهم على أنهم ضحايا النقص في المعلومات أو التجاوزات البسيطة.. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ هنا التفاوت في المعلومات، والشفافية، بين التقارير الصادرة عن اعمال لجنة التحقيق كما نشرت في الصحافة الناطقة باللغة الجيورجية، والتقارير التي نشرت في الصحافة الناطقة بالروسية، أو في الصحافة المركزية. من كان يرغب، حقاً، في الاستعلام، لم يكن ليجد امامه غير مصدرين يوفران له امكانية ذلك: الصحيفة الجيورجية الرسمية «كومونيستي»، وصحيفة «موسكوفسكي نوفوستي»، اللتان حاولتا القاء الضوء على السجال، ضمن اطار المعلومات المتوفرة. وكان اهتمام الأوساط الليبرالية السوفياتية بقضية تبليسي واضحاً، باعتبارها امتحاناً لمستقبل «البريسترويكا». وما مجيء أندريه ساخاروف الى العاصمة الجيورجية للمشاركة في الاستماع الى الشهود، سوى دليل على ذلك. ولكن حتى هذا الحضور لم يكن كافياً لفرض مناخ الانفتاح الضروري من أجل الاجابة على الأسئلة الأكثر خطورة.

في قلب السجال كانت مسألة مسؤولية اتخاذ القرار. هل كان القرار ثمرة رعب النخب المحلية، أم بفعل تعليمات مركزية؟ فإذا كانت الفرضية الثانية هي الصحيحة، على أساس أية عناصر اتخذ القرار في موسكو؟ على هذا التساؤل الأول انطبع تساؤل ثان: من؟ فإذا كانت اللعبة قد لعبت في موسكو، من هو الطرف الذي يتعين تجريمه؟ وميخائيل غورباتشيف هل تراه يتحمل مسؤولية المذبحة، أم انه كان واحداً من ضحاياها، حيث

ان تفاقم الأحداث انما هدف الى افقاده مصداقيته السياسية؟ كان محور هذا السجال واضحاً. فالحال ان صورة غورباتشيف الليبرالية بأسرها، هي التي قد يحدث لها ان تتمزق بفعل الاستنتاجات التي قد يكون من شأنها أن تورطه في الفاجعة بشكل مباشر. وربما كانت أهمية هذا المحور هي التي تفسر الطابع المرتبك الذي طغى على استنتاجات اللجنة الجيورجية.

أين ومن؟ ان الجواب يأتي، بشكل أوتوماتيكي تقريباً، من صلب التفسيرات الأولى التي قدمها شيفارنادزه ابان رحلته التهديئية التي قام بها الى تبيليسي. ولسوف يتم التمسك، رسمياً، بأطروحته التي تقول ان اللعبة كلها لعبت في تبيليسي، داخل المكتب السياسي، الذي ارعبه ما لاحظه من أنه في طريقه ليفقد السيطرة على الوضع، والذي نادى موسكو منذ الثامن من نيسان (ابريل)، مطالباً بتدخل القوات المسلحة. ويقول شيفارنادزه ان المكتب السياسي المحلي، قد ساند نداء الاستغاثة الذي أطلقه باتياشفيلي بطريقة شبه اجماعية. حيث ان الاستثناء الوحيد، كما قال شيفارنادزه، كان الجنرال روديونوف، قائد قوات منطقة عبر القوقاز وهو روسي الأصل[١٤]. بعد ذلك بعدة ايام، سيتولى الجنرال روديونوف، تأكيد أقوال وزير الشؤون الخارجية، قائلاً انه ليس من مهمات الجيش الاهتمام بالحفاظ على الأمن، وان لدى قوات وزارة الداخلية من الجنود ما يكفيها للقيام بتلك المهمة[١٥].

في تصريح عاد وأدلى به الى مجلة «أوغونيوك» في شهر آذار (مارس) ١٩٩٠، عاد شيفارنادزه وأكد على مجمل تصريحاته السابقة مفسراً، شروط عودة ميخائيل غورباتشيف من رحلة قام بها الى انكلترا يوم ٧ نيسان (ابريل) مساء، قائلاً ان غورباتشيف انما أعلم في المطار، بما يحدث في تبيليسي، من قبل زملاء جاءوا ليستقبلوه، وان الأمين العام قد ألح على ضرورة الوصول الى حل سياسي، مقترحاً عند ذلك ارساله - أي ارسال شيفارنادزه - بصحبة رازوموفسكي لمساعدة السلطة المحلية على مجابهة مصاعبها. ومن تبيليسي نفسها جاء رفض مثل تلك الوساطة التي اعتبرت غير ملائمة؛ وفقط عند صبيحة ٩ نيسان (ابريل) اعلم غورباتشيف بحدوث قمع كان يجهل كل شيء عنه. وحول هذا الأمر خلص شيفارنادزه الى القول: «ان بإمكاني ان أقول وأنا مرتاح الضمير كلياً، ان رئيس دولتنا لم يشارك ايما مشاركة في قرار ارسال القوات للتصدي للمتظاهرين، من دون ان نتحدث - حتى - عن استخدام العنف في ذلك»[١٦]، واضاف شيفارنادزه انه اذا كان المسؤولون المحليون، اصحاب القرار

الوحيدون، قد عجزوا بعد ذلك عن الفصل بين الجماهير والقوات المسلحة، فما هذا إلا لأن الوضع ارعبهم.

غير أن تحميل السلطات المحلية وحدها مسؤولية اتخاذ القرار بالقمع المسلح، أمر لم يتم القبول به بشكل جماعي؛ تشهد على هذا اعمال مختلف لجان التحقيق. وفي جيورجيا نفسها عمد غيفي غومباريدزه، الذي حل محل باتيا تشيفلي على رأس الحزب، الى التشكيك باجماع المكتب السياسي الذي كان هو عضواً فيه. فهو يؤكد أن هذه الهيئة لم تتخذ قرارها بالإجماع؛ كل ما في الأمر أن أعضاء القيادة قد أبلغوا بأن القانون العرفي سوف يعلن إذا ما دعت الحاجة الى ذلك. وفي يوم ٨ نيسان (ابريل)، خلال اجتماع يشيراليه غومباريدزه، وصل الى تبيليسي موفدان من موسكو :ك. كوتشيتوف، النائب الأول لوزير الدفاع السوفياتي، وممثل عن اللجنة المركزية هو لوبكو[١٧]. هل تراهما جاءا الى تبيليسي استجابة لنداء باتيا تشيفيلي، ام جاءا حاملين تعليمات من موسكو؟ مهما يكن، فإن أطروحة شيفارنادزه أكدتها لجنة شوغوليدزه حول نقطة واحدة؛ فهذه اللجنة لم توجه أي اتهام الى غورباتشيف.. لكنها مع ذلك اقترحت بكل وضوح ان العملية قد تقررت ووجهت من موسكو. اما اللجنة الموازية، التي لا تحظى بأي طابع رسمي، والتي يرأسها الصحفي الجيورجي، فإنها خلصت الى أن ثمة تقاسماً للمسؤوليات؛ فهي ترى بأن موسكو و« اعلى المسؤولين في الاتحاد السوفياتي »، كانوا عالمين تماماً بالقمع، بل وشاركوا في الاعداد له. والحقيقة أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي كان قد تناقش منذ السابع من نيسان (ابريل)، في غياب غورباتشيف، حول الوضع في تبيليسي، وحول الردود التي يمكن مجابهة ذلك الوضع بها. إن الاتهام الأكثر خطورة الذي وجهته تلك اللجنة الى السلطة المركزية، انما كان يستهدف واحداً من المقربين من غورباتشيف هو لوقيانوف، نائب رئيس مجلس نواب الشعب. وكان باتيا شفيلي، في برقية بعث بها الى اللجنة المركزية للحزب السوفياتي، قد أتى على ذكر فرضية اللجوء الى اعلان الاحكام العرفية، وتحدث عن الاجراءات الشرعية التي تُعدُّ - اعتقالات، رقابة على الاخبار....، والحال أن برقيته تشكل طلب موافقة على تطبيق الاجراءات المقترحة. وتقول لجنة التحقيق أن لوقيانوف قد قرأ على النواب، نصاً معدلاً بعض الشيء لتلك البرقية مشيراً الى أن المسألة تتعلق بابلاغ المكتب السياسي السوفياتي بالقرارات التي سبق لتبيليسي ان اتخذتها، ولا تتعلق بطلب السماح باتخاذها. فإذا كانت هذه هي الحقيقة يكون لوقيانوف، متبعاً في ذلك

مثال بيلاطس النبطي، قد خلق عن عمد مناخاً من الالتباس، وغايته تبرئة موسكو سلفاً من مغبة ما يعد لتبيليسي. أما الجنرال ايازوف، الذي كان حاضراً اجتماع المكتب السياسي الذي ناقش المشكلة في موسكو يوم ٧ نيسان (ابريل)، فإنه ارسل نائبه ليمثله في تبيليسي في اليوم نفسه.

في ظل هذه الأوضاع، هل من الممكن تخيل أن القمع الذي كان يعد في تبيليسي - حيث أن البرقية الموجهة الى المكتب السياسي والتي قرأها لوقيانوف في تفاصيلها - وكذلك انعقاد اجتماعات مجلس الدفاع والمكتب السياسي الجيورجيين، التي شارك فيها ممثل الجنرال ايازوف، الجنرال روديونوف والتي خلالها تم الاعداد لعملية ٩ نيسان (ابريل)، أمور كانت موسكو تجهلها كلياً؛ في أفضل الأحوال، ربما كانت هناك رغبة في التجاهل. والذي لا شك فيه هو أن ميخائيل غورباتشيف لم يوضع مباشرة موضع الاتهام من قبل المحققين، بكونه شارك في اتخاذ القرار. ومع ذلك، هل من الواجب قبول ما يقوله شيفارنادزه حول هذه النقطة؟ إن هناك شخصين تبديا أكثر اتهاماً لغورباتشيف: ليغاتشيف ويلتسين اللذين أشركا الرئيس السوفياتي، دون تحفظ في عملية اتخاذ القرار[١٨]. ومهما يكن، فإن تقارير تشوغوليدزه وسوبتشاك، واضحة حول هذه النقطة: هناك ثلاثة اعضاء مهمين في محيط غورباتشيف تورطوا في المرحلة التحضيرية للقمع: لوقيانوف، الجنرال ايازوف، وزير الدفاع، وفكتور تشيبريكوف، الذي كان يتولى رئاسة المكتب السياسي خلال اجتماع الثامن من نيسان (ابريل). فان يكون غورباتشيف لم يعلم إلا صبيحة ٩ نيسان (ابريل) بحدوث قمع عنيف كان قد استبعد مبدأه ابان عودته من لندن، بينما كان ثلاثة من كبار أعيان النظام عارفين، على الأقل، بالتحضيرات الجارية منذ السابع من الشهر نفسه، أمر سيتبدى اما غير قابل للتصديق[١٩]، واما على أنه امارة على حدوث تضعضع جدي في سلطة غورباتشيف على أعوانه المقربين. والاخطر من هذا كله أن غورباتشيف لم يعمد بعد ذلك لا إلى التنديد بأي منهم ولا بمعاقبتهم. بل على العكس من ذلك، إذ بعد ذلك بعام، رقي الجنرال ايازوف الى رتبة ماريشال، وهو أمر لا يعتبر عقاباً بأي حال من الأحوال. ان الصمت الذي أحاط بمسؤوليتهم، على الأقل بصدد امتلاكهم للمعلومات، وغياب أية محاولة منهم للجم عملية القمع التي بدأت منذ السابع من نيسان (ابريل)، يظهر بكل وضوح ان ثمة رغبة مركزية في تفادي الوصول بالتحقيق الى غايته. إذ يبدو من الصعوبة بمكان، المماراة في أن قرار التدخل، حتى ولو كان قد أتخذ من قبل السلطات المحلية، فإنه نال

موافقة موسكو على مستوى عال جداً يتورط في ذلك المدنيون والعسكريون سواء بسواء. ان لجنة التحقيق الجيورجية الموازية، قد خلصت، دون مواربة، إلى أن القرار قد اتخذ بالاتفاق مع فكتور تشيبريكوف، عضو المكتب السياسي، وبأمر من الجنرال ايازوف(٢٠). وهذا الاتهام الذي وجه الى السلطة المركزية، ونشرته الصحافة الجيورجية، لم يجد في موسكو من يماري فيه بصورة مباشرة، حتى ولو كان شفارنادزه قد ألحّ في تصريح صحفي على مسؤولية الجيش، ولا سيما الجنرال روديونوف، وعلى مسؤولية المسؤولين السياسيين المحليين. والحال أن موقف شفارنادزه، رغم حذره، يعطي في الوقت نفسه الحق للجنة سوبتشاك التي اشارت الى الخفة التي بها تم اتخاذ القرار بالتدخل.

إن الاتفاق عام(٢١)، حول نقطتين: في المقام الأول، أن الوضع الجيورجي، لم يكن يحتاج بالضرورة الى ضربة قوة من ذلك النوع. فالجماهير كانت مسالمة من أولها الى آخرها. تشهد على ذلك الحوائج التي تركها المتظاهرون اثر شن الهجوم: دفاتر وكتب مدرسية، محافظ وأحذية نساء.. بل وأحذية أطفال.. الخ. لم يكن ثمة وجود لأي سلاح، أو لأي شيء يفضي بإمكانية أن تكون ثمة نية بالتدخل العنيف. مقابل هذا فإن السؤال الأساسي (من خطط لعملية القمع؟) - والذي ظل من دون جواب واضح -، يثير مسألة اضافية: هذا العنف هل كان محسوباً سلفاً.. ام استثير بشكل استفزازي؟

بالنسبة الى التخطيط لعملية ٩ نيسان (ابريل)، تتوافق المعلومات التي جمعتها مختلف لجان التحقيق لتوجه الاتهام المباشر الى رجلين، الجنرال روديونوف، ورئيس هيئة أركان قوات وزارة الداخلية، الجنرال افيموف. ولكن يظل هنا سؤال: هذان، أكانا مجرد منفذين للعملية، أم انهما الواضعان الحقيقيان للخطة التي نفذت؟ الجنرال روديونوف من جهته أصر على رفض الرد على لجان التحقيق. مقابل ذلك نجده يدلي باحاديث صحفية يؤكد فيها، بثبات، تصريحاته المتحدثة عن تردده دون الانخراط في عملية حفاظ على الأمن القى بالمسؤولية فيها، ضمنياً، على الجنرال افيموف.

والمسألة الأكثر ارباكاً تظل تلك المتعلقة بمعرفة ما اذا كان ذلك العنف مقصوداً، ام طارئاً. مساء اليوم الدامي، وجه الجيورجيون اتهامين محددين للقوات المسلحة: اولهما يقول بأن المتظاهرين قد دفعوا، بشكل استفزازي، نحو حالة رعب أدت الى حدوث عملية القمع العنيف؛ ويقول الثاني ان الاسلحة التي استخدمت ضد المتظاهرين انما تكشف عن ارادة القتل، لا عن الرغبة في توطيد الأمن العام.

بالنسبة الى النقطة الأولى، هناك حجة مزدوجة أو حجتان تعطيانهم الحق كلياً،

وتستندان الى ما جاء في استنتاجات لجنة سوبتشاك، كما تستندان الى ما جاء في اللجنة الجيورجية الموازية.. وانتهى الأمر بالسلطة نفسها الى القبول بهما. وشيفارنادزه هو الذي يلخص، افضل تلخيص القسم الأول من هذه المحاججة حيث يقول: «في يوم ٨ نيسان (ابريل)، نظم العسكريون تجربة للعملية. فنشروا في الشوارع مدرعات وعربات مصفحة ارعبت المواطنين، وجعلتهم يخشون حدوث هجوم ضد جماعة المتظاهرين الصغيرة التي كانت تحتل الساحة بشكل دائم. وهذا هو السبب الذي جعل المدينة كلها تتوجه الى تلك الساحة عند المساء، من أجل ضمان الحماية لابنائها، وهي على قناعة بأن تظاهرة تضامن سلمية سيكون من شأنها الحيلولة دون قيام عمليات قمع»[٢٢].

وهكذا، باعتراف شيفارنادزه نفسه، كان ثمة نشر للقوات لا فائدة له - حيث أن اللجان الثلاث تقر بأن هدوء الجماهير غير المسلحة كان لا يبرر اللجوء الى عرض القوة ذاك -، هو الذي أدى الى خروج كثيف للسكان الى الشوارع. ومن هنا حدث الأسوأ، إذ بات من الواضح أنه من المستحيل احترام حالة الطوارىء المعلنة. والحال ان حالة الطوارىء كانت قد اعلنت دقائق فقط قبل دخولها حيز التنفيذ. فكيف يمكن لجمهرة من المواطنين كبيرة العدد ان تتفرق خلال دقائق معدودة؟ هذا الوقت القصير الممنوح أفتراه لا يشكل في حد ذاته استفزازاً فاضحاً؟

بعد دقائق من اعلان حالة الطوارىء ومنع التجول دخلت القوات حيز العمل الميداني. وهنا أيضاً، ثمة اتهامان، رفضا أول الأمر، لكن المحققين سرعان ما أكدوهما، يعطيان للقمع في تبيليسي بُعدَ المجزرة الحقيقية المعدة سلفاً: اتهامان يتعلقان بالأسلحة المستعملة، وباستخدام الغازات السامة. فمن جهة أكدت عمليات التشريح ان المتظاهرين قد هوجموا بمعاول وفؤوس شحذت بشكل مريع. اضف الى هذا أن ثمة غازات سامة استخدمت للمرة الأولى بغية تفريق تظاهرات سلمية. ان التصريحات الأولية التي أدلى بها عسكريون ومدنيون، وكذلك اولى المعلومات الرسمية، انكرت استخدام هذه الوسائل الجديدة وغير الشرعية لتهدئة الجماهير. ولكن تزايد الشهادات وملاحظات المحققين كشفت الحقيقة. وهكذا، لأنه بات من المستحيل الامعان في انكار هذه الحقيقة، صار السؤال المطروح هو التالي: من الذي أمر باستخدام هكذا أسلحة.. ومن الذي استخدمها؟

وهنا مرة أخرى، لم تخرج «الغلاسنوست» سليمة معافاة من القضية. فالحال ان

المسؤولين السياسيين الجيورجيين، وعلى رأسهم باتيا شفيلي، أكدوا - والمحققون التابعون لكل اللجان أخذوا كلامهم على محمل الصدق - بأنهم تلقوا تطمينات من الجنرال روديونوف، ومن نائب وزير الدفاع كوتسينوف، بأن القمع لن يسفر عن ضحايا، وبأن الوسائل الوحيدة التي ستوضع في تصرف رجال الجيش ستكون الدروع والهراوات البوليسية. فمنذا الذي قرر استبدال هذه الوسائل الكلاسيكية التي تستخدم لتفريق المتظاهرين، بالرفوش القاتلة؛ سؤال لم تتمكن من الاجابة عليه، بوضوح، أي من اللجان. لكن الجيورجيين يرون ان عملية الاستبدال هذه، مضافة الى الاستفزازات الأولية، لا يمكن عزوها للسلطات المحلية، بل تلوح منها، وبكل قوة، مسؤولية السلطة المركزية. كما ان هذه المسؤولية تشمل استخدام الغازات السامة. حول هذه النقطة عمد الجيش السوفياتي بلسان الجنرال ايازوف، الى تجريم وزارة الداخلية. إذ لم يفت وزير الدفاع أن يسرّ الى المحققين بأن الجيش لا يمتلك اسلحة كيميائية من ذلك الطراز، على عكس قوات وزارة الدفاع، مما يعني أن الجنرال ايفيموف هو وحده المسؤول عن وسائل القمع المستخدمة.

إذا شئنا وضع جردة بالحقائق والحقائق المضادة، التي قدمت خلال التحقيق حول قضية تبيليسي، هناك ملاحظتان أوليتان تفرضان انفسهما قبل الوصول الى فرضية. أولاً، هناك المصاعب التي جابهت اولئك الذين حاولوا وضع الملف بشكل شامل، من جراء الحواجز التي اقيمت في وجوههم. فهناك لاعبون لعبوا ادواراً رئيسية في الفاجعة، رفضوا المثول أمام لجان التحقيق، أو فضلوا ان يدلوا بتصريحات صحافية، حيث لم يتمكن أحد من مناقشتهم فيما رووه. من هؤلاء الجنرال روديونوف. وكذلك قدمت طروحات متناقضة من دون ان تجرى بينها مجابهة مباشرة تسمح للحقيقة بالظهور. فالمسؤولون العسكريون اتهموا قوات وزارة الداخلية باقتراف أسوأ الأعمال. مقابل هذا أكد مسؤولو قوات وزارة الداخلية بأنهم يعرفون كيف يتدخلون في ظل احترامهم لأمن الاشخاص، كما انهم رفضوا الدخول في أي سجال مس طبيعة الغاز أو أي من وسائل القمع الأخرى المستخدمة. ومن ناحيته بذل شيفارنادزه كل ما في وسعه من أجل تبييض صفحة ميخائيل غورباتشيف من أي قسط من المسؤولية، فيما اكتفى هذا الأخير بابداء أساه لما حدث.

في هذه اللعبة الدقيقة، حيث راح كل طرف يبذل جهده من أجل القاء مسؤولية القرارات والافعال على مجموعة أخرى غير مجموعته، كان التقدم نحو الحقيقة هزيلاً

للغاية. ويمكن القول بأن قضية تبيليسي كرست تراجعاً بيناً للغلاسنوست، منذ اللحظة التي اقتصرت فيها الحقيقة على الحقيقة التي تقدمت السلطة بها.

بالنسبة الى المجتمع الجيورجي، الذي وقف - عملياً - وقفة رجل واحد في ردود فعله، كان ينبغي البحث عن المسؤولين عن الفاجعة في موسكو. فالمسؤولية يرمز اليها الدور المركزي الذي لعبه الروس في التحضير لـ«الأحد الأسود» من أمثال روديونوف وايفيموف وايازوف، وممثل هذا الأخير في جيورجيا كوتشيتوف، اضافة الى نيكولسكي - الروسي، كما ينبغي - الأمين الثاني للحزب الشيوعي الجيورجي، والذي تفوق سلطته في موسكو، ومن بعيد، سلطة الأمين الأول باتياشفيلي. لهذا السبب، ولأن العتمة التي تحيط بكل الروايات الرسمية حول الفاجعة، لم تنقشع في نهاية الأمر، ولأن فقدان المصداقية ضرب، خاصة، الادارة السياسية المحلية، كان للمشاعر المعادية للروس، لا لتلك المعادية للسوفيات، المكانة الأولى في نفوس الجيورجيين بعد يوم التاسع من نيسان (ابريل). قبل ذلك التاريخ، لم يكن الجيورجيون يحبون الروس - من جراء خلاف قديم يعود الى يوم ابتلاع امبراطورية القياصرة لبلدهم في العام ١٨٠١ -، لكنهم كانوا قد اعتادوا العيش الى جانبهم. وبعد التاسع من نيسان (ابريل) عادت لتنطرح، وبشكل عنيف، مسألة الحفاظ على تلك الحياة المشتركة؛ والحال أن تطور الذهنيات في هذا الصدد كان متسارع الوتيرة وواضحاً[٢٣]. وحدها موسكو كانت تجهله لفترة أخرى من الزمن.

ان الفرضية التي اسفرت عنها التحليلات الأكثر تعارضاً، والتي ظلت على الدوام مثيرة للشك حول تفصيل أو آخر، هي التالية في نهاية التحليل[٢٤]: ان القيادة المحلية للحزب الشيوعي في جيورجيا، إذ اقلقها تحرك اساءت تقدير حجمه ومداه وامكانية توسعه، طلبت من موسكو دعماً سياسياً، ومدها بالوسائل العسكرية التي يمكن أن تساعدها على مجابهة أية انحرافات للوضع محتملة الوقوع. ولائحة الاجراءات التي عرضها فريق باتياشفيلي على موسكو، تضم اعلان القانون العرفي، وتوقيف المحرضين، وبشكل أكثر عمومية، حظر التجمعات. ولكن في موسكو، وحسب ما يبدو، اتخذ القرار بإعطاء ضربة لجام عنيفة للأحداث، من دون انتظار الشكل الذي سيتطور التحرك نحوه. فتبيليسي معزولة عن الرأي العام العالمي لأسباب جغرافية وانسانية، وليس ثمة أي دياسبورا هامة لها علاقات دائمة مع الجمهورية، سيكون من شأنها أن تدافع عن الملف الجيورجي في الخارج. جورجيا تزداد غلياناً أكثر وأكثر، والمتظاهرون المطالبون بالاستقلال - وكان وجود امثال هؤلاء نادراً بعد في الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩ -

من شأنهم، انطلاقاً من هنا، أن يعدوا الجمهوريات الأخرى. لذلك يبدو من الحكمة أن يوأد في مهده مثال يُحتذى ويصيب بالعدوى. ثم أن القوقاز كله يلتهب، فإذا كان من الملائم، لأسباب مختلفة، مسايرة الأرمن والازربيجانيين، فإن هؤلاء لن يظلوا غير حساسين إذا ما تمت البرهنة، في جمهورية مجاورة، على أن القمع بإمكانه ان يمارس في الاتحاد السوفياتي في أية لحظة، على الرغم من كل الجهود المبذولة للوصول الى الديمقراطية. ثم ان جيورجيا يمكنها ان تستخدم في هذا المجال بالنظر الى أن الصراعات العرقية التي تلتهمها، وبإمكانها أن تسمح بتبرير الاجراءات المتخذة بكل سهولة: أفلا ينبغي، يا ترى، تقديم الحماية للجماعات العرقية الأضعف؟

الحقيقة أن مثل هذا الحساب كان من شأنه أن يؤتي الثمار المرجوة منه، لولا أن القمع كان وحشياً للغاية.

ترى هل على عنف القمع، والدور الذي تبين ان الاستفزاز المقصود قد لعبه، أن يقودانا الى القبول بالاطروحة المتحدثة عن مؤامرة «محافظة» استهدفت نسف الأرض تحت قدمي غورباتشيف؟ اطروحة كان يمكن تصديقها لو كانت النتيجة تبدلاً في ميزان السلطة يضعف غورباتشيف، أو رد فعل من قبل هذا الأخير، ضد خصومه المفترضين. لكن ذلك «الأحد الأسود» لم يحدث أي تبديل في ميزان القوى السياسية في موسكو. كل ما في الأمر أنه ادى الى تغيير الفريق الحاكم في تبيليسي، وهو فريق لم يكن ذا وزن على الاطلاق في الهيئات الحاكمة للاتحاد السوفياتي. النتائج الوحيدة التي تمخضت عنها القضية أتت كالتالي: الجنرال روديونوف ترك قيادة القطاع العسكري لمنطقة عبر القوقاز في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ... أي في زمن يبعد عن تاريخ الاحداث بما فيه الكفاية، لكيلا يمكن لأحد أن يستخلص ان هذا كان عقاباً له؛ ثم، خاصة، بعد ذلك بعام، في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، سوف يصوت السوفيات الأعلى على قانون حول «حقوق وواجبات قوات وزارة الدفاع في الحفاظ على الأمن العام».

ان معظم بنود ذلك القانون تحيل، ضمنياً، الى قضية جيورجيا، وتشهد على رغبة السلطة المركزية في تفادي العودة الى الفظائع التي أرتكبت في تبيليسي. خاصة وأن القانون ينتزع من وزير الداخلية حريته في استخدام قوات وزارة الداخلية كما يحلو له. إذ من الآن فصاعداً، سيتوجب عليه، قبل استخدام تلك القوات، أن يلجأ الى اجراءات شديدة التعقيد. ناهيك عن ان مجلس وزراء الجمهوريات، أو أي هيئة تنال موافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي، هما الطرفان المخولان بتقديم طلب الاستخدام، الى

السلطة المركزية، حيث ان القرار النهائي ينبغي ان يتخذ عبر مرسوم جمهوري. كذلك يحدد القانون طبيعة الاسلحة التي يمكن استخدامها في عمليات الحفاظ على الأمن. ومما لا شك فيه أنه تكمن في خلفية هذا النص الجديد فكرة تشكيل وحدات متخصصة في قمع التحركات في المحيط. . ولنذكر ان السجالات حول القانون جاءت صاخبة للغاية(٢٥).

ان الصحف الأكثر ليبرالية في البلاد، بذلت من ناحيتها جهوداً للتحقيق حول الدور الذي لعبته شخصيات تلقى معارضة، من أمثال تشيبريكوف، الرئيس السابق للكا. جي. بي، والذي حاولت مجلة «انباء موسكو»(٢٦) لفترة طويلة أن تكشف مسؤولياته. وتقول هذه المجلة، أن باتيا شفيلي لم يقرر طلب التعزيزات العسكرية إلا بعد استشارته لتشيبريكوف. ورغم هذا فإن تشيبريكوف لم يتهم بلعب دور حاسم في الأحداث، وإنه لمن الأمور ذات الدلالة أن يكون شيفارنادزه، الذي ينطق باسم غورباتشيف بشكل جلي، قد ظل صامتاً حول هذا الموضوع.

باختصار، ان ما تكشف عنه الاختيارات المأساوية التي تقررت يوم ٩ نيسان (ابريل)، انما هو - مرة أخرى - اللاتفهم الذي يسود في موسكو، ازاء تعقد التطورات السياسية والأوضاع في مناطق المحيط. هذه الاختيارات تكشف عن سياسة قلقة تتأرجح باستمرار بين خطاب مهدىء، وافعال يساء تصويبها. وهي تكشف ايضاً وخاصة عن فوضى فريدة من نوعها تخيم على الجهاز المركزي الذي يتخذ القرارات، حيث يمكن لأفعال حبلى بالنتائج الخطيرة، ان تتقرر من قبل هيئات - الجيش، أو وزارة الداخلية.. الخ - فيتورط فيها غورباتشيف، من دون أن يتمكن أحد بعد ذلك من التنديد العلني بتلك المبادرات.

قبل أي أمر آخر يشهد «الأحد الأسود» في تبيليسي على حدود سلطة غورباتشيف الحقيقية. فإذا كان من الواضح أن لا أحد، في ميدان السياسة الخارجية، يتجاوز غورباتشيف في ميدانه، ما أن يتعلق الأمر بالمسائل الداخلية، وخاصة بمسائل تتعلق بالمناطق المحيطية في الاتحاد السوفياتي، حتى يرى كل طرف أن من حقه المشاغبة على سلطة غورباتشيف. فأن يقبل غورباتشيف بهذا، أن يترك الاسئلة من دون اجوبة، وعمليات القمع من دون مسؤولين، أمر من شأنه بالتأكيد أن يسيء إلى صورته كمصلح، ويظهر إلى أي حد يمكن لسلطته ان توضع على بساط البحث. ان «الأحد الأسود» لا يشكل مشروعاً لقلقلة سلطة غورباتشيف، بقدر ما يشكل حادثاً

يسمح بقياس حقيقة سلطة لا تسود إلا جزئياً على بلد فسيح وعلى بيروقراطية معقدة، وذلك فيما هو وراء أسطورة الهيمنة المتصاعدة للسلطة الاصلاحية.

الخاسران الكبيران في هذه الأزمة، هما - في نهاية المطاف - السلطة السوفياتية، التي تشكل الامبراطورية اطارها، ومفهوم «الشعب السوفياتي». فبعد التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ها هم الجيورجيون، الذين حتى وان كانوا من أسوأ رعايا الامبراطورية، فإنهم في الوقت نفسه كانوا يشكلون جزءاً منها برضاهم أو بالقوة، ها هم الآن يتركون الامبراطورية، معنوياً، ويتساءلون عن الوسائل التي يتعين عليهم اللجوء إليها للابتعاد عن هذه الامبراطورية بالفعل. اما مفهوم «الشعب السوفياتي» فإن الرفوش والمعاول قد حطمته بصورة نهائية. فوق ساحة تبيليسي المدماة، لم يخرج من القتال اخوان يعيشان في نوع من سوء التفاهم فيما بينهما، بل خرج من تلك المجابهة شعبان متعاديان مع بعضهما البعض عداء مستحكماً.

«الجيورجي الجيد جيورجي ميت»

لقد كان الهدف من القمع في تبيليسي أن يهدىء من حميّا النزعة القومية الجيورجية، وان يظهر كذلك قدرة السلطة المركزية على تقليص التعارضات العرقية، لكنه تبدى عاجزاً عن تحقيق أي من هذين الهدفين، كما بينت ذلك الأحداث اللاحقة. إذ بدلاً من أن يروّض بفعل القمع، استنتج شعب جيورجيا، أن الأسلحة وحدها هي التي ستوفر له، في المستقبل، وسائل تفادي أعمال العنف التي كان ضحية لها. وهكذا صار الحصول على الأسلحة الهاجس الرئيسي في كل معسكر. صحيح ان حمل السلاح وتهريبه ليسا بالأمر الجديد في الاتحاد السوفياتي، ولا سيما في القوقاز. لكن الجديد، عند نهاية العام ١٩٨٩، كان السباق الحامي، وشبه العلني، للحصول على السلاح في كل مكان[٢٧]. وهكذا، بعد ثلاثة أشهر من «الأحد الأسود» ها هي وزارة الداخلية السوفياتية تعلن مصادرتها في جيورجيا لكميات كبيرة من المتفجرات والاسلحة النارية، بما فيها البنادق الرشاشة. فإذا كان البيان الرسمي قد تغاضى عن ذكر مصدر الأسلحة، فإن الصحافة لم تحرم نفسها من ذكر أن الاسلحة تأتي من خارج الأراضي السوفياتية، كما ان بعضها مسروق، بل ومشترى من العسكريين. بعد ذلك بفترة صادرت وزارة الداخلية، في ابخازيا هذه المرة، كميات من الأسلحة، وطالبت السكان بأن يسلموا

السلطات كل قطعة سلاح كانت لا تزال مخبأة. ومقابل هاجس السكان في الحصول على معدات عسكرية، كان ثمة هاجس مواز لدى السلطة، هاجس وجودها بشكل مفاجىء في مجابهة مع مجتمع منظم على شكل قوات وشبكات دفاع ذاتي حسنة التسلح. وهكذا راحت المسافة، من القمع الى الحرب الأهلية، تضيق على مرمى النظر.

بيد أن خطر الحرب الأهلية، أو الانفجار على الأقل، هو في الوقت نفسه مشكلة داخلية في جيورجيا، بقدر ما كان الغليان المتصاعد في الاتحاد السوفياتي عند نهاية سنوات الثمانين لا يكف عن التفاقم. فجيورجيا دولة مركبة، وهو أمر يتعين العودة اليه. فإذا كان الابخاز قد ظلوا، حتى يوم الأحد في التاسع من نيسان (ابريل)، الوحيدين المنادين بكل قوة بحقهم في حياة مستقلة، فإن أحداث نيسان (ابريل) وتجذر الجيورجيين، سيؤديان بعد فترة، الى دخول الأوسيتيين مسرح الأحداث دخولاً صاخباً.

لقد انطبع صيف وخريف العام ١٩٨٩، في المقام الأول، بعودة الصراع الابخازي ليحتل واجهة الأحداث. فسكان الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي انهمكوا، كما كان حال الجيورجيين، في تزويد قواتهم بالاسلحة والمؤن؛ وتزايد عدد المجابهات العنيفة، كما تزايد عدد العرائض التي كانت ترسل الى موسكو مطالبة بالحق في الانضمام الى جمهورية روسيا السوفياتية. ولقد تمخضت المجابهات عن نتائج ضخمة: خلال اسابيع قليلة في شهر تموز (يوليو)، سقط أكثر من عشرين قتيلاً، وأكثر من أربعمائة جريح، في هجوم شنه الابخاز ضد مقارّ قوات وزارة الداخلية، من أجل الحصول على ما كان بداخلها من أسلحة. ثم أتى الاضراب العام ليشل النقل المشترك في ابخازيا، وليلجم بالتالي الحياة الاقتصادية في طول جيورجيا وعرضها[٢٨].

والحال أن الحاح المطالب الابخازية قد أيقظ ارادات قومية أخرى، فجيورجيا تضم داخل حدودها، أقلية ازربيجانية هامة - ٢٠٧,٥٠٠ نسمة في العام ١٩٨٩ - وهي تشكل مجموعة دينامية من الناحية الديمغرافية، تمكن صعود الشعور القومي المسلم في كافة ارجاء الاتحاد السوفياتي من انهاضها بشكل مفاجىء من وداعتها التقليدية. فالازربيجانيون الذين كانوا قد اعتادوا على العيش بين الجيورجيين في الجمهورية اكتشفوا فجأة تميزهم وراحوا يطالبون بوضعية ادارية خاصة بهم، على غرار وضعية الابخاز.

فهل ستنفجر جيورجيا؟ ان الابخاز والازربيجانيين ليسوا الوحيدين الذين يطالبون الآن بحقهم في اختيار مستقبلهم، بل انهم يجدون دعماً لدى الأوسيتيين الذي بدأوا

يطرحون على الجمهورية، من جديد، مشكلة كانت قد نسيت مع مرور الزمن. فالمسألة الأوسيتية هي ميراث آخر من ميراثات عملية البناء الفدرالي المعقدة التي رسمها لينين وستالين، ميراث يذكرنا الى حد كبير بقضية ناغورنو ـ كاراباخ. ان الشعب الأوسيتي من الصعب اهماله؛ حيث يعيش اليوم في الاتحاد السوفياتي ٦٠٠ ألف اوسيتي، موزعين بين جمهوريتين؛ روسيا حيث يبلغ تعدادهم نحو ٣٣٥ الف نسمة ويقطنون جمهورية ذات حكم ذاتي هي جمهورية اوسيتيا الشمالية، وجيورجيا حيث يصل عددهم الى ١٦٤,٠٠٠ نسمة، منهم ٦٥ الف نسمة يقطنون منطقة اوسيتيا الجنوبية ذات الحكم الذاتي، فيما يعيش الباقون مشتتين عبر الأراضي الجيورجية. كل شيء يبدو متناقضاً في مصير هذا الشعب الذي كانت كاترين الثانية قد دمجته في روسيا، وابدى على مدى القرون ولاء مدهشاً للامبراطورية. فاعطاها، في الماضي، ضباطاً لامعين تفردوا في مآثر قاموا بها في كافة الجبهات التي خاض ملوك روسيا حروبهم عليها. ولقد حيت السلطة السوفياتية مقاومتهم الشرسة ضد المحتل الألماني بتوسيع ملفت في الأراضي التي تخص جمهوريتهم ذات الحكم الذاتي والمستوعبة داخل جمهورية روسيا. لماذا، إذن، قسم هذا الشعب الى قسمين، وتوزع بين جمهوريتين سوفياتيتين عبر وضعية فيها الكثير من اللامساواة؛ جمهورية ذات حكم ذاتي في روسيا، ومنطقة ذات حكم ذاتي في جيورجيا؟

ان الأوسيتيين (وهم هندو ـ اوروبيون يتكلمون لغة ذات أصل فارسي) ينقسمون، رغم أصلهم المشترك، تبعاً لانقسامهم الديني؛ هم في كثرتهم مسلمون في اوسيتيا الشمالية، وفي كثرتهم مسيحيون في جيورجيا. ولكن لديهم جميعاً، ثمة ميل لروسيا لا تشوبه أية شائبة. وعلى صعيد الاتحاد السوفياتي يتكلم ٧٠٪ منهم الروسية باتقان، فيما لا يتكلم هذه اللغة من الجيورجيين سوى ٣٣٪. بل وحتى الأوسيتيون الذين يعيشون داخل جيورجيا تزيد نسبة متكلمي الروسية فيهم عن نسبة الجيورجيين[٢٠] ولقد كان طموحهم الدائم، ان يتوحدوا في جمهورية واحدة ذات استقلال ذاتي؛ وروسيا، التي يرضون بحمايتها لهم، منذ عهد كاترين الثانية، هي الاطار الذي يرونه مناسباً لمثل هذا التوحيد. ومنذ العام ١٩٢٥، كان مسؤولو القطاعين الاداريين الأوسيتيين، قد حاولوا ان ينتزعوا من السلطة السوفياتية قراراً في اتجاه هذا التوحيد. لكن ستالين ظل على رفضه. فهو من اصل جيورجي، واوسيتي من ناحية أمه، وكان يرفض أن يستثير انفجار غضب لدى مواطنيه الذين كانوا قد جرحوا جرحاً كبيراً من

جراء الالغاء القسري لاستقلالهم في العام ١٩٢١، ثم جاءت انتفاضتهم في العام ١٩٢٤ لتقمع قمعاً دموياً عنيفاً. لم يتم التوحيد بالطبع، لكن الجيورجيين لم ينسوا ابداً ان الشعب الأوسيتي، بدلاً من أن يساندهم، أدار لهم ظهر المجن، حين تعرضوا للقمع الرهيب.

العلاقات بين المنطقة ذات الحكم الذاتي وجيورجيا لم تكن ابداً علاقات سهلة، بل ظلت الأفكار الخلفية تتحكم بها. بالنسبة الى الجيورجيين، الأوسيتيون غير مأمونين بما فيه الكفاية، ويسهل على روسيا التلاعب بهم؛ لذلك من المهم تحطيم هويتهم بشكل تدريجي، وكذلك تحطيم الروابط التي تجمعهم بإخوتهم في الشمال وتجتذبهم نحوهم. من هنا فإن الصيغة الوحيدة التي يمكن للجيورجيين ان يقبلوا بها، هي دمج اوسيتيا الموحدة في الدولة الجيورجية. من ناحيتهم ثابر الأوسيتيون على عدائهم للجيورجيين، مدافعين بكل ضراوة عن عناصر هويتهم ـ اللغة، التقاليد ـ ورأوا ان «الجيورجي الوحيد الطيب هو الجيورجي الميت»، وهي نفس النظرية التي يؤمن بها الابخازيون. وهكذا راح هؤلاء واولئك يجهدون، كل داخل دولته، لجعل العيش مستحيلاً بالنسبة الى الجيورجيين الذين توطنوا عندهم.

خلال عقود طويلة من السنين، تمكنت جيورجيا من فرض الصمت على محكوميها المشاكسين. لكن أزمة العام ١٩٨٩ جاءت لتبعث كافة الصراعات مرة واحدة. ولقد سمح يوم «٩ نيسان (ابريل)» بقياس حجم عداء الأوسيتيين للدولة التي دمجوا فيها. فهم بدلاً من ان يشاطروا الجيورجيين نفس مشاعرهم ازاء القمع، ويقفوا الى جانبهم في زخم فاجعة تبيليسي، اظهروا لامبالاة مدهشة، بل وشيئاً من الرضى. وتبين مرة أخرى أن تضامنهم موجه، في كافة المجابهات، ناحية اولئك الذين يتجابهون مع جيورجيا: ناحية الابخاز والروس. وخلال الشهور التي تلت مجزرة تبيليسي، اشارت الصحافة مطولاً الى مقدار ما أدت مظاهر «اللاتضامن» تلك (وليس فقط اللامبالاة، أو السلبية، بل تعابير العداء النشط) الى جرح أحاسيس الشعب الجيورجي.

إذاك، تشدد كل من الطرفين في مواقفه: ففي المنطقة الأوسيتية قامت جبهة شعبية خلال صيف العام ١٩٨٩، لتخوض حملة ـ سلاحها عرائض ارسلت الى سلطات الاتحاد السوفياتي وروسيا وجيورجيا. غايتها الانفصال عن جيورجيا، وتحقيق اتحاد الأمة الأوسيتية ضمن اطار روسيا. ان احتمال حدوث تجديد للفدرالية السوفياتية، والشعور الحاد ـ الذي ولدته، أولاً، الأزمة الأرمنية / الأزربيجانية ـ بأن خارطة الاتحاد السوفياتي

سوف تعدّل، همـا مـا دفع كـافـة المستـائين من النظام القـائم الى التـقـدم بمطالبـهم. وللأوسيتيين المفصولين عن بعضهم البعض، حقوق ينبغي ابرازها! لكن المناخ السوفياتي عند نهاية سنوات الثمانين، لم يكن بالمناخ الملائم لخطابات التهدئة. وهكذا صارت كافة المطالب، تعبر عن نفسها بصيغ عنيفة، خاصة وأن المتقدمين بها ـ وعلى الأقل في هذا الجزء من الاتحاد السوفياتي ـ بدوا على قناعة بانهم، لكي يجدوا من يصغي اليهم، يجب ان يتسلحوا ويثيروا الرعب. وهكذا، كما فعل الجيورجيون، وكما فعل الابخاز، راح الاوسيتيون يتزودون بالاعتدة وتزايدت القلاقل العامة في البلد ـ إذ كيف يمكن الحصول على الاسلحة إن لم يكن عن طريق العنف والسرقة؟ .. والحال انه منذ اللحظة التي يصبح فيها فريق من الفرقاء مسلحاً، يتنامى الاغراء باستخدام السلاح، ويحدث لنظرية «الجيورجي الطيب، جيورجي ميت» أن تنتقل من حيز النظرية الى حيز التطبيق.

وهكذا بات من الخطير للمرء أن يكون جيورجياً ويعيش بين الأوسيتيين. بات الأمر من الخطورة بحيث اضطر وزير داخلية جيورجيا، في خريف العام ١٩٨٩، الى ارسال قواته الى اوسيتيا التي كانت مطوقة بشكل جيد قبل ذلك. اما الجبهة الشعبية الأوسيتية فإنها حين وعت ان جيورجيا لن تقبل بأن تمزّق أوصالها، تقدمت بمطلب آخر: إذا كان من المتعذر تصحيح الحدود، إذن، فلتعط للأوسيتيين نفس الوضعية التي تمتع بها اخوتهم داخل روسيا؛ ولتنتقل اوسيتيا الجيورجية من وضعية المنطقة الى وضعية الجمهورية ذات الحكم الذاتي، مما من شأنه ان يزيد من حجم حقوقها في كافة المجالات: السياسية، الثقافية والاقتصادية.

وكان ذلك معاكساً تماماً لما ينوي الجيورجيون فعله. فالجيورجيون اذ ارعبهم خطر التمزق الجغرافي الذي تحيطهم به الاقليات، انخرطوا في سياسة تنحو الى تعزيز الهيمنة الجيورجية، ولا سيما عبر تطوير اللغة الجيورجية بوصفها لغة الدولة، أي لغة الاندماج، وعبر التوكيد على التسلط الكلي للقانون الجيورجي. والحال ان معركة اللغة ليست مجرد معركة رمزية، بل انها تترجم واقع موازين القوى هنا. فالاوسيتيون يطالبون في منطقتهم، بالتساوي بين لغتهم وبين اللغتين الروسية والجيورجية، ويرفضون ان تكون كافة الوثائق وكافة المساعي على مستوى الجمهورية، وقفاً على اللغة الجيورجية. وهم بالحاحهم على تثليث اللغة، انما يعطون للشعب الجيورجي وضعية المجموعة المتساوية مع المجموعات الأخرى داخل جمهوريته الخاصة. ومن هنا الى التوكيد بعد ذلك على أن جيورجيا ليست سوى ضميمة من الشعوب، على غرار الفدرالية السوفياتية حيث لا تفوّق

لمجموعة على أخرى، خطوة من السهل عبورها. ومن هنا نفهم كيف تبدى الأفق في نظر الجيورجيين مقلقاً. ويزداد القلق بشكل خاص في وقت يترتب فيه على التفكك المتسارع للاتحاد السوفياتي تفككاً موازياً لكافة التشكيلات الدولتية، حيث تتعايش قوميات عديدة.

في مواجهة تصاعد المطالب الأوسيتية ـ المضافة الى مطالب الابخازيين ومطالب الازربيجانيين (وهل ستتوقف اللائحة عند هذه المجموعات الثلاث وحدها يا ترى؟) لم تكف السلطة في تبيليسي عن تصليب موقفها. فرفضت كافة المطالب المتعلقة بتبديل الوضعيات، وفرضت تنظيمات تسمح للجيورجي بأن يزداد تفوقاً وتميزاً، ثم لكي تحترز مسبقاً ازاء الضغوط الآتية من موسكو لصالح الأقليات، خاضت نوعاً من الثورة الدستورية. ففي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ صوت السوفيات الأعلى للجمهورية، على تعديلات ادخلت على الدستور تعطي جيورجيا الحق في رفض أي قانون اتحادي، يتعارض مع مصالح الجمهورية[٢١]. والنية هنا واضحة ولا أوضح: يقوم الأمر في التحسب دون قيام تلك التغيرات التي يريد غورباتشيف احداثها في الفدرالية السوفياتية. لكن جيورجيا، في رفضها لأسبقية القانون الاتحادي، رفضت الاتحادية نفسها، أي رفضت الاتحاد. في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، كانت السلطة المركزية قد أملت ـ عبر قمع تبدى وحشياً وغير قابل لأي تبرير في آن معاً ـ أن ترجع النزعة القومية الجيورجية القهقرى. ولكن بعد ذلك بستة أشهر، وفي مواجهة هجمات الأمم الصغرى التي تطالب ضدها، كما فعلت هي ضد موسكو، بحقها في الانعتاق، ها هي جيورجيا تستنتج انها لكي تنقذ وحدة اراضيها، يتعين عليها أولاً أن تبتعد عن الاتحاد السوفياتي. إذن و« الدرس » الذي شاءت موسكو ان تلقنها إياه يوم ٩ نيسان (ابريل)، والذي ساهم دون شك في اشعال الرغبات الانشقاقية الداخلية، استدار كالكيد ليضرب الذين وجهوه. وبالنسبة الى جيورجيا، صار كل شيء موجهاً من الآن وصاعداً نحو ما يطلق عليه في تبيليسي اسم « المسألة الروسية ». وجيورجيا، التي حطمتها سلطة تماثل هي بينها وبين روسيا، وإذ يهددها تمزق تستفيد منه روسيا لو حدث، وتعتبره تلاعباً روسياً بمصيرها، جيورجيا هذه لم يعد بوسعها من الآن وصاعداً إلا أن تطبق على موسكو، الشعار الذي تطبقه عليها اقلياتها الخاصة « الروسي الطيب هو الروسي الميت ».

هوامش الفصل الخامس

(١) «ناسيوناليني سوستاف» مرجع مذكور، ص ٧١ و٧٣ ـ ٧٥.
(٢) نفس المرجع، ص ٧٣.
(٣) «ريفوليوسيتي أي ناسيونالنوستي» العدد ٦١، آذار (مارس) ١٩٣٥، ص ٥١.
(٤) نكريتش (أ.) «ناكازاني نارودي» مرجع مذكور.
(٥) حول جذور المجابهة راجع الصحيفة غير الرسمية «ريفرندوم»، موسكو، العدد ٢٦، ١ ـ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩ ـ ١٢ ـ تحقيق ٠١ أيدلكانوف.
(٦) «زاريا فوستوك» ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٩.
(٧) «زاريا نوستوك» ٢٥ و٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٩.
(٨) «ناسيوناليني سوستاف» مرجع مذكور ص ٧١.
(٩) «أزفستيا» ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.
(١٠) «ريفرندوم» العدد ٣١، ١٨ ـ ٤ ـ ١٩٨٩، مقال غالينا كورنيلوفا، و«رويترز» ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.
(١١) «أزفستيا» ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.
(١٢) «أزفستيا» و«البرافدا» ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٩ تشيران الى عودة الهدوء، على العكس منهما تلح «كازنايا زفيزدا» ١١ ـ ٤ ـ ١٩٨٩، على بقاء التوتر.
(١٣) «زاريا فوستوك» ٥ ـ ١٠ ـ ١٩٨٩، وتقرير لجنة سوبتشاك، ٢٩ ـ ١٢ ـ ١٩٨٩، راجع ايضاً حوار سوبتشاك ـ ليغاتشيف في «أوغنيوك»، العدد ١٠، ١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(١٤) «زاريا فوستوك» ١٥ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.
(١٥) «زاريا فوستوك» ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.
(١٦) «أوغنيوك» العدد ١١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٦.
(١٧) نفس المرجع، ص ٥.
(١٨) راجع مقابلة يلتسين في «سوفتسكايا استونيا» ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٩٠.
(١٩) «زاريا فوستوك» تقرير لجنة شوغولدزه، ٥ ـ ١٠ ـ ١٩٨٩، ص ٢ ـ ٤.
(٢٠) «كوميونستي» ١٨ ـ ٥ ـ ١٩٨٩.
(٢١) راجع تحقيق أ. روست في «ريفرندوم» العدد ٣٠؛ كورنيلوفا، مرجع مذكور العدد ٣١؛ والملحق غير المؤرخ لمجلة «روسكايا ميسل».
(٢٢) «اوغونيوك»، نص مذكور، العدد ١١، ١٩٩٠، ص ٦.
(٢٣) في ٣٠ أيار (مايو) امام مؤتمر نواب الشعب، طالب الجيورجيون، اضافة الى استقالة روديونوف ونيكولسكي الأمين الثاني للحزب الشيوعي في جيورجيا، بالغاء هذا المنصب الذي يعتبر عيناً لموسكو.
(٢٤) تقارير سوبتشاك وشوغولدزه، مرجع مذكور، تؤكد على ذلك، راجع أيضاً، «أوغنيوك»، العدد ١٠، ١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٢٥) راجع مقالة الجنرال شاتالين في «كراسنايا زفيزدا» ٣ ـ ٤ ـ ١٩٩٠.
(٢٦) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٣٧.
(٢٧) حول مشكلة الأسلحة في جيورجيا راجع «موسكوفسكي نوفوستي»، ٨ ـ ٧ ـ ١٩٩٠، ص ٢، و«باتروني نافينوس»، أزفستيا، ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٨٧، «البرافدا» ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٩٠.

(٢٨) «أزفستيا» ١٧ و٢٠ تموز (يوليو) ١٩٨٩.
(٢٩) «راريا فوستوك» ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٩.
(٣٠) «ناسيوناليني سوستاف» مرجع مذكور، ص ٣ ـ ٤ و٧١ ـ ٧٦.
(٣١) «زاريا فوستوك» ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٩.

الفصل السادس

الحقيبة أو التابوت

بكل وضوح كانت انتفاضات آلما - آتا، انتفاضات من النوع الاستعماري يتجابه فيها المحيط مع المركز، الكازاخ مع الروس. ففي القوقاز ثمة أمم تتجابه فيما بينها وتواصل المجابهة من حول حدودها، في سبيل السيطرة على الأراضي والسكان. وهذه الصراعات تجد جذورها في عمليات توطين الشعوب التي رفضت الوضعية الجغرافية التي صيغت لها عند بداية سنوات العشرين من قبل السلطة السوفياتية الناشئة. وكان يبقى علينا أن نكتشف فئة ثالثة من التعارضات العرقية التي لا تضع هي - قبلياً - السلطة المركزية على بساط البحث: فئة تمثلها الأحقاد الناتجة عن عمليات اقتلاع الشعوب ونقلهم. والحال ان اعمال العنف التي اندلعت في آسيا الوسطى اعتباراً من العام ١٩٨٩، يكمن في خلفيتها جميعاً، ذلك الرفض الذي يطال المهجرين، والذي أدى الى ذبحهم دون رحمة.

من حقد إلى آخر

يكشف تعاقب الأزمات في آسيا الوسطى عن منطق هو هو نفسه دائماً: تبلور المشاعر القومية، والمخاوف الاقتصادية والاجتماعية، من حول مشكلة المهجرين. ولعل المظهر الأكثر بروزاً لهذا النوع من الصراعات، المظهر الذي كشفه للعيان، هو ذبح السكان «المسخص» الذين يقطنون وادي فرغانة، في حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٩. لكن الحقيقة أن تلك المجزرة لم تكن سوى حلقة في سلسلة من أعمال العنف المماثلة من المهم أن نذكر بها، قبل الانصراف الى أي تفكير فيها.

في حزيران (يونيو) ١٩٨٦، في دوشامبي، عاصمة طادجكستان، قام بضعة ألوف من الطادجك بمهاجمة كل من بدا لهم غريباً. اما الاتحاد السوفياتي، الذي كان لا يزال مسحوراً بالتغييرات الحاصلة في موسكو، والذي لم يكن قد اعتاد بعد على انتقال

الابناء، فلم يعر انتباهاً لأعمال العنف تلك، رغم انها أوقعت العديد من الجرحى.

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦، انتقلت اعمال العنف الى فرونزه، عاصمة قرخيزيا، حيث هاجم الطلاب القرخيز، الطلاب الذين لا ينتمون الى هذه القومية.. وهم عادوا وجددوا اعمال العنف نفسها بعد ذلك ببضعة شهور.

ثم تلا انفجار آلما - آتا، عامان من الهدوء. عامان بدا خلالهما على سكان آسيا الوسطى، المتهمين بالفساد وبالعديد من المسالك الأخرى الضالة، انهم يتحملون بكل سلبية نزع المصداقية الذي حل عليهم. بدا انهم «زعران» امبراطورية سوفياتية تحلم بالنقاء؛ وتقاطع صمتهم مع الضجيج المتصاعد في منطقة القوقاز. ولكن، اعتباراً من شهر كانون الأول (ديسمبر) وصلت الفوضى الى تلك المنطقة من جديد. وكانت أوزبكستان - الجمهورية المحتقرة والتي يهيمن فيها مناخ رعب حقيقي - مسرحها الرئيسي، حتى وإن لم تكن المسرح الوحيد.

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، شباط (فبراير) ونيسان (ابريل) ١٩٨٩، أدمت طشقند معارك عنيفة، حيث راح الطلاب والعمال يتجابهون في الجامعة والمصانع والشوارع مسلحين بالقضبان الحديدية والنبابيت، بل وببعض الأسلحة الخفيفة أحياناً. وكان الأوزبكيون يصبون عنفهم دائماً على نفس الضحايا؛ الاجانب منهم مهما كانوا. وهذا العداء نفسه ازاء الأجانب هو الذي خيم على أعمال العنف التي استؤنفت في شباط (فبراير) ١٩٨٩ في دوشامبي، حيث راح الطلاب والتلامذة يضربون، بغتة، كل اولئك الذين لا يفهمون لغتهم.

حتى تلك المرحلة، لم يبد على الأحداث انها تتجاوز حدود نوع من كراهية الغرباء Xenophobie لا يمتلك الاتحاد السوفياتي احتكارها بأي حال من الأحوال. ولكن مع المعارك الكبيرة التي جرت في تركمانيا، في أوزبكستان، ومن جديد في كازاخستان، توضحت طبيعة وحجم الظاهرة، بشكل يدعو الى القلق.

وفي ايار (مايو) ١٩٨٩. في عشق آباد، عاصمة تركمانستان، ثم في مدينة نبيت داغ البترولية، تندلع تظاهرات عنيفة. ظاهرياً بدا الأمر جزءاً من حركة تنمو وتتطور في طول الاتحاد السوفياتي وعرضه: حركة عداء السكان للتعاونيات، وللمقاولين الصغار الذين ينظر اليهم مجتمع محروم على انهم ابناء نظام يستغل فيه الانسان من قبل الانسان. ولكن، في تينك المدينتين، كان لأعمال العنف قاسم مشترك: ان عاملي التعاون الذين وقعوا ضحية الرعب، والذين هوجمت مؤسساتهم، يأتون جميعاً من القوقاز؛ أما

شعارات « فليسقط مجوعو الشعب! » « أغلقوا التعاونيات! » أو « فليسقط المضاربون! » فقد غطتها في كل مكان صرخة كاشفة[1] تقول : « لا للقوقازيين، ولا للأرمن في تركمانيا! » . وكان ممارسو أعمال العنف من الشبان على وجه الخصوص، مما سمح بعزو المسألة كلها الى ظاهرة « الهوليغانية » ، كواحدة من ميراثات التدني الأخلاقي المتحدرة من سنوات « الجمود » . ولكن، على الرغم من ذلك التفسير الكلاسيكي والمريح، شعرت السلطات التركمانية بالهلع، وعقدت اجتماعاً استدعت اليه ممثلي كافة الجماعات العرقية التي تعيش في اراضي الجمهورية . وقالت انها تنوي تعزيز التضامن بين الاعراق، وتجاوز الانقسامات في جمهورية تبدت حتى ذلك الحين مسالمة . والحال ان هذه الارادة التهديئية هي التي تفسر لنا كيف أن أعمال العنف في عشق آباد ونبيت داغ، ما ان لوحظت حتى نسيت . ولقد ساهم في النسيان أيضاً كون المحصلة قد تبدت قليلة الضحايا رغم الخسائر المادية الضخمة .

غير ذلك كانت اعمال العنف الأخرى التي أدمت، بعد ذلك بثلاثة أسابيع، وادي فرغانة . اندلعت تلك الأعمال يوم ٢٣ ايار (مايو) في مدينة كوسافاي الصغيرة الواقعة على بعد ١٥ كلم من طشقند . وكانت ذريعتها هزيلة للغاية : شاب رأى ان سعر الفريز في السوق باهظ، قلب سلة الفريز وضرب البائعة .. لكن هذه الحادثة الصغيرة اشعلت معركة حقيقية حول السوق وأوقعت قتيلاً . واستؤنفت المعركة في اليوم التالي، حيث وقع قتيل جديد وسقط أكثر من عشرين جريحاً في حالة الخطر مما أثقل المحصلة الأولى البسيطة . ووصل الغليان الى شتى مدن وادي فرغانة، على الرغم من الجهود التي بذلتها الشرطة من أجل التحسب دون ذلك الامتداد . وفي يوم ٤ حزيران (يونيو) تحولت المجابهات الى انتفاضة، وراحت عصابات من الشبان الأوزبكيين، تسلحت بالسلاسل والفؤوس والقضبان الحديدية والنبابيت، تهدم وتحرق بيوت القوقازيين، ضاربة جارحة مهدمة كل ما تراه في طريقها . ثم هاجمت المباني العامة، وفي المقام الأول مراكز الشرطة حيث حاولت الاستيلاء على الأسلحة . ثم احتلت قصر الحزب في مدينة فرغانة، وأخذت أميني الحزب كرهينتين . أمام هذا الغضب الأعمى الذي ساد كافة سكان المنطقة، تبدت قوات الأمن عاجزة عن أي فعل . ومع ذلك فإن قوات الشرطة وقوات وزارة الداخلية عززت بوحدات من الجيش النظامي . لكن الانتفاضة توسعت، رغم انتشار القوات، ووصلت الى مدينة كوكاند .. وظهرت الأسلحة الأوتوماتيكية، ثم أوقف قطار عن سيره، وسكبت حمولته من الوقود فوق خطوط السكة . وهدد المنتفضون

بنسف كل شيء وقتل الرهائن إن لم تستجب السلطات لمطالبهم. واشتعلت الجمهورية بأسرها، فشلت وسائط النقل، وراح عدد الضحايا يزداد دون هوادة[٢].

ربما كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ يعتاد، في ذلك الحين علي أعمال العنف في مناطق المحيط، ولكن، حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٩، كان يمكن للظاهرة أن تبدو محدودة: انتفاضة محلية في آلما - آتا، تظاهرات مقموعة، وبالتالي مهزومة بشكل مؤقت في جيورجيا. وحدها منطقة عبر القوقاز المتلبننة كان في وسعها أن تتشابه مع وضعية أوزبكستان التي انتفضت عن بكرة أبيها، متجاهلة وجود قوات الأمن، متحدية السلطة، فارضةارادتها.

في أوزبكستان اتجه الغضب الشعبي ضد جماعة مهجّرة، هي جماعة «المسخص»، وهم شعب قوقازي كان ستالين قد اقتلعه من موطنه، ثم منع بعد ذلك من العودة اليها. هؤلاء المهجرون، بدأ الأوزبك، بشكل مباغت، بكرههم الى درجة أن حادثة ٢٣ أيار (مايو) - حادثة الشاب الذي رأى أن سعر الفريز باهظ - تحولت الى مجزرة ممنهجة ضدهم. والأوزبك، الذين لم يكتفوا باحراق بيوت المسخص، وبممارسة أسوأ أنواع العنف عليهم، ومهاجمة المعسكرات التي جمعتهم السلطات فيها على عجل لحمايتهم[٣]، راحوا يطالبون بترحيلهم الفوري عن الجمهورية.

على عكس ما كان بالنسبة الى انتفاضات التركمان، تبدت المحصلة هنا ثقيلة للغاية: مائة قتيل، أكثر من ألف جريح، المنازل والمباني الرسمية احرقت بالمئات، اعمال التدمير لا تعد ولا تحصى، وخاصة ٣٤ الفاً من المسخص اضطروا للفرار بغتة باتجاه جمهوريات اخرى. أما الهدوء الذي استتب بعد ذلك، فإنه سيكون هدوءا مؤقتا وحسب. فابناء «المسخص» الذين بقوا في أوزبكستان، تحت حماية قوات الشرطة، ظلوا يتعرضون لازعاج الأوزبك لهم؛ حيث تقوم مجموعات من هؤلاء تعد بالمئات، بمهاجمتهم بين الحين والآخر. والحال ان انفتاح الأزمة واعمال العنف بهذا الشكل المستمر تقول لنا ان الأوزبك سوف لن يكفوا عما يفعلون إلا بعد أن يكون كافة ابناء «المسخص» قد غادروا اراضي جمهوريتهم. وفي سمرقند نفسها، حيث كان الهدوء لا يزال مخيماً حتى ذلك الحين، بدأ السكان يهاجمون الأرمن منذ بداية العام ١٩٩٠. لكن أوزبكستان كانت قد تعودت على أعمال العنف العرقية، بحيث ان امتداد تلك الأعمال الى سمرقند لم يلفت انتباه أحد.

ولكن ما أن انطفأ الحريق في أوزبكستان، حتى عاد واندلع في كازاخستان.

وتحديداً في مدينة نوفي أوزن، مركز استخراج البترول. صحيح ان آثار الحريق هنا كانت أقل مأساوية من تلك التي ترتبت عن الهجوم ضد المسخص ـ عشرة قتلى، بين مائة ومائتي جريح اضافة الى الخسائر المادية ـ، لكن أسباب ونتائج أعمال العنف الجديدة هذه، كانت مماثلة لتلك التي ارتبطت باحداث أوزبكستان. هنا، في كازاخستان، توجه غضب السكان المحليين ضد المهجرين الذين كان قد أتي بهم، في الماضي، من داغستان. والسيناريو يتماثل تمام التماثل مع ذلك الذي عرفه وادي فرغانة. كل شيء بدأ عبر حادثة صغيرة تجابه فيها، خلال حفل رقص شعبي يوم ١٦ حزيران (يونيو)، شبان كازاخ مع شبان قوقازيين[٤]. لكن الحادثة سرعان ما تحولت الى مجابهة عرقية. وغزا الشبان الكازاخ شوارع نوفي اوزن، حارقين الحوانيت، ضاربين كل من بدا لهم انه من اصل قوقازي، مهاجمين الأبنية الرسمية، محاولين الاستيلاء على مراكز الشرطة، للحصول على الأسلحة المنشودة. وتكرر هذا كله مرات عديدة خلال الأيام التالية: شلت حركة السكك الحديدية، أغلقت المؤسسات تضامناً أو حذراً؛ وسارت تظاهرات شعبية شارك فيها النساء والأطفال. أما قوات الأمن فإنها إذ أحست بنفسها متجاوزة، رغم التعزيزات، راحت تطلق النار في الهواء، وتضرب وتستخدم الغازات المسيلة للدموع، ولكن من دون أن تتمكن من السيطرة على تحرك سرعان ما وصل الى أقصى غرب الجمهورية، عند ضفاف بحر قزوين[٥].

المهم هنا هو إرادة الكازاخ في مجابهة قوات حفظ النظام عبر استراتيجية جديدة. إذ حين ادرك المتظاهرون ان منع التجول الذي فرض على نوفي أوزن، يوم ١٩ حزيران (يونيو) يشل حركتهم، استداروا على هذه الصعوبة بتحويل الصراع من المدينة حيث ولد، وحيث الرقابة متشددة، الى ضفاف بحر قزوين. صدروا اليها العنف، وشلوا فيها كل حركة اقتصادية وراحوا يرهبون المهجّرين الأرمن. ثم، إذ لم يكتفوا بتحريض وتثوير المناطق البترولية في كازاخستان الغربية، وسعوا مدى انتفاضتهم لتشمل الجزء الشرقي من الجمهورية، حتى آلما ـ آتا، التي كانت، لثلاث سنوات خلت مركز الانطلاق للثورات العرقية.

كازاخستان، ذات التوسع الكبير، والتي كان يبدو أن اتساعها يحكم عليها بأن تتطور الى الأبد بطريقة حافلة بالفروقات، وجدت نفسها على ذلك النحو وقد وحدها كرهها للمهجرين، تحت ضغط العمل الممنهج الذي قام به منتفضو نوفي أوزن. ولكن اذا كانت ثورة هؤلاء قد تبدت أقل خسائرا على صعيد الحيوات البشرية، فإن آثارها

السياسية ـ توحيد المنطقة ـ والإقتصادية كانت معتبرة. ففي المقام الأول كانت صناعة النفط هي التي دفعت ثمن الأحداث. فشلّ الآبار ومراكز انتاج الغاز، واعمال التخريب هبطت بحجم الانتاج هبوطاً كبيراً[٦]. ناهيك عن ان فرار القوقازيين المعروفين غالباً بكونهم تقنيين ماهرين، طرح مشكلات تتعلق باليد العاملة البديلة، فمن المؤكد أن الكازاخ، ضئيلي التخصص، ليسوا بقادرين على حلها بانفسهم.

مما لا ريب فيه ان هذه الحوادث، ربما بسبب تشتتها والعدد الضئيل من الضحايا الذي اسفرت عنه، كانت أقل إقلاقاً للسلطة المركزية من انتفاضة أوزبكستان الشاملة تقريباً. ففي ١٢ حزيران (يونيو) توجه رئيس الحكومة ريجكوف برفقة فيكتور تشيبريكوف الى طشقند، كإمارة على قلق موسكو. اما في كازاخستان فإن المسؤولين المحليين اكتفوا بتعيين لجان تحقيق.

لكن العنف توسع، ولم يوفر أية جمهورية. وحتى قرخيزيا، التي ظلت لفترة من الزمن طويلة في منأى عن مثل تلك الأحداث، أصيبت، بدورها، بعدوى كراهية المهجرين. ففي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ تجلت هذه العدوى ليس ضد مهجرين فعليين، بل ضد الاعلان الذي تناقلته الاشاعات، عن ان لاجئين من ازربيجان التي تعيش حرباً أهلية، قد التجأوا الى قرخيزيا. هذه الفكرة وحدها كانت كافية لاشعال اللهيب في قرخيزيا، حيث قام القرخيز باحتلال الاراضي الخالية في فرونزه حيث اشتبهوا بأن السلطات ستوطن اللاجئين هناك.. ثم أقاموا لأنفسهم أكواخاً في تلك الأراضي على عجل، ونظموا انفسهم للدفاع عنها، وتظاهروا بكثافة تحسباً ضد أي تحرك استيطاني في اتجاه جمهوريتهم. ولكن ان يكون اللاجئون المفترضون من الروس الذين افقدتهم حرب ازربيجان كل ما يملكون، وان يكون أحد لم ير لهم أثراً على أي حال، فأمور لم تشغل بال القرخيزيين كثيراً. ان عنف تحركاتهم الاحترازية، انما يشهد على أن الأرض ممهدة هنا أيضاً لحدوث مجابهات خطيرة. ولسوف يتحقق هذا بعد بضعة أشهر، في حزيران (يونيو) ١٩٩٠، حين ستكون منطقة اوش، بدورها ميدان معارك عرقية تجابه فيها القرخيز مع الأوزبيك الذين يقيمون بين ظهرانيهم[٧].

وكذلك لم توفر أعمال العنف العرقية جمهورية طادجكستان. والواقع أن حرب منطقة عبر القوقاز لم تكف عن القاء ظلها على كافة الجمهوريات. وفي يوم ١١ شباط (فبراير) ١٩٩٠ اندلعت أعمال الفوضى من جديد في دوشامبي، حيث طالب الطادجيك بترحيل اللاجئين الأرمن فوراً[٨]. فعلوا هذا أولاً عن طريق التهديد: بعض القتلى وعدد

من الجرحى كانوا كافين للتعبير عن حزمهم. لكن هذا الحزم كان من القوة بحيث ان أعمال العنف تحولت قريباً الى وضعية الحرب الحقيقية. ففيما، كان غورباتشيف في موسكو، يزأر ضد الأهواء القومية، ويطالب باستخدام كافة الوسائل، من أجل اعادة الأمن الى آسيا الوسطى الملتهبة، لم يكف ارسال القوات، ولا اعلان منع التجول، لتهدئة النفوس.. حيث أن ثورة حقيقية ضد السلطة السوفياتية تلت عملية سحل الأرمن وضربهم.. وراح الطادجيك يهاجمون قوات وزارة الداخلية وقوات الجيش.

ان هذه المجابهات تكشف لنا عن مدى التقدم الذي أحرزه المنتفضون في مناطق المحيط، منذ أحداث جيورجيا. فالثوار صاروا أفضل وأفضل تسلحاً، ولقد ولى زمن القضبان الحديدية. وفي مواجهتهم ها هو الجيش النظامي يتردد دون التدخل. بل وهناك وحدة ارسلت الى دوشامبي رفضت التدخل معلنة ان حفظ الأمن ليس من مهماتها. وهكذا بعد رفض الاحتياطيين للقتال في أذربيجان، أتت ترددات القوات النظامية لتكشف عن الآثار المرعبة التي تركها العنف العرقي على المؤسسات السوفياتية، وليس فقط على معنويات الأفراد. وأخيراً حين تمكنت قوات الأمن من استعادة زمام الموقف، تبدت المحصلة كبيرة لا يستهان بها: على الأقل عشرون قتيلاً، ونحو ستمائة جريح.

ان لائحة ضحايا الصراعات العرقية لا تكف إذن عن التضخم.

في قلب الصراع: رفض المهجّرين

ترى السلطة السوفياتية أن للانتفاضات المتعاقبة التي عممت الفوضى، خلال شهور قليلة، في آسيا الوسطى، ثلاثة أسباب. هناك في المقام الأول المخدرات والمشروبات الروحية، وعوائد الاجرام(٩). فمنذ مجزرة سومغاييت، ها هي كل الأنباء المتحدثة عن اعمال العنف العرقية، تصر على ذكر هذه العوامل، والغاية من ذلك - دون ريب - هي عزل المتظاهرين عن بقية المجتمع. القائمون بأعمال العنف مجرمون، مدمنون على الكحول وعلى المدخرات وهم بالتالي خاضعون للتلاعب. وذلكم هو التفسير الثاني -، فالعنف يخدم مخططات مدروسة، إذن فهو ثمرة مؤامرة(١٠). مؤامرة ضد من؟ القضية واضحة: ضد السلطة السوفياتية و«البريسترويكا». فمن الذي يرتب المؤامرة؟ هنا تصبح كل الفرضيات متاحة. أما الوسائل التي يستخدمها المتآمرون الخفيون فعديدة. المتظاهرون يقبضون ثمن تظاهرهم. والأسلحة المستخدمة في كل مكان، غالباً ما تأتي

من الخارج. والاتهام حول هذه النقطة، يكون دقيقاً ومحدداً في بعض الأحيان[١١]. في تبيليسي، يأتي السلاح من تركيا المجاورة. وفي أزربيجان من ايران، التي تنكر هذا على أي حال. وفي طادجكستان تكون افغانستان هي من يرسل المعدات العسكرية وفي بعض المناسبات، اتهمت الولايات المتحدة نفسها بالرغبة في اشاعة اللااستقرار في مناطق المحيط قصد مساعدة المقاومة الافغانية[١٢].

العامل الثالث، عامل يذكر - على أي حال - بكثير من الحذر: انه الاسلام، وبالتحديد الطوائف والجماعات المتطرفة. لكن أي تفسير من هذا النمط لا يبدو كافياً، ولا يطرح - والسلطة تعرف هذا - المشكلتين الكبيرتين اللتين تعيشهما آسيا الوسطى: مشكلة المهجّرين، ومشكلة الوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

ان الخارطة البشرية لآسيا الوسطى، ومن الطبيعي أن تكون شديدة التعقيد، قد تبدلت تبديلاً كبيراً، ولا سيما منذ سنوات الحرب العالمية الثانية، وذلك بفعل ثلاثة عناصر، جميعها تخص عمليات اقتلاع السكان ونقلهم: ارسال الروس الى مناطق المحيط بشكل مكثف ومتواصل؛ اقتلاع شعوب بأسرها من قبل ستالين، بدءاً بألمان الفولغا، وصولاً الى «الشعوب المعاقبة» بسبب تعاونها مع النازيين؛ وأخيراً، كموجة أخيرة، نقل لاجئي حرب القوقاز، الذين تحاول السلطة السوفياتية ان تعثر لهم على مأوي مأمونة.

والروس، الذين غزوا آسيا الوسطى لفترة من الزمن طويلة، بدأوا منذ بعض السنين يسلكون طريق العودة.. حيث أن الضغط الديمغرافي والنزعة القومية المتصاعدة، يجعلان حياتهم في تلك الجمهوريات أقل وأقل تحملاً. ويمكننا أن نقتنع بهذا إذا القينا نظرة على الجدول التالي[١٣]:

عدد الروس في جمهوريات آسيا الوسطى

الجمهورية	عدد السكان الشامل عام ١٩٨٩	الروس ١٩٧٩	الروس ١٩٨٩
أوزبكستان	١٩٨٠٨٠٧٧	١٦٦٥٦٥٨	١٦٥٢١٧٩
كازاخستان	١٦٤٣٦١١٥	٥٩٩١٠٠٠	٦٢٢٦٠٠٠
قرخيزيا	٤٢٥٧٧٠٠	٩١٢٠٠٠	٩١٦٠٠٠
طادجكستان	٥٠٨٩٠٠٠	٣٩٥٠٠٠	٣٨٧٠٠٠
تركمانيا	٣٥١٢١٩٠	٣٤٩٠٠٠	٣٣٤٠٠٠

ان الروس الذين يتراجعون، من ناحية عددهم المطلق في ثلاث جمهوريات من أصل خمس، يتراجعون نسبياً في كل مكان، بالنظر الى أن تنامي أعداد السكان الأصليين في الجمهوريات يعرف ازدياداً ملفتاً. وهكذا هو الحال في أوزبكستان حيث كان هناك في العام ١٩٧٩ روسي واحد مقابل كل ستة من الأوزبكيين، وفي العام ١٩٨٩ صارت النسبة روسياً مقابل تسعة أوزبكيين. والملفت أن أوزبكستان هي التي انطلقت منها المطالبة بوقف عمليات التهجير. «أوقفوا هجرة الروس!» أو «فليرحل الروس!».. هذان الشعاران العزيزان على أفئدة الأوزبكيين دويا بصخب كذلك خلال تظاهرات عشق آباد، وفرونزه ودوشامبي. ولكن خلال أعمال العنف الأكثر حداثة، استهدف رفض المهاجرين على وجه الخصوص الشعوب المنقولة، أو تلك التي دفعتها الحروب المندلعة في جمهورياتها الى الهرب. والحال ان وضعية الشعوب المقتلعة وضعية ذات دلالة خاصة، لأنها في معظمها شعوب مسلمة، والتضامن بين المسلمين كان يجعل من الصعب تصور انهم سوف يكونون ضحايا للمجازر. على العكس من هذا، لئن كان الروس لا يتمتعون بأية شعبية، ولئن كانوا قد أوذوا مرات وأهينوا في بعض الأحيان، فإن ذبحهم بشكل ممنهج لا يشكل جزءاً من الصورة العامة. الآن على الأقل.

ومن غير المسلمين اقتلع ستالين الألمان من منطقة الفولغا حيث كانوا يقيمون منذ ثلاثة قرون، لخشيته من ان يشكلوا قاعدة من المتعاونين مع النازيين خلال الحرب التي كان الألمان يحضرون لها، فنقلوا الى كازاخستان. لقد ظلوا أقلية على الدوام في آسيا الوسطى، حيث بلغ عددهم في العام ١٩٨٩، نحو ٩٥٦ ألف نسمة في كازاخستان، لذلك لم يحدث لهم أن استثاروا في الماضي أية عداوة ازاءهم[١٤]. ولم يسمع أحد في أية مظاهرة صوتاً يندد بالألمان أو يطالب برحيلهم.. لكنهم مع هذا، كانوا يرحلون من تلقائهم حينما يقيض لهم ذلك. وهكذا ترك ٥٠٠٠ منهم طادجكستان خلال السنوات الأخيرة، كما ترك تركمانيا بضعة مئات، وتوجهوا جميعاً الى الوطن الذي كان جدودهم قد تركوه في عهد كاترين الثانية.. وهم لكي يتمكنوا من ذلك استندوا الى مبدأ «جمع شمل العائلات» الذي كان الروس قد وافقوا عليه خلال مؤتمر هلسنكي.

لقد برهنت انتفاضة فرغانة على أن الكراهية بامكانها أن تضع الشعوب المسلمة في مواجهة بعضها البعض: الأوزبك ضد «المسخص» مثلاً. فـ«المسخص» هم جيورجيو الأصل اعتنقوا الإسلام (السني بالنسبة الى معظمهم)، وتتركوا جزئياً، ثم أتى ستالين لينتزعهم من قراهم في جيورجيا الوسطى في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤،

ليرمي بهم على طرقات كازاخستان. وهم إذ اتهموا بالتعاون مع الالمان، شكلوا جزءاً من جمهرة الشعوب «المعاقبة» التي فقدت حقها في الوجود بوصفها جماعة ذات خصوصية. ثم حين عمد خروتشوف الى اعادة الاعتبار، جزئياً، لتلك الشعوب سامحاً لها بالعودة الى مواطنها، ظل «المسخص»، كما التتار والألمان، مستبعدين من ذلك القرار. وهم، منذ العام ١٩٥٦، وعلى غرار التتار، لم يكفوا عن النضال في سبيل العودة الى بلادهم. ولسوف يتعين عليهم، لكي تصغي موسكو اليهم، ان يشكلوا جزءاً من سكان معسكرات اللاجئين المقامة على عجل، والتي تستهدف انقاذ حياة الشعوب التي افلتت من المجازر. عند ذلك عمد ريجكوف، رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي، الى زيارة تلك المعسكرات؛ وهكذا للمرة الأولى منذ اقتلاعهم، وجد «المسخص» ان بإمكانهم الاستماع الى حديث عن عودتهم الممكنة.

في أوزبكستان يبلغ عددهم ستين الف نسمة[١٥]، وهم نشيطون وعمليون ويشغلون العديد من الوظائف التي يطالب بها الأوزبكيون لأنفسهم. ولكن إذا كان عداء هؤلاء لهم ذا طابع اقتصادي، فإنه ربما كان ناتجاً أيضاً عن رغبتهم الحادة في ترك بلد مسلم. والحال أن عناد التتار للعودة الى منطقة القرم كان في الماضي قد ولّد لدى الأوزبكيين نفس ردود الفعل المستاءة. يبقى أن عودة «المسخص» الى وطنهم الأصلي تظل موضوعاً شائكاً. فإذا كان الأوزبكيون يرغبون الآن في الانفصال عنهم، فإن الجيورجيين، الذين يعانون ما يعانونه بسبب الاقليات المتواجدة، مسبقاً، في جمهوريتهم، ابلغوا موسكو بكل وضوح بأنهم غير مستعدين لرؤية عدد الأقليات في تزايد؛ كما أن جيورجيا لا تملك من الوسائل المادية ما يمكنها من استقبالهم[١٦]. فإذا تذكرنا ان آسيا الوسطى كلها تؤوي على الأرجح أكثر من ١٥٠ الف فرد من هذه الجماعة (ويزيد العدد عن ٣٠٠ الف حسب تقديرات الجيورجيين)، سيكون بامكاننا ان نتصور المشكلة التي سوف تطرحها في المستقبل هذه الجماعة المشتتة والتي تحلم بالعودة الى جيورجيا، حيث لا أحد يرغب بها، خاصة وأن مأوى مؤقتاً لها داخل حدود جمهورية روسيا لا يمكنه ان يرضيها بأي حال من الأحوال.

من ناحيتهم يمثل القوقازيون - من الانغوش والبلكار والكاراتشي - الذين يتعرضون لأعمال عنف في كازاخستان، يمثلون بدورهم هجرة قسرية تعود الى سنوات الحرب. هؤلاء أعاد لهم خروتشوف اعتبارهم، فعادت اكثرية منهم الى القوقاز؛ غير أن العنف الذي يمارس ضد اولئك الذين اختاروا البقاء، انما يكشف فقط عن رفض الكازاخ

لاحتمال وجود أي غرباء في ديارهم.

أما الأرمن، وهم مهجرون حديثو الهجرة هربوا من المجازر التي عمت منطقة عموم القوقاز، فإنهم يستقطبون حيثما حلوا، عداء عنصرياً عاماً. ففي فرونزه، وفي تركمانستان كما في طادجكستان ما أن يصلوا، أو يعلن عن قرب وصولهم، حتى يرفضون بصورة ممنهجة. بؤسهم لا يثير شفقة أحد عليهم.. وشعوب آسيا الوسطى ترفضهم دون تردد، على الرغم من أن كرم الضيافة لديها يعتبر مضرب الأمثال. لا نريد مهجرين جدد؛ ذلكم هو الشعار العام.

في طادجكستان يتضافر الصراع بين الأعراق، مع العديد من المعضلات العرقية. فالتظاهرات التي عمت دوشامبي في العام ١٩٩٠ خيّم عليها شعار، صار كلاسيكياً في المنطقة كلها، حيث تكيفه كل جمهورية مع حالتها الخاصة: «طادجكستان للطادجكستانيين!». وهذا الأمر يستتبع في المقام الأول رفض الروس. لكن هؤلاء بدأوا ينسحبون من الجمهورية من تلقائهم. وكذلك رفض أي تهجير شعبي جديد الى داخل بلدهم. والى هذا العداء الذي بات معروفاً بصورة جيدة، ينضاف موقف الطادجيك الاستيعابي، بشكل عنيف، ازاء شعوب بامير الصغيرة، التي تشكل أكثرية السكان في منطقة باداخشان ذات الحكم الذاتي. يتعلق الأمر هنا بشعوب قد تكون قليلة العدد (١٤٣,٨٦٢ نسمة من أصل ١٦٠ ألفاً يقطنون المنطقة في العام ١٩٨٩) لكنها تتألف من شيعة اسماعيليين يتبعون سلطة الأغا - خان ولهم لغاتهم الخاصة(١٧). ومنذ العام ١٩٥٩ كانت السلطات الطادجيكية، التي تنكر على هذه الشعوب وجودها القومي، قد تمكنت من دفع السلطات الاتحادية للاعتراف بهم بوصفهم طادجيكيين، مما جعلهم يختفون قانونياً، ولا سيما في الاحصائيات(١٨). ولئن كانت شعوب البامير قد اذعنت حتى اليوم ازاء مشروع الاستيعاب ذاك، فإن المناخ القومي الحاد في الاتحاد السوفياتي الغورباتشيفي، اتى يحدث تبديلاً عميقاً في كافة التصرفات. فالطادجيك صاروا أكثر قسوة وبدأوا يفكرون - وهو أمر منطقي من وجهة نظرهم - بمحو المنطقة ذات الحكم الذاتي، من على الخارطة، بكل بساطة. أما شعوب بامير، التي تقلقها آفاق اعادة التركيب الجغرافي التي تبدو محتمة في الاتحاد السوفياتي، فانها بدأت تستنفر من جانبها، مما يدفع الى الاعتقاد بامكانية حصول انفجار شبيه بانفجار الكاراباخ، في هذا الجزء من آسيا الوسطى.

أزمة أخرى تتصاعد حالياً، هي الأزمة المتعلقة بعداء الطادجيك للأوزبيك

واوزبكستان المجاورين لهم؛ هذه الأزمة تضيف، الى بعد الصراعات العرقية الداخلية، بعداً جغرافياً وصراعاً بين الدول، هما من مميزات الصراعات في منطقة القوقاز. فالطادجيك يعبرون عن عدائهم للأوزبيك في ثلاثة مجالات. وهذا الأمر ناتج بدوره عن تصاعد التوترات القومية خلال السنوات الأخيرة:

انهم داخل دولتهم ينحون، أكثر وأكثر، الى معاملة الأوزبكيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم (في العام ١٩٨٩ كان هؤلاء بعددهم البالغ ١,١٩٧,٠٠٠ نسمة، يشكلون أكثر من خمس عدد السكان في طادجكستان ٥,٠٨٩,٥٩٢؛ نسمة منهم ٣,١٦٨,١٩٣ طادجيكي) معاملتهم للدخلاء معتبرين انهم يمثلون حضارة دنيا. فالطادجيك يعتبرون أنفسهم أبناء الثقافة الفارسية الكلاسيكية ويعتبرون جيرانهم برابرة يتعين عليهم، حين يعيشون فوق الأراضي الطادجيكية، أن يقبلوا بثقافة الطادجيك وبلغة هذه الثقافة... وإلا فليرحلوا!.

مقابل هذا يبدي الطادجيك استياءهم من الوضعية التي يعيشها اخوانهم داخل الأراضي الأوزبكية. فهناك ثمة ٩٣١,٥٤٧ طادجيكي، يواجهون ١٤ مليون اوزبيكي، حيث يشكون من التمييز العنصري الذي يتعرضون له، ويقلقهم كونهم مستوعبين من قبل الجماعة الأوزبكية التي تأتي ديناميتها الديمغرافية لتغذي زعمها بأنها سوف تصبح الجماعة القائدة لشعوب المنطقة. والحال أن «الامبريالية الأوزبكية». فالطادجيك يندّدون بما يسمونه امبريالية اوزبكية. عبرت عن نفسها في احتساب العديد من الطادجيك على انهم أوزبكيون، وذلك على قاعدة وثائق هوية غير صحيحة. ومن هنا ما يتهم به الطادجيك جيرانهم من دمجهم المتزايد للأقليات عندهم، عن طريق الاجراءات الادارية، في نفس الوقت الذي يزيدون فيه من حدة الضغوط الثقافية عليهم.

الجانب الثالث من الصراع يعبر عنه مطلب الطادجيك بعودة بخارى وسمرقند الى جمهوريتهم باعتبار أن الثقافة السائدة في تينك المدينتين، بين السكان هي الثقافةالطادجيكية[١٩].

وهكذا بدأت آسيا الوسطى تبدو شبيهة بالقوقاز؛ وموسكو تتذرع دون الاذعان للمطالب الأرمنية حول الكاراباخ، بالحجج القائلة بأن ثمة مطالب مشابهة تنبثق في كل مكان[٢٠]. أما تسلسل اعمال العنف في هذه المنطقة، حتى ولو كان قد أتى متأخراً عمّا حدث في المناطق الأخرى، فإنه يبدو مقلقاً بصورة خاصة. وهو مقلق لأن الأحداث في فرونزه ودوشامبي تشهد على أن اشاعة واحدة تكفي - حتى ولو لم يتحقق منها أحد،

وحتى ولو كانت غير صحيحة، مثل « إن الأرمن سوف ينقلون الى هنا » - لكي يحدث الانفجار. وكل أنواع الاستفزاز هنا - وفي الحالتين، تبدو الرغبة في تشويير القرخيز والطادجيك جلية - من شأنها أن تؤدي الى حدوث مجازر. وهو مقلق أيضاً لأن الأمم الكبيرة، كما هو الحال في القوقاز، باتت تنكر على الأقليات حقها في الوجود فوق أراضيها واضعة على بساط البحث عمليات التنظيم الجغرافي التي ابتكرها ستالين عند فجر سنوات العشرين. وهكذا من مذابح يتعرض لها المهجرون، الى حروب تدور من حول مسألة العداوة بين الأعراق.. ثمة فاجعة تتوطد شيئاً فشيئاً. فالحال ان حجم آسيا الوسطى، والعدد الهام للشعوب المتورطة فيها، والشروط الاجتماعية السائدة، والاسلام أخيراً، كل هذا يجعل من هذه المنطقة برميل بارود يفوق خطره على الاتحاد السوفياتي، خطر القوقاز[٢١].

عالم اليأس

ان الصراعات العرقية، ولا سيّما حين تنبثق بشكل مفاجيء - العداء للروس على أي حال مشكلة تختلف عن غيرها، انها مشكلة شعوب تتساوى فيما بينها من الناحية الرسمية لكنها تلاحظ بأن واحدها « أكثر مساواة من الآخرين » - وتستهدف، أول الأمر، المجموعات الأضعف والمهجرين، يكون لها، وهذا من نافل الكلام بالطبع، جذور اجتماعية واقتصادية. وينطبق هذا بشكل خاص، على حالة آسيا الوسطى التي، وسط سنوات الثمانين، خرجت من حقبة دعة طويلة الأمد، لتدرك كافة مشكلاتها بشكل مباغت. وكل هذا يقود الى نفس الملاحظة : وجود تخلف النمو الذي يتسارع هنا بصورة مأساوية. لفترة طويلة من الزمن، كانت البيانات الاقتصادية الانتصاروية والمزيفة التي يصدرها المسؤولون المحليون تعطي شعوب المنطقة شعور التقدم المتواصل. كما أن عمليات نقل الثروات التي كانت المنطقة تستفيد منها، كانت تؤكد تلك البيانات وتخفي الحقائق. بيد أن « الغلاسنوست » (الشفافية) جاءت لتعري الواقع ؛ وتبيّن ان المسافة بين الواقع والخطاب كانت من الضخامة بحيث أن امتحان الحقيقة تبدى غير قادر للاحتمال بأي حال من الأحوال.. وهكذا حدث لشعوب آسيا الوسطى أن غرقت في وهاد اليأس، بعد أن تبين لها أنها تعامل كمنبوذة وسط مجتمع يأمل أن يستعيد نزاهته، وصارت عرضة لعمليات تطهير متواصلة، وقد اتهمت بالعيش عالة على

الآخرين، وباتت منذرة بأنها يجب أن تعتمد على نفسها من الآن وصاعداً للبقاء، في وقت وجدت نفسها فيه تجابه الانهيار الاقتصادي ولقد انكشفت لها الكارثة الاقتصادية في نفس اللحظة التي جاء فيها الانفجار الديمغرافي ليزيد من احتياجاتها في كافة المجالات، ويرمي الى سوق العمل شبيبة تبحث عن وظائف لا تعثر عليها.

لفترة طويلة من الزمن، كانت السلطة السوفياتية تحث اليد العاملة في آسيا الوسطى على الرحيل الى روسيا أو الى سيبيريا حيث تجد عملاً. ولكن الاصلاحات الاقتصادية التي أتى بها فريق غورباتشيف تبدت ذات منطق يستبعد هذا النوع من الدعوات. فاليد العاملة غير المفيدة، والفائضة، لم يعد لها مكان في الاتحاد السوفياتي. لذلك راحت البطالة تترصدها، وتبين لأجيال آسيا الوسطى الصاعدة والعديدة، انها ليست مرغوبة خارج أوطانها. والحال أن النضال من أجل العمل، هو معطى أساسي في منطقة أدى فيها الانفجار الديمغرافي، خلال أقل من عقدين، إلى إحداث انقلاب في كافة التوقعات. في مجال الاستخدام، والسكن والتموين. لم يكن قد أعد شيء من أجل مجابهة التزايد المضاعف (تقريباً) في عدد السكان (في أوزبكستان كان العدد ١١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٧٠، فأضحى ١٩,٨٠٨,٠٠٠ في العام ١٩٨٩). بل على العكس من هذا حيث أن اقتصار الزراعة على القطن، وهو ما فرضه ستالين على جزء كبير من هذه المنطقة[٢٢] يؤدي اليوم الى نتيجتين. فهذه الزراعة التي مكننت الى حد كبير، لم تعد تمد السكان سوى بعدد قليل من فرص العمل. وهذه الزراعة إذ تحققت على حساب الزراعات الغذائية، وضعت معظم الجمهوريات في وضعية التبعية ازاء بقية مناطق الاتحاد. وهكذا، عند نهاية سنوات الثمانين، حين عمت الفوضى كافة القطاعات في الاتحاد السوفياتي - بما في ذلك النقل والتخزين الخ.. وحين استتب الأمر للشح الغذائي، أوصلت هذه الظواهر منطقة آسيا الوسطى الى ما يشبه المجاعة. اضف الى هذا الكارثة البيئوية التي حلت ببحر آرال، والتي تحرم معظم الجمهوريات المجاورة من مياه الشرب، ناهيك عن الاستخدام المكثف لمبيدات الحشرات: ان اللوحة التي يراها سكان المنطقة اليوم امام أبصارهم فيها ما يثير الفزع في الواقع[٢٣]. لكنها ليست بالصورة الجديدة دون ريب، فإذا كانت «الغلاسنوست» هي التي كشفتها، فإنها لم تكن هي سببها. اليوم يعلم الجميع - لأن واجب، بل حتى حق قول كل شيء، حلا محل واجب السكوت عن كل شيء كما تجلى في الماضي - ان مؤشرات تلوث الماء والهواء هي هنا أعلى من المعدل الاتحادي، وتضع جمهورياتهم، غالباً، في رأس قائمة المناطق الي تهدّدها هذه الاخطار

الجديدة التي تلقي بظلها على البشر.

في ظل هذا الوضع المأساوي، إذا كانت أمم آسيا الوسطى تنظر، بقدر كبير من العداء، الى محاولات توطين أو نقل المهجرين الى ديارها، فإن هذا يعود أيضاً الى التخلف الثقافي الذي تعيشه المنطقة، حيث أن المهجرين هم الذين سرعان ما يحصلون على أفضل الوظائف. فالكازاخ الغربيون الذين ذبحوا القوقازيين، برروا غضبهم بملاحظتهم ان كل الوظائف المربحة في حقول البترول وفي المصانع الملحقة بهذه الحقول، انما تعطى للأجانب الذين يمارسون الضغوط التي تستهدف استبعاد الكازاخ من تلك الوظائف. كذلك فإن القوقازيين المنقولين منذ العام ١٩٤٤، والارمن والازربيجانيين متهمون ايضاً باحتكارهم للتعاونيات حيث يفرضون أعلى الاسعار. «اننا محكومون بأن نزرع القطن الذي لا يحقق لنا أية أرباح» يشتكي الأوزبكيون الذين يصرخون في التظاهرات قائلين: «ارفعوا أسعار القطن!» و«اطردوا السارقين!»، وهم يضيفون الى هذا، ان الشبان الأوزبكيين، في طول فرغانة وعرضها، محكومون بالبطالة، بينما يجلس الغرباء - من مسخص وتتار وغيرهم - متربعين في تعاونياتهم، ووظائفهم الموصوفة، يراقبون بؤسهم. كذلك فانهم يشكون أيضاً من أن «المضاربين الغرباء» يسمح لهم، في الوقت الذي تفتقر فيه آسيا الوسطى لكل شيء، وبفعل الفوضى المستتبة في الاتحاد السوفياتي كله، بأن يفرضوا الأسعار التي يرتأونها، مقابل السلع الغذائية والخدمات الضرورية.. أي يضعونهم تحت رحمتهم. إزاء هذا كله هل لنا أن نندهش ان لاحظنا خلال فورات الغضب الشعبي، ان مخازن وبيوت واراضي المهجرين تهاجم وتحرق وتدمر؟ وأن المطالبة بطرد اولئك الذين يعيشون فيها، تكاد تكون لازمة ثابتة في طول آسيا الوسطى وعرضها؟

إذن، حتى ولو بدأت شعوب المنطقة، كما يفعل الطادجيك والأوزبيك، بالتعارض والتناحر فيما بينها، من المؤكد ان الافضلية تظل لمسألة طرد كل اولئك الذين لا ينتمون الى الجماعة المحلية. ففي قرخيزيا مثلاً، أجري استفتاء كرّس لوضعية العلاقات بين الأعراق في الجمهورية، وتعطينا نتائج هذا الاستفتاء صورة مثيرة لحالة الذهنيات في قرخيزيا، صورة يمكن النظر اليها على أنها تعبر عن كل ما يتفاعل في آسيا الوسطى[٢٤]. فغالبية المستفتين، توافقت لتشجب سياسة المساواة بين القرخيز والأقليات التي تعيش في الجمهورية، لأن «المساواة تفيد الاقليات، وتلحق الخسران بالأمة صاحبة الأغلبية». والاستنتاج كان انه لم يعد ينبغي للاقليات ان تتمتع - في الجمهوريات التي تتوطّن فيها -

بنفس الحقوق التي يتمتع بها حُماتُها . ان على الاقليات الآن ان تختار بين اندماج ترفضه بصورة عامة ، ويتعارض مع الايديولوجيا السوفياتية المنادية بالتطوير المتناسق لكافة المجموعات ، وبين ذلك البديل الجذري الذي بات رائجاً الآن : « الحقيبة أو التابوت » .

الإسلام الأخوي

« ان كل مسلم هو أخ وصديق لكل مسلم ، مهما كانت قوميته ومهما كان موطنه الأصلي . ولا ينبغي لأي مسلم أن يشعر بالأذى يأتيه من مسلم آخر »(٢٥) . ان هذا الاعلان ، الذي يتكرر مرات ومرات على منابر المساجد السوفياتية ، يبدو الآن أنه قد أضحى في مهب النسيان وسط اندلاع الصراعات العرقية في آسيا الوسطى . ومع ذلك فانها لم تعد تحصى تلك التظاهرات التي تقوم في هذه المنطقة ، وترفرف فيها البيارق الخضراء ، جنباً إلى جنب مع اليافطات حاملة الشعارات ، حتى ولو كان هدف المتظاهرين اعلان عدائهم تجاه مسلمين آخرين! غير أن هذا الوضع ليس تناقضياً إلا في ظاهره .

عندما تبدي السلطات السوفياتية قلقها من أن ثمة في خلفية أعمال العنف ، تحركاً اسلامياً ، بل ودعاوة اسلامية آتية من الخارج ، تستهدف اشاعة عدم الاستقرار في مناطق المحيط ، مستفيدة من أي ذريعة للاستياء ، فانها تكون على حق في ذلك .. ولكن بشكل جزئي فقط . فأن تكون الروابط بين المسلمين السوفيات والمسلمين المجاورين - من ايرانيين وأفغان - تعيش حالة ازدهار في ايامنا هذه ، أمر صحيح . وان تكون العربية السعودية تبدي اهتماماً متزايداً بهذا الجزء من الاتحاد السوفياتي الذي يقطنه اكثر من ٥٠ مليون مسلم ، ويتلاصق مع قلب عالم الاسلام ، فبديهة تتضاعف الشواهد عليها . ومع ذلك فان لا شيء يشير الى أن العواطف المستعرة تجد جذوتها في الخارج . حيث أن انتشار البيانات وشرائط الكاسيت الدعاوية الآتية من ايران وافغانستان ، هذا الانتشار الذي يؤتى دائماً على ذكره من أجل دعم النظرية المتحدثة عن استفزازات خارجية ، لا يمس بشكل خاص سوى المناطق المتاخمة لذينك البلدين .. لكنه يبدو أقل مصداقية حين يتعلق الأمر بالمناطق العمرانية التي تجري فيها أخطر الأحداث .

رغم هذا فإن المماراة في حقيقة تقدم النشاط الاسلامي في مجتمعات آسيا الوسطى خلال هذه السنوات الأخيرة ، لم تعد بالأمر الممكن . فالحال أن السياسة الدينية ، الليبرالية نسبياً ، التي ينتهجها غورباتشيف ، ادت في آسيا الوسطى كما في القوقاز ، الى

انشاء مساجد جديدة، والى بذل المزيد من الجهود التي تستهدف تدريب رجال الدين بشكل افضل وأكثر كثافة[٢٦].

يقينا ان هذه الاجراءات سوف تستلزم زمناً قبل ان تحدث تبديلاً في وضعية قليلة التلاؤم مع هيمنة حقيقية للاسلام في هذا المجتمع. فالحال ان الاتحاد السوفياتي لم يكن يعد في العام ١٩٨٦، سوى ١٣٣٠ مسجداً عاملاً، ونحو ٢٠٠٠ مسجد لا وضعية رسمية لها، بمعنى أنه يعمل بفضل تسامح غير مشروع[٢٧]. فإذا فكرنا بالـ ٢٠,٨٠٠ مسجد التي كانت موجودة قبل الثورة، من اجل سكان يقل عددهم ثلاث مرات عن عدد السكان الحاليين، يصبح بامكاننا ان نتصور المسافة التي ينبغي، بعد، قطعها. اما بالنسبة الى اعداد رجال الدين، فإن المدرستين الاسلاميتين العاملتين حالياً في آسيا الوسطى - وثمة ثالثة قيد الانشاء في ازربيجان - لا تتمتع إلا بإمكانيات استقبال تبدو واهية بالمقارنة مع الاحتياجات الحقيقية.

الجديد في الأمر هو أن رياح الاصلاح قد أحدثت تبدلاً في العلاقات بين المسلمين، وبين الهرمية الدينية الخاصة بهم. فان تكون تظاهرة قد تجمعت يوم ٣ شباط (فبراير) ١٩٨٨، في ساحة لينين(!) في طشقند، لتضم نحو الف من الاشخاص راحوا يطالبون بعزل المفتي الأكبر شمس الدين خان بابا خان، المتهم بالفساد وبالمسلك السيء، فذلكم ما يشهد على ثورة حقيقية طالت الأذهان.. وما يساهم كذلك في تعزيز الغليان. إن السلطة تقبل اليوم الأديان آملة منها ان تساهم في تثبيت الاستقرار في المجتمع. ولكن هل يمكن لهذا الاسلام، الذي يناحره المجتمع، ان يلعب مثل هذا الدور؟ خاصة وان الوضع المعنوي بات يثير قلقا كبيرا هنا؟ ان المجتمع في اسيا الوسطى لم يعد متعيناً عليه، فقط، ان يجابه وضعية مأساوية على الصعيد الاقتصادي، وعلى صعيد تدهور الأوضاع المادية والصحية التي يتعين على سكان يتزايد عددهم ان يعيشوا في ظلها، بل عليه ان يجابه كذلك، التفتت الاخلاقي المستشري. فالادمان على الخمر وعلى المخدرات يهدد الشبيبة[٢٨]. وتحرر النساء، الذي كان ينظر اليه على أنه واحد من اجمل انجازات النظام السوفياتي، يتقهقر بسرعة.. وفي المقابل يرتفع معدل الانتحار ارتفاعاً سريعاً في اوساط النساء[٢٩]. وهكذا خلال بضعة أعوام حدث للتضافر بين النجاحات التي حققها النظام (التعليم، المساواة بين الجنسين، حماية الطفولة) وبين الأخلاق المرتبطة بتقاليد السلف (تلاحم العائلة، سلطة الأب، الرزانة الأخلاقية.. الخ) حدث لهذا التضافر أن تدهور كاشفا، كما في بقية انحاء الاتحاد السوفياتي، عن عورات مجتمع فقد نقاط

ارتكازه التقليدية، وأقنعه انكشاف الكذب السوفياتي، أن ليس ثمة حدوداً لظمأ النهم الفردي. اما النخب المسلمة - من سياسية وثقافية ودينية - وقد هالتها ضخامة ونتائج الارتباك الاجتماعي، فقد استدارت وسط توافق عام صوب الاسلام، ناظرة اليه على أساس انه منظومة قيم، في محاولة منها لأن تبني على أساسه تقويماً أخلاقياً وتلاحماً اجتماعياً. لكن ما من أحد يرغب في ان يؤدي هذا اللجوء، الى وضع آسيا الوسطى، تحت هيمنة شكل تسلطي، بل تعصبي، من الدين. ينبغي على الدين أن يكون فقط عضواً اجتماعياً يمكن لأمم هذه المنطقة أن تتلاقى من حوله. بشكل من الأشكال تأمل النخب من الاسلام أن يلعب، في مرحلة القلق هذه، دوراً شبيهاً بالدور الذي لعبته الكاثوليكية في بولونيا.

على هذا النحو يصبح الاسلام نموذج تشريع للدول القومية التي تريد أن تعيش وتتطور بطريقة مستقلة عن نظام سوفياتي ضحى بها على مذبح تصور مخطىء للتقدم[٢٠]. وإذ يفهم على هذا النحو، لا يمكن للإسلام أن يوحد سوى اعضاء جماعة قومية واحدة، فيتماهى مع مصالحهم. وهو إذ يرسم أطر الأمة، بوصفها مرتكز التجمع، يتلاقى المتظاهرون أكثر وأكثر تحت بيرقه الأخضر.

ومن نافلة القول أن مفاهيم الاخاء والسلام، لا تعود ذات حظوة كبيرة حين ينظر الى منظومة قيم، وسط مناخ اليأس، على أنها وسيلة للتوحيد ضد ما هو خارج الجماعة.. بل أن مثل هذه المنظومة يساهم اذاك في تعزيز خصوصية كل جماعة. وبالتحديد يعطي لبرميل البارود في آسيا الوسطى قدرة استثنائية على الاستنفار الشعبي. والحال ان مجتمعات هذه المنطقة، في اتجاهها نحو الاسلام، انما تولي ظهرها أكثر وأكثر ناحية الجماعة السوفياتية. لكنها، في الوقت نفسه، تبدو غير قادرة على الانفصال عنها حقاً، طالما أن «التخصص» الاقتصادي الذي فرض عليها في الماضي، يبقيها لفترة من الزمن طويلة، في حالة تبعية ازاء الاتحاد. وهذه التوترات المتناحرة تحمل هي الأخرى مخاطرها الواضحة. فهي تغذي أكثر وأكثر - ان كان ثمة مكان لمزيد، بعد - تلك المرارة التي تشعر بها مناطق المحيط التي تنغلق على اسلامها في وجه مركز مرفوض، لكنه يظل ضرورياً لها للبقاء. وفي روسيا نفسها تزيد تلك التوترات من مشاعر الخوف، والعداء للاسلام، والرغبة في الابتعاد عن عالم بات طابعه المعادي والمتفجر واضحاً للعيان. وفي نهاية الأمر، لأن ما من أحد يأمل في أن يعجل من مسيرته في اتجاه «التابوت»، ها هي الجماعة الأوروبية كلها باتت على وشك حمل «الحقيبة»

والرحيل، كما هو حال المهجّرين المعرضين للضرب والأذى.

* * *

الحقيقة أن تعاقب الانتفاضات واعمال العنف، الذي يعتبر منذ العام ١٩٨٩، واحداً من المعطيات الثابتة في حياة آسيا الوسطى، يذكرنا - بشكل يدعو للدهشة - بما كان الأمر عليه في ماضي الامبراطورية السوفياتية، حين عبرت هذه الامبراطورية من التفتت الأصم الى الانفجار. وكما لو كان الأمر من قبيل الصدفة، نلاحظ كيف ان اسم كازاخستان يقفز الى واجهة الأحداث، في اللحظتين اللتين تندلع فيهما هذه الصدمة. فهنا كل شيء يتعقد ويبدأ. في العام ١٩١٦، حين تضعضعت الامبراطورية بفعل هزائم الحرب الأولى، وساد الهلع رعاياها وهم يكتشفون ان للعملاق أقدام من الطين (وهو شكل عريق من اشكال ارتباك مجتمع أمام افلاس نظامه)، كانت مناطق المحيط هي المكان الذي راح يرفض السلطة المركزية. ففي ٢ تموز (يوليو) ١٩١٦، انتفض البدو الكازاخ، ضد التجنيد الذي راح يفرض عليهم (وهو موضوع آخر من مواضيع صراع العام ١٩٩٠.. ايضاً) ووصلت الثورة الى كافة السهوب. يومها، الى جانب ذلك السبب المباشر للثورة، كان المجيء المكثف للمستوطنين الروس، والعراك على الأراضي، وانهيار مستوى العيش، في خلفية تلك الانتفاضة اليائسة التي قامت ضد الأجانب، وجرى خلالها ذبح الالوف من القرخيزيين والكازاخ. لكن القمع الدموي لم يؤد، يومها، الى استتباب الهدوء بل خلق «جبهة فوضى» حقيقية تمتد من سهوب كازاخستان، الى منطقة عبر القوقاز. اما فرغانة، ومنطقة سمرقند، فقد كان الغليان فيهما مماثلاً للغليان في السهوب. وفي كل مكان بدأ سكان ايقظتهم ضخامة القمع، ومشاريع الاستيطان المتزايدة، بالاستنفار من حول رجل دين مسلم متشدد ومحافظ كان يحلم بالجهاد. يومها فكر مثقفون محدثون ومجددون، كانوا يبحثون عن طرق تؤدي إلى إنهاض جماعتهم معنوياً وسياسياً، فكروا هم ايضاً بأن الاسلام، الاسلام المتجدد، هو الذي سيكون من شأنه ان يوحد الطاقات بغية وضع حد للهيمنة الامبريالية. والحال أن ثورة العام ١٩١٧ كانت قد استبقت، يومها، بانهيار الامبراطورية. ولقد أدرك لينين هذا الأمر، فما كان منه إلا أن مد يده الى كافة القوميات وتطلعاتها، وبهره، في لحظة أولى، ان يرى رجال الدين في آسيا الوسطى الثائرة، يضعون فوق بيارق الاسلام الخضراء،

شريطة حمراء تحمل رمز الشيوعية: المنجل والمطرقة...

عند نهاية سنوات الثمانين، حين استعادت كافة الشعوب السوفياتية ذاكرتها، اكتشفت شعوب آسيا الوسطى، تحديداً، ذلك الماضي الثوري، فماهت به مأساتها الراهنة، وربطت نفسها بمعارك الأمس. وما هو صحيح بالنسبة الى آسيا الوسطى، يصح كذلك بالنسبة إلى كافة المناطق المحيطية التي باتت غائصة في العنف. فالقوقاز، الذي يغلي من جراء عمليات التوطين التي تنكرها اليوم السلطة السوفياتية، ها هو ينظر من جديد الى الشبح الاسطوري للامام شامل الذي تصدى للقوة الروسية فترة من الزمن طويلة. والجيورجيون ينظرون الى ثورتهم المحطمة التي حدثت في العام ١٩٢٤. من جمهورية الى أخرى، تبدو ثورات اليوم وكأنها تنحدر من طاحونة مقاومي الماضي. و«الغلاسنوست» الذي يعطي لكل شعب حقه في اعادة اللحمة مع تاريخه، هو الذي ساهم، دون أدنى ريب، في ربط الماضي بالحاضر، وفي تذكير الشعوب المضنكة بأنها قد عرفت في الماضي كيف تنهض ضد امبراطورية قوية، حتى من قبل أن تصاب هذه بالهزيمة. وانها - أي تلك الشعوب - هي التي ساهمت، بشكل حاسم، في انهيار الامبراطورية. وهكذا، منذ اللحظة التي تعلّم فيها الحقيقة - التي باتت تفرض نفسها على الجميع - شعوب الاتحاد السوفياتي بأنها انما تقاد نحو الهاوية، كما حدث ان اقتيدت في الماضي نحو حرب كارثية، يحدث للماضي والحاضر ان يتلازما ويتلاحما ليخلقا لدى تلك الشعوب نفس القناعة التي تقول لها أن عليها أن تقبض على مصيرها بين يديها.

هوامش الفصل السادس

(١) «كومسومولسكايا برافدا» ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٨٩.

(٢) «البرافدا» ٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٩؛ و٩ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٣) «البرافدا» ١٢ و١٣ ـ ٦ ـ ١٩٨٩، «اكراسنايا زفيزدا» ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٤) «البرافدا» ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٥) «أزفستيا» ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٦) «البرافدا» ٢٥ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(٧) «كومسومولسكايا برافدا» ١٠ ـ ٧ ـ ١٩٩٠.

(٨) «أزفستيا» ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٩٠، ومن أجل صورة عامة للأحداث في طادجكستان منذ العام ١٩٨٥، راجع «سوسياليستتشسكايا اندورستريا» ١٨ ـ ١ ـ ١٩٨٩.

(٩) «كومسومولسكايا برافدا» ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٩ «المخدرات، بين أشياء أخرى هي سبب العنف».

(١٠) تصريح الجنرال شاتالين، مسؤول قوات وزارة الداخلية «سلسكايا جزن» ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(١١) «أزفستيا» ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٨٩.

(١٢) «سوفيتلنايا غازيتا»، ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٩.

(١٣) «ناسيوناليني سوستاف» مرجع مذكور.

(١٤) نفس المرجع ص ٧٠.

(١٥) عددهم غير محدد لأنهم لم يحصوا بصفتهم هذه.

(١٦) «أوزبكستان ستكون فردوسكم بالمقارنة مع الوضع العرقي الذي تجدونه عندنا (ما قاله غومباردزه امام وفد المسخص).

(١٧) شَشكو (ف.) في «سوفنسكايا اتنوغرافيا» حزيران ١٩٨٨، ص ٥ ـ ٦.

(١٨) «ناسيوناليني سوستاف»، مرجع مذكور ص ٩٢.

(١٩) راجع خطاب رئيس اتحاد كتاب طادجكستان امام اجتماع اتحاد كتاب الاتحاد السوفياتي في «ليتراتورنايا غازيتا» ٩ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.

(٢٠) يشكل تتار القرم، مثالاً آخر على هذه العقد والتشابكات القومية. فجمهوريتهم، التي أزيلت بعد نفيهم، دمجت باوكرانيا. في العام ١٩٨٧ تأسست لجنة يرأسها اندريه غروميكو مهمتها دراسة مشكلة عودتهم، التي تفترض اعادة تأسيس جمهوريتهم ذات الحكم الذاتي، أي اقتطاع جزء من اراضي أوكرانيا. يوم ٩ حزيران (يونيو) صدر بيان مبهم يتحدث عن أن اللجنة قد رفضت مطلبهم. راجع «البرافدا» ٩ ـ ٦ ـ ١٩٨٨.

(٢١) كونستانتينوف في «برافيتلسفيني فستنيك» العدد ٢٩ (٥٥)، ١٩٩٠، ص ١٢.

(٢٢) محاكمة كتلة «اليمينيين والتروتسكيين» المعادية للسوفيات، عرض مطبوع على الآلة الكاتبة لما دار خلال السجال (٢ ـ ٣ آذار / مارس ١٩٣٨)، موسكو ١٩٣٨ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، مساءلة من فيض الله خوجاييف.

(٢٣) «آرال أوغروجايت بلانيتي» في «سوسياليتشسكايا اندوستري»، ٢٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٩. حول العلاقة مع وفيات الأطفال وتشوه المواليد، راجع «ليتراتورنايا غازيتا» ٢٧ ـ ١ ـ ١٩٨٨، و«أوغنيوك» العدد ١٢، ١٩٨٨، ص ٢٦ و«موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٢٦.

(٢٤) «سوفيتسكايا قرخيزيا» ٧ ـ ٦ ـ ١٩٨٩، مذكور في «تقرير حول الاتحاد السوفياتي» لاذاعة الحرية ١٤ ـ ٦ ـ ١٩٨٩، ص ١٨.

(٢٥) عاشيرف «مسلمانسكايا بروبوفد»، موسكو، ١٩٧٨، ص ٧٥.

(٢٦) «الكرملين يأمر برحلات جوية خاصة الى مكة»، «نيويورك تايمز» ٢٤ ـ ٤ ـ ١٩٩٠، وفي «أوغونيوك» العدد ٢٦، ١٩٩٠ (المفتي محمد يوسف).

(٢٧) حوار مع خارتشيف في «نوكا اي ريليجيا» العدد ١١، ١٩٨٧، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٢٨) استهلاك المخدرات تضاعف مرتين تقريباً بين ١٩٨٥ و١٩٩٠، راجع «سوسيالنوي رازويني اي أوروفن جيزني ناسيلينيا» موسكو، ١٩٨٩، ص ١٤٥.

(٢٩) «ناسيليني س. س. س. ر.»، مرجع مذكور ص ٦٦٥ ـ ٦٦٦.

(٣٠) تسيبكو (أ.) «رودينا»، العددان ٢ و٣، ١٩٩٠.

القسم الثالث

نهاية الاتحاد

الفصل السابع

«السلطة المزدوجة»

خلال نحو من سبعين عاماً، هيمن على حياة المواطنين السوفيات مبدآن: الحزب، بوصفه القابض الوحيد على السلطة، كان كذلك الممثل الوحيد للمجتمع (عن طريق مختلف المنظمات الاجتماعية التي كان يسيطر عليها)؛ وكل مبادرة، كل تغيير، كل اصلاح، لا يمكنه ان يأتي إلا من «فوق» - أي من الحزب. وعلى هذا النحو بدأت «البريسترويكا» على أي حال. ومما لا شك فيه أن ميخائيل غورباتشيف، بالاستناد الى الواقع لا الى الاسطورة، وبعد ان تخلص من كميات من الكذب هائلة، كان هو من فتح درب التغيرات المقبلة. إذن، في مرحلة أولى، أتت المبادرة منه، ومن «فوق» جاءت الدعوة الى التجديد، وجاءت المشاريع التي يتعين الوصول الى تحقيقها.

ان ما هو جدير بالانتباه، في التاريخ السوفياتي خلال السنوات الخمس الأخيرة، هو الكيفية التي اتخذ فيها المجتمع، شيئاً فشيئاً، مكانه في مسيرة التغيير التي اقترحت عليه، فقرر ان يكون هو صانعها. انطلاقاً من هذا عرف الاتحاد السوفياتي ثورة حقيقية، هي الثورة الأولى منذ العام ١٩١٧، التي تعيد الربط بكل هدوء مع ذلك التغيير الذي كان قد أعلن في ذلك العام، خلال شهر شباط (فبراير)، ثم جاء الانقلاب الذي دبره لينين في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ليقطعه. اما المجتمع السوفياتي الذي انتزعت منه كل مبادرة خلال اكثر من سبعين عاماً، فإنه عاد ليستعيد زمام المبادرة انطلاقاً من العام ١٩٨٨. فالتعددية تتوطد هناك حيث لا يزال الحزب يزعم القبض على الدور القيادي، الذي سيتخلى عنه مستاءً في العام ١٩٩٠[1]، حين لن يعود هذا الدور، على أي حال، سوى خرافة.. حيث أن المبادرة، بل والسلطة، كانا قد صارا، منذ شهور طويلة، بين أيدي تلك المنظمات التي أفرزها المجتمع.

في جذور تلك الثورة كان ثمة، دون ريب، رغبة السلطة في العثور لنفسها على صدى وعلى عون لدى المجتمع. كان هناك مجموعات قد انبثقت حتى من قبل وصول

غورباتشيف الى السلطة: تجمعات من ذوي الارادات الطيبة من حول اهتمام مشترك، من حول انقاذ تراث ما، أو من حول الدفاع عن البيئة في المقام الأول. بعد العام ١٩٨٥ ازداد عدد تلك المجموعات بوتيرة متسارعة مما يشهد على أن المجتمع، لم يكن مستسلماً، كما يسود الاعتقاد العام، أمام كونه مبعداً عن امساك مصيره بيده. هذه المجموعات التي اطلق عليها اسم «المجموعات غير الرسمية» لم يكتف غورباتشيف بالقبول بوجودها، بل انه شجعها ايضاً. ترى هل يمكن للبريسترويكا أن تنجح إن لم تستنفر المجتمع؟ لقد برهنت هذه المجموعات على أن للانخذال الاجتماعي حدوده، وعلى أنه لا يزال ثمة في البلد وجود لقطاعات مبادرة وحيوية يمكنها، عبر تقديم نفسها كمثال، أو بفعل التدريب، ان تساهم مساهمة فعالة في انجاح الاصلاحات: «إن تقدما عاماً، يترجم جوهر البريسترويكا نفسها، يكمن في عملية التعزيز الجذري للادارة الذاتية الاجتماعية» يكتب منذ العام ١٩٨٧، الحقوقي كوراشفيلي، الذي سيتبدى مدافعاً عنيداً عن تلك المبادرات القاعدية(٢).

فكرت السلطة بأن هذه المنظمات المنبثقة عن المجتمع ضرورية الوجود، وكذلك ينبغي ان تخضع للرقابة. ولا سيما بالنظر الى أن الازدياد الاستثنائي في عددها خلال فترة من الوقت قصيرة، كان قد بدأ يقلق الحزب.

وها هنا يكمن أصل الجبهات الشعبية، التي تأسست بشكل عفوي جزئياً، لكنها نالت، جزئياً أيضاً، تشجيعاً من السلطة، بل وحثاً على التشكل. والفكرة التي تقف وراء تشكيلها تبدو بسيطة. بالنسبة الى غورباتشيف، وبالنسبة الى الحزب، إذا كان الاستنفار الاجتماعي لازماً، فإنه قد يتبدى ايضاً مثيراً للخوف. فالسلطة السوفياتية لا يمكنها أن تدع هذه الجماعات الصغيرة تتضاعف عدداً الى الأبد، حاملة تطلعات مضادة، إن لم تتم الرقابة عليها سيكون من شأنها اضعاف تلك السلطة على المدى الطويل بدلاً من أن تساعدها. وفكرت السلطة انها إذ تضع تلك المجموعات الصغيرة، تحت سلطة جبهات شعبية اعرض منها - مثل تلك التي كانت في الماضي مجرد فروع للحزب - فانها ستكون قد ربحت على جبهتين: حصلت من جهة على دعم نشط من المجتمع مقابل قسط من المبادرة تسمح به، ومن جهة ثانية، تقنّن هذا الدعم وتوجهه كما تريد.

لكن ميخائيل غورباتشيف سوف يلاحظ، باكراً، كم ان «استراتيجيته الجبهوية» كانت واهمة. فالجبهات الشعبية، التي ولدت بمباركة من الحزب، ستفلت بسرعة من رقابة هذا الحزب لكي تصوغ استراتيجياتها الخاصة وتضحي ارهاصات لأحزاب سياسية

حقيقية. كما ان تغيير النظام الانتخابي، وتوطيد اركان حياة نيابية كان عليها في البداية ان تكون محدودة، لكنها سوف لن تتأخر على تجاوز المبادرين اليها، هذين الأمرين سوف يخدمان الجبهات الشعبية. لأن هذه الأخيرة سوف تجد في تلك الاصلاحات امكانية لخوض لعبة سياسية مستقلة. لولا ميخائيل غورباتشيف، إذن، ولولا الاصلاحات التي رسمها، من المؤكد أن الجبهات الشعبية ما كانت لتقوم لها قائمة. ولكن لولا تلك الجبهات ولولا العديد من المنظمات الأخرى المشابهة، من المؤكد ان محمول الاصلاحات كان سيكون محدوداً. ان تحرك تلك المنظمات - من غير رسمية، وجبهات شعبية، وأحزاب سياسية أخيراً - هو الذي فجّر النظام السياسي كله فارضاً عليه «تعددية أمر واقع» بينما من المعروف ان تلك التعددية لم توجد «حقوقياً» إلا في وقت لاحق.

في خضم هذه الثورة، تبدى الاطار القومي، في الجمهوريات، مناصراً بشكل خاص لقيام الجبهات وتنشيطها. فالمجتمع كان يغذي - فيما وراء كافة الفوارق والحواجز - طموحاً مشتركاً يقوم في تعزيز وجوده القومي. اذ منذ اللحظة التي بات فيها ممكناً النضال العلني في سبيل تطور المجتمع، باتت كل المشكلات - الديمقراطية، التقدم الاجتماعي، الثقافة وقضايا البيئة - متجمعة في بوتقة برنامج قومي واحد. وهذا ما يفسر لنا السرعة التي بها انبثقت الجبهات الشعبية في كافة الجمهوريات، كا يفسر تمكنها من لعب دور سياسي في تلك الجمهوريات، طالما انها تبدت مدعومة من المجتمع كله، لا من مجموعات أو قطاعات معينة فيه. ومن هنا كان ذلك الانقلاب الذي طال المشهد السياسي السوفياتي وصولاً الى اعادة النظر في الاسبقية المعطاة للاتحاد السوفياتي نفسه.

الطليعة: الجبهات الشعبية البلطيقية

معارك هدفها الحفاظ على اللغة القومية وفرض استخدامها[٣]، معارك من أجل حماية البيئة، معارك من أجل احقاق الحق بالنسبة الى ضحايا النظام - توجهات عديدة هي التي راحت تغذي تلاقي التنظيمات: «الخضر»، «التذكار»، «هلسنكي ٨٦».. الخ. كما ان الاتحادات القومية للمبدعين (من كتاب وسينمائيين في المقام الأول) راحت تتحرك في كل مكان، في طليعة المعارك جميعاً. وليس من قبيل الصدفة ان يختتم مهرجان الفيلم في أوديسا، في ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٨، اعماله بنداء موجه الى النخبة السوفياتية كلها يدعوها الى تشكيل «جبهة شعبية لمساندة البريسترويكا»[٤]. إذ منذ

تلك اللحظة صار المفهومان: مفهوم « الجبهات الشعبية »، ومفهوم « الدفاع عن البريسترويكا »، متلازمين عن كثب. ذلكم ما كانه الاطار الأولي لتشكيل الجبهات، تلك التي كانت أولاها، وابرز مثال عليها دون ريب، الجبهات التي قامت في دول البلطيق.

فخلال أقل من أربعة أشهر - بين حزيران وتشرين الأول (يونيو / اكتوبر) ١٩٨٨ - تشكلت في الدول البلطيقية الثلاث التي ضمها ستالين في العام ١٩٤٠، جبهات شعبية قوية، تمثيلية الى حد كبير، ضامة كل المبادرات التي كانت حتى ذلك الحين مشتتة. ومما لا شك فيه انه لا يحق لنا أن ندهش لكون هذه الجمهوريات هي التي ضربت المثل. فهي اذ أعطيت الطابع السوفياتي، في زمن متأخر عن بقية الجمهوريات، ظلت في ذاكرتها صورة لحياة سياسية لا تخضع لهيمنة أي حزب واحد. والمجتمعات البلطيقية، إذ ظلت تهجس على الدوام بذكرى استقلالها الضائع، كانت. وبكل جلاء. أفضل استعداداً من الجمهوريات الأخرى للاستفادة من البريسترويكا من أجل المساجلة حول مشاكلها وتطلعاتها.

غالباً ما يُعترض بأن استقلال تلك الجمهوريات كان قصير الأمد - ٢٢ سنة - وأن مصير هذه الدول، التي كان بطرس الأكبر قد ضمها في الماضي، لا يختلف اختلافاً جذرياً عن مصير بقية الممتلكات الروسية. لكن المعترضين هنا ينسون ان « الاقاليم البلطيقية » في الامبراطورية، باعتبارها « نافذة مفتوحة على أوروبا » تمتعت داخلها لزمن طويل بوضعية مميزة. وضعية ثقافية، أتاحت لها الحصول على جامعات معتبرة، لا تسيطر عليها اللغة الروسية، المفروضة في كل مكان آخر (مثل جامعة « دوربات »، التي تدعى الآن « تارتو »). ووضعية اجتماعية، لأن الرق، الذي ألغي في روسيا في العام ١٨٦١، كان قد الغي في الأقاليم البلطيقية قبل ذلك بأربعين عاماً. ولئن كان القيصر الكسندر الثالث قد حاول أن يمد الى هنا سياسته الترويسية، فإن نتيجة ذلك لم تكن سوى تفجر المشاعر القومية وارادة المقاومة. اذن، كان الميراث البلطيقي صلباً.. وهذا ما سوف نتلمسه اعتباراً من ربيع العام ١٩٨٨.

أول جبهة شعبية ولدت كانت جبهة ليتوانيا التي عرفت تحت اسم « سايوديس » وتأسست في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ على خلفية الأزمة القومية. فالحال أن الوقت كان وقت الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة والأربعين لعمليات الاقتلاع المكثفة التي أمر بها ستالين بعد اعادة ضم الدول البلطيقية الى الاتحاد السوفياتي. للمناسبة كانت

تحضر تظاهرات صاخبة في العواصم الثلاث وكان الغليان الشعبي يزداد يوماً بعد يوم. والحقيقة ان مناخ الحقد ذاك كان هو الذي أعطى « سايوديس » لهجة جذرية. ففي ٢٤ حزيران (يونيو) نظمت الجبهة في فيلينوس، تظاهرة غايتها الاعلان عن برنامج الجبهة: دعم البريسترويكا، بالتأكيد، ولكن خاصة، النضال من أجل استقلال اكبر للجمهورية، ومن أجل الدفاع عن المصالح القومية في ميادين الثقافة واللغة والبيئة. والجبهة الشعبية هذه، ما أن قامت، حتى أوضحت بشكل جيد فهمها للبريسترويكا: إن على هذه البريسترويكا ان يكون لها، في المقام الأول، محتوى قومي، لكن هذا لا يفترض وجود أية شوفينية، وينبغي ألا يرمي الى النسيان بالآفاق الديمقراطية للنضال. لكن الأمة والدولة الليتوانيتين هما، بالنسبة الى « سايوديس » الاطار المميز للتقدم السياسي. وضمن هذا الاطار، ومن أجل هذه الغايات فقط، سيمكن للمجتمع ان يستنفر طاقاته من اجل البريسترويكا ويساعدها. إذن كما نرى، ما أن قامت الجبهة حتى بدأت تبتعد عن الفهم الغورباتشيفي للاصلاح.

هذه الرؤية نفسها تخيم على قيام الجبهة الشعبية في استونيا، التي تأسست يوم الأول من تشرين الأول (اكتوبر) في طالين، إبان انعقاد تجمع هام ضمّ عدة جمعيات غير رسمية وتنظيمات آتية من شتى الجمهوريات. والحال ان تراكض المندوبين والموفدين هذا الى حضور المؤتمرات التأسيسية للجبهات، يظهر الى أي حد كان هذا التحرك قد بدأ يمس بلدان المحيط، والسرعة التي بها تطور اليقين من أن ارتباطاً بين الجمهوريات يبدو مقيداً لمصالحها المشتركة، أي - بكلمات أخرى - للحصول على استقلال لها أكبر، في ازاء المركز.

تطور تأكد في ريغا، يوم ٨ تشرين الأول (اكتوبر)، موعد ولادة الجبهة الشعبية الليتونية. يومها حضر اكثر من ألف مندوب، مؤتمر التأسيس من بينهم اشخاص عديدون كان قد سبق لهم ان ناضلوا، وبنجاح، ضد اقامة سد على نهر دوغاوا، مما يعني انهم يعرفون سلفاً قوة التجمع. هذه الجبهة الجديدة ضمت انصار البيئة، وشتى الجمعيات الثقافية، اضافة الى جمعية « النهضة والتجديد »، وهي جمعية تدافع عن حرية العبادة.. وكان هناك اعضاء أفراد أيضاً.

ومن مؤتمر الى آخر، أخذ يتحسن أمر تنظيم الجبهات. في ريغا، كان المنظموم يعرفون مسبقاً بأن عليهم أن يجعلوا لجبهتهم، وبشكل مبكر، بنية ونوافذ محلية.. وهكذا، خلال بضعة أسابيع كان بإمكان الجبهة الليتونية أن تزعم انها تضم ٢٥٠,٠٠٠

عضو، اضافة الى عدد كبير من المناصرين. وكان المسؤولون الثلاثة عن الجبهات البلطيقية ـ الذين تمثل في أذهانهم ذكرى الحياة السياسية السابقة على ضمهم الى الاتحاد ـ كانوا يعرفون ان وجودهم مرتبط بعاملين: الاحتكاك الوثيق بالمجتمع، والترابط الجيد فيما بينهم.

يترتب على الاحتكاك بالمجتمع ان تتوفر ثمة وسائل إعلام.. ومن هنا راح الكل يناضلون في سبيل الوصول الى التلفزة والى الاذاعات، واصدار الصحف. ومن المؤكد ان «سايوديس» (الجبهة الليتوانية) كانت الأوفر حظاً في هذا الميدان، لأنها تتمتع ببرنامج متلفز ـ هو «أمواج النهضة» ـ، وتمكنت من تأسيس عشرات الصحف، ومن بينها صحيفة «النهضة» التي توزع مائة الف نسخة، وفيها طبعة بالروسية وطبعة بالليتوانية، وتتمتع بترخيص رسمي. كما ان تعاونية النشر شكلت الاداة الممتازة لهذا النشاط الاعلامي الكثيف. في استونيا ايضاً تمكنت الجبهة من الوصول الى التلفزة. ولكن في ليتونيا، جاء الحاجز الذي اقامته السلطة ليمنع الجبهة، في مرحلة أولى، من اكثر من التعبير عن نفسها في المناسبات. ورغم هذا كله، فإن برنامجاً إذاعياً اسبوعياً، ومجلة اسبوعية (بطبعتين: روسية وليتونية) توزع مائة الف نسخة، كانا كافيين للابقاء على علاقات منظمة مع الرأي العام. اضف الى هذا ان الجبهة تقدم الدعم لمطبوعات تصدرها تنظيمات أخرى، وخاصة دينية، موسعة بالتالي من رقعة نفوذها.

اذن من الواضح ان للمطبوعات اهمية فائقة؛ ومن هنا راحت تتزايد عدداً في كل جمهورية من الجمهوريات البلطيقية، كما راحت تختفي لتعود وتولد تحت اسماء جديدة. ولقد حازت على شعبية كبيرة، لكنها اصطدمت في كل مكان بالمعضلة المادية: حصص الورق التي تبدت على الدوام غير كافية. هل كان هذا من فعل الشح العام، أم من فعل تخريب ممنهج مارسته السلطة التي كانت تضطر تحت الضغط الشعبي الى السماح لبعض الصحف بالصدور، ثم تعمد بعد ذلك، الى تقليص نتائج هذه التنازلات بطرق ملتوية؟ ما يلفت النظر هو قدرة المطبوعات المستقلة على الوجود، وعلى الحفاظ على كميات من الاعداد لا علاقة لها بكميات الورق التي تحصل عليها. أي معجزة تقف وراء هذا؟ مما لا شك فيه ان العادة السوفياتية التي تقوم على الاعتماد على التموين «الموازي»، وعلى «النظام د.» هي التي تقف وراء هذا.

اما بالنسبة الى الترابط بين الجبهات الثلاث، فإن مشكلته حلت بعد بضعة أشهر من قيام الجبهات. ففي شهر ايار (مايو) ١٩٨٩ اجتمع ممثلون عن كل من الجبهات في

استونيا، وأسسوا «مجلس الجبهات الشعبية البلطيقية» الذي تقوم مهمته في ضبط الترابط بين انشطة الجبهات، وصياغة استراتيجية مشتركة بدلاً من التوجهات المشتتة، وتأمين العلاقة مع التنظيمات السياسية الأخرى في المنطقة، وأخيراً - وليس هذا بالطبع أقل الاهتمامات - التفكير حول مستقبل العالم البلطيقي(٥). ومنذ تأسيسه، أخذ هذا المجلس يجتمع في أغلب الأحيان، من أجل صياغة اجوبة مشتركة على الانتقادات المتصاعدة الصادرة عن الحزب الشيوعي السوفياتي، والمستهدفة تحرك الجبهات؛ وكان هو الذي أمن الغطاء لـ«السلسلة البشرية» الشهيرة التي سوف نعود الى الحديث عنها لاحقاً.

لقد اضطرت الجبهات الشعبية في العالم البلطيقي، الى مجابهة معارضة موسكو، كما الى مجابهة معارضة الأحزاب الشيوعية المحلية، التي كانت حتى ذلك الحين سيدة الموقف السياسي في تلك الجمهوريات، وأخيراً الى مجابهة المجموعات الروسية الهامة التي تعيش بين ظهرانيها.

صحيح ان موسكو تبدت، في مرحلة أولى، غير مبالية نسبياً ازاء التجديد الذي تشكله تلك الجبهات، ولكن ما ان جعلت هذه الأخيرة من نفسها ممثلة للمجتمعات القومية، حتى بدأ الحزب الشيوعي السوفياتي تدخله(٦) منتقداً تلك المواقف التي فيها خروج عن الاطار الدستوري. وراح يذكر الجبهات علناً بأن الدول البلطيقية، دول تنتمي الى الاتحاد السوفياتي، وان الحزب والحزب وحده هو الجهاز الحاكم في الاتحاد السوفياتي.

غير أن الحزب الشيوعي السوفياتي اعتمد خاصة على جماعاته المحلية، من الأحزاب الشيوعية، لاحتواء تحرك الجبهات وحصره ضمن حدود مقبولة. ميدانياً.. راحت الأحزاب الشيوعية تبدي تردداً.. لانها ادركت بسرعة ان المجتمع انقلب الى جانب الجبهات، وان الابقاء على خط متصلب معناه المجازفة بالطرد طرداً شاملاً من قبل رأي عام ينظر الى الأحزاب الشيوعية مسبقاً، بوصفها أدوات في يد السلطة المركزية.

وهكذا، إذا كانت الجبهات قد تبنت استراتيجية مشتركة، فإن الاحزاب ظلت شديدة البعد عن ذلك.

في ليتوانيا قرر الحزب الشيوعي، حين اقلقه ان تتمكن الجبهة المحلية من تجاوزه، قرر خلال انعقاد لجنته المركزية يوم ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ان ينافسها في اظهار الحميّا القومية، وراح الأمين العام للحزب، المنتخب حديثاً، الجيرداس

برازوسكاس يتهم الحزب الشيوعي السوفياتي بالتدخل في توجهات وعمل الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات. ومع ذلك فإنه وجد صعوبة فائقة في الوصول الى موقف واضح. لقد استنكر على موسكو حقها في تعيين الأمين الثاني للحزب، لكنه هو نفسه اضطر للإقرار بأنه قد ساوم موسكو على ترشيحه الخاص.

في استونيا، تبدى الحزب أكثر مرونة.. وراح يزعم انه انما يتعاون مع الجبهة المحلية من اجل انجاح الاصلاحات التي جعل من نفسه بطلاً لها.

اما في الطرف المقابل، في ليتونيا، فإن الحزب الشيوعي المحلي اختار طريق التعنت: لقد رفض أي شكل من أشكال التعاون مع الجبهة المحلية، وراح يجهد لتحطيم كل المبادرات التي تقوم بها. بل ولعب ضدها لعبة «الأممية». إذ أن صورة الوضع تقول لنا بأن أهمية الجالية الروسية في ليتونيا تطرح على الليتونيين معضلة كبيرة، فمن اصل سكان ليتونيا البالغ عددهم ٥٨٧ , ٦٦٦ , ٢ في العام ١٩٨٩، يبلغ عدد الليتونيين ٦٤٦ , ٣٨٧ , ١، بينما يصل عدد الروس الى ٥١٥ , ٩٠٥ نسمة والبيلوروسيين الى ٠٠٠ , ١٢٠ والأوكرانيين الى ٠٠٠ , ٩٢، مما يعني ان عدد السلاف يقل قليلاً عن عدد الليتونيين. ولقد رأى السلاف في الجبهة الشعبية اداة تستخدم من قبل أولئك الذين يرغبون في طرد الغرباء من ليتونيا. وصحيح ان الغالبية - بل وربما الأكثرية الساحقة - من الشعب الليتوني لم تعد ترتضي بهذا الغزو الأجنبي الذي يهدد وحدة هذا الشعب، ويدفع في اتجاه التصنيع المميت للبيئة، ويحصل لابنائه على أفضل الوظائف. وصحيح ايضاً أن الحزب الشيوعي الليتوني، ذا المواقف الموالية للروس بكل جلاء، ينظر اليه هنا على أنه مجرد هيئة روسية(٧).

وسط هذا الاطار الصعب، سعت الجبهة في ليتونيا الى تفادي اتهامها بالشوفينية، وباثارة العداء بين الأعراق، وبمعاداة الروس. في البداية، كانت الجبهة تبتغي طرح مشكلات التوازن بين المجموعات بصيغ موزونة - وقف الهجرة من دون رفض المهجرين المتوطنين مسبقاً -، بيد أن هذه الرؤية المنفتحة نسبياً، للمسألة العرقية، سرعان ما اصطدمت بثلاث صعوبات. في داخل الجبهة، حدث بروز لتيار فعال في نزعته القومية، ينحو الى النضال قبل أي شيء آخر، ضد الترويس ومن أجل اعادة ترسيخ هوية ليتونية خالية من أية شوائب خارجية. والحال ان السجال بين الاتجاهين، حيث تبدى الأول أكثر مدنية، والثاني مفرط في قوميته، تطور بسرعة لصالح التيار الثاني، تحت ضغط الاعضاء وتحت ضغط المجتمع كله. الصعوبة الثانية ترتبط بانبثاق منظمات قومية،

ومعظمها ثقافي، يمثل الكثير منها تلك القوميات المهجرة الى ليتونيا :من روس، وبيلوروسيين وبولونيين ويهود (٨٩٧, ٢٢ يهودياً في العام ١٩٨٩، مقابل ٣١٨, ٢٨ يهودياً في العام ١٩٧٩، وهو تراجع عددي تفسره هجرة اليهود السوفيات). والحال ان هذا الظهور والتكاثر للجماعات الثقافية ادى الى تجذر كافة المواقف القومية، بما في ذلك موقف الليتونيين انفسهم؛ وقلقت الجبهة اذ شعرت ان تجاوزها قد يصبح امراً واقعاً ان هي استنكفت عن الظهور كمهتمة بالدفاع عن القضية الليتونية. وأخيراً في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، وجدت الجبهة الشعبية نفسها ازاء جبهة جديدة تتأسس اسمها «الجبهة العالمية للشعب العامل في ليتونيا» (أو انترفرونت) وقد تشكلت اساساً من الروس ولم يشارك فيها سوى عدد ضئيل من الليتونيين، وهي راحت تدافع عن «الصداقة بين الشعوب»، أي عن الولاء المطلق ازاء موسكو. ومما لا شك فيه أن هذه الجبهة لم تستقطب كل الروس ولا كل السلافيين القاطنين ليتونيا، حيث تبين ان نزعتها المحافظة كانت خليقة بأن تثبط عزائم كل انصار الاصلاحات. لقد حاولت الجبهة الشعبية في البداية منع تأسيس هذه الحركة، وكذلك فعل عدد من الروس المتبصرين، كما يشهد النداء الذي اطلقته، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، شهرية «رودينك» (المسماة «أفوتس» في طبعتها الليتونية). لقد جعل كتاب هذا النص الملفت حقاً، من انفسهم مدافعين عن حق الليتونيين في تقرير مصيرهم، وأكدوا ان هذا هو الثمن الذي يتعين دفعه، لكي يمكن ان يتحقق تعايش دائم بين الليتونيين والروس(٨). لكن أحداً لم يتمكن من لجم اندفاعة «انترفرونت» وعلى هذا النحو وجدت الجبهة الشعبية الليتونية نفسها مدفوعة في اتجاه يفوق في نزعته القومية، ما كان مؤسسو الجبهة قد تمنوه.

لقد كان المثال البلطيقي قابلاً للاحتذاء من قبل الجمهوريات الأخرى، الى درجة جعلت الجمهوريات الثلاث تصبح، منذ ولادة جبهاتها الشعبية، المراكز الرئيسية لتجمع المنظمات الديمقراطية غير الروسية، تلك التي منها سوف تخرج بقية الجبهات قليلاً فقليلاً. وبالنسبة الى الحركات أو المجموعات التي كانت لا تزال مترددة بصدد العبور الصعب من الوضعية اللارسمية «المقبولة» من طرف السلطة، الى وضعية الجبهة الشعبية الحقيقية التي غالباً ما تكون مدانة من قبل هذه السلطة، تبدت تلك الاجتماعات التي شهدت السجالات المشتركة حول المشكلات القومية، حافلة بعون لا يقدر بثمن: فهنا اكتشفت مجموعات، كانت لا تزال غير واثقة من نفسها، انها ليست معزولة، وأنها انما تنتمي الى مجرات لا تكف عن النمو. ولاحظت ان مشكلاتها تشغل بال

مجموعات أخرى وان بعضها قد حل جزئياً قبل ذلك، وهو ما اكدته الجبهات البلطيقية (في لفوف في حزيران - يونيو ١٩٨٨، وريغا في ايلول - سبتمبر ١٩٨٨، وفيلنيوس في شباط - فبراير ١٩٨٩) للشعوب الأوروبية المنتمية الى الاتحاد السوفياتي والتي تمثلت بمندوبين عن حركاتها الديمقراطية[٩].

بين اجتماع وآخر، راح ذلك التجمع للمنظمات الديمقراطية غير الروسية يتجذر هو الآخر. في البداية (في تبيليسي، ويريفان ولفوف) كان الأمر يقوم في دراسة فائدة ووسائل ترابط نشاط شتى الحركات، وانتخاب هيئاتها المشتركة. اما اجتماع ريغا فلقد كرس في جانب كبير منه لمشكلات البريسترويكا، ولصياغة برنامج مشترك (يتعلق بلامركزية حقيقية في الاتحاد السوفياتي وباستقلالية اقتصادية وسياسية للجمهوريات). ولكن في فيلنيوس تبدت اللهجة اكثر عنفاً بكثير؛ حيث صدر عن المؤتمر نصان يكفي عنواناهما لتبيان مضمونيهما: «ميثاق من اجل حرية الأمم المستعبدة من قبل الاتحاد السوفياتي» و«نداء الى الانتلجنسيا الروسية». والحال ان واضعي هاتين الوثيقتين قد ركزوا مطولاً - وهو أمر جديد بدوره - على التضامن القائم بين المضطهدين الروس وغير الروس، وعلى القمع الذي تتعرض له الأمة الروسية نفسها، وعلى تأخر الحركات الديمقراطية الروسية عن أخذ المسألة القومية في حسبانها. منذ تلك اللحظة بدأت فكرة معينة تسود أفكار معظم تنظيمات المحيط: ان الديمقراطية تمر عبر حل المسألة القومية؛ اذن فإن الأسبقية، بالنسبة لكل حركة ديمقراطية حقيقية، ينبغي ان تعطى لمسألة النضال من أجل حصول شعوب الاتحاد السوفياتي على حق تقرير المصير[١٠].

العدوى

في هذا المناخ، حيث راحت النخب القومية تعي المشكلات المشتركة، راح عدد معين من القوى ينشط بشكل، أقل أو أكثر تناسقاً، أخذ المثال البلطيقي ينتشر انتشارا سريعاً.

إذا كانت هناك جمهورية لم تتوقع لها السلطة المركزية ان تصاب بهذه العدوى، فإن هذه الجمهورية هي مولدافيا. فمولدافيا التي انتزعت خلال الحرب العالمية الثانية من رومانيا[١١]، واعطيت الأبجدية الكيريلية لكي تقطع جذورها مع اللغة الرومانية، ظلت لفترة طويلة من الزمن جمهورية متعددة الأعراق، من دون ان ينتج عن هذا الواقع أية

مشكلات في الظاهر. في العام ١٩٨٩، ومن بين سكانها البالغ تعدادهم ٤,٣٣٢,٠٠٠ نسمة، كانت مولدافيا تضم ٢,٧٩٠,٧٦٩ مولدافي، وأكثر من مليون روسي وأوكراني موزعين بشكل متساوي، اضافة الى طائفة يهودية قوية: ٦٥,٦٦٨ يهودياً في العام ١٩٨٩، مقابل نحو ٨٠,٠٠٠ قبل ذلك بعشرة أعوام. وعلى الدوام أثنت الحكومة السوفياتية على واقع أن ٥٣٪ من المولدافيين يتقنون اللغة الروسية اتقاناً جيداً، وهي نسبة تصل الى نسبة الأوكرانيين والبيلوروسيين الذين يتقنون هذه اللغة تقريباً، مع ان اللغة المولدافية (الرومانية) لا تمت بأية صلة الى مجموعة اللغات السلافية. ومع ذلك، في هذه الجمهورية الهادئة بالذات، تمت انطلاقاً من العام ١٩٨٨، حركة ديمقراطية انبثقت من اعماق المجتمع، حركة بدت شبيهة بالتطور الذي طال جمهوريات البلطيق، ووضع مولدافيا بذلك في صف الطليعة.

في البداية كانت هناك «الحركة الديمقراطية من أجل البريسترويكا» التي تأسست في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، وبدت منخرطة في خط الحركات التي تنال تشجيعاً، بل ويوصى بتأسيسها من قبل السلطة نفسها. دافعت هذه الحركة عن الاصلاحات والديمقراطية، أي عن كل ما ينادي به غورباتشيف. صحيح انها راحت تلح، وبطريقة متنامية، على استقلال الجمهوريات ذاتيا، وعلى الرقابة على الهجرة، وعلى ضرورة تملك الفلاحين للأراضي، وهو أمر شديد الأهمية في مولدافيا. ولكن كانت هنا، على وجه الخصوص، قضيتان اسبغتا على برنامج هذه الحركة نغمة غريبة على البريسترويكا، نغمة ستطبع تحول الحركة الى جبهة شعبية. قضية اللغة أولاً: فالحركة الديمقراطية تنظر الى هذه القضية باعتبارها قضية ذات افضلية، وهي تطالب بأن تصبح اللغة المولدافية لغة الدولة في جمهورية تضم اقليات عديدة من شأنها لو حدث ذلك ان تجد حقوقها الثقافية مقلصة.. وهي تطالب خاصة بأن يتم التخلي عن الابجدية الكيريلية لصالح الأبجدية اللاتينية، مما من شأنه ان يسجل العودة الى الوحدة اللغوية التي فقدت في العام ١٩٤٠. «ان المولدافية والرومانية هما لغة واحدة قسمت بصورة تعسفية. ولقد حان الوقت لردم جدار الصين الذي يفصل جذورنا عن بعضها البعض». وواضح هنا أن الحنين الى رومانيا المجاورة يكمن في أرضية هذه المطالب. وهذا الحنين يترافق مع حنين مماثل ازاء المقاطعات التي كانت قد انتزعت من مولدافيا لتضم الى أوكرانيا. ولئن كانت الحركة الديمقراطية قد تغاضت عن المطالبة باعادتها، فإنها مع ذلك تعمدت طرح المشكلة مستثيرة بذلك قلق موسكو التي رفضت رفضاً قاطعاً أي سجال حول اعادة تصحيح

الحدود[١٢].

الى جانب هذه الحركة قامت حركات أخرى قريبة منها، بل وغالباً ما اختلطت بها من جراء ازدواجية العضوية، وهذه الحركات والمنظمات نمت في الوقت نفسه: «حركات الخضر»، «الجمعيات الثقافية والعلمية» التي راحت جميعها تطرح المشكلة نفسها: مشكلة بقاء أمة مولدافية مهددة بالدمار من جراء سياسة الاتحاد السوفياتي القومية.

على الرغم من الحاح الحركة الديمقراطية على احترام حقوق كافة الاقليات، فإن القلق استبد بهذه الأخيرة، بدءاً بالقلق الذي طال اليهود الذين حثهم تصاعد النزعة القومية المولدافية على مغادرة الجمهورية باعداد كبيرة.. كما طال القلق الروس-الأوكرانيين الذين أسسوا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، «جبهة أممية» مماثلة لـ«الانترفرونت» الليتونية. وهذه الجبهة التي راحت تصر على الاعتراف بالروسية كلغة للدولة بالتساوي مع المولدافية، والتي عارضت استخدام الأبجدية اللاتينية معارضة عنيفة، تبدى أنها مدعومة (ان لم تكن محرّضة) من طرف موسكو كما من طرف الحزب الشيوعي المولدافي القريب جداً من الحزب الشيوعي السوفياتي.

من الواضح ان تأسيس «الجبهة الأممية» لم يكن من شأنه إلا أن يفاقم، في المقابل، من تصميم وتوجهات شتى الجبهات القومية. لذا ليس من المدهش ان يؤدي التفاهم بين هذه الجبهات والحركات الى تجميع كافة الجمعيات القائمة، والتي اجتمعت يوم ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٩ في كيشينيف لتؤسس «الجبهة الشعبية في مولدافيا». في استلهامها مثال الجبهات البلطيقية، المقربة جداً منها، وفي استخلاصها لدروس ردود الفعل الروسية في مولدافيا، ولتذبذبات السلطة المركزية، اتخذت الجبهة الشعبية سمات شديدة الراديكالية بالنسبة الى نقاط عديدة: مولدافيا يجب أن تكون ذات سيادة كلية؛ مشكلة المناطق المفقودة يجب ان تكون محور مفاوضات بين حكومات روسيا، ومولدافيا وأوكرانيا، مما يعني أن «الوضعية» الجغرافية القائمة ليست نهائية؛ ان كل هجرة الى داخل مولدافيا، وكل محاولة تقوم بها السلطة المركزية لحث المولدافيين على الهجرة الى خارج جمهوريتهم، ينبغي ان تتوقف، لأن الحفاظ على وجود المجموعة العرقية أمر ذو أسبقية لا مماراة فيها؛ يتعين التجديد الكلي للفريق الحاكم خارج اطار كل رقابة مركزية؛ يتعين الغاء امتيازات اعيان النظام؛ ويتعين الترويج للغة الرومانية بعد اعادتها الى حروفها اللاتينية. وكلها مطالب قدمت على أساس انها كل غير قابل

للتفاوض. وأخيراً نلاحظ أن الجبهة قد طرحت، منذ تأسيسها، مسألة الميثاق الألماني - السوفياتي، وربطت مصير المولدافيين بمصير البلطيقيين، الذين ضمت بلادهم الى الاتحاد السوفياتي بناء لنصوص معاهدة غير مقبولة على صعيد القانون الدولي، كما على صعيد حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الحقيقة ان ليس ثمة معضلات تضع وجود الاتحاد السوفياتي نفسه على بساط البحث، إلا وعمدت هذه الجبهة الى السجال من حولها. وتبدى واضحاً أن راديكالية الجبهة أبعد من أن تقتصر على ميدان الكلام وحده. كذلك فإن تردد السلطات دون الاعتراف بها فور تأسيسها، كما كانت تطالب، قادها الى تنظيم تظاهرات شعبية تهدف الى البرهنة على مدى تمثيليتها، وعلى الدعم الاجتماعي الذي تتمتع به. والحال أنه منذ ظهور هذه الحركة الديمقراطية، والتظاهرات التي تجمع الوف الاشخاص، تجعل من كيشينيف واحدة من المدن السوفياتية الأكثر غلياناً. ففي يوم تأتي الجماهير لمساندة البريسترويكا، وفي يوم تال تأتي للمطالبة باعادة الاعتبار لضحايا ستالين، وفي يوم ثالث تطالب باستعادة الكنيسة الأورثوذكسية في مولدافيا للمعابد الخاصة بها. والمتظاهرون، الذين تبدوا في كل يوم أكثر عدداً منهم في اليوم السابق، كانوا هم الذين ناضلوا في سبيل حصول الجبهة على شرعيتها، وهو ما انتهوا الى فرضه بعد تظاهرات ضخمة جرت يوم ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩. كل شيء في مولدافيا صار موضوع تحد بين السلطة المحلية، المدعومة كما هو واضح من قبل السلطة المركزية، وبين سكان الجمهورية من المولداف المتجمعين اكثر وأكثر وراء الجبهة. وأخيراً، حين نالت هذه الجبهة رخصتها القانونية، كانت مطالب قليلة تفصلها بعد عن الجبهات البلطيقية التي لم تكف عن الاستناد اليها. ان مولدافيا، تحت تأثير هذه الجبهة، كفت منذ زمن طويل عن ان تكون «جمهورية نموذجية».

جمهورية نموذجية أخرى، سلافية هذه المرة، هي بيلوروسيا جعلت لنفسها، مبكراً، جبهة شعبية، ولكن وسط ظروف بالغة الصعوبة، وعبر طلب المعونة من النخب القومية في ليتوانيا - مما يشهد مرة أخرى على الدور الريادي الذي لعبته الجبهات البلطيقية في التطور العام الذي أصاب جمهوريات المحيط. في التاسع عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، تأسست «الجبهة الشعبية لبيلوروسيا» في مينسك، وعلى الفور وجدت نفسها في مواجهة رد الفعل المعادي الذي أبدته السلطة المحلية. إذ منذ البداية أعلن الحزب الشيوعي البيلوروسي انه لا يحق لأي عضو في الحزب أن ينتمي الى الجبهة،

مما حث العديد من متحمسي اللحظات الأولى الى سلوك درب الحذر بعد ذلك. أما التظاهرة الأولى التي نظمتها الجبهة فلقد فرقها عنف نادر المثيل قامت به قوات حفظ النظام[١٣]. وبدت الجبهة كالمحكوم عليها، وقد راح يطاردها غضب السلطات التي رفضت اعطاءها ترخيصاً شرعياً، كما أنكرت عليها حق النشر، وعرض اطروحاتها عبر التلفزة والاذاعة والتظاهر في الشوارع. ولكن من جديد، جاء النموذج البلطيقي لينقذ اعضاء الجبهة من الوقوع في وهاد اليأس. إذ أن العديد منهم توجه يوم ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، الى فيلنيوس حيث أسسوا بشكل رسمي هذه المرة، ووسط ضجة كبيرة وبمساعدة مندوبي الجبهات البلطيقية، جبهتهم الشعبية الخاصة. اذن، ولادتان لجبهة واحدة.. هل هناك واحدة منهما لا لزوم لها؟ هاكم على الأقل اشارة مقلقة لموسكو[١٤]، وها هي السلطات المحلية تجد ما يحثها على مضاعفة عمليات الاستفزاز مستندة الى ضرورة الدفاع عن حقوق القوميات التي تعيش في بيلوروسيا (١,٣٤١,٠٠٠ روسي؛ ٢٩٠,٠٠٠ أوكراني؛ ٤١٨,٠٠٠ بولوني؛ و١١٨,٠٠٠ يهودي)[١٥]. على هذا الكلام وجد البيلوروسيون انفسهم يردون بأنهم قد شهدوا بين ١٩٧٩ و١٩٨٩ على تدفق كثير للروس والأوكرانيين في اتجاه جمهوريتهم، بينما يعيش السكان البيلوروسيون مسحوقين، في أسفل سلم معدلات النمو الديمغرافي في الاتحاد السوفياتي (٩٪ لمجموع بلدان الاتحاد السوفياتي، ٤٪ فقط للبيلوروسيين). وهو تراجع نسبي كان من شأنه ان أنذر نخبة هذه الجمهورية. من ناحيتها بعثت «انترفرونت» بمندوبيها الى بيلوروسيا من أجل استنفار «الأقليات المهددة» من قبل النزعة القومية المحلية. فلئن كان ينكر على الجبهة حق عقد الاجتماعات في بيلوروسيا، ها هم هؤلاء المسافرون الأجانب لا يعترضهم أحد في أماكن العمل حيث يتجمع الكثيرون من غير البيلوروسيين.

الحال ان النجاح الشعبي للجبهة بعد ولادتها الثانية (حيث تقول انها باتت تضم مائة ألف عضو) انما يعزى قبل أي شيء آخر، الى فاجعة تشيرنوبيل. فالسلطة - المحلية والمركزية - شاءت أن يسود الصمت المدى الذي اتخذته الكارثة (الاراضي التي امتصت الاشعاعات) بعد أن تأخرت في اخلاء السكان من المناطق المصابة. امّا الجبهة فقد جعلت من نفسها مركز التحقيقات الموازية حول حجم ظواهر الاشعاع، وحول النتائج الصحية التي ستترتب عليه بالنسبة الى شعب لم يسبق لأحد أن أخبره بحجم الاخطار التي أحاقت به حين حل الانفجار، وأبقي في المناطق الخطيرة دون ان يبادر أحد الى نقله منها. ومما لا شك فيه ان حادثة تشيرنوبيل، هي السبب في الطلاق المتصاعد بين الاتحاد

السوفياتي وبيلوروسيا، مع انهما كانا حتى ذلك الحين على وفاق تام فيما بينهما. فتأسيس الجبهة بسرعة، وتزايد عدد انصارها وجمهورها رغم شتى ضروب الاضطهاد الذي يتعرضون له، يرتبطان بالكارثة النووية. ولكن، في هذه الجمهورية، يبدو واضحاً أن الجبهة الشعبية، التي هي رمز للحقد والمعاناة القوميين، لا يزال عليها أن تقطع مسافة كبيرة قبل أن تجد نفسها في طليعة التغيير السياسي.

على العكس من هذا تبدو الأمور في أوكرانيا، حيث تأخرت الجبهة الشعبية في الظهور. والحال أن تضافر الافكار الاصلاحية القومية، وتنامي النضالات المخاضة، يجعلان من هذه الجمهورية مركزاً محتملاً لحدوث التغيرات الحبلى بالنتائج بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي. ولادراك هذا يتعين علينا أن نتذكر ما تمثله أوكرانيا داخل الاتحاد السوفياتي، فهي جمهوريته الثانية، بشرياً واقتصادياً: إذ يعيش فيها ٥١,٥ مليون نسمة، منهم ٣٧ مليون أوكراني و١١ مليون روسي. والاتحاد السوفياتي في مجموعه يضم ٤٤ مليون أوكراني، مما يعني انهم، من بعد الروس الذين يشاركونهم سلافيتهم، يشكل الأوكرانيون أكبر جماعة متمركزة في الحيز السوفياتي كله. ويتمركز في اوكرانيا، قسم كبير جداً من الزراعات الصناعية السوفياتية (القطن، الشمندر السكري... الخ)، وفيها مناجم الفحم، ومراكز صناعة الفولاذ والصلب، وعدد كبير من المفاعلات النووية. ومنذ فاجعة تشيرنوبيل، لم تعد أوكرانيا ترضى بأن تكون «مزبلة الاتحاد السوفياتي النووية». وهي لا تزال حتى الآن تنتظر جردة، تليق بالغلاسنوست، تتعلق بما يشكل بالنسبة اليها كارثة تخرج عن كل تصور.

منذ سنوات كانت الانتلجنسيا الأوكرانية قد بدأت تطرح مشكلة المخاطر التي تتعرض لها لغة أوكرانيا وثقافتها. وهذه المخاطر ليست من وحي الخيال، يشهد على هذا الواقع نفسه. ولكن خلال العقد الأخير من السنين اكتشف الشعب الأوكراني انه واقع ضحية «تشيرنوبيل ديمغرافية» حقيقية. فبينما يزيد عدد سكان الاتحاد السوفياتي بمعدل ٩٪ خلال العقد المنصرم، لم يزد عدد سكان أوكرانيا بأكثر من ٣٪، وعدد المواطنين الأوكرانيين انفسهم بأكثر من نسبة ٢٪. أضف الى هذا ان عدد الأوكرانيين، داخل أوكرانيا، الذين يعتبرون الأوكرانية لغتهم الأم لا يصل الى أكثر من نسبة ٨٧٪، بينما تصل نسبة أصحاب القوميات، في طول الاتحاد السوفياتي وعرضه، الذين يعتبرون لغتهم القومية لغتهم الأم، الى ٩٢٪. ولكن نسبة الذين يتقنون الروسية بين الأوكرانيين تصل الى ٦٠٪، وهذا ما يجعل الانتلجنسيا القومية تبدي قلقها من جراء انهماك

الأوكرانيين بتبني الروسية، اما على سبيل السهولة أو الانتهازية. وهذا ما يفسر الدور الذي يلعبه الكتاب في الحركة الساعية لتأسيس جبهة شعبية.

ولكن إذا كانت أوكرانيا تشغل مكانة خاصة في الاتحاد السوفياتي، فإن هذا يعود الى معطيين شديدي الخصوصية. فأولاً هناك التفاوت بين جزأي الجمهورية على الصعيد التاريخي، والديني وعلى صعيد الثقافة السياسية. فأوكرانيا الشرقية، المندمجة منذ زمن بعيد في روسيا، والتي كانت على الدوام جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي، خارج فترة استقلال قصيرة جداً... عرفت على الدوام كيف تشاطر العالم الروسي الأورثوذكسي كل ما عاشه، بما في ذلك تاريخه السوفياتي الذي دفعت فيه أوكرانيا الشرقية جزية باهظة. فما من مكان آخر، كانت عمليات «التجميع» رهيبة بقدر ما كانت في أوكرانيا. بالنسبة الى ستالين كان خلق الجمعيات التعاونية يؤدي كذلك الى تحطيم النزعة القومية الأوكرانية. وهو عن قصد رتب المجاعة الكبرى بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣، التي أهلكت أكثر من ثلاثة ملايين من الأوكرانيين.. والتي لا يمكن اغتفارها(١٦). أما الحرب فلم تكن أقل هولاً، وستالين الذي هجس على الدوام بفكرة الخيانة، فكر للحظة في اقتلاع الشعب الأوكراني بأسره.. ولم يرده عن ذلك إلا عدد الأوكرانيين الكبير، لكنه ارتد نادماً. من جهتها، كانت أوكرانيا الغربية تنتمي في الماضي، أساساً، الى الامبراطورية النمساوية - المجرية، حيث أتيح للثقافة الأوكرانية ان تنمو بشكل أفضل. وهي إذ ربطت بالاتحاد السوفياتي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت تحتفظ من ماضيها البعيد، ومن حقبة ما بين الحربين، بذاكرة مختلفة. واوكرانيا الغربية كاثوليكية الى حد كبير، حتى ولو كان ستالين قد ربط كاثوليكييها، بالقوة بالكنيسة الاورثوذكسية جاعلاً اياهم من أصحاب الطبيعة الواحدة. لكن الأوكرانيين الغربيين لم يذعنوا ابداً، لا أمام فقدانهم لسلطة الفاتيكان، ولا أمام فقدانهم لحرية المعتقد. ثم، منذ بداية سنوات الثمانين، راح الأمل يداعبهم أكثر وأكثر. انهم يأملون الآن أن يأتي «بابا سلافي»، لا بابا بولوني وحسب، ليحصل على عودتهم الى رحاب الكنيسة الكاثوليكية. وهم يستفيدون منذ سنوات عديدة من العمل التبشيري السري، والشجاع الذي يقوم به قساوسة بولونيون يجتازون الحدود مخاطرين بحياتهم لاقامة قداساتهم في ابرشيات شبحية. والحقيقة أن البابا ورجال الكنيسة البولونيين قد ساهموا، ولو بطريقة لا تزال غير منظورة، في اعادة فتح حدود كانت منذ العام ١٩٤٥ تعتبر حدود اليأس بالنسبة الى الأوكرانيين الغربيين.

لئن كان غورباتشيف قد ابقى على العجوز فلاديمير شتشربتسكي لفترة طويلة في منصبه، على الرغم من أنه بدا على عجلة من أمره في كل مكان للتخلص من القادة الشيوعيين المحليين الذين كانوا قد خدموا بريجنيف، فما هذا إلا لأنه كان حذراً إزاء ردود فعل قد تبديها نزعة قومية أوكرانية، كان كل شيء قد بدأ يغذيها[١٧].

إن تأخر أوكرانيا في تشكيل جبهتها الشعبية - التي ولدت في العام ١٩٨٩ - يعود في آن معاً، الى نشاط المنظمات العديدة (اتحاد الكتاب الذي جعل لنفسه موقعاً في الطليعة، وأكاديمية العلوم، وجمعية «تذكار» الوطنية التي انقسمت الى مراكز تأثير محلية كانت في بعض الأحيان تتنافس فيما بينها، والاتحاد الديمقراطي، ومجموعات «هلسنكي» .. الخ)، كما يعود الى تشتت العمل السياسي بين مركزين: كييف ولفوف، وخاصة الى المعارضة العنيفة التي ابدتها السلطة المحلية. فهذه السلطة المحلية، لأنها كانت قد ظلت بصورة مستمرة على رأس الحزب، ولأن أوكرانيا لم تقع ضحية لأية عمليات تطهير ممنهجة بعد العام ١٩٨٥، بقيت هي هي - بشكل نسبي - في عهد غورباتشيف، كما كانت في عهد بريجنيف. اما التظاهرات السياسية، وكان عددها كبيراً وضمت عشرات الألوف من الأوكرانيين، فإنها غالباً ما كانت تقمع بعنف شديد.

على الرغم من هذه العقبات، تأسست «الجبهة الشعبية من أجل البريسترويكا» يومي ٩ و١٠ ايلول (سبتمبر) في كييف، وهي من فورها تبنت برنامج عمل، وجعلت لنفسها نظماً، وانتخبت على رأسها الشاعر القومي ايفان دراش. ان برنامج العمل الأولي الذي تبنته هذه الجبهة سيبدو لنا ميالاً للاعتدال اذا ما قارناه بالبرامج البلطيقية أو المولدافية.. فهو لا يذهب الى أبعد من التعبير عن الارادة في حصول الجمهورية على الاستقلال الاقتصادي، بيد أنه في المقابل يعطي مكانة أساسية لمشكلات البيئة واللغة، وايضاً بالطبع لقضايا حقوق الانسان[١٨]. مهما يكن فإن هذه الوثيقة، كما ظهرت يومها، لم يكن بأي حال لتنذر بالتطورات اللاحقة.

لقد تبدى تأسيس هذه الحركة، كموضوع ارتباك بالنسبة الى خليفة شتشربيتسكي كما بالنسبة الى موسكو. فالمسؤولون الشيوعين، الذين لم يكونوا قد توقعوا مثل هذا الحدث، ترددوا بين موقف مرن نسبياً من شأنه أن يسمح، كما أملوا، في تحييد الجبهة، وبين تصلب فوري ضد «المتطرفين الذين يحلمون بالاستيلاء على السلطة، وبفرض ايديولوجية قوموية على الشعب، وبالانفصال عن الاتحاد السوفياتي، وباعادة الاعتبار لتيار «الباندرية»[١٩]، والعودة بكل قوة الى كافة الرموز القوموية»[٢٠].

ان واحداً من الأسباب التي تفسر الحذر الذي أبدته الجبهة في البداية، يكمن في الصعوبة القصوى التي تكمن في وجه صياغة موقف مشترك بين شطري أوكرانيا. فبالنسبة الى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ومع روسيا، وبالنسبة الى مشكلة الصراع الديني الشائكة، غالباً ما كان للحركات غير الرسمية التي تطورت بين ١٩٨٦ وموعد تأسيس «الجبهة الشعبية»، مواقف شديدة الاختلاف، ان لم تكن متناقضة. في هذا المجال يشكل تأسيس جبهة شعبية لأوكرانيا بأكملها تقدماً ملموساً. ومنذ تأسيسها، كان واضحاً أن الهم الأول لمسؤوليها سوف يتعلق بالوصول الى التقريب بين الطروحات القائمة على الرغم من الفروقات فيما بينها.

ناهيك عن ان تأسيس الجبهة أتى في لحظة كانت فيها الحياة السياسية في أوكرانيا قد تعرضت لهزة من جراء اضراب عمال المناجم خلال صيف العام ١٩٨٩. وفي أوكرانيا بصورة خاصة، كان هذا الصراع قد أدى الى انبثاق حركة عمالية قوية سرعان ما أكدت قدرتها على التحرك بشكل مستقل، في وجه السلطات التقليدية: السلطة الدولتية، الحزب، النقابة. ومنذ ظهور هذه الحركة اضطرت الجبهة للاهتمام بقضايا العلاقات معها. وكانت القضية ملحة بالنظر الى أن الجبهة الشعبية التي يخيم عليها نفوذ المثقفين، بدت في الأصل، كذلك، خاضعة لهيمنة أوكرانيا الغربية، بينما كانت حركة عمال المناجم تطال الجزء الشرقي من الجمهورية في المقام الأول. ومن هنا اتت العلاقات مع عمال المناجم لتغطي اهتماماً مزدوجاً: من جهة توحيد شطري اوكرانيا، ومن الجهة الثانية تدعيم الروابط بين الانتلجنسيا، النشطة منذ زمن طويل، وبين الطبقة العاملة التي كانت حتى ذلك الحين صموتة[٢١].

ومن خلال هذا كله انطرحت على الجبهة الشعبية قضية ترتيب الافضليات: هل تعطي للأهداف القومية والثقافية، كما يريد المثقفون؟ أم للقضايا الاجتماعية كما يتمنى عمال المناجم؟ لقد راحت هذه السجالات تشكل أحجية عويصة بالنسبة الى مسؤولي الجبهة، ونوعاً من راحة البال المؤقتة بالنسبة للمسؤولين السوفيات الذين ادركوا مدى التأخير الذي سينتج عن ذلك بالنسبة الى تطور ونمو الجبهة الشعبية.

على الرغم من تلك العقبات البدئية، نظر في الاتحاد السوفياتي وفي خارج الاتحاد السوفياتي الى تأسيس هذه الجبهة الشعبية، على أنه يشكل نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ اوكرانيا الصعب. والحال ان حضور مستشار ليش فاليسا، آدم ميشنيك، في المؤتمر التأسيسي، انما يدل على الاهتمام الذي كانت الحركة الديمقراطية البولونية، تخص

به ذلك الحدث، ويؤكد على أهميته ان كان الأمر بحاجة الى تأكيد. حتى ذلك الحين كان تشكيل الجبهات الشعبية قد ظل من دون صدى كبير خارج الاتحاد السوفياتي. ولكن مع مجيء آدم ميشنيك، الذي أتى حاملاً للأوكرانيين ولما وصفه بـ« التعبير عن النهضة القومية » دعم نقابة « التضامن » ومجلس النواب البولوني[22]، سجلت الجبهات الشعبية في الاتحاد السوفياتي، دخولها في صلب المشروع الديمقراطي الكبير القائم في اوروبا الشرقية والوسطى.

المصالحة بين الأمة والديمقراطية

من بين الجبهات الشعبية التي ولدت بصورة متأخرة، تأتي الجبهة الشعبية لجيورجيا لتبرز الصعوبات الداخلية التي تواجه الحركات الديمقراطية في جمهوريات المحيط. والحال أن جيورجيا كانت في طليعة النهضة الديمقراطية، هي التي تظاهرت منذ شهر آذار (مارس) من العام ١٩٥٦، بينما كانت عادات التظاهر قد اختفت من الاتحاد السوياتي منذ زمن بعيد؛ ثم نراها تتظاهر كرة أخرى في العام ١٩٧٨، لمناسبة المعركة التي قامت من حول اعادة النظر في الدستور في العام ١٩٧٧.

ان ثمة عناصر عديدة مميزة لـ« الحالة » الجيورجية، تكشف لنا عن تطور بدا، للحظة، وكأنه متأخر بالنسبة الى ما هو الحال عليه في جمهوريات البلطيق، مثلاً. فالتجربة الديمقراطية، القصيرة الأمد انما الكثيفة، التي عرفتها جيورجيا خلال سنوات الاستقلال (١٩١٨ - ١٩٢١)، تركت في الواقع ذكرى حياة سياسية حقيقية هي التي تفسر لنا سبب ظهور كوكبة من الأحزاب الصغيرة في أواسط سنوات الثمانين. كان ذلك الظهور ظاهرة ديمقراطية بالطبع، لكنه فتح الباب امام شتى المبادرات المشتتة التي لم تعمل لصالح قيام تجمعات فعالة. والواقع ان علينا هنا أن نتذكر النادرة التي تروى في جيورجيا وفحواها أنه حيثما يلتقي جيورجيان، يكون ثمة حزبان سياسيان.. بل ويبدأ الانشقاق فوراً داخل كل منهما[23]! العنصر الثاني هو الهزة التي حدثت يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٩ وجذرت الرأي العام، مستنفرة اياه على الفور من حول مطالب الاستقلال التي لم تكن اية جبهة مهيأة بعد لتبنيها كلياً. وهناك أخيراً وخاصة، ربقة المشكلات العرقية داخل الجمهورية؛ هل يتعين، يا ترى، تجميع كافة الأطراف من أجل تسريع المسيرة الديمقراطية، واعطاء قاعدة عريضة للجبهة؟ ام يتعين، على العكس من

هذا، الاكتفاء بالدفاع عن الطائفة الجيورجية وحدها، حتى ولو كان هناك خطر التصادم مع جبهات أخرى قد تؤسسها الاقليات، مثل الجبهة الشعبية لاوسيتيا الجنوبية؟

الحال ان جيورجيا لم تكن الجمهورية الوحيدة التي عرفت خطوط التفرقة القومية هذه.. فالجبهات البلطيقية اضطرت بدورها للتفكير في هذا الأمر طويلاً. ولكن، في الدول البلطيقية، أتت الأقليات، روسية كانت أو أوكرانية، من الخارج مما يجعل السجال غير ذي علاقة بالأرض القومية نفسها. اما في جيورجيا فان ما هو مطروح على بساط البحث، انما هو التحديد الجغرافي للدولة وبنيتها القومية. هل ستكون عرقية ضيقة أم اتحادية؟.. والسؤالان الأساسيان هنا هما بالتالي: ما الذي ينبغي ان تكون عليه جيورجيا عند نهاية القرن العشرين؛ ومن سيكون عضوا في الجماعة القومية في جيورجيا؟

على أي حال، حتى من قبل ظهور جبهة شعبية في جيورجيا، كانت الساحة السياسية الجيورجية شديدة التعقيد؛ كانت هناك مجموعتان، ثقافيتان في الأصل، تتنازعان فيما بينهما منذ بداية العام ١٩٨٨: جمعية «ايليا تشافتشافادزه» (غير رسمية) وجمعية «تشوتاروستافيلي لعموم جيورجيا»، وكانتا معاً، في المنطلق، تدافعان عن القضايا عينها: حقوق الانسان، استعادة الماضي والنضال ضد الترويس الثقافي. ولكن بما ان الرأي العام كان لا يستنفر، عفوياً، إلا من حول الطروحات الأكثر مباشرة في مضمونها السياسي - مثل النضال ضد التعديلات الدستورية في العام ١٩٨٨ - اضطرت الجمعيتان، ومنذ وقت مبكر للانزلاق نحو نزعة قومية أشد استقلالية، وحاولتا ان تضعا تحت سيطرتهما كافة المجموعات غير الرسمية التي كان هذا المطلب يستثيرها. وعلى هامش هاتين المنظمتين، كان للجيورجيين، كذلك، امكانية الاختيار بين «حزب وطني ديمقراطي» - من الطبيعي انه كان غير شرعي، حيث ان التعددية الحزبية لم تكن قد اصبحت بعد جزءاً من حياة النظام السوفياتي -، وبين «حزب قومي من أجل الاستقلال» وجمعية لـ«الخضر»، و«حزب ملكي».. الخ. وكان «اتحاد الكتاب» - المدرك هنا، كما في كل مكان آخر، للخطر الكامن في هذا التشتت الذي تعيشه الارادات الحسنة - يدعو لصالح التجمع، أي لصالح قيام جبهة شعبية، انتهى بها الأمر الى الانبثاق في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٩.

على العكس من معظم المجموعات غير الرسمية، المحرومة من الوضعية الشرعية، تسجلت «الجبهة» رسمياً حال تشكيلها، مما يعني انها انخرطت من فورها في الحياة السياسية للجمهورية. والحال ان هذا التشريع السريع الذي نالته انما يلقي الضوء على

الالتباس الذي صاحب انطلاقة هذا التجمع، وعلى العديد من الصعوبات اللاحقة التي جابهها. لقد كان مرغوباً من قبل الانتلجنسيا، التي وجدت فيه اداة لمداواة الخصومات القائمة بين التنظيمات غير الرسمية، وتقنين الحميّا الشعبية الصاعدة. لكن سلطات الجمهورية كانت ترغب فيه أيضاً - ولا سيما في مناخ الأزمة الدائمة التي تلت يوم ٩ نيسان (ابريل) - بوصفه اداة للرقابة على شتى المنظمات القائمة. لقد كانت السلطة المحلية تأمل أن تتمكن الجبهة من الاستحواذ على جماهير تلك المنظمات، مما يؤدي الى اضعاف حدة تحركها.. وكذلك تصورت ان الوضع الشرعي الذي تتمتع به الجبهة سوف يبقيها، كما هو حال مثيلاتها البلطيقية، في منأى عن المواقف شديدة التطرف.

والحقيقة أن «الجبهة» كانت قد ذكرت في برنامجها التأسيسي انها «تنظيم اجتماعي - سياسي شعبي، شمّال، يجمع كافة ذوي الارادة الطيبة من أجل استعادة الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي لجيورجيا، وخلق مجتمع ديمقراطي وانساني من أجل كل الذين يعيشون فيها». حيث ان الربط بين موضوعة «الاستقلال» - علماً بأن المجتمع لا يريد غير هذا المطلب، فإن نست الجبهة هذا الأمر تجازف بأن تنقطع عنه - وبين مشروع من أجل «كافة» سكان جيورجيا، أدى الى اضعاف الجبهة، والى خلق توترات كثيرة داخلها. غير أن هذه الفرقة داخل التنظيمات، لا تلجم بأي حال من الأحوال، الغليان الشعبي، ولا المطالب الأكثر والأكثر جذرية التي تصدر عن المجتمع.

يكون قد ظل ناقصاً، لجيورجيا، لجنة من طراز «لجنة كاراباخ» ثم استمرارها الطبيعي «الحركة الوطنية الأرمنية» التي تأسست يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، في يريفان، ووضعت لنفسها برنامجاً مدنياً وقومياً شديد التماسك. ونحن إذا تناسينا الالتباس الذي لا يزال يخيم، لأسباب تتعلق بالوضع الأرمني ذي الخصوصية الشديدة، على فهم هذه الجمهورية لمسألة السيادة، سيتبدى لنا هذا البرنامج شديد الوضوح بالنسبة الى وسائل توطيد الديمقراطية، والترتيبات القمينة بحماية الأمة الأرمنية. ان مشروعية الحركة في ارمينيا، ليست عرضة لأي شك، وكذلك هو حال تمثيليتها، بالمقارنة مع غيرها من المنظمات السياسية المشابهة. كما ان حضور ممثلين عن الجبهات الشعبية في موسكو ولينينغراد وليتونيا، وممثلين عن الاتحاد الديمقراطي للشبيبة الهنغارية، مؤتمر الحركة التأسيسي، انما يشهد على السلطة التي يتمتع بها هذا التجمع الأرمني. ان فاجعة الكاراباخ، والتماسك التقليدي للجماعة الأرمنية، كانت لهما هنا الكفة المرجحة على ذلك الميل، التقليدي هو الآخر، للإنقسام والمشابه لميل الجيورجيين.

اما في العالم الاسلامي، أخيراً، فإن الجبهات الشعبية سوف تبدو الأكثر تجذراً في بوتقة تقاليد الماضي، مما يبعدها بالتالي عن سيرورة التيار العام. والجبهتان الأكثر نشاطاً وأصالة هما «الجبهة الشعبية الازربيجانية» التي يدين تأسيسها كثيراً لقضية الكاراباخ، و«الجبهة الشعبية لأوزبكستان».

في ازربيجان، لم يتم التكوين الرسمي للجمعية في باكو، إلا يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٨٩؛ لكن المثقفين الآزريين، الذين كانوا هم الذين أسسوها، كانوا قد بدأوا العمل قبل ذلك بشهور من أجل صياغة برنامج لها. ان ما يهم التشديد عليه في تاريخ هذه الجبهة، التي سبق ان تحدثنا عنها في مكان آخر، هو انها في حمى الصراع حول الكاراباخ، ثم التدخل العسكري في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، سوف تتمكن من جعل نفسها سلطة - مضادة، وتقنن تطلعات رأي عام، كان الصراع مع الارمن، قد قاده خلال شهور قليلة الى موقع انفصالي عنيف. ولقد كانت الجبهة هي الطرف المؤهل أكثر من غيره لتحديد الوسائل لتحقيق استراتيجية القطيعة مع الاتحاد السوفياتي، والسعي لتحقيق الوحدة الازربيجانية.

في آسيا الوسطى كانت الجبهة الشعبية في أوزبكستان «بيرليك» (الوحدة)، هي التي دلت الحركات غير الرسمية التي كانت كثيرة التشتت في بقية الجمهوريات، على الطريق. وما يهم هنا هو أن «بيرليك»، بوصفها منظمة جماهيرية تضم اكثر من نصف مليون من الأعضاء، وتمكنت من تحريك سلسلة من التظاهرات الكبرى (كما في طشقند، يوم ١٩ آذار - مارس ١٩٨٩) دعت، في سبيل الحصول على مشروعيتها، وبين مطالب أخرى، بالتخلي عن اقتصار البلد على زراعة واحدة هي زراعة القطن، وهو موضوع يبلور كافة ضروب الاستلاب التي يعيشها الأوزبكيون، ويثير العديد من ردود الفعل العاطفية الكثيفة. ومن دون أدنى تحفظ وقفت جبهة «بيرليك» ضد أي تنظيم اقتصادي يأتي من موسكو، وهذا الموقف هو الذي يفسر لنا السبب في أن مسؤولي الجبهة، لا يعبأون بأن يختبئوا تحت شعار «دعم البريسترويكا» المريح. ان البريسترويكا الوحيدة التي تعترف بها «بيرليك» هي بريسترويكا اوزبكستان. ولقد ساهم هذا الموقف في تعزيز نجاحها الشعبي، كما في استنفار الشعب الأوزبكي. والحال أن التطور السريع للاطار السياسي في هذه الجمهورية، والتي كانت «بيرليك» صانعته، قد تترجم في حدث فاتت دلالته العديد من المراقبين؛ والحدث المعني هو تأسيس حزب "ERK"، عند بداية العام ١٩٩٠، وتشير كافة الترجيحات الى أنه مجرد امتداد لجبهة

«بيرليك» . ومما يلفت النظر الى هذا الحزب، قبل أي شيء آخر، هو اسمه الذي يذكر بـ«الحزب الوطني في تركستان» الذي لم يعمر طويلاً، والذي كان قد تأسس في زمان اندلاع الثورة الروسية . ومما يلفت النظر ايضاً شخصية قياديه ومنهم الشاعر الأوزبكي محمد صوليح، احد زعماء الانتلجنسيا الشابة التي تحاول بكل صعوبة ان تعثر على نوع من التسوية بين التقاليد القومية والديمقراطية(٢٤).

في جيورجيا، في أزربيجان، كما في الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفياتي، من الواضح ان هيمنة التاريخ على الحاضر تدرك أكثر منها في أي مكان آخر. فالجبهات الشعبية والمنظمات غير الرسمية، تعيدنا في برامجها، بل وحتى في تسمياتها، وبكل الحاح في اتجاه ماض بعيد يخدمها كنقطة ارتكاز رمزية، لأنه كان ماضياً مجيداً.. حيث أن اسماء روستافيلي، وعلي شيرنوائي، و«أهل الجديد» الذين يستلهمهم حزب «إرك»، تخيم على هذه التشكيلات، حائلة في بعض الأحيان دون التمكن من القاء نظرة متبصرة على المشكلات. هذه الجبهات، على حالها تلك، وبالارتباط المباشر مع التنظيمات الأخرى في شتى الجمهوريات السوفياتية، تجهد - حسب أوضاعها - من أجل قيادة، أو اللحاق بـ، رأي عام معبأ بقوة، في مسيرة غايتها الوصول الى تحديد جديد للمصلحة القومية ولحقوق الأمة.

انتصارات رمزية: سلاسل الوحدة

في آب (أغسطس) ١٩٨٩، وكانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، قامت اربع جبهات شعبية - في ليتوانيا واستونيا وليتونيا واوكرانيا - بالتعبير تعبيراً مثيراً عن قدرتها على جمع المواطنين في جمهورياتها ضمن منظور وحدوي. ولقد أتى المثل يومها، كما هو الحال دائما، من الدول البلطيقية الثلاث.

منذ بداية وجودها، رأت الجبهات البلطيقية ان عليها أن تجابه مشكلة مزدوجة تقود عملها كله. في المقام الأول، التعويض على الضعف العددي لسكان هذه الجمهوريات (بالكاد ستة ملايين نسمة) بتجميع السكان في النضال المشترك. لقد كانت الدول البلطيقية في الماضي، ضحية لما كان يفرق بينها، مما جعلها الآن تبذل الجهود الجبارة في سبيل التخلص من مشكلة الانقسام القديمة هذه. والحال ان تأسيس المجلس البلطيقي للجبهات الشعبية قد شكل الرد الأول على هذا التحدي. ولكن، وراء هذا كله، رغب

البلطيقيون في التعبير عن لامشروعية ضمهم الى الاتحاد، عبر الاحتفال ـ على طريقتهم ـ بذكرى الميثاق الالماني ـ السوفياتي، وهو موضوع سجال كبير مفتوح في هذه المرحلة في اوساط الجبهات الشعبية.

في الدول البلطيقية، كان الضغط الذي مورس على السلطة السوفياتية من أجل الاعتراف بوجود البروتوكولات السرية الملحقة بميثاق ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٣٩، ومن أجل التنديد بتلك البروتوكولات وفي الوقت نفسه من أجل شجب عملية خرق القانون الدولي التي يشكلها ضم الدول البلطيقية في العام ١٩٤٠، كان هذا الضغط قد فرض على موسكو تشكيل لجنة خاصة داخل مؤتمر نواب الشعب في الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي كانت فيه لجان أخرى شكلت بصورة عفوية، تنكب على دراسة هذه القضية داخل البرلمانات البلطيقية. ولقد تم هذا على الرغم من اصرار السلطة السوفياتية على انكار وجود تلك البروتوكولات، أولاً، ثم على التأكيد بأن محتواها لا يمكن ان يتم التنديد به من دون ان يؤدي ذلك الى احداث خلل كبير في التوازن الأوروبي[٢٥]. ولكن، عشية الذكرى الخمسينية للميثاق، تمكنت الجبهات من كسب هذه المعركة القياسية. ولئن كانت موسكو قد استنكفت حتى الآن عن الاعتراف، علناً، بضرورة شجب البروتوكولات، والغاء النتائج المترتبة على الحلف الألماني ـ السوفياتي، فإن مجموعة هامة من البرلمانيين فعلت هذا، مجللة تحركها بصخب اعلامي كبير[٢٦]. كما ان شجب البروتوكولات، والاعلان عن عدم صلاحية النص، اعلنا يوم ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٨٩ ليس فقط في الدول البلطيقية، بل كذلك في فارصوفيا حيث نشر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بياناً يدين المعاهدة وبروتوكولاتها السرية باسم القانون الدولي الذي خرقته تلك الاتفاقات.

على خلفية عملية اعادة التقويم التاريخية هذه، والتي اعتبرت انتصاراً معنوياً تحقق بفضل النضال الشرس، ضد السلطة السوفياتية، أمن الترابط بين الجبهات الشعبية، بعد ذلك، انتصاراً حقيقياً عبر «السلسلة البشرية». ففي ٢٣ آب (أغسطس) ربطت العواصم البلطيقية الثلاث، طالين، ريغا وفيلنيوس، بواسطة سلسلة بشرية جمعت ما بين مليوني وثلاثة ملايين شخص (كما هو الحال دائماً، كان التقدير الصحيح صعباً، كما ان وسائل الاعلام السوفياتية راحت تقلل من شأن الحدث)، انتشروا على طول مسافة يبلغ طولها ٦٠٠ كلم. وعند الحدود راح مسؤولو كل جمهورية يشعلون، جنباً الى جنب، الاسهم النارية احتفالاً بذلك النجاح الذي انطبع بالصخب والسرور. وكان الرمز

المزدوج لتلك التظاهرة واضحاً : ان البلطيقيين، كشعوب مقيدة، يتقدمون متحدين على طريق الانعتاق. وكان الرد عنيفاً في موسكو حيث راحت الصحافة تصف البلطيقيين بـ« الانقساميين » وباعداء التجديد(٢٧)، أو، بشكل أكثر خطورة، تقول بأن الجبهات الشعبية تعد السبل لقيام انتفاضة مسلحة(٢٨). غير أن اللهجة التهديدية التي لجأت اليها بعض التعليقات، وحثها على قمع التحرك، لم تحرك لدى الجبهات الشعبية ساكناً. فالواقع ان السلسلة البشرية كانت قد سمحت لها باختبار تأثيرها على المجتمع، وقدرتها على استنفاره بشكل سلمي؛ من هنا، إذ عززها ما لاحظته في هذا المجال، ستتابع الحركات الوطنية البلطيقية تقدمها الهادىء في اتجاه السيادة. ومن تلك التظاهرة الحافلة سينبثق واقع تضامن حقيقي بين ثلاثة شعوب كان الانقسام رائدها لفترة من الزمن طويلة. وسيكون هذا الأمر مثلاً ستحتذيه الجبهة الشعبية الأوكرانية بعد بضعة شهور.

بالنسبة الى الجبهة الشعبية الأوكرانية RUKH، كانت المعضلة الأبدية تقوم في تجميع شطري الجمهورية، والبرهنة على أن المطلب القومي يشكل قاسماً مشتركاً بين كافة شرائح المجتمع، بما فيها لجان عمال المناجم القوية. فكيف الوصول الى هذا ان لم يكن عبر استلهام ما قام به البلطيقيون؟ هنا أيضاً، كان النجاح ملفتاً. ففي يوم ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ - وهو بدوره تاريخ رمزي لأنه تاريخ الذكرى السنوية الثانية والسبعين لتأسيس جمهورية أوكرانيا المستقلة - نظمت سلسلة بشرية بلغ طولها ٥٠٠ كلم، ربطت كييف بلفوف، وهما عاصمتا شطري اوكرانيا، وكانت تحت رعاية الجبهة الشعبية اضافة الى عدد من المنظمات الأخرى، وتبدت كبرهان اضافي على التطلعات الوحدوية في أوكرانيا. هنا، إذا كان من الصعب تقدير العدد الصحيح للمشاركين، فإن كافة الشهادات تتوافق لتقول ان السلسلة كانت متواصلة، وان المشاركين كانوا في بعض القطاعات يتجمعون ثلاثة صفوف لكثرة ما كانوا عديدين، كما ان هذه السلسلة أسفرت عن قيام تجمعات في العديد من المدن، ضمت الوف الأشخاص.. بل وعشرات الألوف في بعض الأحيان. لقد كانت كثافة المشاركين من الضخامة بحيث ان العديد من الناس الذي كانوا يرغبون في الانضمام الى السلسلة، اضطروا للابتعاد عن مدنهم ليؤمنوا ذلك لانفسهم. ولقد اعطى نجاح هذه العملية، للجبهة الشعبية ثقلاً متزايداً، ليس فقط في صفوف الأوكرانيين، بل كذلك لدى الأقليات المقيمة داخل هذه الجمهورية.

وبما أن لاوكرانيا وزناً كبيراً داخل الاتحادية السوفياتية، كان من الواضح ان السلطة

المركزية غير قادرة على التعامل مع هذا الحدث بنفس الوحشية التي كانت من نصيب البلطيقيين. اما في أوكرانيا نفسها، فإن ثمة رد فعل حذر يفرض نفسه، سيما وأنه كان يبدو أن اللعبة كلها لم تلعب بعد في الاختيارات النهائية للحركة. ففي الوقت الذي كان فيه البلطيقيون، يوم تكونت السلسلة البشرية، قد خاضوا بالفعل في السبيل التي يتعين عليها ان تقودهم الى التحرر من الاتحاد السوفياتي، كان واضحاً في أوكرانيا ان الأطراف العديدة التي تتشكل منها الجبهة الشعبية، والتي تتحرق للتوحد فيما بينها، لم تكن بعد في تلك اللحظة قد اتخذت موقفها النهائي بالنسبة الى التصور المستقبلي لأوكرانيا: هل ستكون داخل الاتحاد السوفياتي ام خارجه؟ ثم ان السلسلة الأوكرانية كانت أقل جذرية في مخططها، لأنها كانت ترمي وحسب الى التعبير عن الوحدة الأوكرانية، فيما كانت السلسلة البلطيقية تهدف الى التعبير عن رفضها للضم.

مهما يكن من شأنهما، فإن تينك التظاهرتين كانتا من الأهمية السياسية بحيث لا يمكن لموسكو ان تسيء تقديرهما. فربما للمرة الأولى برهنت التظاهرتان على أن ثمة تنظيمات نابعة من المجتمع، بإمكانها ان تستنفر، بشكل متزامن، سكان الحيز الجمهوري كله. فحتى ذلك الحين كانت التنظيمات قد اختبرت قدرتها على التعبئة داخل اراض محدودة فقط. اما السلسلتان البشريتان فقد برهنتا على ان الجبهات الشعبية، رغم انها حديثة الولادة، تمكنت من الوصول الى مرحلة النضوج، المرحلة التي يمكنها فيها ان تتعامل تعامل الند للند مع كافة الهيئات السياسية التي يفترض بها حتى الآن ان تمثل المجتمعات القومية.. وعلى هذا النحو حدث للاحزاب السياسية وللنقابات ولكافة التنظيمات الاجتماعية المنبثقة عن الحزب أن فقدت مشروعيتها ـ أو ما تبقى منها...

انتصارات ملموسة: المعركة الانتخابية

ثم تأتي الاصلاحات السياسية التي اعلنت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وانتخابات مؤتمر نواب الشعب، لتعطي للجبهات الشعبية الفرصة لاختبار قوتها بالنسبة الى مسألة وصولها الى دائرة السلطة. وكان الامتحان مخيفاً، لأن الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار (مارس) كانت لا تزال، بعد، انتخابات نصف حرة، حيث ان التعددية التي سمح بها في مجال الترشيح، لم تكن كافية للتعويض على الحظر الذي كان يطال الاحزاب السياسية نفسها[٢١]. ناهيك عن أن الحركات القومية مضطرة لمجابهة

صعوبتين كبيرتين؛ اولاهما حقوقية، تتعلق بالوضعية القانونية لهذه المنظمات. فاذا كان القانون الانتخابي للعام ١٩٨٨ يعترف لكل واحد بحقه في ان يكون مرشحاً في الانتخابات، واذا كانت المنظمات الاجتماعية التي احصيت بشكل دقيق تتمتع بحصة من النواب، فإن الجبهات الشعبية والمنظمات غير الرسمية ليست لا من الافراد، ولا في لائحة المنظمات المحصاة، مما يجعلها غير قادرة على ان تخوض الانتخابات بصفتها تلك. أما الصعوبة الثانية فتتعلق بالتوزع الجديد للنواب داخل المؤتمر والسوفيات الاعلى، كما حددت في المواد ١٨ من القانون الانتخابي، و٣ من الدستور الذي اعيد النظر فيه يوم ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨[٣٠]. فالحال ان التعديلات التي ادخلت على الدستور اسفرت عن احداث تقليص ملحوظ في تمثيل الجمهوريات داخل المجلس المؤسس حديثاً؛ أما نظام النواب الآتين من ثلاثة مصادر (فيمثلون الاتحاد، والجمهوريات والمنظمات الاجتماعية) فإنه يقلص ذلك التمثيل الخاص ليقصره على الثلث، بينما كان مجلسا السوفيات الاعلى (سوفيات الاتحاد، وسوفيات القوميات) يعطيان في النظام القديم، للجمهوريات نسبة نصف الممثلين. قبل اصلاحات العام ١٩٨٨، كان هناك ٧٥٠ نائباً للجمهوريات، مقابل ١٥٠٠ نائب في السوفيات الاعلى؛ بعد الاصلاحات، صار هناك ٧٥٠ نائباً للجمهوريات مقابل ٢٢٥٠ نائباً في السوفيات الاعلى. ونفس الملاحظة تنطبق على السوفيات الاعلى الذي انتخب في العام ١٩٨٩، حيث اسفر النقص العام في عدد النواب عن شعور الجمهوريات بأنها باتت أقل تمثيلاً. ونتيجة هذا التغيير كانت ان الناخبين في الجمهورية باتوا اقل ميلاً للتوجه الى صناديق الاقتراع.. لقد احتاج الأمر الى استخدام الجبهات الشعبية كل ما لديها من قوة اقناع من اجل دفعهم الى التصويت. وفي ظل هذه الشروط، اتت نتائج الانتخابات، وخاصة في الدول البلطيقية وفي مولدافيا واوكرانيا ،ملفتة

في ليتوانيا تبدى الثقل الانتخابي للتشكيلات الجديدة اكثر وضوحاً منه في اي مكان آخر. فجبهة «سايوديس» اذ عززتها وضعيتها الشرعية، والمساندة الشعبية التي وضعتها قيد الامتحان مرات عديدة، قدمت في كل مكان مرشحين ضد مرشحي الحزب. ولقد عرفت هذه المبارزة استثناءين وحيدين، حيث انسحب مرشحا الجبهة لصالح أ. برازوسكاس وف. بيريزوف، الأمينين الاول والثاني للحزب الشيوعي في ليتوانيا. فلأن هذين ابديا انفتاحاً نسبياً ازاء الطروحات التجديدية، خشيت «سايوديس» أن تؤدي فرضية انهزام مسؤولي الحزب هذين، الى ابدالهما باثنين من

المحافظين. لكن هذا التراجع التكتيكي لم يقلل من اهمية نجاح انتخابي، كان ساحقاً بقدر ما كان غير متوقع. اذ، بعد انجلاء المعركة الانتخابية تبين أن «سايوديس» قد حصلت على ٧٥٪ من المقاعد المخصصة لليتوانيا، في المراكز العمرانية كما في المراكز الريفية. كما ان نجاح الامينين الاول والثاني للحزب ينبغي ان يضاف الى الرصيد الذي حققته «سايوديس». فاذا تذكرنا ان الليتوانيين يشكلون ما نسبته ٨٠٪ من عدد سكان الجمهورية، نستنتج ان «سايوديس» قد حصدت، عملياً، كافة الاصوات القومية، مما جعلها بالتالي، ومنذ افتتاح الكونفرانس يوم ٢٥ ايار (مايو) ١٩٨٩، حزباً سياسياً حقيقياً يمثل كل الشعب الليتواني تقريباً.

في مواجهة «سايوديس»، يلفت النظر ايضاً أن اياً من مرشحي المنظمة التي يسيطر عليها الروس: «ادينستفو» (الوحدة)، لم يتمكن من الحصول على أي مقعد. وكذلك انهزم كافة المسؤولين الكبار في الدولة والحزب. وبدا واضحاً ان «سايوديس» هي التي تجسد الشرعية في الجمهورية. ومع ذلك لا تقبض الجبهة على السلطة في ليتوانيا.. وهكذا منذ اليوم التالي للانتخابات، بدأت تنطرح معضلة أساسية: هل يمكن مصالحة السلطة مع المشروعية، ضمن اطار النظام السوفياتي؟

في الجمهوريتين البلطيقيتين الاخريين، على الرغم من ارتفاع عدد الناخبين الروس، صحيح أن النجاح الذي حققه مرشحو الجبهتين الشعبيتين أو المرشحون المدعومون من الجبهتين، لم يكن ساحقاً، لكنه كان من الوضوح بحيث صرنا نشهد هنا ايضاً انزلاقاً للشرعية، من هيئات السلطة، في اتجاه الجبهتين الشعبيتين.

في استونيا، لم تقدم الجبهة الشعبية مرشحين، لكنها ساندت كافة مرشحي الحزب الاعضاء في الجبهة، كما ساندت اي مرشح اعلن تمسكه ببرنامجها. وهكذا، من اصل ٢١ مرشحاً ساندتهم الجبهة، نجح ١٨ مرشحاً. وبما أن للجمهورية الحق في ٣٦ نائباً، بات في امكان الجبهة أن تزهو بنتيجة طيبة حققتها: فهؤلاء النواب الثمانية عشر، الذين يشكلون نسبة ٥٠٪ من المنتخبين، يتوازون تقريباً مع نسبة الاستونيين من سكان الجمهورية: ٦٠٪ ولكن مقابل هذا - كنتيجة حتمية للتركيب العرقي للسكان - فاز سبعة مرشحين من مرشحي «انتروفرونت» في المقاطعات ذات الهيمنة الروسية.

وفي ليتونيا لم تكن نتيجة الانتخابات اقل ارضاء للجبهة الشعبية. فحصة الجمهورية من النواب هي ٤٠ نائباً. وهنا، كما حدث في استونيا، بدلاً من أن تقدم الجبهة مرشحيها الخاصين، اكتفت بدعم المرشحين الاصلاحيين الذين اعلنوا تمسكهم ببرنامجها.

ومن المحتمل أن يكون وزن السكان غير الليتونيين، البالغ نحو نصف العدد الاجمالي للسكان، قد لعب دوراً حاسماً في هذا الاختيار... غير أن الجبهة الشعبية لم تخسر شيئاً رغم ذلك؛ اذ تبين أن نصف النواب المنتخبين اعضاء في الجبهة، كما تبين أن ٧٠٪ من النواب يتبنون افكارها... أما «انترفرونت» فحلت في مكان ادنى بكثير من مكان الجبهة.

في مولدافيا، تبدت النجاحات الانتخابية التي حققتها الحركات القومية، اكثر اثارة للدهشة، لأن كل الظروف كانت تفترض هزيمتها: الوزن الكبير لجهاز دولة محافظ يدعمه حزب لا يخفي عداءه للبريسترويكا؛ الضغوط التي تعرض لها المرشحون والناخبون، والتي وصلت في بعض الاحيان الى حدود التهديد والوعيد؛ واخيراً الطابع غير الديمقراطي الذي اتخذته الحملة الانتخابية، وذلك بالتناقض التام مع بنود القانون الانتخابي الصادر عام ١٩٨٨، والذي يضمن للمرشحين المقبولين معاملة عادلة من قبل وسائل الاعلام، ووصولاً متساوياً الى امكنة الاجتماعات. والحال أن التنظيمات القومية المولدافية، حين لحظت انها ستكون عاجزة عن اجتياز تلك الحواجز على صعيد الجمهورية ككل، اختارت ان تصارع في عدد محدود من الدوائر: في ست عشرة دائرة، اي في أقل من ثلث الدوائر... وهي كسبت مقاعد كافة الدوائر التي ناضلت فيها، تقريباً. فاذا اخذنا في حسباننا مجموع النواب المولدافيين ـ المنتخبين، وممثلي المنظمات الاجتماعية ـ سنلاحظ أن الاصلاحيين حصلوا على نحو ثلث المقاعد البالغ عددها ٥٥ مقعداً.

متسلحين بتمثيليتهم التي لا نزاع فيها، ابدى النواب الاصلاحيون المولدافيون في المجلس، نشاطاً كبيراً في كافة السجالات التي مست القضايا القومية. وهم طالبوا، بصورة خاصة، بقيام تحقيقات برلمانية حول اعمال القمع التي جرت في جيورجيا وفي كيشينيف؛ كما طالبوا برقابة سياسية على قوات الامن، وبتشريع يمنع استخدام هذه القوات في الجمهوريات؛ وأخيراً طالبوا بسياسة لغوية جديدة تتلاءم وبرامج كافة الجبهات الشعبية. وعلى هذا النحو نحى النواب القوميون المولداف لكي يجعلوا من انفسهم، على الصعيد البرلماني، الناطقين باسم مجمل المنظمات القومية.

ان هذه النتائج التي لم تكن مأمولة، والتي تحققت وسط مناخ انتخابي كريه، ادت الى تقوية موقع المنظمات القومية في مولدافيا، كما اجبرت السلطة المركزية على النظر الى مطالبها بعين الاعتبار. وفي الوقت نفسه لفت القلق الذي ساد الجماعات الأقلية ازاء

تلك النجاحات، لفت نظر موسكو، حيث راحت تطور «استراتيجية اقليات» ضد النزعات القومية المتعاظمة. ولقد تبدت تلك الاستراتيجية خطيرة، لأن من شأنها أن تثير او تلهب صراعات بين الاعراق، كان من الواضح أن موسكو تلقى عناء كبيراً في السيطرة عليها.

لقد انطبعت الانتخابات في اوكرانيا بهزيمة مدوية لحقت بعدد كبير من مسؤولي الدولة والحزب. ولسوف يشرح شتشيربيتسكي خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاوكراني الذي التأم لدراسة تلك الكارثة، أن الهزيمة كانت بفعل النشاط الذي قامت به الجبهة الشعبية وشتى المجموعات غير الرسمية، التي تمكنت من تعبئة المجتمع ضد الحزب، فحصلت من الناخبين على ذلك التصويت السلبي. هنا الى الهزائم التي لحقت بالاعيان الحزبيين الاوكرانيين، ينضاف التحدي الذي يمثله بالنسبة اليهم، فوز العديد من المرشحين الذي سيضحون لاحقاً مسؤولي الجبهة الشعبية وغيرها من التنظيمات القومية. ومما لا شك فيه ان انتخابات العام ١٩٨٩ قد اتت مبكرة أكثر من اللازم، ضمن اطار الوضع الاوكراني المعقد حيث من الواضح ان الحزب باعضائه الذين يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين، يشكل قوة مخيفة، قادرة على الحاق الهزيمة بذلك الترشيح غير المرغوب فيه. في ذلك الحين لم تكن اية منظمة قومية قد تمكنت بعد من التمركز بما يكفي (حيث كانت الجبهة الشعبية لا تزال تبحث عن ذاتها) لتكون قادرة على اعداد حملة انتخابية حقيقية. ومع ذلك فإن الانتصار سيكون حليف شخصيات تنتمي الى تلك الحركة القومية التي كانت في طريقها للتكوّن؛ ولقد كانت مضايقة شتى المجموعات غير الرسمية للحزب كافية من اجل اكتساب الشعب الى جانب النزعة الاصلاحية. والحال أن الحزب الذي لم يكن يتوقع تلك النتائج، كان من الصعب عليه القبول بها. وهكذا، غداة انتهاء الانتخابات، وفي اندفاعة ليس فيها من الديمقراطية أي قسط، اعلن شتشربيتسكي أن الغلاسنوست «تؤدي الى قيام نزعة التطرف، وتبعث نزعة قومية ديماغوجية». ثم دعا في خطابه العنيف الى تعبئة حقيقية للحزب ضد سياسة لم يرض بها ابداً. ولكن، في اوكرانيا كما في كل مكان آخر، كان قد فات اوان محو مسيرة الديمقراطية. ولسوف يبرهن تشكيل الجبهة الشعبية بعد ذلك ببضعة أشهر، على أن التصلب لم يعد له أي تأثير على مجتمع يفيق على الحياة السياسية، وعلى طروحات يجدها أقرب الى تفكيره.

ولئن كانت الانتخابات قد عجزت عن السماح لحركات او جبهات اخرى في الجمهوريات بالوصول الى الساحة السياسية وصولاً صاخباً، فما هذا إلا لأنها تزامنت في

طول القوقاز وعرضه، مع تفاقم الفواجع العرقية، ومع الغليان الذي استثار القمع، وسط مناخ قليل التلاؤم مع أي مجرى جيد لمعركة انتخابية. وفي آسيا الوسطى، جاء ضغط اعيان النظام، وغياب التقاليد السياسية ليفسرا سبب عدم تمكن الجبهات الشعبية الفتية من أن تكون شديدة النشاط والفاعلية. وعلى هذا النحو قُيض، في كازاخستان، لكل الأمناء الاقليميين للحزب أن يكونوا المرشحين الوحيدين في دوائرهم.. وهو وضع كان كثير الانتشار في ذلك الشطر من المحيط. اذن، كانت الانتخابات هناك من دون فائدة... لكن دروسها لن تضيع هباء. فلقد استنتجت الجبهات الشعبية من كل ذلك انه من المهم لها أن تستعد للانتخابات المحلية التي ستجري في العام ١٩٩٠؛ حيث أن محتوى هذه الانتخابات يمس الناخبين عن كثب، مما يحثهم على النظر الى عمليات التصويت بقدر اكبر من الجدية.

ومع ذلك، عند بداية العام ١٩٨٩، كانت الجبهات الشعبية لا تزال تركز القسم الأكبر من جهودها، حول مشكلة اللغة.. وكذلك راحت تهتم بقضايا البيئة، ذلك المجال الذي تبدى أن «الخضر» الناشطين، يهددون فيه بتقليص حجم مناصري الجبهات الشعبية.

انتصار من أجل المستقبل: اللغة

كانت النتيجة الأولى لسياسة «الغلاسنوست» أن كل مناطق المحيط، أو تقريباً كلها، انطلقت مندفعة لتخوض المعركة اللغوية. فالاوكرانيون والجيورجيون والاوزبكيون يشتكون من أن ازدواجية اللغة، التي ارادتها موسكو بتعنت بوصفها تعبيراً ملموساً عن وجود «شعب سوفياتي»، قد ادت الى فقدان الهوية، والى الابتعاد المتدرج عن اللغة القومية. والحال أن الانفتاح الغورباتشيفي هو الذي يحث على طرح هذه المشكلة في المقام الأول؛ كما ان كافة المجموعات اللارسمية والجبهات التقطت المشكلة في سبيل تعبئة المجتمع من حول مطلب يمكن للجميع ادراك مداه، ومن أجل انجاح مشروع يسعى لاحداث انقلاب جذري في خط التوجه.

والحقيقة أن المعركة اللغوية تغلف مشكلتين متمايزيتن عن بعضهما البعض.

فالشعوب ذات الأكثرية في جمهورياتها، ترغب في ان تؤمن لنفسها تفوّق لغتها على الروسية وعلى لغات الاقليات، حين تكون لهذه الأخيرة، بدورها، حقوق مكتسبة.

وللوصول الى هذا، قررت الأمم الكبيرة أن تلجأ الى الفقه الحقوقي: الى الدستور والى القوانين الخاصة. اذ منذ اللحظة التي يعلن فيها الاتحاد السوفياتي انه «دولة القانون»، تصبح الضمانات القانونية أمراً فائق الاهمية.

السمة الثانية، وهي اكثر تعقيداً، هي سمة الابجدية. فالهوية القومية لا يترتب عليها وحسب التمسك بلغة ما، هي لغة الامة، بل كذلك التمسك بابجدية تقليدية هي التي تربطها بالجماعة الثقافية الاعرض التي تشكل جزءاً منها. والحال أن ثورة الأمم تنحو اليوم الى الحاق ضربة قاصمة بكل السياسة الستالينية التي عمدت الى توحيد اللغات من حول الابجدية الكريلية.

حتى اواسط سنوات الثمانين، كان القوميون الأكثر عناداً يلجأون الى الدساتير الجمهورية في سبيل الحصول على ما يضمن وضعية لغتهم. وفي القوقاز كانت الجمهوريات قد نصت في دساتيرها، منذ زمن بعيد، على أن لغاتها هي لغات الدولة. وفي العام ١٩٧٨، ابان اعادة النظر في الدستور. ابقي على ذلك النص، ولكن اثر قيام تظاهرات ضخمة. لكن سنوات الثمانين التي انطبعت بقيام يقظة قومية عامة في الاتحاد السوفياتي، برهنت على عدم كفاية الضمانات الدستورية.. حيث أن الشعوب الصغيرة طالبت بتطبيقها لصالحها، فيما ظلت اللغة الروسية فارضة نفسها وسط صمت النصوص.

ولهذا السبب، وفي مناخ راحت فيه البريسترويكا والغلاسنوست يدفعان في اتجاه التغيير، اعادت الدول القومية فتح الملف بعد العام ١٩٨٥، معطية هذه المرة للغاتها وضعية شرعية تضمن لها بقاءها.

في الصف الأول لهذه المعركة، تواجهنا - بالطبع - الشعوب البلطيقية الثلاثة، ولكن ايضاً، في موقف ريادي، شعبا مولدافيا واوزبكستان، اللذان كسبا بخبطة واحدة، معركة الوضعية الشرعية للغة، ومعركة الابجدية.

من البديهي ان ليس ثمة تطابقاً بين كافة القوانين، اذ ان هذه الأخيرة تعكس، قليلاً او كثيراً، قدراً كبيراً من المرونة في ازاء السلطة المركزية. وهذه السلطة تأثرت من جراء مايشكل هزيمة كبرى للاتحاد السوفياتي، خاصة وأن النتائج المترتبة على ذلك لم تكن معنوية وسياسية فقط، بل كانت عالمية ايضاً.

وفي هذا السباق التشريعي الطويل، صاغت استونيا النصوص الأكثر عنفاً[٢١]... اذ أن قانونها لا يعترف بسوى اللغة الاستونية، مستنكفاً عن اعطاء أي امتياز للغة الروسية. وينص القانون على أن كل مواطن من مواطني الجمهورية لديه مهلة اربع سنوات للتمكن

من الاستونية، كما ان كافة الكلمات الروسية يجب ان تختفي بأسرع ما يمكن من الاماكن العامة. أما ليتوانيا[٣٢] فإنها ابدت قدراً أكبر من المرونة بالنسبة الى التفاصيل، على الرغم من أن عدد السكان الروس فيها أقل، حيث انها قررت مهلة انتقالية لا تقل عن سنتين قبل دخول القرارات المماثلة التي اعلنتها، حيز التطبيق. هذا بينما اضطرت ليتونيا، التي تضم نسبة مهجرين تزيد عن ٥٠٪، أن تبدي مرونة فائقة، حيث تركت لكل مواطن في الجمهورية امكانية الاختيار، لكي يعبر عن نفسه في الحياة العامة، بين الليتونية والروسية.. ومع ذلك فإن على المصطلحات الروسية أن تختفي عن النظر[٣٣].

ومع هذا كله فإن مولدافيا هي التي اظهرت القسط الأكبر من الحزم في رفضها لأي تنازل، بالنسبة الى هذه الثورة القائمة في مجال العلاقات بين العروق.

في مولدافيا اجتمع اتحاد الكتاب والجبهة الشعبية للدفاع عن مشروع يعطي اللغة المولدافية وضعية اللغة الرسمية، قاصراً استخدام اللغة الروسية على مجال العلاقات مع بقية انحاء الاتحاد. مقابل هذا قدم السوفيات الاعلى، يدعمه الحزب، مشروعاً يعترف حقاً بالمولدافية كلغة رسمية للدولة، لكنه يمكن اللغة الروسية من ان تلعب دور لغة التواصل الداخلي بين كافة اقليات الجمهورية. على الفور راح الأول يزيدون من حجم تظاهراتهم في كيشيتيف (نحو ٥٠٠ ألف متظاهر يومي ٢٨ و٢٩ آب/ اغسطس ١٩٨٩) ليظهروا أن ارادة الشعب تقف الى جانبهم. في المقابل لم تقف المجموعة الروسية ساكنة: فقد قامت السوفياتات المحلية، ومنظمات الحزب في المدن ذات الأكثرية السكانية الروسية (مثل تيراسبول وريبنيتسا) بإمطار السلطة المحلية بالعرائض التي تندد بالمشاريع المولدافية. وفي ٢٨ و٢٩ آب (اغسطس) عمدت لجنة ارتباط روسية، هي لجنة «سويوز» (الاتحاد)، بالاشتراك مع جمعية «ادنستفو» (الوحدة) الى استنفار الروس بدورهم. وفي الوقت الذي راح فيه السوفيات الاعلى يناقش المشكلة، شل اضراب عام الحركة في تيراسبول؛ وتمكنت لجان الاضراب من جمع مئات الألوف من المتظاهرين الذين راحوا يطالبون بأن ينص القانون على وضع اللغة الروسية في موقع متساو مع موقع اللغة المولدافية، وأن تطرح مسألة الابجدية (العودة الى الابجدية اللاتينية) على استفتاء شعبي عام. هنا، الى هذه المجابهة العرقية، اضاف ميخائيل غورباتشيف تدخله الشخصي: لقد القى بثقل سلطته كلها في السجال طالباً من الامين الاول للحزب في الجمهورية غروسيو، أن تعطى اللغة الروسية وضعية لغة التواصل بين العروق.

خلال اربعة ايام راح السوفيات الاعلى يتناقش تحت تأثير الضغوط المتناحرة الآتية من قبل المولداف والروس، كما تحت تأثير الضغط، الثقيل، الآتي من لدن غورباتشيف. غير ان التصويت النهائي سجل انتصار الطروحات القومية: فاعترف بالمولدافية لغة للدولة، ولغة للتواصل بين العروق، وحلت الابجدية اللاتينية محل الكريلية. ولكن، بالتواكب مع خطوة خفيفة في اتجاه موسكو: اعترف بالروسية «ايضاً» (ولكن ليس وحدها) كلغة للعلاقات بين العروق[٣٤]. بالنسبة الى غورباتشيف الذي تورط في النقاش عن كثب، كان الاخفاق كبيراً.

على غرار المولداف، ها هم الاوزبكيون يخوضون بدورهم معركة مزدوجة من اجل لغتهم، ومن أجل استعادة الابجدية العربية. وهم على الصعيد التشريعي، كانوا قد استبقوا بالطادجيك الذين كانوا قد ضمنوا للغتهم وضعية لغة الدولة يوم ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٨٩.. لكن مشكلة ابجدية هذه اللغة لم تكن قد حلت بعد. ومما لا ريب فيه أن الشعوب المسلمة كانت، على غرار ما فعل المولدافيون، قد بدأت - من قبل أن يسمح لها القانون بذلك - بنشر ابجديتها عبر المطبوعات الجديدة، او الصحف التي راحت فجأة تستخدم الابجديتين في وقت واحد. وفي طول جمهوريات آسيا الوسطى وعرضها، راحت هذه «التربية الابجدية» تحقق الظفر، حيث بدأت تعطى دروس مكثفة في القراءة العربية. وهنا ايضاً، كانت الجبهات الشعبية صانعة ذلك التغيير الذي كانت اوزبكستان رائدته. أما مواضيع السجال، فكانت متماثلة مع تلك التي استبقت تبني القانون المولدافي: ماذا نفعل باللغة الروسية؟ لأن القضية كانت قد كسبت، فيما يتعلق بالابجدية نفسها. ولكن في اوزبكستان كان الروس في وضعية التراجع: انهم يستعدون للرحيل، أما القلة منهم التي كان عليها ان تبقى، فإنها راحت تحاول التآلف مع لغة الدولة.

ان للثورة اللغوية التي تنمو على هذا النحو في الاتحاد السوفياتي، نتائج متعددة. فالسجال ساهم في قيام المجابهة بين الطوائف؛ وانتصار اللغات القومية يترك الطائفة الروسية في الجمهوريات، والشعب الروسي بشكل عام، أكثر مرارة بكثير مما كان عليه. فما هذا الرفض للغة الروس، سوى رمز لهشاشة شعار «الصداقة بين الشعوب». وها هو الأخ الأكبر يصبح عارياً.

بالنسبة الى شعوب الاتحاد السوفياتي الأخرى، لم يكن أثر ذلك الانتصار هيّناً. كان التأثير الأول، بالتأكيد، معنوياً فيه تشجيع للنزعات القومية. لكنه كان كذلك تأثيراً سياسياً. فالشعوب التي تجمعها أبجدية مشتركة منغلقة على الآخرين تنحو عادة الى

تكوين جماعة منطوية على ذاتها. وكان له تأثير عالمي أيضاً: فالحال أن هذا كله ادى الى اعطاء بعض المناطق الحدودية في الاتحاد السوفياتي ازدهاراً لغوياً، حيث راحت شعوب منفصلة عن بعضها تتقارب بفعل التقارب اللغوي. فالمولداف مثلاً، إذ عادوا الى الأبجدية اللاتينية، استعادوا اندماجهم على ذلك النحو في المجموعة الرومانية[٣٥]. والآزريون، إذ استعادوا أبجديتهم، باتوا أكثر قرباً من اخوانهم الايرانيين، وهو ما كانوا يرغبون به فعلاً. ونفس هذا الكلام ينطبق على مناطق المحيط كلها، باستثناء الجيورجيين والأرمن الذين كان ستالين قد ترك لهم ابجديتهم، وليس لهم من يتقاربون معه لغوياً خارج حدودهم.

***

لقد كانت الجبهات الشعبية وشتى التجمعات والحركات، قوى فاعلة وحاسمة في تفتت الامبراطورية. فهي، إذ عبأت المجتمع من حول تطلعات، أو ضروب قلق مضمرة أتت الغلاسنوست أخيرا لتتيح لها أن تعبر عن نفسها، سرعان ما أصبحت ممثلة حقيقية لذلك المجتمع. هذه الشرعية التي اكتسبتها من جراء احتكاكها الوثيق مع المجتمع هي التي اتاحت لها، على الأقل، ان تمارس الضغط على السلطة المحلية، بل والمركزية، موجهة أو مبدلة قراراتها، مستندة الى الارادة الشعبية التي تجسدها. وأبعد من هذا كله، في احتقارها لنظام الحزب الواحد الذي لا يزال قيد العمل حتى الآن، تمكنت تلك الجبهات والتجمعات من ولوج الساحة السياسية حيث راحت تتنافس، مظفرة، مع الحزب الذي وقعت له مرسوم اندحاره.

خلال عامين من الزمن، وفي وقت لا تزال فيه التعددية غائبة عن الاتحاد السوفياتي، ولا تزال فيه الامبراطورية - رسميا - على حالها، ساهم هؤلاء الممثلون الحقيقيون للارادة الاجتماعية - بطريقة متفاوتة، بالطبع، ولكن في كل مكان تقريباً - في انبثاق مجتمع مدني، وفي قيام تعددية أمر واقع، وفي تغيير حال الامبراطورية ان لم يكن في تفسيخها.

من هنا لن يدهشنا ان يكون أشخاص من أمثال ليغاتشيف، مرتبطين بالابقاء على النظام السوفياتي، قد لاحظوا بهلع أن ازدهار المنظمات غير الرسمية أو المعترف بها، سيؤدي الى قيام «سلطة مزدوجة»[٣٦]؛ مما يستتبع أن النظام السوفياتي، كما ظل قائماً خلال سبعين عام، قد كف عمليا عن الوجود.

هوامش الفصل السابع

(١) ميغرانيان (أ) في «فيبروزي فيلوسوفي»، ٨ ـ ١٩٨٧، ص ٧٨ ـ ٨٠، وغورباتشيف في اجتماع يوم ١٩٩٠/٢/٥، «البرافدا» ١٩٩٠/٢/٨.

(٢) كوراشفيلي (ب.) «آسبكتي برسترويكي» في «سوفتتسكوي غوسودارستفو اي برافو» ١٢ ـ ١٩٨٧، ص ٤.

(٣) تدخل الكتاب القوميين في اجتماعات اتحاد كتاب الاتحاد السوفياتي، ٢٧ ـ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، «ليتراتورنايا غازيتا» ٤/٢٩ و١٩٨٧/٥/٦، «روسكايا ميسل» ١٩٨٨/٣/١١، ص ٤.

(٤) «ليتراتورنايا غازيتا» العدد ٣٨، ١٩٨٨، ص ١.

(٥) برنامج التلفزيون «فرميا» ١٩٨٨/٦/٢٣، و«وثائق مؤتمر شهر ايار (مايو) البلطيقي»، «ناشنالتي بيبرز» خريف ١٩٨٩، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٩.

(٦) «البرافدا» ٢٦ و٢٧ و١٩٨٨/١٢/٢٨؛ «ازفستيا» ١٩٨٨/١٢/٢٦.

(٧) استطلاعات وتعليقات م. وأ. كيرش من أكاديمية العلوم في استونيا ـ منشورة في «ناشنالتي بيبرز» مرجع مذكور، ص ١٧١ ـ ١٧٧.

(٨) «رودنيك» العدد ١٢ (٢٤)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وثيقة غير مرقمة: «اوتكريتو بينرمو روسكو ـ يازيتشنومو نازيلينيو ليتفي».

(٩) ناهيلو (ب.)، «ر.ل. ريسرتش» ١٩٨٨/١٠/١٠، وكذلك «تقرير راديو الحرية حول الاتحاد السوفياتي» ١٩٨٩/٢/٢٤، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٠) في ريغا عقد الاتحاد الديمقراطي لاستونيا السوفياتية مؤتمره يوم ١٩٨٩/١/٢٨؛ واعلن وقوفه الى جانب حق تقرير المصير للبلطيقيين وعدم تدخل موسكو في القوقاز.

(١١) «تقرير حول الاتحاد السوفياتي» العدد ١٢، ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٧؛ العدد ١٤، ١٩٨٩ ص ٢٥ ـ ٢٧؛ والعدد ١٩، ١٩٨٩ ص ١٧ ـ ٢٠.

(١٢) «كراسنايا زفيزدا» ١٩٨٩/١/٦.

(١٣) «اوغونيوك» العدد ٤٧، ١٩٨٨ ص ٣١.

(١٤) «البرافدا» ١٩٨٩/٧/١.

(١٥) «ناسيونالينى سوستاف» مرجع مذكور ص ٦٢.

(١٦) كونكوست (ر.) «حصاد الألم: العمل الجماعي السوفياتي والمجاعة الرهيبة»، نيويورك ١٩٨٦؛ باركا (ف.) «الأمير الاصفر»، باريس ١٩٨١، ٣٦٤ صفحة؛ «سوسيالوجتشسكي ايسليدوفانيا» ٦ ـ ١٩٩٠، حول احصاء العام ١٩٣٧، ونتائج المجاعة.

(١٧) راجع الثناء الذي اسبغه عليه غورباتشيف يوم احالته على التقاعد «البرافدا» يوم ١٩٨٩/٩/٣٠.

(١٨) «البرافدا» ١٩٨٩/٩/١٥، تأسيس الجبهة الشعبية RUKH وبرنامجها، وثيقة مطبوعة على الالة الكاتبة، د. ت. ٨ صفحات.

(١٩) على اسم ستيبان بانديرا، الذي قاد مقاومة الاوكرانيين ضد السيطرة السوفياتية على اوكرانيا الغربية.

(٢٠) «كومسومولسكايا برافدا» ١٩٨٩/٩/٢٤؛ «البرافدا» ١٩٨٩/٩/٣٠؛ «كراسنايا زفيزدا» ١٩٨٩/١٠/٧.

(٢١) حوار مع أ. باكالتشوك في «تقرير حول الاتحاد السوفياتي»، راديو الحرية، العدد ٤٧، ١٣/١٠/١٩٨٩، ص ٢٧ - ٣١.
(٢٢) بعددهم البالغ ٢١٨٨٩١ نسمة في العام ١٩٨٩ (مقابل ٢٥٨٠٠٠ في العام ١٩٧٩) يحل البولونيون في المرتبة الخامسة في اوكرانيا، راجع «ناسيونالبي سوستاف..» مرجع مذكور، ص ٦١.
(٢٣) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١/٧/١٩٩٠، ص ٦ و٧ (أ. ميخادزه، وج. جافورونكوف).
(٢٤) «اوغنيوك» العدد ٤٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢١، صفحة كاملة مخصصة للشاعر صوليح.
(٢٥) فالين (ف.) «ازفستيا» ٢١/٨/١٩٨٩.
(٢٦) ١٤ من أصل اعضاء اللجنة البالغ عددهم ٣٢، هم مع الليبرالي أ. ياكوفلوف لم يوقع الوثيقة، راجع الحوار معه في «البرافدا» ١٨/٧/١٩٨٩.
(٢٧) تعليق «البرافدا» يوم ٢٣ حتى ٢٥/٨/١٩٨٩ حول «بذور الفرقة» التي يتركها المتظاهرون، و«كراسنايا زفيزدا» ٣/٩/١٩٨٩.
(٢٨) جوكوف (إ.) «البرافدا»، ٢/٩/١٩٨٩.
(٢٩) حتى صحيفة محافظة من طراز «سوفيتسكايا روسيا» (٢٨/٢/١٩٨٩) تأثرت، خلال الحملة الانتخابية، لكون دوائر بأسرها لم تشهد سوى مرشح وحيد.
(٣٠) «ليدوموستي فرهوفنوغو سوفيتا» العدد ٤٩، ١٩٨٨.
(٣١) قانون ١٨/١/١٩٨٩، نص نشرته «سوفتسكايا استونيا» ٢٢/١/١٩٨٩.
(٣٢) قانون ٢٥/١/١٩٨٩، نص نشرته «سوفتسكايا ليتفيا» ٢٦/١/١٩٨٩.
(٣٣) قانون ٥/٥/١٩٨٩، نص نشرته «سوفتسكايا ليتفيا» ٧/٥/١٩٨٩.
(٣٤) قانون ١/٩/١٩٨٩، «البرافدا» ٢٨ و٢٩/٨ و٣/٩/١٩٨٩.
(٣٥) من هنا اتى يوم ٢٤ حزيران (يونيو) كيوم «الحدود المفتوحة» الذي نظمه المولداف والرومانيون كتحية للذكرى الخمسينية لضم بيسارابين الى الاتحاد السوفياتي.
(٣٦) «البرافدا» ٢١/٧/١٩٨٩، راجع تشيربيكو (ف) في «كوميونست» العدد ٨، ١٩٨٩.

الفصل الثامن

من السيادة إلى الاستقلال

تستند الاتحادية السوفياتية الى عدة اعمدة.

القانون، أولاً: فدستور الاتحاد السوفياتي مشترك بين الجميع، حيث أن على الدساتير الجمهورية ان تكون متوافقة معه (المادة ٧٣ من دستور ١٩٧٧). وتحدد المادة ٧٤ أن «لقوانين الاتحاد السوفياتي قوة متساوية في اراضي كافة الجمهوريات المتحدة. وفي حال التعارض مع القانون الاتحادي، تكون الغلبة لهذا الأخير».

الجيش، بعد ذلك: «ينبغي على الخدمة في صفوف القوات المسلحة السوفياتية أن تكون مدرسة حقيقية للأممية[١]». لهذا الغرض ينصّ القانون العسكري الصادر عام ١٩٣٨، والذي الغى الوحدات العسكرية القومية، على أن الخدمة العسكرية يجب أن تتم في وحدات عرقية مختلطة، وخارج الأراضي القومية[٢]. والجيش السوفياتي لا يعرف سوى لغة واحدة: الروسية.

والعمود الأخير هو الحزب الشيوعي: «القوة التي توجه وتقود المجتمع السوفياتي» (المادة ٦ من دستور العام ١٩٧٧). والحزب هو رمز وحدة المجتمع السوفياتي، حتى ولو كانت الاحزاب الشيوعية المحلية موجودة في كافة الجمهوريات. غير ان هذه الاحزاب ليست سوى هيئات تابعة للحزب الشيوعي السوفياتي، كما تنص المادة ٤١ من تنظيمات الحزب التي تم تبنيها خلال المؤتمر السابع والعشرين للحزب في العام ١٩٨٦[٣].

وهذه الاعمدة الثلاثة هي تلك التي ستعمل بعض الجمهوريات، وبالتدريج، لالغائها عند مرحلة «السيادة»، قبل أن تلاحظ أن هذا المطلب قد تم تجاوزه.. وان ساعة «الاستقلال» هي التي دقت.

الحصول على السيادة

ان الحقيقة التاريخية المستعادة، ولو بشكل غير مكتمل بعد، هي التي لعبت دوراً

معتبراً في توكيد سيادة الجمهوريات. ومع ذلك فإن دلالة هذه الكلمة فيها ما فيها من عدم الدقة[٤]، بالنظر الى انها تغلف، ايضاً، الممارسة السوفياتية في المجال الاتحادي - «ان الجمهورية المتحدة، جمهورية ذات سيادة» (تقول المادة ٧٦ من دستور العام ١٩٧٧)، كما تغلف المطالب الأكثر تطرفاً، اي الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفياتي.

لكنها مع ذلك تصور وسيط، يفيد في مرحلة أولى، حين تقرر الدول البلطيقية، مثلاً، ان تعلن سيادتها. وفي أصل هذا القرار ملاحظتان: اولهما ان السيادة على الطريقة السوفياتية ليست سوى خدعة (حيث أن «الاعمدة» الثلاثة التي اشرنا اليها اعلاه تجردها من أي محتوى)، وان «المشاركة الحرة» في الاتحاد السوفياتي، كأساس للنظام كله (المادة ٧٠ من الدستور) لم تكن ذات وجود بالنسبة الى وضعية الدول البلطيقية؛ وثانيهما أن السجال حول الميثاق الألماني - السوفياتي[٥]، الذي سرعان ما تمسك به البلطيقيون، قد سمح لهم بتأسيس دعوتهم للحصول على السيادة: فالدول البلطيقية، التي ضمت بموجب اتفاق كان من الظلم بحيث توجب ابقاؤه سرياً، تملك حقاً يتوجب عليها أن تؤكده. والمشروعية البلطيقية، التي لم تدرك موسكو في الوقت المناسب كل محمولها، تقف في قلب مسيرة الجمهوريات الثلاث، نحو السيادة أولاً، ثم نحو الاستقلال بعد ذلك، أي نحو الانشقاق.

اذن، خلال اقل من عام واحد - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨/ تموز (يوليو) ١٩٨٩ - ، تمكنت الدول البلطيقية الثلاث، من تأكيد سيادتها، وفي زحمة ذلك، وضعت الترتيبات القانونية التي تتيح لها ترجمة ذلك على ارض الواقع. ولئن كانت الفكرة قد وردت من قبل في العام ١٩٨٨، فالحقيقة تقول ان الجبهات الشعبية هي التي جعلت منها برنامج عملها.

السمة الدستورية

إن استونيا، التي سبق لها أن تبدت راديكالية في سياستها اللغوية، هي التي تبدت ايضاً اكثر راديكالية في رغبتها باستعادة سيادتها المفقودة. ففي السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، اعلن مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية عن هذه الرغبة، وجعل البرلمان يصوت بالتالي على التعديلات الدستورية التي تعطي تلك الرغبة محتواها. وفي ١٨ أيار (مايو) ١٩٨٩، فعلت ليتوانيا الشيء نفسه، تتبعها في ذلك

ليتونيا يوم ٢٨ تموز (يوليو) العام نفسه[١]. واعتباراً من تلك اللحظة صارت الدول البلطيقية الثلاث تشكل كينونة على حدة ضمن اطار المجموع السوفياتي. ولقد تعززت هذه الخصوصية بفعل القرارات التي اتخذها «مجلس الجبهات الشعبية» والتي باشرت باقامة مسيرة حقيقية في اتجاه الاندماج الاقتصادي للجمهوريات الثلاث. أما موسكو فإنها لم تستشر في الأمر، في أي لحظة بين تاريخ تأكيد السيادة الخاصة للجمهوريات، وتاريخ تكوين المجموع المشترك. لقد وضعت موسكو أمام الأمر الواقع.

وكان الاجراء الأول الذي ينتج عن هذه السيادة المعلنة من طرف واحد، أن قاعدة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجمهوريات باتت بحاجة لأن تتغير؛ بات الأمر يحتاج الى معاهدة بين الدول ضمن اطار القانون الدولي. بكلمات أخرى، بات يتعين على الاتحاد السوفياتي أن يفاوض الجمهوريات حول مشاركتها في الاتحاد. والاجراء الثاني الأساسي يتعلق بالأولية المعطاة للقانون الجمهوري. حيث أن القانون السوفياتي لم يعد بالامكان تطبيقه إلا اذا كان متلائماً مع قانون الجمهورية وحائزاً على موافقة مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية (استونيا، المادة ٧٤ من الدستور المعدل؛ ليتوانيا، المادة ٧٠). أما ليتونيا فقد ابدت قدراً أكبر من الاعتدال حول هذه النقطة: اذ انها اكدت في المادة ٧١ من دستورها المعدل، اسبقية القانون الجمهوري، ولكن كذلك اسبقية القانون السوفياتي في حال حدوث خلاف.

وتترجمت السيادة ايضاً بتملك الجمهورية لكافة ثرواتها الطبيعية، ولحقها المطلق في تقرير سياستها في كافة المجالات، ولاسيما في المجال الاقتصادي. ولقد اكدت الجمهوريات الثلاث استقلاليتها الاقتصادية عبر قوانين تم تبنيها على هامش اعلانها للسيادة، واتت لتدفعها الى الانخراط في الاصلاحات الجذرية.

هذه السيادة تستتبع، كذلك، آثاراً في مجال القانون الانتخابي، تحسباً للانتخابات المحلية المقبلة. واستونيا، التي تبدت كما عهدها دائماً، سابقة للآخرين، شاءت أن تصل الى الحد من حقوق المقيمين غير الاستونيين، عبر تشريع جديد لمسألة المشاركة الانتخابية؛ حيث أن النص الذي تبناه البرلمان في الثامن من آب (اغسطس)، جاء ليفرض على كل سوفياتي غير استوني اقامة شاملة في الجمهورية لمدة خمس سنوات، او اقامة متواصلة لمدة سنتين قبل موعد الانتخابات، لكي يحق له أن ينتخب. ولكن، امام الهرج الذي اثارته هذه الاجراءات داخل الجالية الروسية - اضرابات وتظاهرات شلت البلد -، وامام التدخل القوي لمجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي الذي شجب

تلك الاجراءات معتبراً اياها متناقضة مع دستور الاتحاد السوفياتي[٧]، اضطر البرلمان الاستوني للتراجع، ولكن لفترة من الوقت محدودة. فهو صوّت على تعليق العمل بتلك الاجراءات بالنسبة الى الانتخابات المحلية للعام ١٩٩٠، لكنه لم يصوت على الغائها[٨]. موسكو من جانبها ابدت رضى مؤقتاً.. علماً بأن المشكلة ظلت من دون حل. والحال أن حل المشكلة أجّل حتى صياغة قانون حول المواطنية، حيث كان من الواضح أن من شأن الافكار الأكثر راديكالية أن تبرز. ولنذكر هنا أن الجبهة الشعبية لليتونيا كانت، في برنامجها الذي صاغته خلال شهر تموز (يوليو) ١٩٨٨، قد تحدثت عن أن المواطنية لن تعطى إلا لأولئك الذين اقاموا في الجمهورية لفترة لا تقل عن عشرة اعوام. لكن المسيرة المتسارعة نحو الاستقلال كانت في طريقها لجعل هذه النقاش غير ذي موضوع...

لقد تبدى رد فعل السلطة المركزية على هذا الرفض لأسبقية الاتحاد، متنوعاً. فحين اعلنت استونيا سيادتها، كان العداء في موسكو شاملاً؛ تشهد على ذلك المعركة المتعلقة بالقانون الانتخابي. كذلك فإن استنفار روس استونيا اتى كدليل على القلق الذي تثيره تلك المسيرة التي لا مثيل لها في السابق. ولكن، عند اعلان ليتونيا لسيادتها، بدا على موسكو وكأنها تنظر الى الأمر على انه مجرد اعلانات شكلية وحاولت ان تستعيد المبادرة في المجال الاقتصادي. ففي ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨٩، صوت البرلمان السوفياتي (السوفيات الاعلى) على نصين يثبتان، أو بالأحرى يعترفان، بالاستقلال الاقتصادي للجمهوريات الثلاث، ويؤكدان على عبور ذلك الاقتصاد نحو الاقتصاد الحسابي (KHOZRASTCHET). لقد فهم المسؤولون في موسكو ضرورة التماشي مع الأمر الواقع[٩]، بل وحاولوا حتى أن يستفيدوا من الظرف عبر اقناع الجمهوريات البلطيقية بأن تخدم كـ « حيوانات اختبار » من أجل تنفيذ الاصلاحات التي ينوي غورباتشيف فرضها على الاتحاد السوفياتي كله. إن النجاح في هذا المجال سيكون مربحاً لكل طرف، أما الاخفاق فستستخلص منه دروس يستفيد منها الجميع ايضاً.

بيد أن مثال البلدان البلطيقية، مثال معدٍ. أولاً لأنه لم يكن مجرد مسألة شكلية. فالحال أن ليتوانيا اعلنت رفضها القاطع للعديد من النصوص (ولا سيما عبر رفضها لمبدأ فرض تراتبية المرتبات في مؤسسات الدولة، وعبر اتخاذها، من طرف واحد، للقرار المتعلق بقيمة تعويضات نهاية الخدمة). كذلك مارست استونيا سياسة الاسعار والضرائب دون أن تلقي بالاً للممارسات القائمة في الاتحاد في هذا المجال. وهذا ما دفع الكسندرا

بيريوكوفا، نائبة رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي، الى الاحتجاج يوم ١٦ كانون الثاني (يناير)، مشددة على أن على الاستقلالية الاقتصادية أن تحترم القوانين السوفياتية. ولكن بدا واضحاً أن ما من أحد في الدول البلطيقية القى بالاً لتلك الاحتجاجات.

في القوقاز تبدى المثال البلطيقي شديد الاغراء، اذ بدا انه يأتي بجواب ما على الصراعات المحلية. فقانون السيادة الذي صوت عليه السوفيات الاعلى لجمهورية ازربيجان، خلال جلسته المنعقدة في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، يستتبع وجود تصور جغرافي لمفهوم السيادة. كما اعلنت ازربيجان انها هي المهيمن على مسألة التنظيم السياسي داخل اراضيها، وأن ما من تبديل سيكون ممكناً إلا عبر قرار تتخذه اجهزة السلطة في الدولة، او عبر استفتاء شعبي (وفي هذا اشارة واضحة الى مسألة ناغورنو - كاراباخ). وكما كان الحال في البلدان البلطيقية، نص اعلان السيادة الآزري، على أن القانون السوفياتي لا ينطبق على ازربيجان إلا اذا كان متلائماً مع قانون الجمهورية. واخيراً، نص على أن ممارسة حق الانفصال انما تتقرر عبر استفتاء شعبي يجرى داخل الجمهورية. وكذلك احتفظت ازربيجان لنفسها بحقها المطلق في اعلان حالة الطوارىء. ونشاهد في هذا كله كم أن السلطة المركزية باتت تجد نفسها محدودة بفعل ترتيبات تستبعدها من أية تسوية جغرافية[١٠]. هذا القانون الذي احتجت عليه موسكو بسبب سماته اللادستورية، والذي تم تجاهله كذلك في مجال الممارسة، لم يسجل سوى مرحلة أولى من مسيرة طويلة، اذ أن السوفيات الاعلى للجمهورية عاد واعلن عند بداية العام ١٩٩٠ انه سوف يلجأ الى الاستفتاء الشعبي من اجل العبور الى حالة الانفصال، بسبب عجزه عن فرض سيادة الجمهورية.

أرمينيا، بدورها، اعلنت سيادتها معطية لنفسها اسم «جمهورية ارمينيا الموحدة»، وكذلك فعلت جيورجيا الشيء نفسه، ولكن بشكل أكثر راديكالية.

على أي حال تبدى في جيورجيا أن هذا التوكيد على سيادة حقيقية يبدو غير كاف، وذلك لسبب مزدوج. فصدمة ٩ نيسان (ابريل) كانت قد وحدت المجتمع في بوتقة حقد استشعره ازاء السلطة السوفياتية، راح الزمن يزيد من حيويته بدلاً من أن يخفف منه. ومن جهة ثانية، ادى تزايد المطالب الانفصالية داخل الجمهورية - وآخر حلقاته الضغوط التي مارسها الآزريون المقيمون في جيورجيا، خلال صيف ١٩٨٩، من أجل الحصول على وضعية استقلالية جغرافية للمقاطعات الواقعة جنوبي تبيليسي والتي يشكلون قسماً كبيراً من سكانها. ، ادى هذا التزايد الى اقناع الحركات الوطنية بأن

جيورجيا مهددة بتمزق تنظمه موسكو قصد تحطيم الشعور القومي فيها بشكل نهائي. منذ ذلك الحين أخذت فكرة أن بقاء دولة جيورجيا نفسه هو المطروح على بساط البحث، أخذت تسيطر على كل المشاريع المقدمة في تبليسي. ضمن هذا المنظور كان لا بد لمبدأ السيادة، الذي من شأنه أن يترك قدراً من المبادرة بين يدي الاتحاد السوفياتي، أن يتم التخلي عنه لصالح الاستقلال الكلي. أما من ناحية المبدأ، فإن الجيورجيين كانوا الأول، في الاتحاد السوفياتي، الذين استندوا الى حق الانفصال وربطوه بشروط ارتباطهم بالاتحاد السوفياتي: ضم عن طريق القوة العسكرية في العام ١٩٢١، على الرغم من وجود معاهدة صداقة، ومن وضعية استقلالية معترف بها عالمياً. في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، نبه اتحاد الكتاب في الجمهورية، مجلس السوفيات الاعلى الى ضرورة اعلان سيادة حقيقية (مماثلة لسيادة استونيا)، يصحبه تأسيس فوري لمواطنية جيورجية و، اذا امكن، تنظيم استفتاء شعبي حول حق تقرير المصير[11]. وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٠، تمكن المائة حزب سياسي ومنظمة من كل الأشكال والألوان، التي انبثقت في جيورجيا من أجل الاعداد للاستقلال (والحال أن هذا التشتت للحركة الوطنية يشهد على الصعوبة التي يجدها الجيورجيون دون التفاهم فيما بينهم حول وسائل مثل هذا المسعى)، تمكنوا على اي حال من التجمع في «منبر قومي من أجل الاستقلال» هدفه أن يصبح مجلساً منافساً لمجلس السوفيات الاعلى، ويقود مفاوضات الانفصال عن موسكو. في الوقت نفسه عدل مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية الدستور، ليدخل فيه مبدأ التعددية الحزبية، وقرر ان يؤجل الانتخابات المحلية - التي كانت تجري في ذلك الوقت نفسه في كافة ارجاء الاتحاد السوفياتي - حتى الخريف المقبل، لكي يحولها الى انتخابات «قومية» تنظم الحياة المستقلة للجمهورية[12]. وعلى هذا النحو اتبع الجيورجيون نفس السبيل الذي اتبعه البلطيقيون، ولكن عبر اشكال عمل تختلف عن تلك التي تبناها هؤلاء. وهم، في تغييرهم للتقويم الانتخابي، وفي سعيهم لاجراء انتخابات محلية في العام ١٩٩٠ تكون ذات مضمون مختلف، وضعوا انفسهم خارج الحياة السوفياتية، مركزين على أن الشرعية باتت من الآن وصاعداً، موجودة في تبليسي وليس في موسكو.

في اتجاه السيادة ايضاً كان ثمة قادم جديد: اوزبكستان التي تبنت لحسابها، منذ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ذلك النموذج الذي كان الاستونيون قد اتبعوه في العام ١٩٨٩، في نفس الوقت الذي ابدت فيه الكثير من التردد.. مفضلة كما يبدو، على عادة الاوزبكيين، التوقف في جانب مأمون من الدرب، بدلا من الوصول حتى اعلان

الاستقلال.

وكذلك كان موقف مولدافيا، حيث تحول الحزب الشيوعي المحلي، الذي جابهته المطالب الانفصالية المتصاعدة، بشكل مفاجىء من رفض كل فكرة تتحدث عن السيادة، الى تبني مشروع ينص على دعم السيادة السياسية[١٢] والاقتصادية داخل اتحاد متغير. بعد ذلك بشهر، في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، صوت مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية على السيادة، كما على مسألة تملك كافة الثروات الطبيعية؛ ثم اعلن ارض مولدافيا ارضاً منزوعة السلاح، ورفض مبدأ المواطنية المزدوجة (المولدافية والسوفياتية) واعلن أن الجمهورية سوف تطالب بالانضمام الى منظمة الامم المتحدة.

فإذا اضفنا الى هذا، ما حدث في تموز (يوليو) ١٩٩٠، حين اعلنت اوكرانيا سيادتها عبر نصوص شديدة الراديكالية - تشتمل على تملك كافة الثروات الطبيعية للجمهورية، والقرار بتشكيل جيش قومي، وصكّ عملة محلية، وتبني المواطنية الاوكرانية - سنلاحظ أن توسع الظاهرة لتشمل مجمل مناطق الاتحاد السوفياتي، بات ينحو الى تفريغ الاتحاد من كل محتوى حقيقي.

وأخيراً فإن اعلان روسيا نفسها لاستقلالها، يشكل فصلاً شديد الاختلاف سوف نعود اليه في مكان لاحق. ومهما يكن فإن هذا الاعلان يشهد بدوره على أن شعار السيادة، المتعارض مع كافة الممارسات السوفياتية السابقة، تمكن، خلال عام من الزمن، من غزو الاتحاد كله جاعلاً من الاتحادية السوفياتية كينونة أكل الدهر عليها وشرب. والحقيقة أن استونيا كانت هي، في مسيرتها الجريئة، مَنْ أحدث هزة في النظام كله، وارغم موسكو على اعادة النظر فيه اعادة نظر شاملة.

السمة العسكرية

لم تكن معاناة الجيش السوفياتي - «جيش الصداقة بين شعوب الاتحاد السوفياتي» - من جراء عزم الجمهوريات على اعلان سيادتها، لتقل عن معاناة الدستور. فالحال أن مستقبل هذا الجيش المتعدد العروق، قد بات مطروحاً على بساط البحث ميدانياً، وفي السجال العام. ميدانياً، ظهر بوضوح أن الجيش، بدلاً من أن يلعب دور القوة الدامجة للقوميات، كان واحداً من ميادين نمو وتطور مشاعر الكراهية والعنف العرقية. اذ ثمة تقرير رسمي وضعه النائب العام العسكري، يفيد أن ٢٠٪ من الجرائم، وبين ٤٠ و٧٠٪

من عمليات الخرق الكبرى للامتثالية العسكرية في الجيش هي « ذات طابع عرقي او عنصري، بشكل واضح »، وهو أمر يدق نذير الخطر بصورة خاصة؛ ويضيف التقرير أن « عدداً كبيراً من اولئك الذين ارتكبوا جرائم داخل الجيش، يعودون في اصولهم الى آسيا الوسطى او القوقاز »[١٤]. وهذه الملاحظة وجدت تأكيداً لها فيما قاله جنرال الجيش ن. بوبوف، حين كتب «ان العناصر القومية، اذ تلعب على وتيرة المشاعر الشعبية، تميل الى مفاقمة الفروقات العرقية، وهي تنجح في ارباك الشبان، بحيث ان بعضهم يحملون الى داخل وحداتهم تصرفات واحكام مسبقة قومية النزعة او دينية، غريبة عن مجتمعنا »[١٥].

ان هذه العبارات تغلف في الواقع صراعاً ثقيل الوطأة ينفجر في كل مرة يجعل فيها الغلاسنوست من الممكن التعبير عن كافة الاستلابات. فمجندو آسيا الوسطى يشكون من كونهم محتقرين ومن أنهم يعاملون معاملة العبيد من قبل الروس، وهو ما يؤكده على أي حال ما يصرح به بعض هؤلاء[١٦]: « منذ البداية، نعتبر انفسنا، نحن البيض، متفوقين على النشوركي [أهل آسيا الوسطى]. فإذا ما اضطررنا للقيام بعمل غير مريح - كتنظيف المراحيض مثلاً - ، ترانا نجبر كازاخيا على القيام به... في الثكنة، كل ما هو مقرف يكون وقفاً على الكازاخ او الاوزبك ». غير ان البلطيقيين ليسوا اقل من هؤلاء تعرضاً لوحشية الخدمة العسكرية التي صارت فيها ضروب العنف الجسدية والمعنوية قاعدة اساسية[١٧]. ان هناك معارك عنيفة تحدث ويتجابه فيها، داخل الجيش، « البيض » والمسلمون؛ ويتجابه فيها مسلمو قومية مع مسلمي قومية أخرى؛ كما أن القوقازيين، المنقسمين من حول مسألة ناغورنو - كاراباخ، يتشاجرون في صفوف البحرية[١٨]. باختصار، كل الذرائع تبدو صالحة من أجل نقل العنف العرقي الذي بات يقسم المجتمع السوفياتي، الى داخل الوحدات العسكرية المتنوعة عرقياً تنوعاً كبيراً. إن أعمال التعذيب التي يمارسها القدامى على المجندين الجدد - « الديدوفشتشينا »، هذه الظاهرة التي تندد بها الصحافة اليوم بوصفها تعبيراً آخر عن الداء الذي ينهك المجتمع السوفياتي - ، لا تعبر من ناحية المبدأ إلا عن الفوارق بين القدامى والجدد داخل الجيش؛ لكن الشهادات العديدة التي جمعتها صحافة المحيط، تكشف عن أن تلك الاعمال تنحو أكثر وأكثر الى اقامة التعارض بين الضحية والجلاد، على اساس الانتماء القومي، مما يفاقم من طبيعة اعمال التعذيب، ويوصل في اغلب الاحيان الى العنف العنصري. وهذا العنف يوصل اكثر واكثر الى جرائم باتت « الغلاسنوست » تسمح بالكشف عنها علناً: مقتل

جنود سوفيات على يد جندي بلطيقي اتهموهم باغتصابه؛ مقتل جندي بلطيقي في المقابل[20]. مقتل جنود اوزبكيين، او اشاعات تتحدث عن مقتلهم. لوحة مأساوية لا ينقصها اي عنصر في الواقع، ويتعين ان نضيف الى هذا أن طبيعة التأطير، الذي يؤمنه ضباط هم في غالبيتهم من الروس - حيث أن السلطة لم تتوصل الى توسيع التأطير ليشمل ضباطاً آتين من جمهوريات المحيط، لأن هؤلاء إما ان يكونوا غير كفؤين، واما أنهم لا تغريهم الحياة العسكرية[21] - ، تأتي لتفاقم اكثر واكثر من المناخ الصراعي التناحري، الذي يبدو أن المسؤولين العسكريين لا يسعون، حتى، لإجلائه.

الجيش وسط معاد لغير الروس، أو هذا ما يشعر به هؤلاء، على الأقل. فكيف لنا، ازاء هذا، أن ندهش لكون القوميات ترفضه؛ وللهرب من الخدمة العسكرية، تبدو كل الوسائل صالحة. فالمجندون الذين يستدعون يستنكفون عن المثول أمام السلطات العسكرية، التي يقلقها من ناحية اخرى ارتفاع عدد الهاربين من الخدمة[22] او ازدياد عدد الجنود الذين يعلنون أن ضميرهم لا يسمح لهم بالخدمة في الجيش (رغم ان هذه الممارسة مقموعة). كذلك فإن الاضراب عن الطعام، المسنود من قبل تظاهرات شعبية، والذي يقوم به مجندون يرفضون الخدمة في الجيش السوفياتي، صار عملة رائجة، ولاسيما في جيورجيا. هكذا، بالنظر الى التعمم السريع للعداء ازاء الجيش السوفياتي، لم يعد بوسع هذه المشكلة إلا ان تحتل قائمة المطالب التي تتقدم بها الحركات القومية. هذه الحركات التي عبرت المسافة من مجرد المطالبة المعتدلة بتغيير النظم العسكرية السوفياتية، الى المطالبة الجذرية بضرورة أن « يترك جيش الاحتلال ارض بلادنا »[23].

في هذا الصدد نلاحظ أن مبارحة قوات حلف وارسو للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وهي مبارحة جرى التفاوض بشأنها في العام ١٩٩٠، كان لها مفعول تسريع استثنائي في الاتحاد السوفياتي، ولا سيما في الدول البلطيقية حيث كانت « سايوديس » قد بدأت تطالب، منذ تأسيسها، بأن تتم العودة الى مبدأ الوحدات العسكرية القومية، وبأن تؤسس كل جمهورية مدارسها العسكرية الخاصة لتخريج الضباط الذين يؤطرون تلك الوحدات. ثم منذ اعلنت الدول البلطيقية عن سيادتها، وضعت قيد الدراسة مسألة تغيير النظام العسكري، وكان من النتيجة المحتمة لذلك، أن راح المجندون الشبان يهربون باعداد متزايدة من وحداتهم، في انتظار أن يتم تجنيدهم في جيش جمهوريتهم. أما الجبهة الشعبية المولدافية فإنها بدورها، ومنذ اليوم الاول لتأسيسها، ادرجت في برنامجها، بالترابط مع مسألة السيادة، قضية تشكيل وحدات عسكرية متجانسة، حتى

ولو كانت لا تزال تقر أن بإمكان هذه الوحدات، اذ تبقى داخل اطار الجيش السوفياتي، أن ترابط خارج جمهورياتها. ولكن شرط أن تعود الى السوفيات الاعلى لجمهورية مولدافيا، مسألة تقرير مكان مرابطتها، وشرط أن يكون التجانس القومي مبدأً غير قابل للتفاوض. ولم تكن الجبهة الشعبية في جيورجيا أقل عناداً حول هذا الموضوع، بل انها طلبت من كل مناصريها أن يتولوا حماية المستدعين الذين يرفضون الاستجابة، وذلك في انتظار أن يصار الى تعديل نظام الخدمة العسكرية السوفياتية. ليست المسألة هنا مسألة هروب من الخدمة، تقول الجبهة، بل مسألة موقف انتظاري مشروع. هذا بينما حلت جمهورية اوكرانيا ذات السيادة، هذه المشكلة بطريقة راديكالية، اذ قررت ان تشكل لنفسها جيشاً خاصاً بها.

السلطة السوفياتية، اذ وجدت نفسها محاصرة من كل جانب، واذ وعت الاستياء المسيطر داخل الجيش. الذي هوجم بسبب اعمال التعذيب، وبسبب ضروب العنف والجريمة المستشرية داخله. حاولت أن تفك، الى حد ما، صاعق هذه القنبلة عبر تقديمها لبعض التنازلات للقوميات الأكثر صخباً.

كان رئيس الحكومة الأستونية، اول من توجه الى وزير الدفاع السوفياتي، طالباً منه أن يُبقي على أكبر عدد ممكن من المجندين الأستونيين، داخل حدود الجمهورية، بين صفوف حرس الحدود، او قوات وزارة الداخلية. وهو حصل على موافقة ملتبسة، ظلت موسكو تشجبها بصورة دورية، لكنها مع ذلك اعطت الحكومة القومية وسيلة تمكنها من حماية عدد من جنودها الشبان. وفي ليتوانيا، كان الأمين الاول للحزب الشيوعي، الجيرداس برازوسكاس، المهتم دائماً بألا تسبقه جبهة «سايوديس» لدى الرأي العام بمسافة طويلة، كان هو الذي دافع عن هذه القضية لدى الجنرال ايازوف. وهنا ايضاً تم الوصول الى اتفاق سري، لاحظ الأمر الواقع، حتى ولو كان الجنرال ايازوف قد ابقى على معارضته لفكرة تشكيل وحدات قومية. أما الجيورجيون فإنهم استندوا الى هاتين السابقتين لكي يمكنوا مجنديهم من الاستفادة من نفس الامتياز في جمهوريتهم، مما من شأنه أن يزيد عدد الزيجات في الجمهورية بشكل ملحوظ[٢٤]...

غير ان هذه التسويات المحلية ستبدو ضئيلة الدلالة، ضمن اطار السجال العام الذي تنضوي داخله. فالقادة العسكريون السوفيات، ووزيرهم في المقام الاول، يعبرون في مجموعهم عن موقف لصالح الابقاء على النظام القائم[٢٥]. وهم مؤيدون في هذا الموقف من قبل الحزب. فالواقع أن المؤتمر التاسع عشر للحزب كان قد نص دون مواربة، في

حزيران (يونيو) ١٩٨٨، على ضرورة مثل هذا الابقاء. ومع ذلك، اذا نظرنا الى الأمر عن كثب، سنلاحظ أن الجيش منقسم حول هذه النقطة، وان ثمة عدداً من مسؤوليه، بات ميالاً الى اعتبار ان عودة ما الى مبدأ الوحدات القومية، بدلاً من أن يكون لها مفعول مفتت، من شأنها على الارجح ان تسمح بايجاد الترياق للشرور الأكثر بروزاً التي يعاني منها الآن جيش تلغمه الصراعات القومية. وعلى هذا النحو مثلاً اقترح قائد قطاع البلطيق العسكري، الجنرال - ليوتنان كوزمين - المنتخب كنائب في مجلس نواب الشعب -، أنه اذا كانت هناك رغبة في تفادي انقسام وتفتت الجيش السوفياتي وسط مناخ عداء عام، فإن حل اقامة الوحدات القومية هو الذي يشكل على الارجح اهون الشرور[٢٦].

كذلك فإن قلق المسؤولين السوفيات امام هذا الاتساع للقلاقل العرقية داخل الجيش، عبر عن نفسه ابان انعقاد اجتماع الحزب المكرس للمشاكل القومية في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩. خلال ذلك الاجتماع عمد وزير الدفاع، من جديد، الى مهاجمة «القوميين، الانفصاليين والمتطرفين الذين ينسفون الجيش من داخله». ومن الواضح أن السلطة السوفياتية تعتبر هذا الموقف موقفها.

ان رغبة القوميات في اعادة تملك القوات المسلحة، انما تستجيب، بداية، الى هم مزدوج: فهمّ تجميع العناصر للوصول الى سيادة حقيقية ينضاف، لدى المسؤولين القوميين، الى قلق حقيقي يستشعرونه ازاء النتائج التي يمكن ان تتمخض، على الصعيد العسكري عن قيام مجابهة قومية مخاطر حصولها لا تكف عن التصاعد. فالجميع يبدون خشيتهم من ان يأتي يوم يحل فيه القمع - كما حدث في تبيليسي - على رأس جمهوريتهم، وان يكون بين افراد القوة العسكرية المكلفة بالقمع مجندون ينتمون الى نفس الجمهورية. الخوف إذن، مما سيبدو عندئذ اشبه بحرب اهلية، قائم في كل مكان - فالحركات القومية مستعدة لكل التضحيات، لكنها غير مستعدة لترك مواطنيها يتقاتلون فيما بينهم. والجمهورية، اذ تتفادى مثل هذا الاحتمال، عبر الابقاء على مجنديها الشبان فوق اراضيها، سيكون بإمكانها ان تتملك كذلك وسائل الدفاع عن ذاتها في حال حدوث قمع عسكري.

هذا السجال حول الجيش يبقى على أي حال سجالاً نظرياً في موسكو حيث يزداد الحذر ازاء المجندين القوميين؛ اضف الى هذا ان قضية اعادة تنظيم عامة للجيش - جيش محترف، أو خدمة اجبارية - باتت مفتوحة على مصراعيها. في هذا الاطار، لا ترتدي

مسألة العودة الى الوحدات القومية، سوى اهمية ثانوية. ولكن، في مناطق المحيط، ترتدي القضية طابع السجال الاساسي، لأن كل حكومة محلية - فيما ابعد من المشكلة في عمقها - اذا قررت أن تحمي جنودها الشبان الهاربين، سيكون عليها أن تتساءل عما اذا لم تكن بهذا ستستثير رد فعل عنيف من جانب القادة العسكريين السوفيات.

فالحال أن هؤلاء يفرقون بين السجال حول مبدأ اعادة تنظيم الخدمة العسكرية، وبين أن يتفرجوا ساكنين على تزايد الهروب من الجيش، خاصة وان الاثر المعدي لمثل هذا الهروب على المجندين الروس، من شأنه ان يثير قلقاً كبيراً. والجيش السوفياتي، الذي «بهدلته» حملات الصحافة حول عمليات التعذيب، بات يبدو للجميع على صورة جحيم لا يمكن لأحد أن يكون مستعجلاً لدخوله[٢٧]. وفيما هو ابعد، حتى، من مسألة العلاقة بين القوميات والجيش، من المؤكد أن حالات الهروب المتزايدة العدد (٧٠٠٠ حالة في العام ١٩٨٩) تساهم في شق الجيش عن الشعب السوفياتي.

القطيعة مع الحزب الشيوعي السوفياتي

في اتحاد سوفياتي يتفكك، كان الحزب الشيوعي قد بقي حتى فترة قريبة، آخر حصن للتماسك. لكن الثقة به بوصفه ممثلاً لمصالح المجتمع قد انهارت حيث أن استفتاء اجري في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ يفيدنا أن ٤٪ فقط من الذين استفتوا، لا يزالون يحضونه شيئاً من المصداقية[٢٨]. ولكن على الرغم من هذا الطلاق البيّن مع المجتمع، فإن غورباتشيف خاض داخل الحزب بالتحديد، في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ - بعد نحو ثلاث سنوات من انتفاضات آلما آتا - أول نقاش هام حول المسألة القومية[٢٩].

عند نهاية خطابه الطويل يومذاك - وهو ما من شأنه ان يسبغ المزيد من الأهمية على كلامه - راح غورباتشيف يفصل مسألة العلاقات بين الحزب الشيوعي السوفياتي والاحزاب القومية، وهي مسألة كانت قد حلت على أي حال في كافة المناطق، بفعل المكانة المهيمنة التي باتت الجبهات الشعبية تحتلها على حساب الاحزاب. لكن هذا لم يمنع غورباتشيف، كما يفعل في اغلب الاحيان، من تقديم يقينات متناقضة فيما بينها. قال ان على المركزية الديمقراطية الاصيلة، غير المنحرفة، ان تعطي مزيداً من حرية الحركة للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات، بالتوافق، طبعاً، مع الخط العام للحزب الشيوعي السوفياتي. لكنه، في الوقت نفسه - وهو في هذا الصدد ابدى أكبر قدر ممكن من الحزم

- ، اعلن وقوفه ضد تحويل الحزب الشيوعي السوفياتي الى اتحادية فدرالية، أي ضد حصول الاحزاب القومية على اي استقلال حقيقي.. وصرخ يقول: «لأن هذا سيكون نهاية حزبنا الذي أسسه لينين!». وصحيح ان هذه المعركة ضد محاولات جعل الحزب فدرالية، كان لينين قد خاضها في زمانه بصراحة مطلقة.. وربحها[٣٠]!

بعد ذلك بنحو ثمانين عاماً، ها هو تلميذه غورباتشيف على وشك ان يخسر المعركة نفسها. فالحزب الشيوعي الليتواني الذي لا يعيش، منذ تحقيق جبهة «سايوديس» لانتصارها الانتخابي، الا بفضل مزايدته القوموية عليها، تبنى يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨٩، برنامجاً جديداً يجعل فيه من نفسه بطل «استقلال الدولة الليتوانية»، وهو، لكي يزين صورته الجديدة بشكل افضل، اعلن عن نيته عقد «مؤتمر استثنائي» يقرر فيه استقلاله الخاص. والحقيقة ان لهذا الفعل اهميته الكبرى، لأنه يسجل نهاية تسلط موسكو على حزب شيوعي داخل الاتحاد، ويشير الى ضعف غورباتشيف الشخصي خارج جدران الكرملين.

خلال بضعة أشهر ظل الحزب الشيوعي الليتواني، يومها، عرضة لضغط مزدوج من لدن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ومن لدن غورباتشيف. وهذا الأخير، اذ راح يرجو مرة ويهدد مرة، زاد من اتصالاته بالأمين الأول للحزب الشيوعي الليتواني، برازوسكاس، في محاولة منه لإقناعه بعدم الذهاب بعيداً على طريق القطيعة. وفي يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) استدعيت قيادة الحزب الشيوعي الليتواني الى موسكو ليقال لها أن اي حزب لا يحق له ولا يمكنه ان يترك الحزب الشيوعي السوفياتي. بعد ذلك بخمسة عشر يوماً وصل فلاديمير مدفيديف، المكلف بقضايا الايديولوجيا داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، الى فيلنيوس حاملاً رسالة من غورباتشيف. أمام كل هذه التحذيرات، كيف يمكن تفادي الانحناء؟ خاصة حين يكون المضي على رأس حزب شيوعي في امة صغيرة تعد أقل من اربعة ملايين من السكان! ان ذكرى تبيليسي ليست من البعد بحيث يمكن لأحد أن يهمل الدعوات المتكررة ورنينها المهدد..

ومع هذا، ها هو الحزب الشيوعي الليتواني، المجتمع في مؤتمر استثنائي يوم ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، يصوت دون تردد لصالح القطيعة مع الحزب الشيوعي السوفياتي. وكان ذلك انشقاق أول، لم يسبق له مثيل في الاتحاد السوفياتي، ولاسيما بالنسبة الى حزب شيوعي.. بل وأن تفاصيل التصويت الذي جرى يومها، تبدو فصيحة

للغاية : من بين ١٠٣٨ مندوباً، صوت سلباً ١٨٣ مندوباً فقط! ومرة أخرى يتعين هنا المقاربة بين هذا الرقم وبين التركيبة القومية في ليتوانيا حيث تبلغ نسبة الليتوانيين ٨٠٪ من السكان. مما يوضح بشكل جلي أن كافة الشيوعيين الليتوانيين المندوبين في المؤتمر قد صوتوا الى جانب القطيعة[٣١].

أمام هذه الحصيلة المكبّلة، كان رد فعل غورباتشيف لا يقل عنفاً عن رد فعل ليغاتشيف. فالاثنان معاً تحدثا عن « القلق العام لدى الشيوعيين » وعن « عدم وعي الليتوانيين امام الصعوبات التي تنتظرهم »، وهي مصطلحات ليس لها إلا ان تذكرنا بالخطاب الذي اعتيد اللجوء اليه عشية القيام برد فعل قاس في الاتحاد السوفياتي، سواء أكان ذلك ضد التابعين الداخليين، او ضد احد بلدان اوروبا الشرقية.

ان ما هو جديد من نوعه في هذه الأزمة، انما هو في المقام الأول شجاعة الليتوانيين. اذ لم يكن ثمة وجود لأي تردد، وهو ما تبديه نتيجة التصويت كما يؤكده عدم حدوث أي انشقاق (في صفوف الليتوانيين) داخل الحزب المستقل. وهناك ايضاً اللامبالاة التي استقبلوا بها ضغوطات موسكو. ولقد بدا واضحاً، منذ تلك الحقبة، أنه لم تعد لغورباتشيف اية سلطة لا على الحزب الشيوعي الليتواني، ولا على ليتوانيا بصورة عامة.

وهناك موضوع آخر يستدعي الدهشة : اذا استثنينا الخطابات العنيفة التي اعلنتها في موسكو قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، نلاحظ عدم وجود أي رد فعل آخر، مما ساهم في ترسيخ قناعة القوميين بأن غورباتشيف يقف في موقع ضعف، في مواجهة ارادتهم بالوصول الى السيادة.

لماذا اذن لم تحذ احزاب اخرى حذو الحزب الشيوعي الليتواني، على طريق الانشقاق؟ تبعاً لكل الترجيحات لأن تلك الاحزاب لا تتمتع بنفس الهيبة التي تجعلها قادرة، في مواجهة الجبهات الشعبية، على خوض معارك منفردة، تخشى ألا تسفر عن أي مكسب لها. اضف الى هذا أنه ما أن قدم الحزب الشيوعي الليتواني المثل عبر موقفه الاستقلالي، حتى تسارعت حركة التاريخ. اذ من استقلال الحزب تم العبور الى استقلال الدولة. فالجمهوريون الأكثر طليعية رأوا أن الحصول على السيادة وحدها لم يعد كافياً. وهناك ايضاً، وقفت ليتوانيا في طليعة التحرك الجديد.

الضعيف ضد القوي

اذا كان غورباتشيف قد ظل، حتى انشقاق الحزب الشيوعي الليتواني، يعتقد انه لا يزال قادراً على احداث قلبة في الميول الاستقلالية، فإنه سيلاحظ منذ العشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ ضرورة التحسب من الآن وصاعداً ضد الاحداث، بدلاً من عدم التحرك إلا بعد ان تكون تلك الاحداث قد باتت على وشك الحدوث.. بل وبعد ذلك حتى. وهو لهذا السبب توجه الى ليتوانيا، في الحادي عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، مسبوقاً بسفارة هامة مرسلة من قبل الحزب الشيوعي السوفياتي. خلال تلك الرحلة الغريبة (علماً بأن أياً من سادة الاتحاد السوفياتي لم يطأ أرض ليتوانيا منذ العام ١٩٤٥) لم يوفر لا غورباتشيف ولا اي من زملائه جهودهم، في سبيل اقناع الليتوانيين بالتخلي عن حلمهم بالانفصال، وبأن ينتظروا بدلاً من ذلك، نتائج البريسترويكا التي سيكون من شأنها أن تحسن الأحوال في الاتحاد السوفياتي كله. يومها عرض غورباتشيف كل الحجج الممكنة: مصير البريسترويكا الذي يلحق به سلوك ليتوانيا خطراً كبيراً؛ المصلحة الاقتصادية لليتوانيا، حيث أن كل التطور والبنى مرتبطة عن كثب باقتصاد الاتحاد السوفياتي: من هنا فإن فك عرى هذه الروابط سيؤدي الى افقار ليتوانيا، التي لن يمكنها ان تحلّ بدلاً من ذلك روابط جديدة يقيمها مع البلدان الرأسمالية، حيث ان هذه البلدان غير قادرة حتى على ان تشكل سوقاً للمنتجات الليتوانية. «إن الاستقلال سيوصلكم الى اسعار السوق العالمية، وستغرقون وتغرقون!» تنبأ غورباتشيف أمام الجمهور الذي جاء ليستمع اليه وسط صمت جليدي. والى هذا التهديد بحلول الكارثة الاقتصادية، اضاف غورباتشيف ابتزازاً بالكاد تمكن من اخفائه. ان الاتحاد السوفياتي هو الذي زود ليتوانيا بمرافىء ضرورية للجماعة السوفياتية كلها، لكن هذه الجمهورية هي التي تحقق بفضلها ارباحاً كبيرة بالعملات الاجنبية. بالنسبة الى غورباتشيف، لا يمكن لليتوانيين ان يتجاهلوا الضرر الكبير الذي سيلحقه استقلالهم بالاتحاد السوفياتي، حيث أن منشآت هذا الأخير العسكرية والبحرية سوف توضع على بساط البحث، وكذلك لا يمكنهم تجاهل الضرر الذي سيلحق بأفراد لن يعودوا راغبين بالبقاء في دولة ذات نزعة قومية متطرفة، بل وشوفينية. إن هذا كله، في حالة الانفصال، ينبغي ان يكون موضوعاً لتعويضات تدفع.

بل واكثر صراحة من غورباتشيف ايضاً، كان مقال نشر في اللحظة نفسها وفيه

تقدير لثمن المرافيء آنفة الذكر[32]. ترى هل يمكن للاتحاد السوفياتي ان يترك استثماراته لقمة سائغة في فاه الانانية الليتوانية؟ وليتوانيا أفلن يكون عليها أن تأخذ في حسبانها كل ما تمت التضحية به من اجلها من قبل الوطن كله؟

لقد تبدى الضغط الاقتصادي والحديث عن الديْن الذي ينبغي ان يردّ في حالة حدوث الانشقاق، واضحين تماماً في كلام غورباتشيف. ولكن هذا الاخير، لم يكتف بأن يلوح بالعصا الغليظة، بل اضاف الى ذلك جزرة، بدا من الواضح أنها ليست شديدة الاغراء بالنسبة الى مفاوضيه: إن الاتحاد السوفياتي سوف يصبح «اتحادية حقيقية»، وهو ما لم يكنه ابداً في السابق. وهذه الاتحادية سوف تصوت على قانون ينظم حق الانفصال، من شأنه ان يسمح لليتوانيين بالتحرك ضمن اطار شرعي[33] اذا ما ظلوا راغبين في ذلك.

لقد استمع الحضور بكل تهذيب الى ما قاله غورباتشيف، ولكن بدا واضحاً أن هذا الأخير لم يتمكن من ابهارهم، سواء أكانوا من المسؤولين أم من جماهير الشعب. فالحقيقة أن حلم الاستقلال - NIZAVISIMOST - كان قد حل لديهم محل فكرة السيادة. كما ان الانتخابات المحلية التي جرت في ربيع العام ١٩٩٠، عادت ومكنت «سايوديس» من تحقيق انتصار كبير على اساس برنامج استقلالي يتحدث عن دولة ليتوانية محايدة، منفصلة عن الاتحاد السوفياتي كلياً.

ان هذه الانتخابات تحمل دلالات شديدة الوضوح. أولاً لأنها كانت عبارة عن مجابهة حقيقية بين احزاب سياسية جيدة التنظيم (حزبين شيوعيين، اولهما مستقل والثاني مرتبط بالحزب الشيوعي السوفياتي، وحزب اشتراكي-ديمقراطي، وحزب مسيحي-ديمقراطي، وحزب لانصار البيئة). أما «سايوديس» التي لا تعتبر حزباً سياسياً بالمعنى الحصري للكلمة، فقد ساندت بشكل اساسي، مرشحين مستقلين، او مرشحين ينتمون لاحزاب اخرى لكنهم يتبنون برنامجها. وعلى الرغم من كافة الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي المستقل من اجل الدفاع عن مواقعه (وكان برازوسكاس قد اختار برنامجاً قريباً من برناج «سايوديس» مع فارق اساسي: استقلال كامل نعم، ولكن مع ابقاء الجمهورية ممنوحة وضعية خاصة، داخل اطار الاتحاد السوفياتي) فإن «سايوديس» فازت فوزاً ساحقاً.. الى درجة ان العدد القليل من الشيوعيين الذين فازوا، لم يفوزوا لكونهم شيوعيين، بل لأن الجبهة ساندت ترشيحهم.

اذن ها هو السوفيات الاعلى الجديد للجمهورية، المنبثق عن تصويت عام حر

وتعددي حقاً، يمسك بين يديه باستنابة لا مراء فيها : انه مكلف بالوصول بالاستقلال الى غايته. وهو اذ اجتمع يوم ١١ آذار (مارس) ١٩٩٠، صوت في اكثريته الساحقة (١٢٤ صوتاً مقابل ٦ أصوات متغيبة) على اعادة الاستقلال للجمهورية، مؤكداً على صلاحية الانتخابات التي كانت قد حدثت في العام ١٩١٨، وغايته من ذلك تأمين التواصل التاريخي مع الدولة الليتوانية التي ظلت مستقلة حتى العام ١٩٤٠.

ولقد ميز الاجماع ايضاً التصويت الذي جرى حول تبديل اسم الجمهورية التي كفت عن ان تكون «اشتراكية» و«سوفياتية» لتصبح «جمهورية ليتوانيا»؛ مما حول «مجلس السوفيات الاعلى» الى «مجلس اعلى». وكذلك كان الاجماع من حول انتخاب فيتاتوس لاندسبرغس رئيساً للمجلس. واعلن الرئيس الجديد انه سوف يطالب موسكو بالاعتراف بالاستقلال المستعاد، وصرح ايضاً بأن كل مطلب سوفياتي يتعلق بتعويضات مالية، سوف يؤدي الى بروز مطالب لتعويض ليتوانيا. ولقد كان أول عمل اقدم عليه المجلس الاعلى كإشارة الى دخول البلد حيز الاستقلال، هو تبنيه يوم ١٣ آذار (مارس) ١٩٩٠ - يوم انتخاب غورباتشيف رئيساً للاتحاد السوفياتي - ، لقانون يعفي الليتوانيين من الخدمة العسكرية في الجيش السوفياتي. وكان الموقف شديد الوضوح: ان الحق يقف الى جانب القرار الليتواني، وما على موسكو إلا الرضوخ له.

والحال أن رد الفعل السوفياتي كان مزاجياً أكثر من كونه محاولة لفهم حقيقة الحدث: «غير شرعي»، «مقلق»، «لا يمكن القبول به». غورباتشيف وليغاتشيف وكافة المسؤولين السوفيات الآخرين، استخدموا التعابير نفسها للرد على تصريح الاستقلال الليتواني، لكن ليغاتشيف سلك درب الاحتياط معلناً، منذ البداية، أن اللجوء الى القوة امر مستبعد. أما بالنسبة الى غورباتشيف فلم يكن ثمة ما يمكن التفاوض بشأنه، لأن الاتحاد السوفياتي لا يتفاوض إلا مع الدول الاجنبية، وليتوانيا ليست، في رأيه، دولة اجنبية.

بالنسبة اليه، ستظل ليتوانيا، وحتى اشعار آخر، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي.

في يوم ١٥ آذار (مارس) ساند مؤتمر نواب الشعب غورباتشيف، عبر رفضه الاعتراف بصلاحية اعلان الاستقلال، بأغلبية ساحقة (١٤٦٣ صوتاً مع رفض الاعتراف، ٩٤ ضد هذا الرفض، و١٢٨ صوتاً غائباً). وبدت ليتوانيا شديدة العزلة، مذنبة في كونها قد خطت خطوة ابعد من اللزوم. عند ذلك الحين وجه غورباتشيف لها انذاراً

فحواه أن عليها ان تتبنى موقف مؤتمر نواب الشعب، وتعترف بعدم شرعية اعلانها، وذلك خلال مدة ثلاثة أيام؛ وبعد ذلك فقط يمكن التفكير، اذا طلبت ليتوانيا ذلك عبر استفتاء شعبي، بالبدء بمفاوضات حول اجراءات انفصال طويلة الأمد، تظل اساليبها بحاجة الى تحديد.

في هذه المجابهة التي قامت بين موسكو وفيلنيوس، وبدأت يوم ١١ آذار (مارس)، استبد القلق بموسكو، خاصة، بسبب ما قد يلي ذلك. فالاستقلال الذي قرره الليتوانيون، الذين كانوا حتى العام الماضي، حذرين نسبياً، أو تراه لن يصل من فوره الى استونيا، التي كانت في البداية على رأس هذا التحرك؟ ثم ليتونيا؟ كيف يمكن عزل ليتوانيا؟ كيف يمكن ارهاب اولئك الذين سيغرون باحتذاء المثال الليتواني؟ كيف يمكن ردعهم عن ذلك؟ اسئلة ملحة، لأنه اذا كانت الدولتان البلطيقيتان الاخريان، قد ابديتا شيئاً من الحذر، فإن توجهاتهما اللاحقة لا تدع مجالاً لأي شك.

فمن جانبها تتبع استونيا درباً فيها الكثير من الجدة. اذ غداة انتخابات ربيع العام ١٩٩٠، جعل الأستونيون لأنفسهم مجلسين، اولهما هو مجلس السوفيات الاعلى الذي انتخب ضمن اطار القوانين السوفياتية، والثاني «مجلس استونيا» الذي نظم انتخابه من قبل لجان المواطنين. لكن الحقيقة هي أن «مجلس استونيا» هذا نظر اليه على انه المجلس النيابي الشرعي للجمهورية المقبلة. وهو على الرغم من غرابته بالنسبة الى الشرعية السوفياتية، نال قبولاً فورياً من لدن مجلس السوفيات الاعلى، الذي هو كما نعرف مؤسسة سوفياتية. ومن بين اعضائه نجد الوجوه الاساسية في الحياة السياسية الاستونية، وغالبية النواب الاستونيين في مؤتمر نواب الشعب، مثل رئيسة الجبهة الشعبية ماريلو لوريستين وغيرها.

عمد مجلس استونيا الى تأكيد «الوجود المتواصل» للدولة الأستونية (لأن ضمها الى الاتحاد السوفياتي لم يكن قد نال اعتراف عدد كبير من الدول)، واعلن ان برنامجه يقوم على اعادة الجمهورية على قاعدة المعاهدة التي وقعت في تارتو في العام ١٩٢٠، مع الدولة السوفياتية الفتية التي كان يقودها لينين آنذاك. وطالما أن غورباتشيف يعلن انتماءه الى لينين، فليبد اخلاصه للمعاهدات التي وقعها هذا الأخير! في الثاني عشر من آذار (مارس) وجه المجلس الاستوني، اعلاناً، الى مجلس نواب الشعب في الاتحاد السوفياتي، يطالب فيه باعادة الجمهورية، كأمر واقع، كما يطالب بالبدء الفوري بمفاوضات غايتها تسوية كافة المشاكل المرتبطة بالاستقلال المستعاد. ولقد حذا مجلس

السوفيات الاعلى في الجمهورية، حذو مجلس استونيا، فشكل لجنة مهمتها التفاوض حول الاستقلال مع موسكو، ولم يبتعد عن المجلس الاستوني إلا بالنسبة الى نقطة واحدة نظرية: هل كان، ام لم يكن، هناك انقطاع في الحياة السياسية للجمهورية؟ هل هناك تواصل بين الدولة كما كانت في العام ١٩١٨، وبين الدولة المستقلة في العام ١٩٩٠، والتي تمارس سيادتها على نفس الرقعة الجغرافية وعلى نفس المواطنين؟

في البداية، تناسى السوفيات الاعلى نقاط الخلاف هذه، وانتهى به الأمر الى تبني مواقف المجلس الآستوني. وهو اعلن يوم ٣٠ آذار (مارس)، بعد تصويت كانت نتيجته تأييد ٧٣ صوتاً، وغياب ثلاثة اصوات، أن الدولة الأستونية لم تكف ابداً عن الوجود «حقوقياً». ورأى أن وضعية هذه الدولة كانت وضعية «دولة محتلة» واضاف أن اعلاناً للاستقلال ليس كافياً، لأن من شأنه أن يضفي المشروعية على حكومة احتلال. بهذا الاعلان، فتح السوفيات الاعلى، فترة انتقالية يتعين ان تطول حتى يمكن لمؤسسات الدولة المستقلة ان تقوم بعملها بصورة طبيعية. صحيح ان هذا لم يكن اعلان استقلال حاسم على النمط الليتواني. لكن الذهنية التي كانت تحركه، كانت هي نفسها. ناهيك عن أن وقوف السوفيات الاعلى كلياً الى جانب مجلس استونيا قد برهن على انتصار مؤسسات كانت قد انتمت بالفعل الى حقبة ما - بعد - سوفياتية. وفي الوقت نفسه أكدت السلطة الاستونية أنها لم تعد تعترف بأية واجبات عسكرية عليها تجاه الاتحاد السوفياتي، وانها ستتولى بنفسها تأمين حماية الآستونيين الذين يتركون الخدمة في الجيش السوفياتي. مما يعني ان الصراع بين دستور الاتحاد السوفياتي ودستور استونيا قد بدأ.

وليتونيا بدورها لم تتخلف عن الركب، رغم ضعفها الناتج عن وجود سكان روس كثيرين فوق اراضيها! ففي الخامس عشر من شباط (فبراير) ١٩٩٠، صوت سوفيات ليتونيا الاعلى، بـ ١٧٧ صوتاً، ضد ٤٨ صوتاً، على اعلان جاء أكثر حذراً من الاعلانين الليتواني والاستوني، لكنه يؤكد مع ذلك على ضرورة اعادة ترسيخ الدولة الليتونية المستقلة.

اذن نحن هنا امام ثلاثة مواقف متمايزة، تقف فيها ليتوانيا في موقف متقدم بالنسبة الى جارتيها؛ ولكن في البلدان الثلاثة معاً، تبدى أن الاستقلال المعلن او الذي هو قيد التحريك، يستند الى استنابة شعبية علنية (ليتوانيا واستونيا) او الى تصويت برلماني نال اغلبية كبيرة (ليتونيا).

هل لا يزال لدى موسكو من الوقت ما يكفي لارهاب الاستونيين والليتونيين عبر

تهديدها لليتونيا؟ وهل لا يزال في وسعها أن تدفع ليتوانيا على طريق التراجع بفعل التهديد؟

في مواجهة اعلان ليتوانيا لاستقلالها، سوف تعمد موسكو الى استخدام ترسانة ضخمة: القانون السوفياتي، الضغط الاقتصادي، الضغط العسكري و.. التهديد باقتطاع جزء من أراضي الجمهورية.

سلاح القانون السوفياتي

خلال رحلته التي قام بها الى ليتوانيا، كان غورباتشيف قد اعلن بأن ثمة قانوناً حول الانفصال هو قيد الاعداد. ولكن اجندة اعمال مجلس نواب الشعب تشهد، على العكس من هذا، بأن النقاش حول هكذا قانون لن يجري إلا عند نهاية الدورة. أما حين جاء اعلان ١١ آذار (مارس) ليجعله ملحاً، فإن المجلس عمد الى معالجة المشروع من فوره، مصوّتاً يوم ٤ نيسان (ابريل) ١٩٩٠[٣٤]، على نص ينظم اساليب الانفصال. مدعوماً بهذا القانون، راح غورباتشيف يعترض على الليتوانيين معلناً بأنهم متناقضون مع القانون، لأن قانون ٤ نيسان (ابريل) لا ينص على حالة اعلان استقلال من طرف واحد. اذن فإن الليتوانيين مدعوون للعودة الى خانة الانطلاق، والى التخلي عن اعلان ١١ آذار (مارس) والى الشروع بسيرورة طويلة المدى طبقاً للقانون.

ولم تكتف السلطة السوفياتية بالتلويح بهذا القانون حول الانفصال في وجه ليتوانيا، بل عمدت كذلك للجوء الى القانون الدولي - وخاصة الى ميثاق فيينا الموقع في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٨، من قبل الاتحاد السوفياتي بين دول أخرى. وهذا الميثاق يجبر أي دولة تعلن عن حق تقرير مصيرها على احترام القوانين المعمول بها في الدولة التي تشكل جزءاً منها وتريد الآن تركها. وها هي موسكو تلوح بالقانون الجديد الصادر يوم ٤ نيسان (ابريل)[٣٥]!

وكان الجواب الليتواني دقيقاً بصورة مزدوجة. أولاً، أكدت ليتوانيا أن الانفصال لا ينطبق (تبعاً لنصوص الدستور نفسه) إلا على البلدان التي انضمت الى الاتحاد السوفياتي باختيارها الحر، وهذه ليست وضعيتها. فليتوانيا، باعتبارها دولة ضمت بالقوة، كما حدث لجارتيها البلطيقيتين، لا تدخل في فئة الدول الموصوفة في المادة ٧٠ من الدستور السوفياتي. اضافة الى هذا، اعترضت ليتوانيا قائلة بأن اعلان استقلالها اتى متطابقاً مع

المادة ٧٢ من هذا الدستور نفسه: «ان كل جمهورية تحتفظ لنفسها بحق الانفصال بحرية عن الاتحاد السوفياتي»؛ كما ان هذا الاعلان لا يتعارض مع القانون المتعلق بالانفصال لأن هذا القانون لم يكن موجوداً في الحادي عشر من آذار (مارس). وعلى الصعيد الدولي، كان من العسير بمكان مماراة ليتوانيا في موقفها، بالنظر الى أن معظم الدول الكبرى في العالم لم تكن ابداً قد اعترفت بضمها الى الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار - ديستان قد ذكر به في العام ١٩٧٥، عند التوقيع على بيان هلسنكي النهائي.

ولسوف يكون هذا هو الموقف الذي تبنته، بكل حذر، معظم الدول الغربية في العام ١٩٩٠ (وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا). اذ حين طالبت ليتوانيا هذه الدول بالاعتراف بها، كان الجواب المنطقي ان من المستحيل عليها الاعتراف باستقلال كانت هذه الدول قد نظرت اليه دائماً على انه قائم حقوقياً، حتى ولو كان قد الغي بفعل الأمر الواقع.

ولكن، لئن كانت ليتوانيا، على الصعيد الحقوقي، تقف فوق ارضية اكثر صلابة من تلك التي تقف عليها موسكو، فإن القوة، على ارضية الواقع، ليست الى جانبها. وهذا ما يفسر لنا كيف أن غورباتشيف، اذ رفض اضاعة الوقت في مجادلات حقوقية، فضل أن يكرس وقته للضغط على المتمردين.

الضغوط الاقتصادية

الضغوط الاقتصادية تطبيقها سهل. فالترابط الاقتصادي هو القاعدة في الاتحاد السوفياتي. اذن، فإن بإمكان موسكو، عن طريق حصار ملائم، أن تخنق الجمهورية، حتى ولو كان غورباتشيف قد اكد، منذ البداية على انه لا ينوي إحلال المجاعة فيها. والحال أن الحظر الذي طال اساساً منتجات الطاقة والمواد الأولية، فرض ضغطاً كبيراً على الطاقات الانتاجية وعلى الحياة اليومية للجمهورية. ولقد هددت موسكو كذلك بالتصدي لأي محاولة تجري لتصدير المنتجات الليتوانية الى اي منطقة سوفياتية أخرى، مما الحق ضرراً مباشراً بميزانية ليتوانيا[٣٦]. ومع هذا فإن فعالية الحظر لم تكن شاملة، فالليتوانيون يزودون الاتحاد السوفياتي، عادة، بمواد استهلاكية، ولا سيما بمواد غذائية؛ وفي وضعية الشح العام في الاتحاد السوفياتي، من المؤكد ان غياب تلك المواد لن يمكنه إلا أن يزيد

من حدة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية .

لكي يكون الحظر حقيقياً، يتعين على الاتحاد السوفياتي، اضافة الى ذلك كله، أن يضمن مشاركة كل شركاء فيلنيوس الاقتصاديين فيه، ومنهم في المقام الاول استونيا وليتونيا وبيلوروسيا المجاورة، والتي عبرها تمر المنتجات النفطية المتجهة الى ليتوانيا والى العالم الخارجي . وسيتوجب كذلك حرمان ليتوانيا من عائداتها من العملات الصعبة التي توفرها لها نشاطات مرافئها .

وبشكل فعال، سعت موسكو من ناحية أخرى الى احباط أي مسعى لايصال عون خارجي الى ليتوانيا (بولونيا رأت، في مرحلة أولى، أن من الحكمة لها ألا تتحرك .. وكذلك فعلت الدول الغربية)، والى منع السفن والسواح من استخدام سواحل الجمهورية وحدودها . ولكن التجربة التاريخية تشهد على ان لمثل هذه الاجراءات محمولاً ضئيلاً بصورة عامة، ولاسيما حين لا تنجح في تخويف البلدان التي تتحملها . وما يلفت النظر هنا هو حزم الليتوانيين، واستهانتهم المعلنة بكل المشاكل المادية التي نتجت عن الحظر . وفي هذا المجال أتى تماسك المجتمع من حول السلطة المستقلة ليذكرنا بالاستنفار الانكليزي في مواجهة الهجوم الألماني في العام ١٩٤٠ .

الضغوط العسكرية

لكن تحمل الضغوط العسكرية اصعب بكثير . لأنه من الصعوبة بمكان معرفة ما اذا كان الأمر مجرد تخويف، أم سير في اتجاه التدخل العسكري الشامل . وموسكو لم تكفّ، منذ الحادي عشر من آذار (مارس) عن نفخ الساخن والبارد ؛ فمن بعدما اعلن مسؤولوها السياسيون أن اي لجوء الى القوة مستبعد ،تبنى الماريشال اخروميييف، مستشار غورباتشيف للشؤون العسكرية، موقفاً معاكساً حين صرح بقوله : « انا لا اخشى استخدام القوة ان تبدى ذلك ضرورياً »[٣٧] . وكان التهديد جدياً، خاصة وان القوات السوفياتية ليست بحاجة للقيام بتحركات كبرى من أجل الوصول الى ليتوانيا ؛ فهي موجودة في داخلها، الى جانب قوات وزارة الداخلية . كما انها كانت قد بدأت بالفعل تقوم بتحركات استعراضية :مواكب للمدرعات في شوارع فيلنيوس، السيطرة على بعض المباني العامة، ولاسيما عمليات مفاجئة للقبض على الهاربين من الجندية، في المستشفيات التي كانوا قد لجأوا اليها . ولكن، كما حدث بالنسبة الى الحظر، لم يؤد

التهديد العسكري الى الغاية المنشودة منه. وبين حين وآخر كان مسؤول سوفياتي - غورباتشيف مثلاً خلال قمة اوتاوا يوم ٣٠ ايار (مايو) - يلمح على انه مستعد للجوء الى القوة. غير ان كثرة استخدام المسؤولين السوفياتيين لهذا التهديد من دون الوصول الى وضعه موضع التنفيذ، جعلت الشك يخيم على الموضوع العسكري كله. والليتوانيون الذين كانوا قد اتخذوا قراراً نظرياً بعدم الظهور بمظهر المرعوبين، راحوا يستنتجون قليلاً فقليلاً، ان ليس ثمة سبباً يدفعهم الى الرعب، وان تلك التهديدات تستهدف، على الأقل، الحفاظ على كرامة الاتحاد السوفياتي بقدر ما تستهدف اخضاعهم.

التهديد الجغرافي

ربما كان سلاح التفتيت الجغرافي هو، في المقام الأخير، السلاح الأكثر اثارة للقلق، وذلك لأنه يفتح الباب امام صراعات لاحقة بين أمم متجاورة.

ومنذ الحادي عشر من آذار (مارس) جرى الحديث في موسكو عن مشكلتين جغرافيتين: أولاً مستقبل كالينينغراد (كان اسمها في الماضي كونيغسبرغ)، التي سيؤثر استقلال ليتوانيا على وصول روسيا اليها؛ وثانياً وخاصة مصير فيلنيوس وكلايبيدا، اللتين كان الاتحاد السوفياتي قد الحقهما بليتوانيا في العام ١٩٤٠، حين ضمها اليه[٢٨]. ما هو موضع البحث هنا هو المقاطعات التي كانت موجودة في العام ١٩٣٩ تحت السيادة البولونية، والتي، حين ضم الاتحاد السوفياتي بيلوروسيا الغربية في العام ١٩٤٥، كان يجب - لأسباب تاريخية بيّنة - الحاقها بجمهورية بيلوروسيا السوفياتية. ولكن الحدود الليتوانية البيلوروسية، التي رسمت في العام ١٩٤٠ واستكملت عند نهاية الحرب، دمجت هذه المقاطعات ولاسيما فيلنو (او فيلنا)، التي صار اسمها فيلنيوس، في اراضي الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الليتوانية. حتى العام ١٩٩٠، لم يكن احد في بيلوروسيا قد تنبه الى ان ثمة هاهنا مادة للتناحر، بحيث ان ليس ثمة اي شك في ان الحماس المفاجيء الذي طغى على البيلوروسيين ودفعهم للمطالبة بأراضيهم الواقعة داخل ليتوانيا، انما كان بتحريض من موسكو. ولقد تترجم هذا الحماس عبر طلب رسمي وجهه السوفيات الاعلى في جمهورية بيلوروسيا، الى ليتوانيا مطالباً اياها باعادة النظر في ترسيم الحدود بين الجمهوريتين. بالنسبة الى البيلوروسيين كان من نافل القول انه اذا تركت ليتوانيا الاتحاد السوفياتي بسبب رفضها للنتائج المترتبة على اتفاقيات ١٩٣٩

و ۱۹٤٠، فـإن البـيلوروسـيين ليس لديهم، هم ايضـاً، اسـبـاب تدفـعـهم للتـمـسـك بتلك الاتفاقيات التي حرمتهم من جزء من أراضيهم.

اذن هل بوسع ليـتـوانيـا ان تواجه في وقت واحد فـقـدانها لفيلنيـوس، ولعـدد من المقـاطعـات، والمرفأ كـلايبيـدا، وبأن يشـقـهـا ممر يربط روسيـا بكالينينغـراد؟ لقـد رفض المسـؤولون الليتوانيون هذه التهديدات الجغرافية حتى من دون ان يناقشوها. لكن ذلك لم يمنعهم من ادراك ان ليس في مكنتهم ان يتعاملوا مع هذه المسألة بخفة لأن الحق، حول هذه النقطة، ليس الى جانبهم كلياً.

منذ اللحظة التي سارت فيها استونيا، بعزم، في الدرب التي شقتها ليتوانيا، تعرضت بدورها لتهديدات مماثلة. أما «انترفرونت» التي تضم الروس الاستونيين فقد اعلنت انه في حال قيام انفصال رسمي، فإن الروس قد يطالبون، بدورهم، بحقهم في الانفصال عن أستونيا، لكي يشكلوا في منطقة الشمال ـ الشرقي التي يعيشـون فيهـا، منطقة مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. ثم عمدوا في مرحلة لاحقة الى اضافة منطقة طالين الى ما يطالبون به. وحتى لو كانت أستونيا غيـر قادرة على تحمل فقدان جزء من اراضيهـا على هذا النحو، فإن مسـؤوليهـا استقبلوا، بكل برودة اعصاب، هذا المشـروع الذي اشتمـوا فيه رائحة ضغط غير مباشر تمارسه موسكو، اكثر مما اشتموا فيه رائحة تهديد جديد يصدر عن الجالية الروسية[٢٩].

نحو الانشقاق

على الرغم من كـافة التحذيرات، لم تلبث استونيا وليتونيا ان انضمتا الى مسيرة ليـتوانيـا، خلال شـهـرين تاليين. استـونيـا، في تمسكها بالتـصـور الحـذر الذي حكم كـافة مسـاعـيـهـا في هذا المجال، اكـتـفـت بمراكـمـة القـرارات التي تمهد الطريق للاعلان الذي اتخذته في ٣٠ آذار (مارس): رفض القيـام بالواجـبـات العـسـكرية المشـتـركـة؛ رفض المساهمة في ميزانية الدفاع والحفاظ على الأمن (ولا سيما في ميزانية الكا. جي. بي.) في الاتحاد السوفياتي؛ اللجوء الى قانون ١٦ ايار (مايو) لتثبيت وضعية انتقالية، عند نهايتها يتوقف تطبيق الشرعية السوفياتية والنظام القضائي السوفياتي. وبصورة رمزية، من بعد ما اعادت استونيا لنفسها اسم الجمهورية، عمدت الى نزع تماثيل لينين. واخيراً، اذ حاول شيوعيون موالون للاتحاد السوفياتي وعدد من الاستفزازيين، الهجوم على مقر

الحكومة، عمدت السلطات الى استنفار الميليشيا القومية - التي تشكلت الى حد كبير من هاربين من الجندية، ومن مجندين لم يلتحقوا بوحدات عسكرية بعد - وكلفتها بالحفاظ على الأمن العام، بل وبالدفاع عن الدولة ان احتاج الوضع ذلك.

ليتونيا شاءت لنفسها ان تكون اكثر وضوحاً. وهكذا اعلن السوفيات الاعلى فيها يوم ٤ ايار (مايو) تبنيه لقانون ينص على استقلال الجمهورية، وذلك خلال جلسة حافلة دعي اليها رئيس ليتوانيا، حيث رمز حضوره الى تضامن وتضافر الخيارات البلطيقية[٤٠].

وكما فعلت استونيا، استنفرت ليتوانيا شبانها لكي تشكل منهم حرساً وطنياً يمكنه ان يتحول الى جيش. صحيح أن هذا الحرس لن يمكنه ان يكون ذا فعالية في مواجهة التدخل العسكري السوفياتي، لكنه يشهد، كما هو حال الحرس الاستوني، على عزم الجمهورية على الدفاع عن استقلالها المستعاد بكل الوسائل المتاحة.

في ١٢ أيار (مايو) اعاد رؤساء الدول البلطيقية الثلاث، المجتمعون في طالين، تأسيس «مجلس الدول البلطيقية»[٤١]، الذي كان قائماً قبل الحرب. وكلف هذا المجلس بتنظيم العبور المشترك من الاستقلال الشكلي الى الاستقلال الحقيقي، وهو سيساهم في عملية تطوير تعاون حقيقي بين الدول الثلاث. لكن الغاية الاولى من اعادة بعث هذا المجلس كانت تكمن في التمكن من وضع العالم الخارجي امام صورة جبهة مشتركة. أما المجلس، فما ان قام، حتى طالب ميخائيل غورباتشيف بالبدء بمفاوضات غايتها تطبيع العلاقات بين الدول البلطيقية الثلاث من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية، وتسوية كافة المشاكل المرتبطة بالانفصال. كما انه طالب الدول الموقعة على بيان هلسنكي بأن تقوم المجموعة الاوروبية باستقبال الدول البلطيقية، في اول الأمر، بصفتها دولا مراقبة، على أن تخدم هذه المجموعة كإطار للاستقلالات المستعادة.

هذه المساعي البلطيقية التي تجاهلتها الدول الموقعة على بيان هلسنكي، وجدت لها صدى في موسكو. فكما كان حاله في شهر آذار (مارس) بدا ميخائيل غورباتشيف، غير مستعد هذه المرة كذلك للقبول بهذه الاستقلالات التي تقررت من طرف واحد. او هو قال هذا على الأقل. كما انه ندد بلا دستورية المساعي الاستونية والليتونية، ثم كلف النواب العامين في الجمهوريات بأن يضمنوا في الدول البلطيقية، تحت سلطة النائب العام في الاتحاد السوفياتي، احترام الدستور السوفياتي والقوانين الاتحادية. والحال أن هذه الاجراءات، اذ واكبها التلميح بأن العقوبات الاقتصادية قد تطال ليتونيا واستونيا ايضاً،

تبدت في المرحلة الأولى عصية على التفسير. هل هي تهديدات حقيقية، ام مجرد محاولات تستهدف كسب الوقت في انتظار مفاوضات تحفظ المظاهر لهذا الطرف وذاك؟

مما لا شك فيه أن الموقف الرسمي الذي وقفته موسكو، عبر في مرحلة اولى عن تعنّت لفظي حقيقي. وكما فعل منذ الحادي عشر من آذار (مارس) اصر غورباتشيف الآن ايضاً على أن الدول البلطيقية تسلك سبيل اللاشرعية، وان وضعيتها قضية داخلية تخص الاتحاد السوفياتي، ولا يمكن لها بأي حال من الاحوال أن تكون موضع تفاوض، لأن التفاوض يقوم في مجال العلاقات بين الدول، لا في مجال العلاقات داخل دولة من الدول. اذن فلتتراجع الدول البلطيقية عن استقلالها، وتموضع نفسها من جديد داخل اطار الاتحاد السوفياتي ودستوره، عند ذلك سيكون بالامكان العثور على تسوية.

على الرغم من راديكالية هذا الموقف، فإنه استثار العديد من الشكوك. فلئن كان غورباتشيف يدعو البلطيقيين الى الانحناء أمام قوة موسكو، فإنه فتح في الوقت نفسه بعض الابواب. بل سيفتح مزيداً من هذه الابواب بعد انعقاد القمة السوفياتية - الأميركية. ومن السهل فهم هذا التتابع الزمني على أي حال: فغورباتشيف لم يكن في وسعه أن يلتقي بالرئيس بوش بعد أن يكون قد قدم تنازلات للبلطيقيين، مخافة ان يظهر وكأنه يذعن، سلفاً، أمام « مشاغل البال » الأميركية. فمنذا الذي يتجه الى قمة وهو في مركز ضعف مطلق، بعد أن يكون قد تخلى عن اوراقه الرئيسية؟ مقابل هذا فإنه غداة اللقاء، وبعد ان يكون قد تعزز موقعه من جراء عدم وجود أي ضغط مورس عليه رسمياً، لصالح البلطيقيين، سيكون من السهل عليه أن يمهد سبل التهدئة.

يوم ١٢ حزيران (يونيو)، يستقبل غورباتشيف في موسكو، الرؤساء الثلاثة لسوفياتات الدول البلطيقية العليا، ويقترح عليهم تجميد اعلاناتهم الاستقلالية من أجل السماح للمفاوضات بأن تبدأ. ظاهرياً لم يكن قد قد تغير شيء، لكن الخطوة كانت مع ذلك شديدة الاهمية. فأولاً « تجميد » الاستقلال لا يعني انكاره. فاعلانات الاستقلال تظل قائمة كما هي، حتى ولو تعهدت الحكومات البلطيقية، خلال فترة انتقالية، بعدم اتخاذ اية اجراءات تتعارض مع القانون السوفياتي. ناهيك عن أن ميخائيل غورباتشيف بات يتبنى موقفاً مرناً حول اجراءات الانفصال، كما بات قابلاً بأن تأتي هذه الاجراءات اسرع مما كانت تنص عليه النصوص. ومما لا شك فيه أن رئيس المجلس الاعلى الليتوني اناتولي غوربونوف كان على حق حين لاحظ أن اقتراح غورباتشيف انما يعادل اعترافاً

ضمنياً بالاستقلال. فالمرء لا يمكنه ان « يجمد » إلا ما هو موجود فعلاً. كذلك فإن مسؤولي ليتوانيا، الذين كانوا شديدي التعنت حتى ذلك الحين، كانوا ايضاً على حق في قبولهم لمبدأ « التجميد » منذ اللحظة التي يتخلى فيها الاتحاد السوفياتي عن الحصار الاقتصادي.

وبدا الطريق مفتوحاً أمام حل تفاوضي، ليس لـ « الازمة البلطيقية »، بل لانفصال الدول البلطيقية. وبدا في الظاهر أن الضعيف والقوي متعادلان. لكن الضعيف البلطيقي كان واهن الانطلاق، لثلاثة اشهر خلت، الى درجة أن مجرد بقائه على قيد الحياة يشكل الآن بالنسبة اليه انتصاراً لامراء فيه. ولقد بدا واضحاً أن كل الظروف تحثُ موسكو على تفادي تطويل صراع من المؤكد أن النتائج التي ستترتب عليه، بالنسبة الى الاتحاد، كانت كارثية.

«المثال» البلطيقي

في الحادي عشر من آذار (مارس)، كان اعلان استقلال ليتوانيا قد استقبل وسط مناخ من الشك في كافة الجمهوريات، حيث نظر الى التصرف الاستعراضي الذي اقدم عليه برلمان فيلنيوس، على أنه تصرف يفتقر الى الحذر. والاغلبية الكبيرة التي صوتت في موسكو على قانون الانفصال، هذا القانون الذي يجبر ليتوانيا على التراجع، انما تشهد على العزلة التي عاش فيها البلطيقيون في البداية ثم أن تردد الاستونيين والليتونيين، دون سلوك الدرب التي فتحها الليتوانيون أمامهم، هو الذي أوحى لموسكو، بكل تأكيد، بفكرة انها اذ تلوح بشكل ماهر بالتهديدات من جهة وبعروض السلام من الجهة الثانية، ستتمكن من تفادي تشكل جبهة بلطيقية موحدة.

ولكن سرعان ما بدا الخطأ في الحساب واضحاً، فالاستونيون والليتونيون فضلوا، هم ايضاً، سلوك درب اللاحذر، حتى ولو بدوا منقسمين و - بالتالي - ضعفاء؛ فهم، بعد فترة من التردد قصيرة، راحوا يضاعفون من مظاهر التضامن ازاء فيلنيوس. واتت مظاهر دعم مشابهة من بقية ارجاء الاتحاد السوفياتي، حيث راحت الجبهات الشعبية - كالجبهة الاوكرانية - ، بل وكذلك السلطات الرسمية - سوفيات موسكو على سبيل المثال - تنظم التظاهرات المساندة لليتوانيين. ولقد تبدت الجبهة الشعبية لبيلوروسيا في هذا المجال استثنائية النشاط، واتخذت موقفاً ضد حكومة جمهوريتها، وضد المطالب الجغرافية التي

طالبت بها هذه الليتوانيين.

إن البلطيقيين يدينون لجبهة بيلوروسيا بسبب التعبئة العامة التي قامت بها الجبهات الشعبية تأييداً لهم، وكذلك بسبب صياغة مشروعين كانا، معاً، مقلقين لموسكو: مشروع «اتحاد سياسي للجمهوريات الغربية في الاتحاد السوفياتي، يمتد من استونيا حتى مولدافيا»، ومشروع سوق مشتركة تغطي ذلك الحيز نفسه[٤٢].

وفي الدول الاسلامية لم يكن شعور التضامن اضعف منه في الجمهوريات الاخرى. وهو تترجم عبر تظاهرات دعم، وعبر اعمال استعراضية نظمتها الجبهات الشعبية. ففي اوزبكستان، وجهت منظمة «بيريك» رسالة دعم مفتوحة للقضية الليتوانية، الى القادة السوفيات والى كافة مسؤولي الجمهوريات والى منظمة الامم المتحدة. وكذلك اجتمعت كافة المجموعات اللارسمية والاحزاب السياسية في ازربيجان، لتقترح على جمهوريتها، وعلى الجمهوريات الأخرى، أن تساعد الليتوانيين على «دفع الفدية للاتحاد السوفياتي» اذا ما اضطروا الى ذلك، وان تدخل في علاقات دبلوماسية معهم[٤٣].

كان في وسع موسكو أن لا تنشغل بالاً، في البداية، طالما أن هذا الدعم كان يأتي من منظمات سياسية ذات وضعية غير محددة بعد. ولكن، بالتدريج، راحت الحكومات والسلطات الرسمية تشاطر الجبهات مواقفها. فمولدافيا، وبيلوروسيا وجيورجيا اعترفت اعترافاً صارخاً، عن طريق مجالس السوفيات العليا المنبثقة فيها عن انتخابات العام ١٩٩٠، بحق البلطيقيين في تقرير مصيرهم بانفسهم، وبمشروعية الاجراءات التي اتخذوها، وطالما أن استقلالهم قد اعلن عن طريق مجالس نيابية انتخبت انتخاباً حراً.

وفي يوم ٣١ ايار (مايو) كان مسؤول انتخب خلال الانتخابات الاخيرة، هو الذي قام بالتصرف الحاسم.. فغفريل بوبوف، عمدة موسكو الجديد، اعلن عن نيته اقامة علاقات تجارية مباشرة مع ليتوانيا تهدف الى تزويد العاصمة بالمؤن. وفي لينينغراد كان، كذلك، العمدة المنتخب حديثاً، أ. سوبتشاك هو الذي بدأ يوم ٢٦ حزيران (يونيو) مداولات سياسية واقتصادية مع حكومة استونيا. واخيراً، ما أن انتخب رئيساً للسوفيات الاعلى لروسيا، حتى عبر بوريس يلتسين، عن نيته عقد معاهدة تعاون مع الدول البلطيقية.

في الخارج، وعلى الرغم من الحذر العام، اخذت كماشة الجليد التي كانت تحاصر الدول المعلنة استقلالها، أخذت تذوب تدريجياً. فبولونيا راحت تزود ليتوانيا بالمواد الأولية. كما استقبل فاكلاف هافل، الرئيس الجديد للدولة التشيكوسلوفاكية، الرئيس

لاندسبرغيس في براغ .

ولئن كان فرانسوا ميتران وهلموت كول دعيا ليتوانيا الى التفاوض، فقد كان واضحاً ان رسالتهما انما تحثّ الطرفين على خوض حوار عقلاني. وتشكل هذه الرسالة، كذلك، اعترافاً ضمنياً بالطابع الدولي للمجابهة بين موسكو والدول البلطيقية. وتلكم هي، بالتحديد، اطروحة فيلنيوس، تلك الاطروحة التي تؤسس عليها العاصمة الليتوانية دعوتها حول تفاوض بشأن الاستقلال لا يعني سوى ليتوانيا وحدها. واخيراً، حين وجه مجلس الدول البلطيقية نداءاته الى مجلس اوروبا والى منظمة الامم المتحدة، كان قد بدا من الواضح أن هذه الهيئات - ولا سيما المجلس الاوروبي - لم يعد في وسعها أن تتجاهل تلك الدول. وتبدى جلياً أن العزلة البلطيقية باتت على وشك أن تصبح جزءاً من الماضي.. ووجدت موسكو نفسها وقد باتت في موقف الدفاع.

أما « المثال البلطيقي » فإنه لم ينتصر، فقط، على المتشككين، بل انه ايضاً صنع لنفسه حواريين. فجيورجيا، في سيرها نحو الانفصال، تبنت لحسابها المحاجات التي جاء بها البلطيقيون، آملة ان تدخل عبر هذا، في « طريق عالمي يقودها للوصول الى الاستقلال » بدلاً من أن تظل خاضعة لاجراءات الانفصال الصعبة. وهي اذ اعادت الى الاذهان الشروط التي دخلت المنظومة السوفياتية في ظلها، اكدت على أن حكومتها الشرعية لم يحدث لها ابداً أن تخلت عن مهامها. وانها ابداً لم تدخل الاتحاد عن طيب خاطر. وهكذا، بشكل مفاجىء تبين ان قانون الانفصال لا يعنيها كما انه لا يعني استونيا. فإذا كان من المشكوك فيه ان تعمد موسكو الى ربط الحالة الجيورجية بحالة الدول البلطيقية - فجيورجيا، عن طيب خاطر او من دونه، انضمت صراحة الى ميثاق الاتحاد الذي اسس الاتحاد السوفياتي يوم ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢ - فإن هذا المسعى لم يقلل على أي حال من قلق موسكو، لأنه كشف عن أن الجمهوريات صارت على تماس مع كل ما يجري في الاتحاد السوفياتي وخارجه، بشكل يمكنها من ايجاد المحاجات التي تساند قضاياها الخاصة.

فالحال أن الاحداث التي قلبت الحيز السياسي في اوروبا الشرقية رأساً على عقب - الحدود التي تهاوت، الحدود التي تغيرت، الشعوب التي تلاقت فيما بينها - ، كان لها صدى هائل في مناطق المحيط السوفياتية، صدى ما كان بإمكانه إلا أن يعزز من المسيرة نحو الاستقلالات. وفي هذا الصدد راح المولدافيون يطرحون في وجه موسكو معضلات شديدة الخطورة. صحيح أن الارتباطات التي سادت الوضع السياسي في

رومانيا، حثتهم على الصبر لفترة من الزمن. لكن التظاهرات الشعبية عند الحدود، والحملات التي قامت بها مجموعات صغيرة حاولت قطع الاسلاك الشائكة التي تفصل بين مولدافيا ورومانيا (ترى أفلم تبدأ الثورة في الشرق الاوروبي بإزالة الاسلاك الشائكة الحدودية التي تفصل بين النمسا والمجر؟)، تشهد على أن حلم التوحيد راح يتجسد في مولدافيا. ترى، أفليست اعادة التوحيد هذه، هي الأفق الذي ينفتح امام الشعوب التي قسمت في العام ١٩٤٥، عند نهاية هذا القرن؟

هذا الحلم نفسه هو الذي يسكن مخيلة كاريليي فنلندا، الذين فُصلوا عن اخوتهم حين استولى الاتحاد السوفياتي، عند انتهاء الحرب السوفياتية ـ الفنلندية، في العام ١٩٤٥، على جزء هام من اراضي كاريليا. واذ حلت أخيراً ساعة تقديم المطالب التوحيدية، راح الكاريليون في فنلندا يضغطون على رئيسهم لكي يحث الاتحاد السوفياتي على اعطائهم، ما كان قد وافق عليه بالنسبة الى المانيا. ان هناك ٨١ ألف كاريلي يعيشون اليوم في جمهورية كاريليا ذات الحكم الذاتي، أي ما نسبته ١٠٪ من سكان الجمهورية[٤٤]. لكن عددهم يتناقص عاماً بعد عام، مما يعطي الحجة لمواطنيهم الفنلنديين، للقول بأن بقاءهم داخل اطار الاتحاد السوفياتي، سوف يؤدي الى اختفائهم كلياً عما قريب. فإذا كان من الصعب الآن تصور الحكومة الفنلندية وهي تطالب موسكو بارجاع الاراضي المفقودة، فإن بوسعنا في المقابل أن نتوقع من كاريليي الاتحاد السوفياتي ان ينتظموا للمطالبة باعطاء السيادة لكاريليا. بالنظر الى العدد الضئيل للكاريليين، من الواضح أن الخطر الذي يحيق بموسكو في هذا المجال ليس كبير، ولكن، في خضم هذا الغليان القومي الذي يعم الاتحاد السوفياتي، هل يمكن لموسكو أن ترغب حقاً في اضافة ازمة جديدة ـ حتى ولو كانت ازمة هامشية ـ الى سلسلة الازمات التي تهز البلد كله؟

***

اذن بالنسبة الى الحالة البلطيقية، كل شيء يعمل لصالح تهدئة تحتاج، مع هذا، الى فترة من الزمن طويلة، والى ارادة صلبة في الوصول الى تسوية. وعلى أي حال، مهما ستكون نهاية المفاوضات التي بدأت بين غورباتشيف وبين الدول البلطيقية، من الواضح أن هذه الأزمة التي انفتحت بفعل عزيمة هذه الدول على استعادة استقلالها الذي فقدته

في العام ١٩٤٠، ستكون قد بدلت الاتحاد السوفياتي تبديلاً دائماً. فهذه الأزمة هي التي وضعت العلامة على نهاية الاتحاد، واجبرت السلطة السوفياتية على البحث عن صيغ جديدة من أجل تنظيم العلاقات داخل ما كانته الامبراطورية، وعلى الاعتراف بأن امكانية الانفصال عن الامبراطورية باتت قائمة، حتى ولو صحبتها شروط بالغة الصعوبة.

فما الذي يمكن الاحتفاظ به من دروس هذه الأزمة؟

أولاً، أن سلوك السلطة المركزية، وسلوك غورباتشيف نفسه، سيكون قد شكل العنصر الحاسم في الأزمة. فغورباتشيف، لفرط ما تجاهل ما يحدث في مناطق المحيط، والتطلعات القومية المتنامية التي لم تتجاوز في البداية مستوى المطالبة بالحكم الذاتي الحقيقي، كان هو الذي اثار الاهواء. وقاد بعض الجمهوريات في طريق الاعتقاد الحاسم بأن أي تغيير لن يأتي من المركز، فلذلك يتعين عليها هي ان تغير كل شيء، وان تفعل ذلك بصورة جذرية[٤٥]. في هذا الصدد، من المؤكد أن مسلك القطيعة النهائية الذي سلكته ليتوانيا، لا ينفصم عن سياسة الانتظار الاعمى التي تبنتها موسكو.

هنا لعب غورباتشيف لعبة مزدوجة، متناقضة، عرف الليتوانيون كيف يستخلصون دروسها. فهو اذ اعترف في فيلنيوس بأن الاتحادية السوفياتية ليست سوى خرافة، وبأنها لا تزال قيد البناء، بدا وكأنه يتعهد بمنح الجمهوريات تلك السلطات الحقيقية التي لم تكن قد حصلت عليها ابداً قبل ذلك. ولكن، في الوقت نفسه، وفيما كانت مناطق المحيط تنتظر لامركزية حقيقية للسلطات، دفع غورباتشيف مؤتمر نواب الشعب الى التصويت، على عجل، على قوانين اصلاح سياسي تعطي للاتحاد السوفياتي سلطات رئاسية. غير ان هذه الرئاسة، التي نشدها بعناد وفرضها فرضاً، انما تمثل سلطة مركزية معتبرة. فرئيس الاتحاد السوفياتي لديه القدرة على أن يضع، في اي لحظة، أي جزء من الاراضي السوفياتية، في ظل حالة استثنائية (حالة الطوارىء) وذلك تبعاً للقانون الرئاسي الذي يمكنه، لفترة من الزمن، أن يحل محل أية سلطة أخرى. فكيف يمكن التوفيق بين السيادة الحقيقية للجمهوريات، وبين رئيس كلي القدرة يمكنه أن يمسك بيده زمام السلطات كلها، اذا ما رأى ذلك ضرورياً؟

لقد ادرك الليتوانيون هذا التناقض وفهموه تمام الفهم. فهموا أن غورباتشيف، في فرضه للرئاسة، قبل الوصول الى أي اصلاح للاتحاد، انما يحضر لقيام «اتحاد رئاسي» سيكون بإمكانه هو أن يرسم ملامحه على سجيته. والملفت هنا أن المعارضة التي تصدت لهذا التصور السلطوي للنظام السوفياتي المقبل، لم تأت من مناطق المحيط وحدها. ففي

روسيا نفسها، عمد بوريس يلتسين الى عرض معطيات المشكلة بكل وضوح: ان انشاء سلطة رئاسية من دون معرفة الحيز الذي ستمارس فيه تلك السلطة، ولا الشروط التي تبعاً لها سوف تقبل الجمهوريات بأن تدمج في ذلك الحيز، سوف يؤدي بالتأكيد الى تسريع وتيرة تفكيك البلد. انطلاقاً من هذا الواقع، فإن الليتوانيين، اذا اقتنعوا بأنه ما أن سيتم انشاء النظام الرئاسي، وتصبح الرئاسة قادرة على املاء تحديدها للاطار الاتحادي، حتى تصبح امكانية الخروج من الاتحاد ضئيلة للغاية، فإنهم اسرعوا لترك الاتحاد حتى من قبل أن يتم التصويت على قيام الرئاسة. وهكذا في الوقت الذي تبدى للبعض انهم يرون قدراً كبيراً من عدم الحذر في المسيرة الليتوانية - فهي تعرضت، على المدى القصير، لهذا الانتقاد بالفعل - ، تبدى في الواقع أن الليتوانيين قد سلكوا درب الحذر على المدى البعيد، حين لعبوا رصيدهم كله.

مما لا ريب أن المجابهة التي خاضوها كانت خطرة، اذ كان واضحاً أن ما من شيء بإمكانه أن يطمئنهم، اذا استثنينا ذهنية التسوية التي ابداها الاتحاد السوفياتي في تعامله مع احداث اوروبا الشرقية، ولكن، ما كان يمكن لموسكو القبول به خارج حدودها السوفياتية، هل كان ممكن القبول يا ترى داخل هذه الحدود؟ هل كان يمكن، بالنسبة الى موسكو، التهاون مع قيام كل جمهورية بالمطالبة بحقها في ان تعامل كما عوملت بولونيا او المجر؟ على أي حال كان الليتوانيون يرون أن لديهم حجة من شأنها ان تهدىء من روع موسكو في هذا الصدد. فهم حين اعادوا الى الاذهان شروط ضمهم الى الاتحاد السوفياتي - في العام ١٩٤٠، بينما من المعروف أن معاهدة الاتحاد كانت قد وقعت في العام ١٩٢٢ - كانوا في الواقع يوفرون لغورباتشيف خط دفاع: ان ما يصح للدول البلطيقية، لا يصح أبداً بالنسبة الى تلك الدول التي - بارادتها او قسراً - وقعت في العام ١٩٢٢، معاً، ميثاق تأسيس الاتحادية السوفياتية. صحيح ان غورباتشيف، في رفضه لهذه الحجة، وفي وضعه لليتوانيين على قدم المساواة مع الجمهوريات الأخرى، اعطى لنفسه، في الوقت الحاضر، امكانية رفض مزاعمهم الاستقلالية. لكن، على مدى ابعد، كان من الواضح أنه يسمح لكل الجمهوريات - ضمن فرضية ان تنجح ليتوانيا في خروجها - امكانية اختيار هذا المثال وان تقرر مصيرها بنفسها.

ترى من الذي كان الأقل حذراً: الليتوانيون ام غورباتشيف؟[٤٦].

مسألة الحذر واللاحذر تبرز، ايضاً، عند اللحظة التي تنفتح فيها المفاوضات[٤٧] فليتوانيا، في قبولها لتسوية تجمد لفترة من الزمن محددة، النتائج المترتبة على

الاستقلال، هل كانت تحقق المزيد من المكاسب، عبر فتح المناقشات نفسها. ام تراها كانت تعطي غورباتشيف فرصة كسب الوقت لتفريغ الاستقلال من مضمونه؟ مما لا شك فيه ان الفرضيتين قائمتان. لكن التطور التاريخي يلعب لصالح الليتوانيين. ففي وقت تنال فيه اوروبا الشرقية حق تقرير مصيرها بنفسها، وفي وقت تعلن فيه جمهوريات الاتحاد السوفياتي سيادتها، وكل ذلك بوتيرة متسارعة، هل يمكن تصوّر أن تتوقف الحركة بغتة، وان يميل الميزان في الاتجاه المعاكس؟

في ساعة التجميد، تأتي المجابهة بين البلطيقيين وموسكو لتكشف خاصة عن الفارق في النظرات وفي الاستراتيجيات بين الفريقين. ان ما هو مهم بالنسبة الى البلطيقيين ليس واقع تعليق مسيرتهم نحو الانفصال للحظة من الزمن، لأن المكسب المتحقق فعلاً حتى الآن كبير - حيث أن الاستقلال المعلن بات يشكل جزءاً من المشهد السياسي، كما ان القوانين التي ترسم هذا الاستقلال جرى التصويت عليها بالفعل - ، المهم هو ألا تؤدي فترة التجميد الى الاضرار بما هو مكتسب ومتحقق. فالليتوانيون، اذ قام تحركهم في فرض علامات الاستقلال علامة علامة، وفي افهام الجميع ان هذا الاستقلال قد تحقق على أرضية الواقع، باتوا الآن وقبل اي شيء آخر، مهتمين بألا يصار الى تجميد اي تصرف او أي قانون. لكن فترة التجميد، لا تفرض عليهم أي شيء من هذا النوع.

مقابل هذا، يبدو أن الاساسي بالنسبة الى غورباتشيف يقوم في المظاهر. فما يخافه غورباتشيف اكثر من الأفعال، انما هو الكلمات التي تحمل شحنات انفجار مفزعة. من هنا فإن فترة التجميد تعني بالنسبة الى موسكو أن كلمة استقلال قد حظر استخدامها وغابت عن الواجهة لفترة من الزمن. بعد هذا ليست القوانين الباقية بشديدة الأهمية. على أي حال، أفلم تجر الأمور على هذا النحو في الماضي بين الضعيف والقوي؟ إن سلاح الضعيف كان هو المنتصر على جبروت القوي، رغم تواضع ذلك السلاح، لأنه سجل انتصار الواقع على المظاهر.

هوامش الفصل الثامن

(١) الكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، مذكور لدى الجنرال ن. بوبوف في «بارتينايا جيزن» العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٦١ - ٦٥.

(٢) ابراهيمبللي «ناسيونالنيي فورميروفاني» في «سوفيتسكايا فوينايا انسكلوبيديا» المجلد الخامس، موسكو، ١٩٧٨، ص ٥٢٢، واخماييف (ن.)، «سوفيتسكايا آرميا، آرميا دروجبي نارودوف»، موسكو، ١٩٥٥، ص ٥٦.

(٣) «ان منظمات الحزب في الجمهورية، في المنطقة، في المقاطعة، ولجانها تسير، في نشاطاتها، على هدى برنامج ونظم الحزب الشيوعي السوفياتي التي تستبق في الجمهورية، والمنطقة... كل العمل الذي يقوم به الحزب، وتنظم عملية تنفيذ تعاليم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي» «نظم الحزب» الفصل الخامس، المادة ٤٥.

(٤) تأتي الصعوبة من استخدام كلمة «سيادة». حيث أن تعبير «سيادة» يتطبق في دستور الاتحاد السوفياتي، وتحدده السلطة السوفياتية (المادة ٧٥)، أما الجمهوريات فلا يحق لها سوى استخدام الصفة «ذات سيادة» (دولة، حقوق، المادة ٧٦ الى ٨١). دستور ١٩٧٧، التعابير ظلت على حالها في دستور ١٩٨٨ ودستور ١٩٩٠.

(٥) راجع مقالة أ. تشوباريان، رئيس معهد التاريخ العالمي التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي في «ازفستيا» ١٩٨٩/٧/١، ومقالة ف.م. كوليتس في «كوسمولسكايا برافدا» ١٩٨٨/٨/٢٤؛ وتشكيل لجنة المؤتمر للتحقيق، «ارفستيا» ١٩٨٩/٦/٣.

(٦) «سوفيتسكايا استونيا» ١٩٨٨/١١/١٧؛ «سوفيتسكايا ليتفيا» ١٩٨٩/٥/١٩، و«سوفتسكايا ليتفيا» ١٩٨٩/٧/٢٩.

(٧) «البرافدا» ١٩٨٩/٨/١٧.

(٨) «سوفتسكايا استونيا» ١٩٨٩/١٠/٦.

(٩) هذا لم يمنع غورباتشيف من ابداء تحفظات شديدة على المشاريع البلطيقية المتعلقة بالحكم الذاتي الاقتصادي خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، «البرافدا» ١٩٨٩/٩/٢٠.

(١٠) ظهر النص في «باكنسكي رابوتشي» ١٩٨٩/١٠/٥.

(١١) قدم البروفسور تاماز تشوغولدزه، مشروعاً مفصلاً حول حق تقرير المصير على مراحل.

(١٢) «زاريا فوستوكا» ١٩٩٠/٣/٢١.

(١٣) قرار صوت عليه مؤتمر الحزب الشيوعي المولدافي يوم ١٩٩٠/٥/١٨، راجع وكالة «تاس» ١٩٩٠/٥/١٩.

(١٤) حوار مع الكولونيل بورودين «سويوز» العدد ٤، ٢٢ و١٩٩٠/١/٢٨، ص ٦.

(١٥) الجنرال بوبوف «بارتينايا جيزن» العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٦١ - ٦٥.

(١٦) ويمبوش (إ.) والكسييف (أ.) «العامل العرقي في القوات المسلحة السوفياتية»، سانتا مونيكا، ١٩٨٣، ١٣ صفحة.

(١٧) «كراسنايا زفيزدا» ١٩٨٩/١٢/٢٢ ص ٢؛ «كومسومولسكايا برافدا» ١٩٨٩/٤/١٣.

(١٨) «كراسنايا زفيزدا» ٢/٤/١٩٨٨، ص ٢.
(١٩) ايازوف (جنرال) في «كراسنايا زفيزدا» ٢٢/٩/١٩٨٩ ص٢؛ بارفينوف (جنرال - ماجور) في «كراسنايا زفيزدا»، ١٣/١٠/١٩٨٩، ص٢.
(٢٠) بولياكوف (ج.) في «يوتوست»، العدد ١١، ١٩٨٧، ص ٤٦ - ٤٨، جاكوبوف وبولاتوف في «اوغونيوك»، ١٠/٣/١٩٩٠، ص ٢.
(٢١) «البرافدا» ١٥/٩/١٩٨٥، «كومسومولسكايا برافدا» ١٥/٦/١٩٨٧، دولفيخ (أ.) «شكولا انترناسيوناليزما اي دروجبي» «آجيتاتور»، العدد ٣ ٢٢/١٩٨٨، ص ١٧ - ٢٠، «كراسنايا زفيزدا» ١٣/٩/١٩٨٩ ص ١ (ف. موروز).
(٢٢) «هوملاند» ٤/٤/١٩٩٠؛ ١٠٥ شباب استونيون طلبوا اللجوء السياسي للهرب من الخدمة العسكرية.
(٢٣) لاندسبرجس (ف.) «في ليتوانيا نحن ننظر الى الجيش السوفياتي على انه جيش احتلال» «انترناشنال هيرالد تريبيون» ٢٢/٨/١٩٨٩.
(٢٤) «زاريا فوستوكا» ٨/٦/١٩٨٦.
(٢٥) ايازوف (د.) في «كراسنايا زفيزدا» ٧/٣/١٩٨٩، ص ٢؛ ليزيتشيف (جنرال) في «كوميونست» العدد ٣، ١٩٨٩، ص ١٦ - ١٧؛ مويسييف (جنرال) في «كراسنايا زفيزدا» ١٠/٢/١٩٨٩؛ في «البرافدا» ١٦/٤/١٩٨٩؛ «فوبروزي كفونيم».
(٢٦) كوزمين (جنرال) في «كراسنايا زفيزدا» ١٦/٣/١٩٨٩، ص٦؛ في «كراسنايا زفيزدا» ٢٦/٢/١٩٨٩، ص ٢.
(٢٧) حوار مع الكولونيل دورنيف في «أرغومنتي اي فاكتي» العدد ٨، ١٩٩٠.
(٢٨) «موسكوفسكي نوفوستي»، ١٨/٣/١٩٩٠، ص ١، استطلاع اجري على الصعيد الاتحادي، بين ٢٨٩٦ شخصاً.
(٢٩) «البرافدا» ٢٠/٩/١٩٨٩.
(٣٠) ان هذه المعركة التي خاضها ضد التوجه الاتحادي لزملائه القوقازيين، هي ما قربه من ستالين في العام ١٩١٣. فعهد اليه بمهمة كتابة «الماركسية والمسألة القومية» الذي نشر يومها على حلقتين في «بروسفتشتشنيا».
(٣١) في اليوم التالي اسسّ المؤتمرون الذين صوتوا ضد الاستقلال، المنظمة الليتوانية للحزب الشيوعي السوفياتي، كمنظمة منشقة لم يعد أحد يسمع عنها شيئاً بعد ذلك.
(٣٢) «نوفوستي» ١٦/١/١٩٩٠.
(٣٣) «البرافدا» ١٢ - ١٥/١/١٩٩٠.
(٣٤) «ازفستيا» ١٦/١/١٩٩٠.
(٣٥) راجع ما قاله أ. ريشيتوف، مسؤول القضايا البشرية في وزارة الشؤون الخارجية، «ازفستيا» ٢٨/٣/١٩٩٠.
(٣٦) «تاس» ١٣/٤/١٩٩٠.
(٣٧) حوار مع محطة الـ «بي. بي. سي.» مذكور في تقارير اذاعة اوروبا الحرة، العدد ٧٩، ٢٤/٤/١٩٩٠.
(٣٨) راجع تدخل الكولونيل بتروشنكو أمام مؤتمر نواب الشعب «ازفستيا» ١٧/٣/١٩٩٠.
(٣٩) في المقابل حرك الاستونيون التهديد بالمطالبة بمنطقة بتسيري، الواقعة جنوبي شرق الجمهورية، والتي

كانت قد ضمت الى روسيا في العام ١٩٤٥ بسبب كثافة سكانها الروس.

(٤٠) كانت «ازفستيا» قد نشرت يوم ١٩٩٠/٤/٣٠ نتائج استطلاع اجري في ليتونيا حول الاستقلال، ٩٢٪ من الليتونيين، و٤٥٪ من المقيمين في ليتونيا اعلنوا تأييدهم للانفصال.

(٤١) كان مجلس الدول البلطيقية قد تأسس بموجب معاهدة وقعت في ريغا يوم ١٢ أيلول (سبتمبر ١٩٣٤)، واعطى للبلطيقيين ممثلية داخل عصبة الأمم حيث مثل الليتونيون الدول الثلاث.

(٤٢) راجع دراسة ميخاليسكو (ك.) «من أجل حريتكم وحريتنا.. الدعم السلافي لاستقلال الدول البلطيقية» تقارير اذاعة اوروبا الحرة حول الاتحاد السوفياتي، ١٩٩٠/٥/٢٥، ص ١٧ - ١٨.

(٤٣) راجع في نفس العدد، ص ١٦، أصلان (ي.) «الدعم الاسلامي لاستقلال البلطيق».

(٤٤) «ناسيوناليني سوستاف...» مرجع مذكور، ص ١٩.

(٤٥) هذا ما اختبره القوميون الاوكرانيون مثل الكاتب ايفاف دراش، احد مؤسسي الجبهة الشعبية الاوكرانية RUKH، راجع «ليتراتورنايا غازيتا» العدد ١٥، ١٩٩٠، ص ١١.

(٤٦) حوار مع لاندر برجيس «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٧.

(٤٧) «البرافدا» ١٩٩٠/٧/١٠، ص ١، مرسوم يشكل وفد الاتحاد السوفياتي في المفاوضات؛ ٢٢ شخصاً من بينهم رئيس الوزراء ريجكوف.

الفصل التاسع

روسيا ضد الاتحاد السوفياتي

« عما قريب، سوف تدخل الشعوب المهانة مسرح التاريخ » هذه النبوءة التي جاء بها لينين، ها هي اليوم تتحقق، في الوقت الذي يتهاوى فيه انجازه كله، عن طريق انبثاق، أو بالأحرى عن طريق العودة التي تقوم بها الى هذه الساحة نفسها، القوة الفاعلة التي كانت عودتها غير متوقعة على الاطلاق: روسيا. فروسيا، الغائبة عن ذاتها وعن العالم منذ العام ١٩١٧، صارت بغتة، وسط الدوامة السوفياتية، عنصراً شديد الاهمية من عناصر الأزمة القومية.

للوهلة الأولى ستبدو هذه العودة وكأنها حبلى بالتناقض. ترى أفليست روسيا « النواة الصلبة » في الاتحاد السوفياتي؟ ان كافة شعوب الاتحاد التي تبدي ازاء الروس عداء متصاعداً، والتي تلوح في وجه لغة الروس وثقافتهم، بالقوانين الهادفة الى الحد من نفوذهما بل ومن استخدامهما، والتي تؤكد على الحاجية تسوية « المسألة الروسية » مرة والى الأبد، عبر انفصالها عن روسيا، هذه الشعوب تجعل اليوم من روسيا رمزاً للاضطهاد الذي ترفضه. وخارج الاتحاد السوفياتي لا يقل سوء التفاهم عنه في داخله: ان يقظة روسيا تثير ضروب حذر فورية، هذا فيما تبدو ثورة شعوب الاتحاد السوفياتي على شكل مسيرة نحو التقدم. في غيابها كما في حضورها، من المؤكد ان روسيا تزعج. اذ ما من أحد يريد أن يرى في هذه اليقظة فرصة لهذا البلد تمكنه من استئناف مسيرته الطويلة والعسيرة نحو مصير اوروبي.

انقاذ الماضي[1]

ان يقظة الشعور القومي الروسي ظاهرة جديدة لم تكن تعبر في الاصل إلا عن مخاوف وقلق مجموعة صغيرة من المتقفين. هؤلاء الذين اتت بعض الموضوعات

لتجمعهم وتؤدي بهم الى الانكباب على مصير روسيا . في المقام الأول، تحطيم المواقع أو النصب التي تشهد على ماضي وطنهم : كنائس دمرت بصورة ممنهجة منذ العام ١٩١٧ ، او حرفت عن اغراضها الاولى لتحول الى عنابر او صالات سينما ، او لتترك لمصيرها تتهاوى من تلقائها وسط اللامبلاة العامة ؛ قرى تموت، وتأتي مشاريع التحديث اليها لتقضي على آخر ما تبقى من بقاياها . عند بداية سنوات الثمانين تبين أن ما تبقى من الماضي الروسي بات الخطر يهدده من جراء آخر مشروع « جبار » وضعته السلطة السوفياتية : مشروع تحويل انهار سيبيريا نحو المناطق الجنوبية من الامبراطورية ، التي تريد السلطة أن تحولها الى « كاليفورنيات » جديدة . منذ عهد ستالين ، وحتى عهد بريجنيف لم تكن السلطة بخيلة بمثل هذه المشاريع الهادفة الى التأكيد على أن الانسان ، ولاسيما الانسان الاشتراكي ، قادر على أن يحول الطبيعة على هواه . وهكذا راح كل مشروع يدمر اكثر واكثر ميراث الماضي : من نصب ، ومناطق طبيعية . ولئن لم يهتم احد بهذا الأمر اهتماماً حقيقياً ، حتى سنوات السبعين ، فلقد حدث عند ذلك ، أن هذا المجتمع المثبط والذي اضحى يعيش من دون نقاط ارتكاز ، التفت نحو ماضيه ليرتبط به . وعند ذلك اكتشف المثقفون الروس درجة ما حل بتراثهم من تخريب .

وهم اذا كانوا قد انطلقوا باحثين عن هذا الماضي ، فلأنهم لاحظوا ايضاً كيف أن الحاضر لا يعمل لصالحهم . فالحال أن احصائيات ١٩٧٠ و١٩٧٩ ، اذا كانت قد طمأنت العديد من شعوب الاتحاد السوفياتي التي رأت فيها صورة لديناميتها الخاصة ولمستقبلها ، فإنها كانت بالنسبة الى الروس محنة حقيقية : ان تراجع الأمة الروسية في امبراطورية بنتها هي في الماضي ، وضعفها بالنسبة الى شعوب تسيطر هي عليها ، برزا من خلال الارقام بروزاً عنيفاً لا نزاع فيه . والشعب الروسي المتهم بأنه شعب مسيطر ، ادرك فجأة انه بات شعباً يتهاوى ، ومحكوماً عليه بالتقهقر . المثقفون الذين ارعبتهم هذه الملاحظة ، لم يكونوا جاهلين للأسباب على أي حال . فروسيا منهكة ، محبطة ، غارقة في الادمان على الكحول اكثر مما كانت في اي لحظة من تاريخها . العائلة مفككة ، والاخلاق التقليدية لم تعد ذات وجود ، والاطفال لم يعد لهم مكان في عالم يصعب فيه العثور على سكن ، كما ان الطلاق بات ممارسة عامة ، كما اختفت دور رعاية الاطفال كلياً تقريباً . وتبدى أن اصل هذا كله يعود في العمق الى التدمير الذي طال البيئة الريفية ، والقرى حيث كانت الأسر والجيران يتعايشون في الماضي في مناخ من التضامن الحقيقي . أمام هذا ، انكبت مجموعة من الكتاب ، يعود افرادها في اصولهم الى الريف في اكثريتهم

الساحقة، اطلقت على نفسها اسم «الريفيين»، انكبت، وقد وجدت نفسها في مواجهة الكارثة الروسية، على دراسة اسباب الكارثة، كما على دراسة القرية المحتضرة التي شاء كتاب المجموعة لأنفسهم أن يكونوا مخلدي ذكراها. في مرحلة أولى برز الكتاب بيلوف واستافييف وراسبوتين وسولوخين وزاليغين، بوصفهم الحفظة اليائسين لماض وحضارة اعتقدوهما مفقودين الى الأبد. بيد أن هذا الحنين لم يوصل لا الى حركة ولا الى برنامج عمل حتى كان مجرد شكوى مدوية.

ثم اتى وصول غورباتشيف الى السلطة، واعلانه للحق في قول الحقيقة، ليغيرا كل شيء، دافعين اولئك الحالمين بالامة الضائعة، الى العمل المستهدف انقاذها. ولسوف يخوض هؤلاء الكتاب النضال على ثلاث جبهات:

الملحّ قبل غيره كان الصراع من أجل انقاذ الارض والقرى المتبقية، من المشروع الكارثي الهادف الى تحويل مجرى الانهار. في هذه المعركة وجد الكتاب الريفيون الى جانبهم واحداً من اهم الشخصيات الثقافية في روسيا، الاختصاصي الكبير في التاريخ البيزنطي ديمتري ليخاتشيف.. فنشروا بصورة مشتركة نداء موجهاً الى العقل وتمكنوا من تحقيق انتصارهم الاول[٢]. وهكذا تم التخلي عن المشروع بسرعة، رغم الضغوطات التي مورست من قبل جمهوريات آسيا الوسطى حيث كان يعتمد على الانهار المحوّلة من أجل ري اراض بيداء. في اثناء ذلك كانت كارثة تشيرنوبيل قدبرهنت على كم ان بإمكان الاتحاد السوفياتي ان يكون خطيراً... وانفتحت بذلك السبل في وجه كافة النضالات الساعية الى انقاذ الانسان من تقدم لم تجر السيطرة عليه بشكل جيد.

الجبهة الثانية كانت جبهة استعادة الماضي. كانت السلطة السوفياتية قد حجبت كل ما يتعلق بالماضي القريب او بالماضي البعيد. والمثقفون، لاحظوا ان روسيا قد فقدت جذورها الفلاحية، ولكن كذلك جذورها بالمعنى التاريخي للكلمة، انكبوا ليس فقط على اعادة تشكيل تاريخها، بل ايضاً على وضع ذلك التاريخ بين يدي المجتمع. فالحال أن تاريخ روسيا، اسوأ مما هو تدمير للقوى، هو في المقام الاول ابادة حقيقية للحياة الفلاحية نفسها. فاذا كانت كلمة ابادة تعني التدمير الممنهج لجماعة عرقية، من المؤكد أن هذه الكلمة تنطبق كل الانطباق على ما اصيبت الحياة الفلاحية الروسية به. وكذلك الحياة الفلاحية الاوكرانية. اذ صفيت لأنها بيئة زراعية، ولأن الحضارة الزراعية كانت هي من يعطي روسيا مضمونها.

«ان مجمل رأس مال الطاقة الثقافية، تقريباً، الذي تراكم في روسيا في القرن التاسع

عشر، واستخدم من أجل الثورة، ذاب في الكتلة الفلاحية. فالمثقف، منتج الغذاء الروحي، والعامل، مبدع اواليات الثقافة الحضرية، ابتلعا بسرعة متعاظمة، من قبل بيئة فلاحية تغتذي بوحشية مما ينتجه الآخرون عبر جهود خارقة. ان بامكاننا ان نقول، بكل يقين، ان البيئة الفلاحية لم ترتد لها الروح إلا عبر قتلها للانتلجنسيا وللطبقة العاملة... لكن الشعب الروسي في المدن وفي القرى، هذا الوحش نصف الضاري، الاحمق، المخيف تقريباً، سوف يموت تاركاً المكان لعنصر بشري جديد»[٣] إن هذه العبارات الحاقدة والعنصرية، التي كتبها مكسيم غوركي، صديق لينين، متحدثاً فيها عن الفلاحين (يعود النص الى العام ١٩٢٢)، اتت لتنذر بما سوف تكون عليه السياسة المقبلة. ان المعركة التي خاضها كتاب العالم الريفي لم تقدهم فقط، في اعمال ملفتة نشرت أخيراً، الى وصف ما كانت عليه تلك الابادة، بل ايضاً الى التحدث عن كافة المسؤوليات - سولوخين حاكم لينين في هذا الصدد - كما الى التحدث عن التخلي الراهن عن الريف. ونحن ندين لاولئك الكتاب بالفضل في فرض نشر النصوص الأكثر سوءاً، مثل نصوص غوركي، التي كانت حتى ذلك الحين في منأى من كل انتقاد، والتي بفضل هذا السعي الجديد للوصول الى الحقيقة، باتت متلازمة - بصورة لا ترحم - مع عملية ابادة الفلاحين.

لقد نجح الكتاب الريفيون في البرهنة على أن ثمن عملية التصنيع المكثف للبلد، انما كان مقتل عشرات ملايين الاشخاص، ونهب العالم الفلاحي واستعباده، وأخيراً تدمير اسس الحضارة الروسية نفسها[٤].

وهذا ما يقودنا الى الجبهة الثالثة، حيث انصب كل الجهد على سؤال واحد: لماذا حدث هذا؟ هلا كانت روسيا تستحق هذا كله؟

يهجع الرد في التاريخ الحقيقي لهذا البلد، التاريخ الذي صودر منذ العام ١٩١٧. وهنا مرة أخرى وجد المثقف الكبير ليخاتشيف نفسه، وهو النموذج على الانسان السموح، وجد نفسه يقف في صف اناس كانت نزعتهم القومية قد رمت بهم في مهب الشوفينية، للمطالبة بأن ينشر على الفور كتاب كارامزين «تاريخ الدولة الروسية»[٥]. فعلى الشعب أن يحكم بنفسه على قيمة تاريخه، وعما اذا كانت الدولة الروسية تقدم - من أجل السير في درب التقدم - بديلاً للحلول الجذرية التي جاء بها لينين.

في تلك المعارك الاولى، التي نما خلالها الشعور القومي الروسي اكثر واكثر، لم يظهر ما من شأنه أن يبدو وكأنه استنفار ضد الآخر. كان الهدف الأول احياء الماضي وفهمه.

ولكن كان من الواضح أن موضوع صراع مستقبلي قد بدأ يظهر: هذا الماضي المدمر، هل تراه يحمل التقدم في ذاته؟ وبأي وسيلة؟ عن طريق روسيا وخصوصيتها؟ ام عن طريق اختيارات العالم الغربي؟ الطريق الغربية افليست هي التي قادت الى الكارثة؟ وبدا أن الصراع القديم (مع الانفتاح على الغرب او ضده) ليس بعيداً.

ولكن، فيما عدا بعض المواقف من هنا او هنالك، لم يكن التأثير الغربي قد تلازم بعد مع الحديث عن «مؤامرة يهودية - ماسونية». وحين قال ديمتري ليخاتشيف ان «النزعة القومية يجب ان تكون في الحقيقة نزعة وطنية» أي ولاء للوطن، لا انغلاقاً امام الآخر، كان يلخص بشكل جيد الذهنية التي تحرك البحث عن الحقيقة الروسية.

التعصب سوف يأتي لاحقاً.

النظر الى روسيا مواجهةً

كانت عملية تعرية الفاجعة التي عاشتها روسيا تشكل بالفعل محنة رهيبة. فأين هو الشعب الذي يمكنه، بدم بارد، أن يكتشف المجزرة التي يتعرض لها آله، واحتقار الانسان والهبوط به الى الحضيض، اللذين عاش مجتمع بأسره وسطهما، والتواطؤ المعنوي الذي جمع بين المجتمع وجلاديه؟

لأن السلطة سلطة روسية، ولأن كافة شعوب الاتحاد السوفياتي تعتبر روسيا والنظام وجهين لحقيقة واحدة، بدا للمجتمع الروسي أن ليس في وسعه الافلات من واقع أنه كان هو هو الجلاد والضحية في الوقت نفسه. وها هو الآن، بعد عقود من البؤس، مضطر لأن يتعرف على ذاته، ولأن يقيس حجم تعاسته، وان يقبل تحمل مسؤوليته لكي يمكنه اخيراً ان يقبل نفسه. ان روسيا، في يقظتها، مضطرة لأن تذهب مع الحقيقة حتى منتهاها. وهذا ما يضفي على نزعة روسيا القومية، طابعاً خاصاً. فهذه القومية ليست قومية منتصرة لشعب نزل عليه وحي جبروته، بل هي قومية الألم والذل.

وكأن هذا كله لم يكن كافياً.. اذ ها هي نهضة روسيا تتم ضمن اطار كارثة ربما سيكون من شأنها ان تحكم على هذه الامة حكماً ابدياً. فالشعب الروسي الذي يعيش تدهوراً ديمغرافياً، ويسير في طريق لا يمكن لأي عصا سحرية أن تبدله على المدى القريب، هو في الوقت نفسه شعب يعيش معمعان «هاوية» جسدية وثقافية.

تشارك روسيا، كلا من ليتوانيا واستونيا و اوكرانيا، امتيازاً محزناً يقوم في ان لديها

اعلى نسبة من الوفيات في الاتحاد السوفياتي، حيث يزيد معدلها في هذا المجال كثيراً عن المعدل القومي (١٠,٥ في الألف من السكان في جمهورية روسيا، مقابل ٧ في الألف في آسيا الوسطى في العام ١٩٨٧)، وهو أمر لا ينبغي له أن يفاجئنا اذا ما نظرنا الى هرمية الأعمار. ولكن صحيح ايضاً ان روسيا هي التي تضرب الأرقام القياسية في الادمان، وأن عدد المدمنين على الكحول قد ازداد بنسب كبيرة خلال سنوات البريسترويكا[٦].

ولئن كانت الحالة الصحية للروس قابلة للتوقع بسبب ارتفاع درجة تحضرهم (المدني)، فإن تقهقرهم الثقافي لم يكن متوقعاً ابداً.. وتأتي هذه الملاحظة لتبدو شديدة الخطورة بالنسبة الى هذا الشعب. وهناك كتاب صادر حديثاً كفيل باعطائنا فكرة دقيقة عن هذا الوضع[٧]: «لقد بيّن احصاء العام ١٩٧٠ على انه اذا كانت الجمهورية الروسية تحتوي على اكبر نسبة مئوية من اصحاب الشهادات العليا في الاتحاد السوفياتي، بين الذين تزيد اعمارهم عن ستين سنة، فإن الوضع ينعكس بالنسبة لشرائح السن الأكثر شباباً حيث نجد أنه بالنسبة الى الشريحة بين ٢٠ ـ ٢٩ سنة، تتراجع روسيا عن كافة الجمهوريات باستثناء جمهوريتي اوكرانيا وقرخيزيا. ولقد اتى احصاء العام ١٩٧٩، ليبرز تزايداً قوياً في هذا الاتجاه، حيث ان نسبة الاختصاصيين الذين تلقوا تعليماً عالياً او ثانوياً، تزيد عن المعدل القومي العام في القوقاز وآسيا الوسطى، وتقل عنه في روسيا...».

في هذا المجال نلاحظ أن كل المؤشرات المتعلقة بروسيا سلبية. فروسيا تضم، كمعدل عام، مرتين أقل من مؤسسات التعليم العالي، بالمقارنة مع مجموع جمهوريات الاتحاد. وهي اكثر فقراً بالنسبة الى عدد «المرشحين» والدكاترة، وفيها أقل خمس مرات من الاكاديميين ومراسلي الاكاديميات[٨]. وكذلك نلاحظ أن التعليمين الابتدائي والثانوي فيها مهجوران؛ فاذا كان عدد الاطفال في المدارس يتزايد بسرعة في آسيا الوسطى، فإنه يهبط هبوطاً كبيراً في روسيا. أما التعليم الاجباري حتى سن العاشرة فإنه لم يؤد الى محو هذه الحقيقة الى محو حقيقة استتباب «نزع المدرسة» والحال أن المسألة تتعلق بهكذا ظاهرة؛ وهذا النزع ينتج عن ازدياد عدد الاطفال المتخلفين جسدياً أو عقلياً، وعن اغلاق المدارس في المناطق ضئيلة السكان، وغياب او تدني مستوى الهيئة التدريسية في المدارس شبه المهجورة. على العكس من هذا نلاحظ أن عدد المدارس في مناطق المحيط، في ازدياد، كما ان نوعية المدرسين هناك في تحسن.

لقد كان من نتيجة هذا التطور تبلتر PROLETARISATION متسارع للمجتمع الروسي، وارتقاء اجتماعي للمجتمعات المحيطية: فهناك ٤٠٪ من السكان العاملين الروس يتألفون من العمال المستخدمين في الصناعة، مقابل ١٠٪ أو أقل من سكان آسيا الوسطى. وفي مناطق المحيط الجنوبية يتوزع السكان العاملون بين المثقفين والمزارعين. ولكن، هناك حيثما تكون الطبقة العاملة محكومة بالجمود، يحدث للمثقفين أن يستفيدوا من امكانيات الارتقاء الاجتماعي المتاحة. أما الفلاحون، فإنهم يمثلون الثبات الاخلاقي وديمومة المرجعيات الاجتماعية التي تضفي على المجتمع طمأنينة كبيرة. بكلمات أخرى نجد اليوم أن كون المرء روسياً لا يعطيه الكثير من الحظوظ - أو بالأحرى يعطيه حظوظاً أقل - لكي يشغل في المستقبل موقعاً حاسماً في الاتحاد[٩]. اذن فليس الوضع الديمغرافي وحده هو ما ينتزع من بين ايدي الشعب الروسي دوره القيادي في المجموع السوفياتي، بل كذلك تقهقره القائم على اساس تمييز عنصري حقيقي[١٠].

لفترة طويلة من الزمن ظل الروس، المتهمون من قبل القوميات بسيطرتهم على المجموع السوفياتي، ظلوا عاجزين عن ادراك الحجم الحقيقي لصحة هذا الاتهام. لكن «الغلاسنوست» سمحت بالتيقن من حدس الانتلجنسيا القومية التي كانت على قناعة دائمة من أن روسيا ليست المستفيدة بأي حال من الاحوال، من وجودها داخل النظام الاتحادي. ومسبقاً كان غورباتشيف قد اشار الى أن «طفيلية» الجمهوريات أمر لا يحتمل. لكن هذه الطفيلية هي، في نظر الروس، اقل خطراً من ذلك التدهور الثقافي الذي باتوا يعلمون انهم من الآن وصاعداً ضحايا له.

والحال أن اسباب هذه الوضعية المهينة ترتبط باستراتيجية الاتحاد نفسها. فمن جهة نجد أن الارتقاء القومي كان له، في الاتحاد السوفياتي، كما في الولايات المتحدة، نتائج شديدة الجذرية. ففي بعض مؤسسات التعليم العالي ذات السمعة الجيدة في موسكو، يحدث أحياناً لعملية الاختيار غير العادلة التي تستهدف ترجيح كفة القوميات، أن تؤدي الى عدم قبول أي طالب روسي[١٢]. والى ارتقاء القوميات هذا يجب أن نضيف رغبة المماهاة بين روسيا والاتحاد السوفياتي، بغية فتح نفس الأفق في وجه كافة القوميات، وهي رغبة حرمت روسيا من العديد من المعاهد الموجودة في مناطق أخرى. فحتى العام ١٩٩٠ لم يكن لروسيا حزب شيوعي، بل ولم تكن تمتلك اكاديمية علوم خاصة بها. علماً بأن اكاديميات العلوم كانت هي التي عملت في كافة الجمهوريات على تحقيق سياسة ارتقاء الأمة. وعلى هذا النحو نجد أن كل جمهورية متحدة تمتلك معهداً

للتاريخ يتولى كتابة تاريخ الجمهورية في ادق تفاصيله. ولقد اوصلت هذه الوضعية الظالمة الى اوضاع اقل ما يقال فيها انها مدهشة: فالمكتبات السوفياتية ترزح تحت اكوام الكتب المكرسة للحرب العالمية الثانية كما ترويها شتى القوميات مثل: «مساهمة الكاراكالباك في الحرب العالمية الثانية» أو «الاوزبك في الحرب العالمية الثانية». وليس ثمة شعب في الاتحاد السوفياتي، مهما كان تعداده قليلاً، إلا ولديه معهد وطني يتغنى بأمجاده ومآثره... باستثناء الشعب الروسي. فإذا حكمنا على الأمر من خلال خواء المكتبات حول هذا الأمر، سنكتشف أن روسيا لم تقم بأي دور، لا في الثورة ولا في الحرب ولا في الاقتصاد. الشعب الروسي لا وجود له في الكتب، بوصفه شعباً روسياً.

إن خرافة تماهيه مع الاتحاد السوفياتي لا تكتفي بأن تحرم هذا الشعب من تاريخه، بل انها تلحق الضرر كذلك بثقافته وبلغته. فليس ثمة أي معهد يتولى الدفاع عن الأدب الروسي.. هذا الأدب هو خير مشترك يتمتع به هذا «الشعب السوفياتي» الذي لاحظنا عدم وجوده! أما اللغة الروسية، التي فرضت على الجميع بوصفها لغة مشتركة، فقد طالها الكثير من التشويه، من جراء هذا الأمر. فروسيا، التي غرقت وسط فلاحين رُمي بهم في المدن، من دون مرحلة انتقالية، وعاشت تلاقحاً سكانياً لا سابق له في التاريخ، واضطرت لنفي نفسها الى اطرافها، شهدت دون حراك افقار لغتها و«تفليحها». اللغة الروسية، لكي تصبح مفهومة من قبل جميع مواطني الاتحاد السوفياتي، مزجت بالكثير من الاختصارات، بالتعبيرات السوفياتية وبالتبدلات. وهكذا، فيما راحت شعوب المناطق المحيطة تناضل من أجل الحفاظ على لغاتها من الواردات الخارجية، ومن اجل الحفاظ على نقاوتها النحوية والصرفية، كانت اللغة الروسية تتحول الى خليط حقيقي راحت القوميات ترفضه بكل ترفع. وهنا ايضاً ليس ثمة وجود لأية اكاديمية علوم تسهر على الحفاظ على التراث اللغوي الروسي!

اليوم، عند نهاية القرن، حين يضع الروس جردة بنتائج «هيمنتهم» داخل الاتحاد، يلاحظون أن البؤس المادي والمعنوي، وانفصالهم عن ماضيهم وثقافتهم، كانت الاستكمالات الطبيعية للهول الذي عاشوه. وعليهم الآن أن يتقبلوا هذا كله. إن ذلكم هو الاطار التي ستتمحور فيه، الآن، عمليات التفكير القومي ونهضة الأمة الروسية.

غورباتشيف والقومية الروسية

لم يكن في وسع غورباتشيف ان يظل لامبالياً امام تصاعد قلق الروس، الذي

تصادف مع مجيئه الى السلطة. خاصة وأن سمعة المثقفين الذين يخوضون المعركة الروسية، في لحظة ينوي هو نفسه فيها ان يستنهض الانتلجنسيا لكي تقنع المجتمع بالجهود التي ينبغي بذلها، هي التي تقوده الى الاستناد اليهم. وهذه السمعة تقاس بعدد الذين يقرأون كتبهم. ففي الاتحاد السوفياتي يتصارع القراء للحصول على اعمال بيكول وآستاييف وبيلوف، او الكاتب القرخيزي جنكيز آيتماتوف، الذي يحبه الكتاب الروس حباً كبيراً. ان اعمال هؤلاء الكتاب الذين يبحثون حول واقع شعوبهم تطبع في الاتحاد السوفياتي بكميات هائلة.. كل كتاب منهم يطبع عشرة اضعاف ما طبع من كتاب غورباتشيف « بريسترويكا » فهل يمكنه والحالة هذه أن يتجاهل هؤلاء الذين تبهر كتاباتهم المجتمع على هذا النحو؟

ان انفتاح السلطة في اتجاه الشعور القومي الروسي يتخذ سمتين: الاستعانة ببعض الذين يمثلون هذا الشعور، والمصالحة النهائية مع كنيسة روسيا.

منذ خريف العام ١٩٨٦، كان غورباتشيف قد دعا الأكاديمي ليخاتشيف، الذي يعتبره مواطنوه « ضمير روسيا » الى ترؤس « صندوق الثقافة السوفياتية »، اما الكاتب الريفي سرغي زاليغين فقد صار رئيساً لتحرير مجلة « نوفي مير ». تعيينان كان يتعين عليهما، من الناحية المبدئية، أن يوجها تعاطف الانتلجنسيا الروسية، نحو غورباتشيف.

تحت رئاسة زاليغين، صارت مجلة « نوفي مير »، عن حق، مجلة النهضة القومية لروسيا، ففي احضان هذه المجلة تتضافر اليوم كافة التيارات التي تعمل من أجل فهم الماضي. وفي هذه المجلة سوف تنشر اعمال باسترناك وبولغاكوف التي كانت محظورة؛ كما ان سولجنتسين سوف يضم قريباً الى برنامج مطبوعات المجلة. ولقد عهدت المجلة الى سرغي افرنتسيف، وهو وجه ملفت آخر من وجوه الفكر الليبرالي الروسي، بمسؤولية العثور على نصوص مفكري القرن التاسع عشر ونشرها(١٢).

على هذا النحو اعادت روسيا لحمتها مع تراثها، وصار في وسعها أن تنهل منه لتعثر على ذاتها وتبحث عن الدرب التي يتعين اتباعها. أما الصندوق الذي يديره ليخاتشيف فإنه يوفر بدوره فرصاً كبيرة لتحقيق مشاريع قومية. وهذا الصندوق انهمك في اعادة الحياة للماضي، عبر اعادة الاسماء القديمة للمدن والاحياء. فجأة بدا كل شيء ممكناً: اعادة الاعتبار للشاعر غوميليف، الذي اعدم رمياً بالرصاص ايام لينين، ونشر اعمال كارامزين... الخ. وكل هذا لأن اناساً محترمين باتوا موجودين على رأس مجلات او مؤسسات بإمكانها ان ترتقي بهذه السياسة الساعية لاعادة اكتشاف روسيا.

طالت جهود غورباتشيف كذلك مسألة المصالحة مع الكنيسة. فمنذ « الاتفاق المعنوي » الذي كان قد عقد بين ستالين والكنيسة الروسية، ظلت "علاقات بين هذين الشريكين، غير المتناسبين كثيراً مع بعضهما البعض، كثيرة التذبذب. صحيح أن كنيسة روسيا استعادت يومها حق المواطنة، ولكن ضمن اية شروط؟! بطريرك خاضع للدولة، لا يحترمه أحد، مستعد دائماً للمشاركة في كل المساعي التي تقوم بها السلطة (دعوات من أجل السلام ... الخ). ورجال دين اشتهرت علاقتهم بالكا. جي. بي. وكنائس ضئيلة العدد ظل المؤمنون العجائز هم الوحيدون الذين يرتادونها لسنوات طويلة. اضف الى هذا كله التأرجح الدائم للسلطة بين الرغبة في التخلص من الدين بصورة نهائية - وهذا ما حاوله خروتشوف حقاً - وبين تسامح يفسد التراتبية الدينية...

ومع ذلك تبدت هذه الصورة المحزنة، عند بداية سنوات الثمانين، محتوية لبعض نقاط الضوء. فالانتلجنسيا الروسية صارت أقل وأقل تردداً في اعلان ايمانها الديني. والشبيبة القلقة راحت تغزو الكنائس غزواً.. حيث كانت تصل اليها في اغلب الاحيان بطرق ملتوية بعد أن تكون قد اكتشفتها على شكل صروح معرضة للخطر اتت لتساهم في انقاذها. وغورباتشيف نفسه يرى أن كنيسة روسيا تتمتع بجاذبية مزدوجة: فهو، بوصفه روسياً، ينظر الى الكنيسة على أنها وسيلة تمكنه من طرح نفسه كمدافع عن الجذور الدينية لوطنه. ولأن الكنيسة تحمل منظومة قيم اخلاقية - ولم يكن الوقت قد حان بعد للالحاح على القيم الروحية - يمكن لها أن تساعده في اعادة تعبئة هذا المجتمع المحبط. وهذا ما يفسر أن الذكرى الألفية لنصرنة روسيا كانت بالنسبة اليه فرصة لمدّ جسر بين السلطة السوفياتية والكنيسة. لذلك نراه يقدم دعماً كبيراً للاحتفال بهذه الذكرى، احتفالا بدا أقرب الى احتفالات العهد البائد منه الى احتفالات النظام السوفياتي. كذلك فإن لقاءه الحافل مع البطريرك والمجمع المقدس(١٤)، وحضور رايبسا غورباتشيف احتفالات العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في مسرح البولشوي، والانتقادات الدائمة التي يوجهها غورباتشيف الى التصرفات التي تحد من حرية الممارسة الدينية، واخيرا المعلومات التي ادلى بها الى الصحافة الفرنسية وفحواها انه هو نفسه قد عمّد صغيرا، كل هذا كان من شأنه أن ساهم في جعل الكنيسة تقف الى جانب البريسترويكا التي اعتبرت منذ ذلك الحين جزءاً من المشاريع القومية الكبرى. ولقد جاءت اعادة تقويم الوضع الروسي، واستعادة الكنيسة لأماكن العبادة التي كانت مغلقة

منذ زمن طويل، والسماح ببناء كنائس جديدة، والسماح كذلك بالاحتفال ليوم واحد - وهو أمر لا تنساه الافئدة الروسية ابداً - بالقداس داخل كاتدرائية الكرملين: كل هذا جاء كاشارات في اتجاه المجتمع الروسي تقول له أنه يجد نفسه اخيراً، في ازاء سلطة مأنوفة بالنسبة اليه.

هل كان هذا كافياً لاقناع الانتلجنسيا القومية بالتحلق من حول البريسترويكا؟ لا، دون ريب. فهذه الانتلجنسيا، حتى ولو اعتبرت ليخاتشيف ممثلها في «صندوق الثقافة الروسية»، ولو اعتبرت «نوفي مير» المكان الاصلح للتعبير عن أفكارها، اصرت على أن تقيم مؤسساتها الخاصة التي ستكون روسية خالصة، بعيدة جداً عن الصفة السوفياتية. وعلى هذا النحو ولدت «جمعية الفنانين الروس» و«مؤسسة الأدب والثقافة السلافيين».

الاولى تأسست في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) تحت رعاية مجموعة من المثقفين الروس المشهورين - راسبوتين، بيلوف، آستافييف، كونياييف، لوبانوف وكوجينوف - كما تحت رعاية رئيس تحرير مجلة «مولودايا غفارديا» المغرقة في نزعتها المحافظة. ولقد نحت هذه الجمعية، في الوقت نفسه، لتكريس نشاطها من أجل اعادة اكتشاف، ونشر، التراث الثقافي والتاريخي الروسي، واستنفار المثقفين في سبيل الحفاظ على الوطن في خضم التمزقات القومية. أما الثانية فقد تأسست من جراء التعاون بين عدة مؤسسات (اتحادات الكتاب في الجمهوريات السلافية الثلاث، كنيسة روسيا، وكنيسة قدامى المؤمنين)، وهدفت الى تجميع كافة الشعوب السلافية في روسيا في بوتقة جهود احيائية واحدة. وعلى رأس هذه المؤسسة تربع ثلاثة كتاب سوف نراهم عما قريب يتحلقون من حول غورباتشيف: راسبوتين، والاوكراني بوريس اوليينك، والبيلوروسي نيل غيليفتش. والحال أن الدعم العلني الذي يقدمه لهذه المؤسسة كل من بطريرك موسكو، ومتروبوليت لينينغراد، الكسيس، الذي سيحل في العام ١٩٩٠ محل البطريرك بيمن، انما يشير الى خليط الافكار الدينية والوحدوية السلافية الذي يهيمن على هذا المشروع.

والحقيقة أن غورباتشيف لم يجتذب الى جانبه اصحاب القضية الروسية، بقدر ما ساهم، عبر انفتاحه في اتجاههم، في جعلهم يستفيدون من اقنية التعبير الهائلة، مما ادى في نهاية المطاف الى اسباغ شرعية ما على هذه النزعة القومية الروسية التي صار من الملائم الآن تفحص عناصرها.

التعددية القومية الروسية

من بين تيارات القومية الروسية، لا يلتفت الغرب، خاصة، إلا الى تنويعتها الأكثر تطرفاً، والكاريكاتورية أحياناً، التي يماهيها مع مجموعة «باميات»، حيث يتصورها حركة مهيكلة، متماسكة ثقافياً، من النمط النازي - الجديد. ولئن كانت «باميات» في حقيقتها تسمية تغطي كومة من المنظمات المختلفة التي سنعود للحديث عنها، فإن التيارات الأكثر نفوذاً بين تيارات القومية الروسية، توجد خارج هذه الكومة، وتختلف اختلافاً كبيراً عن الصور النمطية المنتشرة في الغرب.

ان النزعة القومية الروسية، كما نمت خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠، تنقسم بشكل اجمالي الى اربعة تيارات رئيسية: القومية الليبرالية، القوميات الراديكالية من يمينية ويسارية، والقومية المحافظة. وتجدر الملاحظة هنا أن ما يشكل قاسماً مشتركاً بين هذه التيارات كافة هو عدد من المطالب او المشاريع التي تشكل، حقاً، برنامجاً للقومية الروسية:

- حكومة روسية مستقلة؛ سلطات محلية، استقلالية اقتصادية عريضة داخل روسيا نفسها تسمح للمبادرة الشعبية بالتعبير عن نفسها؛
- اعادة ايجاد بيئة فلاحية مالكة لأراضيها؛
- فصل حقيقي بين الكنيسة والدولة؛
- العودة الى التسميات الروسية التقليدية التي كانت تحملها المدن والشوارع[١٥].

خارج اطار هذا البرنامج المشترك، يمتلك كل واحد من هذه التيارات القومية، نظراته الخاصة حول مشكلات هامة مثل مشكلة الاختيار بين نموذج التطور الغربي، او التقاليد الاجتماعية - الاقتصادية الروسية؛ مكانة الدين في النظام السياسي؛ والعلاقات مع الأمم الأخرى.

الليبراليون الذين يمكن وصفهم بـ «المسيحيين - الديمقراطيين»، يتزعمهم معنوياً ديمتري ليخاتشيف الذي، بعد أن ناضل في سبيل الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، يحاول الآن أن يحمي النزعات القومية من الانحرافات الشوفينية. وهو، بمساعدة زاليغين من فريق «نوفي مير»، يسعى للابقاء، ضمن صفوف النزعة القومية الليبرالية، كل أولئك الذين يعتقد انهم قادرون، بمواهبهم وبفهمهم للفاجعة الروسية، على اجتذاب

العديد من المناصرين. واذا كان راسبوتين (رغم تطرفه اللفظي بين الحين والآخر) وبيلوف واستاييف، قد ظلوا قريبين من هذه المجموعة، فما هذا إلا لأن ليخاتشيف لا يريد لهم أن يرتموا في احضان المحافظين، الذين يبدون استعداداً لاستقبالهم. بالنسبة الى هذا التيار يتمتع التراث الثقافي والفلسفي الروسي كما برز عند بداية هذا القرن، بغنى يمكنه من أن يشكل نقطة استناد مرجعية لروسيا الباحثة عن نفسها.. غنى يمثله برديائيف، والأب بولغاكوف، وسيميون فرانك وغيرهم من الفلاسفة الذين عرفوا كيف يجدون في القيم المسيحية بديلاً للماركسية. انهم مجهولون في الاتحاد السوفياتي، ولكن يتوجب عليهم مع ذلك أن يخصبوا الفكر الروسي الوليد. ويقول ليخاتشيف، أن ليس ثمة في هذه المسيحية، التي هي مفتاح الثقافة السياسية الروسية، أي مكان للتعصب أو لرفض الآخر. بل على العكس، فإن فيها عناصر التقارب بين شعوب كان تاريخها هي الأخرى مأساوياً. وطنيون هم الليبراليون ـ لكن الوطن لا يتحدد بالنسبة اليهم، لا بتربته، ولا بالجينات الوراثية، بل يتماهى مع التراث الثقافي ـ، وهم يرفضون، بكل قوة، كل نزعة ماركسية ولاسيما في تعبيرها «العدمي القومي»[١٦] لكنهم يرفضون بالقدر نفسه كل شوفينية يرون انها توصل احياناً الى معاداة السامية. ويقول ليخاتشيف أن هذه الظاهرة الأخيرة انما هي من صفات «مدعي الثقافة» الروس، بينما نجد أن المثقفين الحقيقيين بعيدون عنها. مثلهم في هذا مثل الفلاحين. فالمسيحية، التي هي انفتاح، لا تسمح ابداً بمثل هذه الانحرافات. ومن هنا ضرورة الاستناد بقوة الى ما يشكل جذور الثقافة الروسية الحقة نفسها. فغورباتشيف، اليس هو الذي قال في خطاب له أن «روسيا هي آخر ملجأ للروحية»[١٧]؟

في الطرف الآخر من هذه المروحة السياسية، هناك القوميون الراديكاليون، أو الوطنيون ـ البلشفيون، الذين لا يمكن اعتبارهم ستالينيين بأي حال من الاحوال؛ لكنهم مع ذلك لا يرفضون التراث الذي تركه لهم قادة الاتحاد السوفياتي.. فهم يعزون الى هذا التراث، فضل الحفاظ على الامبراطورية، وبناء دولة قويّة عرفت كيف تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على جزء كبير من تقاليد الدولة السابقة. صحيح انهم يرفضون الماركسية ـ اللينينية، لكنهم يقبلون، ضمنياً، بتنويعة روسية من تنويعاتها. اصحاب هذا التيار نجدهم يشغلون مناصب اساسية في المؤسسات الثقافية الكبرى في روسيا. ولديهم صحيفة هي «مولودايا غفارديا» وغالباً ما يحاطون بالتكريم في صحيفة الجيش «كراسنايا زفيزدا». كما ان زعيمهم بونداريف وبروسكورين يسعيان ـ تماماً كما يفعل الليبراليون ـ

لاجتذاب أهل الوسط المترددين الذين يُصنّفون، بسرعة مغالية، كيمينيين، الى صفوفهم.

جذرية ايضاً، ولكن في اتجاه يساري يختلف عن اتجاه الجماعات السابقة الذكر، تلك المجموعة التي تلتقي في النوادي السياسية التي تتزايد عدداً في موسكو ولينينغراد، لتطرح نفسها كمجموعة اصلاحية من نمط اشتراكي - ديمقراطي، ذي وجهة غربية. هنا، لدى هذه المجموعة، وفي مطبوعات مثل «ابناء موسكو» و«اوكتيابر» و«زناميا»، يعثر غورباتشيف على أكثر مناصريه حماسة. وهؤلاء يجهدون من أجل رسم الحدود التي تفصل مكتسبات الثورة عن «عبادة الشخصية». وبشكل من الاشكال نجد أن رواية ريباكوف الطويلة «ابناء الاربات»، تتطابق مع برنامجهم.. خاصة وان ما يجمع بينهم وبين غورباتشيف انما هو الرغبة في القاء الاضواء الكاشفة على شروط بروز الستالينية، وتحطيم الحرس اللينيني القديم، والرغبة في الطلوع من تلك الكارثة، بأفكار ومشاريع تحديث يمكن لها أن تخدم كنقاط اسناد مرجعية. ولقد ناضل هؤلاء لكي ينتزعوا من ظلمات الماضي السوفياتي وجوهاً أساسية مثل بوخارين وتروتسكي، بإمكانها ان تعطي للثقافة السياسية الروسية صورة أخرى غير تلك التي يعطيها اصحاب النزعة السلافية لمرحلة ما قبل الثورة[١٨]. العديدون من اهل هذا التيار خاضوا الانتخابات ويحاولون الآن، ضمن اطار مؤتمر نواب الشعب، أن يصيغوا برنامجاً ديمقراطياً، يمكن للشعب الروسي أن يعثر على ذاته فيه. ان ما يميزهم - قبل أي شيء آخر - عن الليبراليين، هو انهم يعتبرون المسيحية قضية شخصية، لا عنصراً من عناصر قيام الثقافة السياسية التي ستنبني روسيا الجديدة عليها. وكذلك نجد انهم اذا كانوا يصفون انفسهم بأنهم روس، فإن النزعة القومية في فكرهم لا تمثل لديهم المكانة نفسها التي يحتلها انتماؤهم الى جزء من الماضي السوفياتي، هو ذاك الجزء الذي كان يسعى لاقامة مشروع تحديثي. انهم يأملون في أن يتمكنوا، بعد، من إنقاذ شيء من الاشتراكية - النوايا، تصورات بوخارين، والسياسة الاقتصادية الجديدة .N.E.P - ، من أجل تطوير روسيا.

بين هذه التيارات المختلفة عن بعضها البعض، هناك وسط غالباً ما يوصف بأنه محافظ - غير ان كل التوصيفات الآن تبدو غير كافية - ، وهو يتألف، تحديداً - من اولئك الكتاب الذين تحترمهم روسيا لأنهم يهتمون باعادة ماضيها اليها. في هذه التيارات يقف الكتاب «الريفيون» جميعاً، والناقد كوجينوف، والرسام غلازونوف ذو الشخصية الغامضة. بالنسبة الى هؤلاء لم يعد ثمة مجال للقبول بالماركسية - اللينينية، وبالتالي لا

يمكن القبول بأي شيء من شأنه ان يبدو وكأنه يقف في جذور هذه المنظومة الفكرية، أو بأي شيء يمكنه ان يحرف روسيا عن مصيرها. انهم يرفضون الغرب الذي انتج ماركس وورثته، والذي يجهد الآن عند نهاية هذا القرن، لحرف روسيا عبر سبل أخرى: الثقافة الجماهيرية التي لا جذور لها، والتي تتميز في المقام الأول بسماحيتها؛ رقص الروك اند رول ذي النزعة الكوزموبوليتية؛ والمخدرات المدمرة للمجتمعات. أما القيم المعنوية للمسيحية، والتي تغوص عميقاً في الجذور الروسية، فإنها المآل الأخير ضد ثقافة - مزعومة، لم يعد لها من هم سوى «احتلال» الروح البشرية، وابعادها عن اهدافها الحقيقية التي هي الخلاص الشخصي والحفاظ على شراكة ثقافية ثابتة...

على غرار بقية التيارات القومية، من الواضح أن هذا التيار الذي يراهن، من أجل المستقبل، على الثقافة التقليدية، الفلاحية والمسيحية، يكرس قسماً كبيراً من وقته لتحليل الماضي؛ ولكن هنا بالتحديد تبدأ الصراعات والاتهامات. ففي مقابل اطروحة «عبادة الشخصية» يبدي هؤلاء القوميون المتحمسون، تفكيراً حول الاسباب العميقة لتلك العبادة. وهذا التفكير يربطهم بسولجنتسين.. خاصة وانهم يركزون على المشروع العدمي الذي ادى الى تدمير المجتمع الروسي.

في دراسة ملفتة بعنوان «برافدا - استينا»[١٩]، ينهمك الناقد فاديم كوجيبنوف بالبحث في هذه المشكلة. ولقد اثار تحليله عاصفة حقيقية، كما فتح السبل امام شتى انواع المذاهب والتفسيرات! والواقع أن كوجينوف، الذي اتهم - هكذا بكل بساطة - بأنه معاد للسامية، ومهووس بفكرة «المؤامرة الماسونية» - ، يستخدم لغة متطرفة، لكنه في الوقت نفسه يلخص سجالاً شديد الاهمية: هل كان ستالين يا ترى، هو المعلم الذي صنع التراجيديا الروسية، او يتعين البحث عن جذور تلك التراجيديا، في تلك المنظومة الفكرية التي قادت الى الثورة؟ وهل روسيا، وتأخرها، وشعبها قليل التعود على الديمقراطية، هم المسؤولون عن وجود الستالينية؟ هل وفروا لها ارضيتها المثالية؟ ام أنه كان ثمة تشويه وانحراف ذهني غريبان عن روسيا، استوردا اليها من الخارج؟

ان كوجينوف لا يلقي بالاً لمجموعة الكتاب التي تنكب على دراسة عبادة الشخصية، ومن افرادها ريباكوف، وشاتروف (صاحب «ابعد وابعد ...» و«سلام بريست - ليتوفسك»)؛ وهو يتساجل مع الناقد بنديكت سارتوف، ويعارض - بصورة عامة - كل اولئك الذين يرون أن احتقار ورثة لينين لوصية هذا الأخير، هو المسؤول، على الارجح، عن القيام الحاسم للفاجعة. والحال أنه بسبب معارضة كوجينوف لكتاب تحقق

اطروحاتهم نجاحاً كبيراً في اوساط الانتلجنسيا، ولأن نقده يطال العديد من الكتاب (شاتروف، رازغون) وعدداً من رفاق لينين الذين كانوا في معظم الاحيان من اليهود، ها هوذا متهم بمعاداة السامية، مما يجعله يحتسب في معسكر مجموعة «باميات». بيد أن الليبراليين يرون أن هذه الاصوات التي تترجم قلق المجتمع السوفياتي، لا يتعين ابداً احتسابها في خانة المتطرفين. إن راسبوتين حين يحتج ضد واقع أن مجموعة «باميات» ليست فقط عرضة للانتقادات العنيفة، بل ثمة ايضاً من يطالب باسكات صوتها، مضيفا «ان كل حالة الغلاسنوست التي نعيشها لا تترك مجالاً لكلمة تدافع عن باميات»، فانه هو بدوره يجد من يتهمه بمعاداة السامية بين المتعاونين مع صحيفة «ابناء موسكو». لكنه يعثر لنفسه في الوقت عينه، على مدافعين متحمسين عنه في اوساط الليبراليين. إن آللا لاتينيا[٢٠] التي قدمت ما يخيل الينا انه أفضل توليفة للصراعات بين المثقفين، والتي تقف موقف التعارض التام مع اطروحات كوجينوف وراسبوتين المتطرفة، تشير مع هذا إلى أن المهم، خارج اطار هذه الاطروحات، هو ضرورة التجابه مع الحقيقة كلها، وعدم الاكتفاء بعد الآن بالعثور على مذنبين يسهل الحكم عليهم، بل الوصول الى تعميق الافكار. وهي تقول ان فضيلة راسبوتين «انه يقوم بالمهمة الصعبة، مهمة طرح هذه المسائل، بقسوة... ولكن بصراحة ايضاً». وهي توجه، خلال تحليلها، تنبيهها الى القوميين الراديكاليين فحواه: «يبدو لنا أن اولئك الذين نهضوا ضده المحافظين ملوحين ببيرق الديمقراطية، والذين احدثوا هزة في الصرح الستاليني، ورغبوا في ايجاد مجتمع منفتح، كان يتعين عليهم ان يراهنوا على الليبرالية... ولكن اذ بدا لهم أن حرية الفكر ليست مربحة، صارت نظريتهم تقول: لنربح اولاً.. وبعد ذلك فقط سنخلي المكان للحرية...»[٢١]. وهي بهذا انما تعبر، كالصدى، عن القلق الذي عبر عنه ليبرالي آخر هو أ. ستريلياني اذ قال: «ان ما اخشاه اكثر من أي شيء آخر، هو أن يصار الى فرض الصمت على المحافظين. فإذا ما وصلنا الى هنا، لن نكتفي عند ذلك بمحاكاتهم، بل اننا سوف نحل مكانهم»[٢٢].

ذلكم هو، في حقيقته، موقف الليبراليين، الذين يهتمون بعدم الوقوع في فخ أي تطرف، وبعدم اعطاء المشروعية لأي تطرف، وبمحاولة ابعاد كل اولئك الذين يمكنهم أن يؤثروا على المجتمع، عن اوساط المتطرفين.

ومن نافل القول أن الفكر الليبرالي ـ القومي لا يمكنه أن يقبل لا بتطرف «باميات» ولا بالستالينية ـ الجديدة التي تعبر عنها نينا اندرييفا.

والحقيقة ان هذه الأخيرة ليست مثقفة، بل « مربية »، كان الجميع يجهلونها قبل ظهور نصها الذي يندد، كيفما اتفق، باصلاحية غورباتشيف الموصومة بـ « الليبرالية اليسارية »، بالليبرالية القومية، وبكل التوجهات التي ترفض التراث الثوري[٢٣]. ولن يكون من غير المفيد هنا أن نشير الى أن هذا الحنين الى الستالينية، الذي يدعو الى عودة سريعة الى الصراط المستقيم، يأتي معبراً عن عداء للسامية حاد مفترضاً أن الطابع الاساسي الذي يطبع اليسار الليبرالي الغورباتشيفي يكمن اساساً في كونه يتألف من عناصر يهودية، تماماً كما كان الأمر بالنسبة الى مجموعة خصوم ستالين في الماضي.

أما مجموعة « باميات »[٢٤]، فإنها حركة ولدت عند نهاية سنوات السبعين، من صلب جمعية قامت للحفاظ على الصروح التاريخية والثقافية. خلال بضعة أعوام، اكتفت الجمعية بهذا الهدف. ثم، تحت تأثير المصور فاسيليف، وهو خطيب ملفت للنظر بإمكانه أن يكهرب مستمعيه عبر استخدامه للصيغ المعادية للسامية ولكافة القوميات في الاتحاد السوفياتي، نجحت « باميات » للحظة، في استنفار اعداد غفيرة من الجماهير.. غير ان تأثيرها سرعان ما راح ينحدر. وكان السبب في ذلك دخول النزعة القومية الروسية ساحة العمل السياسي. فالحال أن « باميات » تبدت عاجزة عن تقديم اية أجوبة لكل اولئك، العديدين في روسيا، الذين اتى الحنين الى ماض مفقود يتخذ وسط مناخ الكارثة الراهنة بعد العصر الذهبي، ليجعل الأفكار القومية جذابة لهم. بل على العكس من هذا، فالواقع أن دخول الأمة الروسية ساحة العمل السياسي، عبر ناطقين محترمين باسمها، ونواب منبثقين عن الاقتراع العام، اتى ليبعد الانتباه بعيداً عن تلك المجموعات الصاخبة.. انما غير الفعالة. ولقد اتى تفتت تيار « باميات » الى عدد متزايد العدد يومياً من المنظمات (« اوتيتشيستفو »، « رودنيا »، « باتريوت » ...الخ)، لينزع كل مصداقية عن هذه الجماعات وعن قضيتها. بل ولقد بدأ يسود الاعتقاد بأن « باميات » تخضع لتلاعب جهاز الاستخبارات السوفياتية كا. جي. بي.

لكن هذا لا يعني أن الافكار التي يحملها اتباع « باميات »، وفي المقام الأول منها نزعة العداء للسامية، مدانة كلياً. بل ان لها مكانتها ايضاً وسط الاحقاد التي يحملها المجتمع الروسي. ومع ذلك فإن قوة الجذب التي تتمتع بها المسيحية الآن، تتعاظم وتحمل المزيد من الماء لطاحونة نزعة قومية لا ريب في انها محافظة، لكن الليبراليين يجهدون في الوقت نفسه لعدم تركها لقمة سائغة في افواه الشياطين التي تهددها. ويعود الآن الى أولئك الذين يملكون استنابة سياسية او منبراً، أمر الحيلولة دون حدوث الانحراف.

والجميع، سواء أكانوا من امثال رجل حكيم كليخاتشيف، او من اولئك الكتاب الذين يتم تخاطف كتبهم ومقالاتهم، يحاولون الآن فرض تصور انسانوي النزعة للأمة الروسية.

ويبقى السجال مفتوحاً على مصراعيه بالنسبة الى نقطة مركزية: هل يتعين علينا، أو لا يتعين علينا أن نكون غربيين، همنا محاكاة اوروبا؟ ان شخصاً ليبرالياً مثل تسيبكو، الذي يهتم برفض الماركسية وابقائها خارج الافق الروسي، ويدافع، مع سيليونين وآفرنتسيف ولاتينينا، عن فكرة ضرورة اعادة ثقافة مسيحية تكون هي اساس المجتمع الروسي المقبل، يرفض في الوقت نفسه فكرة انه من الضروري ادارة الظهر لأوروبا او للغرب[٢٥]. وحتى ولو كانت فكرة قيام روسيا متفردة، تنطوي على ذاتها وعلى عبقريتها الخاصة فكرة ذات جاذبية كبرى، فإن افكار تسيبكو - التي هي توليفة من ثقافة روسية وثقافة مسيحية مع اضافات غربية - بإمكانها ان تترسخ منذ اللحظة التي ينحو فيها المصير السياسي لروسيا نحو التحدد. ان هذا المصير، الذي يعاد تكوينه قليلاً فقليلاً، هو الذي سيسمح بدفع خطر انحراف للقومية الروسية نحو يمين متطرف معاد للسامية. وكذلك، اذا عرف القادة الروس الجدد كيف يعثرون داخل جمهوريتهم، على ترياقات جديدة، ولو محدودة، للفوضى وللشح[٢٦]، وكيف يقدمون نقاط اسناد ايديولوجية، وهو ما شرعوا فيه بالفعل، فإن جاذبية الانزلاق نحو ستالينية جديدة، ستضعف هي الاخرى.

المستقبل السياسي للأمة الروسية

إن كل الاطراف، في دائرة السلطة، حاولت تحقيق المكاسب من روسيا الناهضة هذه، خاصة وان الأزمة القومية في مناطق المحيط، تظهر روسيا وكأنها السند الحقيقي للمجموع، ولكن سنداً لم يعد بالإمكان الارتكاز عليه، كما كان الأمر في الماضي، من دون دفع ثمن ذلك. وهذا الثمن هو الاعتراف بحقوق روسيا، وبالديون التي لها على الاتحاد السوفياتي. لقد كان ميخائيل غورباتشيف هو أول من ادرك اهمية هذا الأمر، وهو لم يعرف فقط كيف يحيط نفسه بليبراليين مكنهم من الوصول الى وسائل الاتصال، بل أنه، ما أن وصل الى رئاسة الدولة، حتى ادخل الى مجلسه الرئاسي، ممثلين للحركة القومية الروسية، كانوا في بعض الاحيان من التطرف بما فيه الكفاية. ترى افليس وجود

الكاتب راسبوتين بين اعضاء هذا المجلس، وسيلة للاقرار بضرورة ضم ناطق رسمي باسم النزعة القومية السلافية، الى بوتقة الاكثرية[٢٧]؟ كذلك فإن وجود جنكيز آيتماتوف، الى جانب راسبوتين، وهو الكاتب القرخيزي الأكثر شعبية في روسيا، والذي تؤكد كافة الحركات القومية على شدة قربه منها، انما يشير - هذا الوجود - الى الاهمية المعطاة لليقينات القومية.

على غرار القوميين الروس، الليبراليين والمحافظين، يدعو آيتماتوف الى اعادة ترسيخ القيم الدينية، ويبدي قلقه ازاء التدهور الأخلاقي الذي تعيشه البلاد. ولكن كيف سيمكنهما أن يعملا الى جانب بعضهما البعض الاقتصادي الاصلاحي شاتالين، والمحافظ راسبوتين، الذي تسكنه فكرة تقول بأن كل اصلاح يوجه البلد نحو الرأسمالية سيكون خطيراً بالنسبة الى روسيا، التي سوف تفقد معه كل هويتها؟

إن راسبوتين هو الذي يؤمن الارتباط بين سلطة غورباتشيف والكنيسة الارثوذكسية فهل علينا أن نذكر بأنه، على عكس بقية اعضاء المجلس، ليس عضواً في الحزب الشيوعي؟ مع راسبوتين، من الواضح أن روسيا التي لم تستسلم امام اغواءات الشيوعية، هي التي تدخل الى قلب جهاز الدولة.

تعيين «قومي» آخر، هو تعيين العامل فنيامين ايارين، أحد مؤسسي «جبهة العمال الروس» التي تأسست في العام ١٩٨٩[٢٨]، وممثل الجناح القومي الشديد المحافظة بين اوساط الطبقة العاملة، تلك الطبقة التي يتعين على غورباتشيف أن يبتعد بها عن اغواء اعادة تأسيس جبهة طبقية ستالينية جديدة.

خطوة أخرى في اتجاه التيار القومي: انتخاب بطريرك جديد، هو متروبوليت لينينغراد ونوفغورود، الكسيس. صحيح أن غورباتشيف لم يكن هو من رتب انتخابه؛ لكن الدور الذي تلعبه السلطة في تعيين البطريرك دور حاسم. اذ ما من بطريرك يمكن له ان ينتخب ضد ارادة السلطة. والكسيس، الذي يعود اصله الى استونيا، واليقظ ازاء المشكلات القومية والذي ساند المشاريع الثقافية الروسية، افليس يعتبر واحداً من اولئك الرجال الجدد الذين يحتاجهم غورباتشيف من أجل منع النزعة القومية من أن تستدير لتعمل ضده[٢٩]؟

إن ليغاتشيف الذي لعب، منذ العام ١٩٨٥، وبغباء دور المحافظ الحريص على الابقاء على مكتسبات النظام، كان هو الناطق الرسمي باسم ايديولوجية ثابتة، تعارض كل محاولات التجديد الديني. «إن البعض يتساجلون حول ضرورة ابداء قدر أكبر من

التسامح ازاء الدين. هؤلاء ينسون التعاليم الاساسية للماركسية، والتي تقول بأن الدين ليس بأي حال من الاحوال مصدراً للأخلاق بالنسبة الى الفرد »[٣٠]. ان العلاقة بين ليغاتشيف واوساط القوميين البولشفيين، ووراءهم، علاقته مع الاوساط الستالينية الجديدة تبدو مؤكدة. وحتى ولو لم تكن هناك اية دلائل ملموسة على هذا الأمر، فإن نينا اندرييفا تعلن بكل وضوح انتماءها الى افكاره[٣١]، مما يضعه في موقف غير مريح اذ يبديه كزعيم لتيار الستالينية ـ الجديدة، بدلاً من أن يبدو كمجرد ناقد للنزعة القومية. في وقت تبدو فيه القومية آمن وسيلة لاقامة علاقات مع المجتمع، من الواضح ان مثل هذا التوجه يبدو، على الأقل، غير موفق. ومع هذا فإن جون دانلوب، الذي يعتبر من أفضل الخبراء بقضايا القومية الروسية، كشف عن أن ليغاتشيف، في حضوره الاحتفالي لمعرض الرسام غلازونوف، في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٨، عثر على الأرجح، على السبيل الذي يجعله قادراً على الانخراط في معسكر القوميين « العتاة »[٣٢].

غير أن التطور السياسي في الاتحاد السوفياتي، ولاسيما النقاش العام الذي فرض نفسه بعيد الانتخابات، كان في طريقه لينقل عملية التفكير القومي من صفوف الانتجلنسيا، الى صفوف الشعب.

الاستفتاء الحقيقي: انتخابات ١٩٩٠

لقد كانت انتخابات العام ١٩٩٠ المحلية ذات صدى في روسيا، بالنظر الى أنها اتاحت للجمهورية أن تتمتع منذ ذلك الحين وصاعداً بمؤسسات تحاكي مؤسسات الاتحاد السوفياتي. فالحال أن جمهورية روسية صار لها برلمان ذو مستويين: مجلس لنواب الشعب يتألف من ١٠٦٨ منتخباً، ومجلس « سوفيات أعلى » يضم ١٥٢ عضواً[٣٣]. ولقد تجابه خلال الحملة الانتخابية يومذلك تياران: تيار « كتلة روسيا الديمقراطية » وتيار « كتلة الحركات الروسية الوطنية ».

في موسكو، تبدت تلك المجابهة مهمة وذات دلالة. فـ « روسيا الديمقراطية » تضم في صفوف مرشحيها الموسكوفيين، وجوهاً اساسية من عالم الفكر الليبرالي، ومسؤولي العديد من المطبوعات التي يقوم نجاحها على انفتاحها الذهني الكبير: « آرغومنتي اي فاكتي » (٣٣ مليون مشترك) التي رشح رئيس تحريرها ستاركوف نفسه الى جانب جزء من اعضاء لجنة التحرير؛ وكذلك فعل رؤساء تحرير « فيك القرن العشرين »

و« سلسكايا مولودي » و« فوبروزي ايكونوميكي » . ومن بين المرشحين كان هناك ايضاً عدد من منشطي « المجموعة الاقليمية للمجلس السوفياتي » ، التي تقف في طليعة الحركة الاصلاحية . وما هذا سوى اشارة الى كون الانتخابات في روسيا قد استنفرت كل الوجوه الليبرالية المعروفة في الحياة السياسية الروسية .

لقد تبنت « كتلة روسيا الديمقراطية » التي تأسست في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ ، من أجل التحضير للانتخابات ، برنامجاً موجهاً بصورة اساسية نحو الاصلاحات الديمقراطية : تعددية حزبية ، لا مركزية ، نهاية الاحتكار السياسي والاقتصادي . غير أن الجانب الروسي - القومي من نشاطها لم يكن غائباً : « اننا سوف نفرض سيادة حقيقية لروسيا ، مع اسبقية القانون الجمهوري على القانون الفدرالي »[٢٤] . وبشكل اجمالي ، على صعيد المطالب القومية ، من الواضح ان « الكتلة الديمقراطية » قد تبنت كافة المطالب القومية الليبرالية ، ولكن بلهجة شديدة الاعتدال ، برزت فيها على الدوام ، الرغبة في عدم جرح اي شعب من الشعوب - لا .. للشوفينية! - .

أما « كتلة الوطنيين الروس » فقد كانت تحالفاً جمع منظمات سياسية وثقافية التقت لمناسبة الانتخابات نفسها . وعلى الرغم من تسمية « وطنية » التي كان الاكاديمي ليخاتشيف قد اسبغ عليها صبغة انفتاحية ومتسامحة ، تبدى واضحاً أن الانغلاق والتعصب هما ما يميز ذلك التحالف . فـ « الوطنيون الروس » . وبرنامجهم الانتخابي فصيح في هذا المجال - ينتقدون الاصلاحات الاقتصادية التي تسير في اتجاه السوق ، في نفس الوقت الذي يدافعون فيه عن مبدأ أن على الفلاحين ان يكونوا سادة الارض التي يزرعونها . وهم وقفوا معارضين لاضعاف وتفكيك الدولة والامبراطورية السوفياتيتين . وأخيراً طالبوا بأن تلعب روسيا دوراً مركزياً في الدولة السوفياتية . ولكنهم ، انطلاقاً من تدني مستوى تماسكهم مع ذواتهم ، راحوا يؤكدون كذلك على ضرورة ان تكون لروسيا وضعية استقلالية . وطالبوا اخيراً بسيادة النظام الاخلاقي ، وبإعادة الاعتبار للقيم الروحية وبالعودة الى التقاليد الثقافية الروسية . في مجموعه ، تبدى هذا البرنامج وكأنه يوالف ، وليس من دون تناقض ، بين تطلعات القوميين - البولشفيين ، وبين تقاليد شعبوية معينة عرفتها روسيا[٢٥] ، وربما كان هذا بهدف اغواء نوعين متعارضين من الناخبين : الذين يحنون الى الستالينية من نمط لينا اندرييغا ، ومناصري تيار القومية المحافظة . وكان حساباً خنفشارياً ، هو الذي يفسر لنا - دون ريب - الكارثة الانتخابية التي حلت بـ « الوطنيين الروس » ، والنجاح الذي حققته « الكتلة الديمقراطية » .

والحال أن هزيمة عتاة القوميين هؤلاء بدت ملفتة، خاصة وان هؤلاء هم الذين خاضوا المعركة الانتخابية الأكثر صخباً، والأكثر حظوة لدى وسائل الاعلام ايضاً. فصحيفة الحزب في روسيا «سوفيتسكايا روسيا» القت طوال الحملة الانتخابية كل ثقلها في كفة «الوطنيين». ومن هنا تبدت هزيمتهم هزيمة للحزب، لأنها اظهرت معاداة الشعب الروسي للتنويعة القومية التي يساندها هذا الحزب. يومها هزم كل نجوم التيار المحافظ؛ فيما نجح عدد قليل منهم في دوائر بعيدة. وعلى هذا النحو، مثلاً، اضطر رئيس تحرير «سوفتسكايا روسيا» لكي يؤمن نجاحه، الى البحث عن دائرة انتخابية ضائعة في اصقاع داغستان، حيث من المؤكد ان احداً لم يكن قد سمع باسمه من قبل.. هذا فيما سحق كتاب من امثال بوندارنكو وسالونسكي وغلوشكوفا (حقق الواحد منهم بين ٢,٧٢٪ و ٣,٤١٪ من الاصوات!).

كذلك لم يكن الناخبون اكثر تسامحاً مع المرشحة التي اعلنت انتماءها الى جماعة «باميات» ولم تحصد سوى ٥٪ من الاصوات. ومع ذلك فلقد استخلص درس اساسي من تلك الكارثة: إن المرشحين الذين ركزوا على ارتباطهم بروسيا، وليس بالحنين الى العهد البائد، هم الذين حصّلوا اقل النتائج سوءاً، ومن هؤلاء كونيايف، رئيس تحرير مجلة «ناش سوفرمنيك»، وكذلك الرسام غلازونوف، حتى ولو كان هؤلاء قد عجزوا عن الفوز في الانتخابات.

منذ الدورة الاولى تحقق لـ «الكتلة الديمقراطية» نجاح مرشحيها الذين يقفون موقفاً ليبرالياً واضحاً، كالاقتصادية الشابة تاتيانا كورياغينا، التي تعتبر أحد الامال الكبرى للحياة السياسية الروسية (٦٥٪ من الاصوات في الدورة الاولى). وكانت اختيارات الناخبين حاسمة على اي حال. وكانت واحدة من خصوصيات تلك الانتخابات، ذلك الفارق المثير بين اصوات نالها الخاسرون واصوات نالها الرابحون: ستاركوف، رئيس تحرير «آرغومنتي اي فاكتي» فاز، ضد عدد من الخصوم، بنسبة اصوات قاربت الـ ٥١٪. في المقابل وقفت افضل النتائج التي حققها مرشحو «كتلة الوطنيين» المهزومين عند حدود نسبة ٢٠٪.. واحد فقط من هؤلاء حقق نسبة ٤١٪.

لقد اعطت تلك الانتخابات اغلبية واسعة لـ «الكتلة الديمقراطية» في لينينغراد (في المدينتين الاساسيتين في روسيا، ستنجح هذه الكتلة كذلك في الاستيلاء على المجلسين البلديين)، كما حصلت «الكتلة» على العديد من المقاعد في مجمل انحاء البلد. بمعنى ان المجلس الذي خرج من صناديق الاقتراع يومذاك كان مجلساً يغلب عليه طابع

الانفتاح .

غير أن اختيار الناخبين ليس في حقيقته على تلك البساطة التي يبدو عليها للوهلة الأولى . فلم يكن « الديمقراطيون » هم الذين اجتذبوا الناخبين بأكثر مما فعل « المحافظون » ، بل بالأحرى كان التوفيق من نصيب اولئك الذين عرفوا كيف يولّفون خطاباً منفتحاً يتضمن مطالب روسية معلنة . ولقد تمكنت « الكتلة الديمقراطية » من اختبار اهمية هذا المطلب ، أي ضرورة أن تقوم باحتلال الأرضية القومية ، خلال انتخابات « السوفيات الاعلى » للجمهورية ، وخاصة ابان تعيين رئيس هذا السوفيات . وفي الحقيقة تبدت تلك الانتخابات مخيبة لـ « الكتلة » التي لحقت الهزيمة بكل نجومها ، والتي وجدت نفسها تشغل مكانة الاقلية في مجلس يسيطر عليه المحافظون . يومها ، جعلت تلك المعركة الخاسرة ، من المهم اكثر الاستيلاء على منصب الرئاسة الذي بإمكانه . وغورباتشيف برهن على هذا ابان انتخابات السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي . اذا ما حُرك بصورة ذكية ، أن يفرض اراءه على أية اغلبية كانت . كانت تلك انتخابات فائقة الاهمية خاصة وان جمهورية روسيا لم تكن قد حازت بعد على « رئيس دولة » أي على ذلك « الرجل القومي » الذي هو رئيس السوفيات الاعلى . في هذا المجال كيف يمكن يا ترى تفادي الانهزام في وجه المحافظين ذوي الاغلبية .

منذ الدورة الأولى للمجلس ، يوم ١٦ ايار (مايو) ، حقق الليبراليون في هذا المجال ، انتصاراً ساحقاً بحصولهم على موافقة المجلس على تفحص شامل لجردة الحكومة الخارجة . والحال أن تلك الحكومة المغالية في محافظتها والتي كان يترأسها الكسندر فلازوف ، المرشح للرئاسة ، لم يكن لديها ما يسرها في مواجهة مثل ذلك التفحص . اذ أن سياستها التي اوصلت الجمهورية الى الكارثة كانت تحكم ضدها ، نازعة المصداقية عن ترشيح فلازوف ، تاركة السبل حرة أمام بوريس يلتسين ، الذي كان ترشيحه قد حاز على تأييد كافة الديمقراطيين في نهاية الأمر . وعلى هذا النحو ، تجابه في معركة الرئاسة ، في نهاية المطاف ، مرشحان : يلتسين وفلازوف[٢٧] ، علماً بأن الاثنين معاً - وهذا هو الأمر المهم - كانا يضعان سيادة روسيا في سلم الاولويات . ولكن حين يقول يلتسين « سيادة شاملة » يرد عليه فلازوف قائلاً « سيادة اقتصادية ضمن اطار النظام السياسي السوفياتي » . والحال أن خطاب يلتسين المطبوع بقوة بالطابع القومي جلب له ٥٣٧ صوتاً في الدورة الثالثة ، مقابل ٤٦٧ صوتاً حاز عليها خصمه[٢٨] .

لقد اكدت خطابات يلتسين الاولى على « لعبته الروسية » : انه بحاجة الى مائة يوم

من اجل اعادة ترسيخ سيادة الجمهورية؛ وسيعمل على ادخال نظام رئاسي في روسيا، لكي لا يكون رئيس الجمهورية في موقف ضعف ازاء الرئيس السوفياتي؛ ولسوف يتبع طريق الاصلاحات السريعة مما يمكن روسيا من أن تجد نفسها متقدمة على الاتحاد السوفياتي في مجال اعادة البناء؛ إعادة السلطة الروحية لكنيسة روسية[٣٩]، وخاصة عبر اعادة مكانتها اليها في النظام التربوي[٤٠]؛ واخيراً، انتقاد التوجهات نحو الغرب التي تطبع سياسة غورباتشيف بشدة.

نرى اذن كيف ان هذا الخطاب يساير النزعة القومية الروسية الصاعدة. ويلح يلتسين ايضاً على انه رئيس كل الروس، وكل التيارات مجتمعة، وليس فقط رئيس القسم الأكثر اصلاحية من بينهم. ونحن ليس في وسعنا التحدث عن هذا الخطاب بوصفه يعبر، فقط، عن رغبة ديماغوجية في تعزيز موقع كان قوياً من قبل ذلك. فالحال أن الرئيس الروسي الجديد، في تعبيره عن خطاب تزيد نزعته القومية عن نزعته الاصلاحية. مع ان يلتسين يعتني بأن يقدم نفسه في منصبه بوصفه المسؤول الذي يدفع اكثر واكثر في اتجاه التغيير. انما كان واعياً بأنه انما يسير في الاتجاه الذي تسير فيه روسيا كلها، ليبرالية كانت ام محافظة[٤١].

من المرجح أن يكون تزايد عدد المنظمات المتطرفة (رغم عدم النجاح الانتخابي الذي كان من نصيب «باميات») هو الذي اقنع الليبراليين الروس بأنهم اذا ما بالغوا في وضع قضية الأمة الروسية في المكان الثاني من اهتمامهم، سوف ينتهي الأمر يوماً الى تجاوز تظاهرات الشوفينية الراديكالية لهم. وهكذا بدا لهم أن ليس ثمة ما هو اكثر الحاحاً من سد الطريق، باكراً، في وجه نزعة قومية لا يمكن الاعتراف بها بسبب تطرفها نفسه، ومن منع قيام تحالف أمر واقع بين هذه النزعة القومية المتطرفة وبين المحافظين. والحال أن الليبراليين، ادركوا بعد الانتخابات أن نجاحهم سوف يدفع المحافظين الى المزايدة، في مجال النزعة القومية، عاثرين في هذا على ارضية تمكنهم من الاستحواذ على الرأي العام من جديد. خاصة وأن الديمقراطية النسبية المتحققة في الاتحاد السوفياتي، والتي لا تسمح فقط بالتنافس الانتخابي، بل كذلك بنمو الاحزاب والتعبير السياسي[٤٢]، كان من الآثار الاقل توقعاً التي نجمت عنها، فتح الابواب على مصاريعها امام نزعة قومية كانت حتى ذلك الحين مشوشة. وبما أن الرأي العام يهتم. كما برهنت كافة استفتاءات الرأي المتفرقة. خارج اطار مشكلات حياته اليومية، بروسيا وبنهضتها، وبالتعبير عن وجودها، وجدت كافة التيارات السياسية انها مجبرة على

تكريس الجزء الأكبر من تفكيرها لهذه القضية، وإلا لانقطعت عن المجتمع. والليبراليون، الذين بدوا متأخرين الى حد ما في هذا المجال، رأوا أن ليس في وسعهم أقل من أن يصيغوا برنامجاً روسياً حقيقياً. وكان يلتسين قد سلك هذه الدرب باكراً، بحيث أن موقعه السياسي في روسيا - بالنظر الى أن النجاحات الاقتصادية تحتاج الى الوقت قبل أن تحقق - سوف يرتبط، قبل أي شيء آخر، بقدرته على طرح نفسه كمدافع عن الأمة، وعلى دفع الطروحات الروسية قدماً. وهذا ما وعته جيداً حكومات الدول البلطيقية التي حيت بحرارة، توجهات روسيا «ذات النزعة الاستقلالية»، مقتنعة بأنها بهذا انما تعزز قضيتها الخاصة عبر اضعافها للاتحاد.

وهكذا وجد الليبراليون انفسهم يسلكون درباً عسيرة، بشكل مفاجىء. اذ يتعين عليهم الآن أن يلعبوا الورقة الروسية، ولكن يتوجب عليهم في الوقت نفسه، كإخلاص منهم لأفكارهم، أن يتفادوا تشجيع نزعة قومية ضيقة من شأنها ان تتحول الى عداء تجاه بقية شعوب الاتحاد السوفياتي. والحال أن انتزاع روسيا من اغراءات الشوفينية والنزعة الانعزالية، من دون الوقوع في أي من هذه المهاوي، رهان من الصعب كسبه. وتنبه العديد من الليبراليين الى هذه الحقيقة، فبلدهم ليس وطناً استونيا صغيراً، بل هو دولة قوية ليست بحاجة للدفاع عن نفسها ضد أي بلد آخر. وهم اذا ما طابقوا بين مشكلاتهم ومشكلات بقية الامم السوفياتية الصغيرة، يجازفون بأن ينزلوا الى مستوى تلك الأمم.

في نهاية الأمر يعود الفضل الى الكسندر تسيبكو - القومي الليبرالي والمسيحي، الذي كان عميقاً في تحليله للجذور الماركسية للفاجعة السوفياتية - ، في الاستنتاج الأكثر ذكاء الذي تمخض عنه هذا السجال، والذي كتبه تحت عنوان «الروس قد يتركون روسيا»[٤٢]، اذ قال فيه: «إن خروج الجمهورية السوفياتية من الاتحاد السوفياتي لن يكون من شأنه ان يحل اياً من المشكلات الروسية؛ السيادة الروسية لن تحل شيئاً. واذا لم تنتزع من روسيا جذور تعاستها، فإن الروس المستقلين سيظلون دائماً على الفقر الذي هم عليه الآن وهم مندمجون في الاتحاد. ثم ان روسيا ليست ليتوانيا. فيلنيوس بإمكانها ان تنفصل عن موسكو، وهذا حقها. لكن موسكو لا يمكنها ان تترك موسكو. موسكو يمكنها فقط ان تعيد الاندماج بتاريخها، وان تحرر نفسها مما اعاقها، لزمن طويل، عن العيش والتطور».

اذن فان رفض النظام الاتحادي، هذا الرفض الذي يبدأ بتطوير سلطة ثانية، هي

السلطة التي سوف تمارسها الجبهات الشعبية بتزايد متدرج، هذا الرفض سيؤدي الى شكلين من اشكال القطيعة: استقلال ليتوانيا، ثم بقية الدول البلطيقية؛ واعلان سيادة روسيا.

ويقينا أن هاتين القطيعتين لا تحملان نفس الدلالة. فالدول البلطيقية تنوي، عندما تعلن استقلالها، أن تترك حقاً ما تبقى من الاتحاد السوفياتي. فهي لا تعيش مع هذا الاتحاد تقارباً حقيقياً، حيث أن العلاقات التي ربطتها به طوال خمسين عاماً انما كانت قد فرضت عليها بالقوة، هي التي كانت قد عثرت لنفسها على توازن خاص بها منذ العام ١٩١٨. ان ثقافة تلك الدولة، وعزيمتها، انما تتجهان بها شطر العالم الاسكندنافي الذي تنتمي اليه. مما لا شك فيه ان تاريخ ما بعد الحرب هو الذي اجبرها على الاندماج في الاتحاد السوفياتي، لكن الترابط الاقتصادي بينها وبين هذا الاتحاد هو من القوة بحيث ان اية قطيعة شاملة سوف تبدو عبثية. والبلطيقيون يعرفون هذا، لذلك نراهم يحاولون ترك المجموع السوفياتي، مستندين الى خصوصيتهم، لرغبتهم في تفادي حدوث طلاق عبر المجابهة(٤٤). وهم باتوا على قناعة من أن ثمة ترتيبات سيمكنها، خارج اطار الازمة الأولية، أن تكون موضع مفاوضات تتعلق بالتبادل الاقتصادي، والتسهيلات المرفئية، بل ووضعية الروس الذين قد يختارون البقاء، مما سيعني قيام علاقات تعاقدية وتعاونية وعلاقات حسن جوار، تحل شيئاً فشيئاً محل علاقات التبعية القديمة. ان الكومنولث البريطاني، ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، يشهدان على أن الشعوب التي تقاسمت نفس المصير يمكنها، بعد ان ينقضي زمن الهيمنة، أن تبقي على بعض عناصره. فإذا كان المشهد الأوروبي، الذي كان يسود الاعتقاد بأنه قد جمد الى الابد، قد تبدل الآن، لماذا لا ينحو البلطيقيون، الذين دمجوا في الاتحاد السوفياتي يوم كان ذلك المشهد قد ثبّت، الى لعب دورهم في هذا التبدل؟ فاذا كانت وحدة ألمانيا، التي كان يبدو أنها راحت في مهب النسيان الى الأبد، باتت مقبولة الآن بالنسبة الى موسكو، فلماذا لا يكون الاستقلال البلطيقي مقبولاً بدوره؟ إن البلطيقيين، اذ راحوا ينظرون الى حدود المستحيل وهي تتقهقر، يوماً بعد يوم، في شرق اوروبا، رأوا عن حق، أن هذه الحدود يمكنها ان تتقهقر بالنسبة اليهم ايضاً. ولقد كان هذا الفهم اكثر مشروعية ايضاً بالنظر الى أن ما كان يشكل لحمة الاتحاد - النظام السياسي، القوانين، الجيش - بات في طريقه الى الاختفاء. ومما لا شك فيه ان السلطة المزدوجة، والتعددية، هما اللذان يغزوان الآن الحيز السياسي، ويحلان بديلين عن النظام السوفياتي.

رسمياً، كان هذا النظام على حاله وتماسكه؛ لكنه في الحقيقة لم يكن قد صار اكثر من صَدَفة في داخلها كانت قد وضعت، منذ ما قبل الاستقلال، عناصر من نظام آخر، لم يعد ثمة ما هو مشترك، تقريباً، بينه وبين الاتحاد السوفياتي. فما من أحد يطيع الآن القانون السوفياتي. والسيد الجبار في الاتحاد السوفياتي لم يعد بقادر على أن يفرض سلطته على البلطيقيين، في وقت لم يكن احد قد بدأ يتحدث فيه، بعد، عن الاستقلال، بل والجيش نفسه تبدى كعون مشكوك في أمره في بلد راح فيه كل واحد - من المجندين الى الاحتياطيين، الى عائلات الجنود الاحتياط الى قدامى المحاربين - يتساءل عن او ينوي أن يتخذ بنفسه القرارات التي يرى انها متوجبة عليه. فإذا كان الاتحاد السوفياتي قد تمكن - خلال عقود من السنين - من أن يفرض ارادته على شعوب تمردت مرة في بودابست، او في براغ او وارسو، فما هذا إلا لأن احداً لم يكن قادراً على التعبير عن شكوكه بصوت مرتفع. في ذلك الحين كان من الواضح أن شكوك وثورة كل واحد، ضمن الحيز الداخلي السوفياتي، لا يمكنها ان تتحول الى وعي جماعي، مما يمكنها بالتالي من أن تلعب دوراً سياسياً. غير ان الحق في الحقيقة وتعبيره العام، مضافاً الى ملاحظة ان الاتحاد السوفياتي بات قابلاً بأن يُرفض نظامه ووصايته في كافة ارجاء اوروبا الشرقية، كانا في طريقهما لأن ينجزا عملية التغيير التي كانت قد ظهرت في عمق اعماق المجتمعات القومية. والرأي العام الذي تركت له «الغلاسنوست» امكانية الانبثاق، وهذا المجتمع المدني الذي باتت تؤطره الجبهات الشعبية، ادركا حقيقة الأمر: ان ثمة نظاماً يذوب بشكل محسوس، فيما تتدفق مكانه انماط فكر جديدة، وتقوم هيئات سلطة جديدة. الحقيقة ان استقلال الدول البلطيقية كان قد تحقق حتى من قبل إعلانه.

أما القطيعة الثانية التي حدثت في روسيا، فإنها تبدو اكثر ايلاماً واكثر تعقداً على المدى الطويل. فروسيا، اذ تجد نفسها ممزقة بين توجهيها - «مصير امة منعزلة، حسب تعبير كلوديل، أي امة منطوية على ذاتها يغويها قطع الحوار الثقافي مع اوروبا، ويغريها نوع من التجمد في الزمن، والغاء مقولة المستقبل»[٤٥]، من جهة، ومصير اوروبي من جهة ثانية - ، روسيا هذه يبدو الاختيار صعب عليها، خاصة وان التجديد السياسي انزلق الى داخل هذا السجال، واختلط به، وان كل الحركات التي تتحدث الآن عن المستقبل الروسي، انما تفعل ذلك مستندة الى هذين الموقفين المتطرفين. فأي اغراء اقوى بالنسبة الى شعب مهان، يائس، يقال له في الوقت نفسه، انه خسر كل شيء في هذا

القرن (غورباتشيف)، وانه هو المسؤول عن كل هذا (الأمر)، أي اغراء أقوى بالنسبة اليه من اغراء الانطواء على ذاته وعلى ماضيه؟! في مثل هذا الوضع تبدو اوروبا المتطورة قليلة الجاذبية، لأنها تكشف عن حجم التخلف المراكم، وتزيد بالتالي حجم المهانة، والتوجه باتجاه جلد الذات.

بيد أن هذا الاغراء بإمكانه ان يتراجع أمام الاغراء الآخر الذي يطبع النهضة الروسية. فالحال أن الرغبة في فهم الشؤم الذي حل على هذا البلد، والذي اغرقه في البؤس المعنوي والمادي الراهن، هي التي تغذي الحركة الثقافية الاستثنائية القائمة. فإذا كانت بداية القرن قد شكلت «العصر الفضي» لتلك الحركة، فإن نهاية القرن الحالي في روسيا يمكنها ان تستأهل، بدورها، مثل هذه التسمية. ربما ليس بفضل القيمة الفنية للأعمال المنتجة، ولكن بفضل الجهد الساعي لانتزاع البلد من ذلك الشكل الروحي الذي كان يبدو وكأنه محكوم بالبقاء فيه. فاليوم ها هم كافة المفكرين والمؤلفين المنتمين الى «العصر الفضي» والذين كانت الثورة ولينين قد طرداهما من روسيا ومن الأذهان والذاكرة، ها هم يظهرون من جديد في وطنهم. هذا الوطن الذي يكتشف، مذهولا، فكرا فلسفيا وادباً ورسماً كانت قد اخفيت عنه، ويكتشف انه في هذا التلاقح الخلاق للأفكار والاعمال بات في وسعه ان يستعيد هويته. ان الانتجلنسيا الروسية الليبرالية تكرس جهودها اليوم بشغف، ليس لانجاز اعمالها الخاصة، بل لاعادة بناء روسيا معنويا. وهي تعلم انها في هذا يمكنها ان تلعب دوراً حاسماً. انها ترفض الانطواء والحنين الماحقين. وتريد بدلا من ذلك ان تقود روسيا نحو اوروبا، لكنها في الوقت نفسه، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بشعبها وبتصور انساني النزعة لقدر هذا الشعب، نراها تنحو الى رمي جسر يربط بين التوجهين اللذين يتطلع اليهما هذا الشعب. ان المجموعة الرائعة المتجمعة من حول د. ليخاتشيف، من امثال افرنتسيف وتسيبكو ونويكين وسليوتين ولاتينينا وغيرهم، تعرف جيداً - وتقول - أن على روسيا ان تكون روسية واوروبية في الوقت نفسه. عليها ان تعرف كيف تكون ذاتها من دون الاستسلام أمام الشياطين التي تترصدها.

بالنسبة الى هذه الروسيا، التي لا تعرف بعد اي طريق تختار، والتي تتأرجح مترددة بين الحداثة والخصوصية، من الواضح أن كلمات مثل «سيادة» و«استقلال» تبدو جذابة هنا مثلما هو حالها في بقية امم الاتحاد السوفياتي. لكنها في روسيا لا يمكنها ان تكون لها نفس الدلالة ولا نفس المحمول. فإذا كان بإمكان شعوب الامبراطورية السوفياتية ان تقرر - حتى ولو اضطرت للتفكير لاحقاً حول ثقوب النظر الكامن وراء

هكذا قرار - ترك الاتحاد السوفياتي وروسيا ، فإن هذه الأخيرة لا يمكنها ان تترك نفسها ، لأن الاتحاد السوفياتي هو جزء من قدرها ، وكذلك لا يمكنها أن تعود لتقف ، برضاها ، ضد بقية شعوب امبراطوريتها . ان عليها ، وفي الوقت نفسه ، أن تنعتق من نظام هو المسؤول عن افلاسها وتصحرها اللذين يسانها اليوم ، وان تحل مشكلة امبراطوريتها حلاً عادلا . وهذا يعني ان عليها ان تترك للشعوب الراغبة في ذلك ، حرية تركها ، لكنها ليست بقادرة على الانفكاك عن الشعوب التي لا تريد ذلك . بيد أن الامبراطورية صارت ثقيلة الوطأة عليها ، كما ان الجزء الأكثر تخلفاً من بين اجزاء هذه الامبراطورية - المحيط الاسلامي - يجذبها نحو التخلف . كذلك فإن روسيا لا يمكنها ، كما تفعل الامم الأخرى ، أن تقرر السير وحدها قدماً في طريق التقدم ، بسبب انها هي نفسها تضم داخل حدودها ، داخل الحيز الروسي نفسه ، اعداداً لا تنتهي من الامم الصغيرة ، ومن المجموعات العرقية التي حكم عليها ان تعيش معها الى الابد .

ان الدولة - الأمة الروسية ، كمرحلة ضرورية على طريق التحديث ، لا يمكنها ان تشبه اية دولة أخرى . والحال أن هذه الصعوبة الكبرى الواقفة دون تمكنها من تحديد مستقبلها ، ومن الانفصال عن الامبراطورية في الوقت الذي ترضى فيه بأن تظل امة متنوعة القوميات متعددة العروق منفتحة على الثقافات الأخرى ، هي التي تفسر لنا عنف التناحرات القائمة داخل تيارات القومية الروسية الناهضة . وهذا ما يفسر الجهد اليائس الذي تبذله العقول الليبرالية - من ساخاروف الى سولجنتسين - من اجل العثور على سبل وسيطة تمنع المجتمع المشتت الفكر من الاستجابة الى الدعوات المتطرفة . ان الجميع يعلمون بأن على روسيا ، على غرار الأمم الاخرى ، أن تتحرر من النظام السوفياتي ، ويعلمون ايضا انها غير قادرة على انكار هذا الجزء من تاريخها دون الانفصال عن ذاتها ، وانها - مقابل هذا - لا يمكنها إلا أن تتصالح مع نفسها ، هناك حيث يمكن للشعوب التي هيمنت عليها أن تنعتق بالتضاد معها ، لأنها كانت مجبرة على العيش معها .

ان نهاية الاتحادية ، نهاية النظام الذي اسسه لينين ، تفرض على روسيا ألا تعود لخلق منطق الشيوعية مرة أخرى ، بأشكال أخرى . والتحديث هو ، في المقام الأخير ، تهدئة للحياة الاجتماعية والامية . فاذا ما حدث لصراع الطبقات ، والحقد الطبقي اللذين جسدهما النظام السوفياتي ، ان استبدلا بالصراع بين الامم ، من المؤكد أن روسيا ستعود من جديد لتتجمد في ظل مصير يرفض الحداثة .

قـد يكـون محك الاسـتـقـلالات، عند نـهـاية القـرن هذه، بسـيـطاً في نهـاية التـحليل بالنسـبة الى شعوب الامبراطورية، لكنه معقد بصورة مرعبة بالنسـبة الى روسيا .. حيث ان ضخامة الحيز الروسي، تنعكس في ضخامة الاختيارات التي باتت مفروضة عليها .

هوامش الفصل التاسع

(١) حول القومية الروسية، راجع دانلوب (ج.) «وجوه القومية الروسية المعاصرة»، برنستون، ١٩٨٣، و«القومية الروسية الجديدة» نيويورك، ١٩٨٥.

(٢) «سوفيتسكايا روسيا» ١٩٨٦/١/٣.

(٣) مكسيم غوركي «حول الفلاحين الروس» في «فنوترنبي بروتيفوريتشيا» (تحرير: ف. تشالدزه)، منشورات تشالدزه، ١٩٨٧، ص ٢١٨.

(٤) بيلوف (إ.) «كانوني»، باريس، ١٩٨٥، ص ٤٢٠.

(٥) رسائل نشرتها مجلة «اوغنيوك» في العدد ٥١، ١٩٨٦، عهد بها اليها يوري بونداريف.

(٦) حوار مع موراي فشباخ، واشنطن ٢٣ و١٩٩٠/٤/٢٥ معلومات تأتي من كتاب هذا المؤلف الذي سينشر عما قريب.

(٧) ليتفينوفا (ج.) «سفيت اي تيني بروغرسا»، موسكو، ١٩٨٩، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢، راجع ايضا بروملي(إ.) «البرافدا» ١٩٨٧/٢/١٣.

(٨) «أرغومنتي اي فاكتي»، العدد ٢٣، ١٩٨٧، مذكور لدى ليتفينوفا ص ٢٥٢.

(٩) ليتفينوفا، مرجع مذكور، ص ٢٦٩؛ وبروملي، مقال مذكور؛ وتيتشكوف (ف.) في «كوميونيست» العدد ١، ١٩٨٩، ص ٥٤.

(١٠) غورباتشيف في «البرافدا» ١٩٨٧/١/٢٨.

(١١) ليتفينوفا، مرجع مذكور، ٢٥٣.

(١٢) «اوغونيوك» العدد ٤٢، ١٩٨٨ رسالة الى محرر المجلة.

(١٣) س. افرنتسيف «بيزنطية إي روس، دفاتيبا دوكوفنوستي» في «نوفي مير» العدد ٣، ١٩٨٨، ص ٢١٠ ـ ٢٢١؛ و«ليتراتورنايا غازيتا» ١٩٨٨/٨/٣، ص ٧ حول هذا المشروع.

(١٤) «البرافدا» ١٩٨٨/٤/٣٠.

(١٥) استطلاع اجراه معهد العلوم الاجتماعية التابع لاكاديمية العلوم السوفياتية، سأل المستطلعين عما اذا كان ينبغي العودة الى الأسماء كما كانت قبل الثورة في المدن والقرى. بين ٧٧٪ و٤٦٪ قالوا نعم. راجع المصدر المذكور ص ٤٤، الجدول ٤١، والحوار مع أ. سوبتشاك «بينر دكتاتوري» في اوغونيوك، العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ٣.

(١٦) راجع ما قاله افرنتسيف في «دروجبا نورودوف» حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٤٥ ـ ٢٦٢، او آللا لاتينينا في «نوفي مير» آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٢٤٠.

(١٧) مذكور لدى هامر (د.) «الفلاسنوست والفكرة الروسية» راديو الحرية، في «القومية الروسية اليوم» ١٩٨٨/١٢/١٩، ص ١٥.

(١٨) راجع «موسكوفسكي نوفوستي» ١٩٩٠/٣/٤، ص ١٦، والحوارات التي اجراها المؤرخ الأميركي ستيفان كوهن، من اجل السيرة التي يكتبها لبوخارين.

(١٩) «ناش سوفرمينك»، العدد ٤، ١٩٨٨، ص ١٦٠ ـ ١٧٥، والسجال مع ب. ساروف في «ليتراتورنايا غازيتا» العدد ١٠، ١٩٨٩، ص ٢.

(٢٠) لاتينينا (أ.) «كولوكوني زفون ني موليتفا»، «نوفي مير»، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٥.

(٢١) نفس المصدر، ص ٢٤، والسجال مع س. تشوبرينين «ليتراتورنايا غازيتا» العدد ١٤؛ و١٧، ١٩٨٩.
(٢٢) «موسكوفسكي نوفوستي»، ١/٨/١٩٨٨.
(٢٣) اندرييغا (ن.) «سوفيتسكايا روسيا» ١٣/٣/١٩٨٨، ص ٣؛ راجع ايضاً مقال بروكانوف في «ليتراتورنايا غازيتا» ٦/٨/١٩٨٨.
(٢٤) راجع حول تطور هذه الحركة مقال آنيشتشنكو «كتوفينوفات» في «غلاسنوست» العدد ١٥.
(٢٥) تسيبكو «روسكي روخيتيات ايز روسي؟» «ازفستيا» ٢٦/٥/١٩٩٠، ص ١؛ «ايستوكي ستالينزما» في «نوكا اي جيزن» العددان ١١ و١٢، ١٩٨٨، و١ و٢، ١٩٨٩؛ و«نيبوديو بوتريازني ميسلي» في «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٣.
(٢٦) هكذا فيما يتعلق بمشروع الـ «٥٠٠ يوم» الذي اتى به يلتسين، راجع الحوار مع نائب رئيس سوفيات جمهورية روسيا، ر. خاسبولاتوف «موسكوفسكي نوفوستي»، العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ١٠.
(٢٧) بعد تعيينه في المجلس، سئل من قبل «ليتراتورنايا غازتيا» حول مساهمته (رسالة الـ ٧٤ كاتبا) في نص يتميز بعدائه للسامية، فصرح راسبوتين بأن العبارات كانت مغالية وغير موفقة.
(٢٨) «سوفيتسكايا روسيا» ٨ و٩/٩/١٩٨٩ (على الجبهة).
(٢٩) «ليتراتورنايا غازيتا» ١٣/٦/١٩٩٠، ص ٢؛ «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ٤؛ و«آرغومنتي إي فاكتي» العدد ٢٤، ١٩٨٦، ص ٥.
(٣٠) «كوميونست» العدد ١٥، ١٩٨٦، ص ١٧.
(٣١) «ايسلي مي برديم اي فلاشي» ن. اندرييفنا «آرغومنتي اي فاكتي» العدد ٢٢، ١٩٩٠، ص ٤.
(٣٢) دانلوب (ج.) «شبح القومية الروسية المعاصرة» في «القومية الروسية اليوم» مرجع مذكور، ص ٩.
(٣٣) «القانون الانتخابي» في «سوفيتسكايا روسيا» ٢ و٣/١١/١٩٨٩.
(٣٤) حوار مع ن. ترافكين «أرغومنتي اي فاكتي» العدد ٨، ١٩٩٠، ص٨.
(٣٥) «ليتراتورنايا روسيا» العدد ٥٢، ١٩٨٩، ص ٢ و٣.
(٣٦) «البرافدا» ٢٥/٣/١٩٩٠؛ «سوفيتسكايا روسيا» ٢٨/٣/١٩٩٠؛ «ترود» ١٤/٣/١٩٩٠؛ وتفصيل الاصوات خلال الدورة الاولى «آرغومنتي اي فاكتي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٤ الى ٦.
(٣٧) انسحب فلاسوف يوم ٢٥ أيار (مايو) ثم عاد الى التنافس لأن بولوزكوف الذي خلفه، لم يتمكن من الحاق الهزيمة بيلتسين في الدورة الاولى.
(٣٨) «دفا برتندنتا، دفا بروغرامي» في «ازفستيا» ٢٦/٥/١٩٩٠.
(٣٩) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٢؛ وبوبوف (ج.) في «اوغونيوك» العدد ١٠، ١٩٩٠، ص ٤ و٥.
(٤٠) تصريح حول سيادة روسيا، ١٢/٦/١٩٩٠ «آرغومنتي اي فاكتي»، العدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ١. مرسوم حول السلطة في روسيا «آرغومنتي اي فاكتي»، العدد ٢٥، ١٩٩٠، ص ١. وحول تعدد الاحزاب، المادة ٦ من الدستور الروسي الذي تبناه ٧٨٨ نائباً ضد ٣٢، و١٧ غياب، في «آرغومنتي اي فاكتي» العدد ٢٥، ١٩٩٠، ص ٢.
(٤١) «اوغونيوك» العدد ٨، ١٩٩٠، ص ٥؛ وايغوروف «موسكوفسكي نوفوستي» ٩/١٩٩٠، ص ١٤.
(٤٢) حول الاحزاب السياسية «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ٨ و٩.
(٤٣) تسيبكو (أ.) «ازفستيا» ٢٦/٥/١٩٩٠ ص ١.
(٤٤) تسيبكو (أ.) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ٦.
(٤٥) نيفا (ج.) في «الادب العالمي»، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٤.

القسم الرابع

بعد الامبراطورية

الفصل العاشر

من الاتحاد إلى البيت المشترك

ان ضروب العنف العرقي التي التهمت الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٨٨، هي التي دقت ناقوس النهاية لطبقة حاكمة اعتادت ان تنظر الى المسألة القومية على اساس انها مسألة ثانوية. غير ان غورباتشيف، حين اقلقه ضجيج الانتفاضة التي قامت في القوقاز خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، قرر عندئذ أن يفتتح النقاش حول هذا الأمر أمام الحزب. ومع ذلك، كان لا يزال بحاجة الى مزيد من الوقت قبل أن يدرك خطورة المسألة القومية، ويحاول العثور لها على حلول أخرى غير الخطاب المتغني بفضائل الأممية.

السجال الذي كان على الحزب أن يخوضه، لن يبدأ إلا في خريف العام ١٩٨٩، أي بعد عام ونصف العام من القرار الذي اتخذ في شأنه: ثمانية عشر شهراً حاول خلالها المثقفون المناصرون للبريسترويكا، أن يلفتوا انتباه غورباتشيف الى ما كانوا قد بدأوا يرون فيه عقبة كأداء في وجه التقدم العام[1]: «ان السلطة السوفياتية تمارس سياسة ابادة للعروق»، «إن الشعب الروسي يلعب دور السادة ازاء القوميات»[2].. لكن التحذيرات كانت من دون جدوى.. أو تقريباً. فيومها كان غورباتشيف منهمكاً في المقام الأول بتأكيد سلطته، غير مكرس للأزمة المتفاقمة سوى النزر اليسير من الاهتمام. صحيح أن المسألة القومية قد ذكرت خلال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، الذي عقد في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، حيث جرى اقتراح اعادة تشكيل النظام السياسي بصورة أخرى، ولكن اتى ذلك بصيغ شديدة العمومية حيث قيل مثلاً انه ينبغي ان يكون ثمة عدل ومساواة في التعامل مع كافة القوميات. صحيح أن مشروع اللامركزية السياسية التي كان غورباتشيف يدافع عنه خلال المؤتمر، كان من شأنه ان يفتتح مجالات المسؤولية امام الأمم، ولكن ضمن اي اطار: اطار الدول القومية؟ اطار المناطق عبر اضعاف وزن الدولة القومية؟ لن يحدد أحد هذا الأمر. كما ان اعادة النظر في الدستور، خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، تظهر لنا جيداً ان

غورباتشيف لم يكن قد ادرج المسألة القومية حقاً، ضمن اهتماماته بعد.

الاستفزاز الدستوري

في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، نشرت الصحافة السوفياتية نص مشروع الدستور المعدل الذي اخضع للنقاش العام[٣]. وعلى الفور ثارت الجمهوريات. وراح البلطيقيون والجيورجيون - على رأس الحركة، انما ليس وحدهم - راحوا يندددون بكل قوة بمشروع مركزي يتجاهل كل مطالبهم، ويشكل عملية تراجع حقيقية للاتحاد[٤]. لقد تبدى واضحاً أن هذا المشروع الدستوري يشكل استفزازاً حقيقياً، في وقت بدأت فيه القوميات بتنظيم نفسها، وراحت تؤكد - عن طريق العنف او عن طريق النقاش الهادىء - سواء أإذا نظرنا الى الاسلوب المتبع في القوقاز او في الدول البلطيقية - ان النظام الفدرالي كله قد جرى تجاوزه.

إن اعادة النظر في الدستور كانت قد فرضت نفسها منذ اللحظة التي اقترح فيها غورباتشيف ايجاد حياة برلمانية حقيقية، وصار من الممكن تحديد ما سيكون عليه التعبير العملي عن تلك الحياة: مجلس نواب الشعب والسوفيات الأعلى المبدّل. لكن المؤسف ان الجمهوريات اكتشفت، وتحديداً في تعريف السلطات الممنوحة للمؤسسات المكرسة للسير بالديمقراطية قدماً (المجلس، السوفيات الأعلى، لجنة الرقابة الدستورية)، أن عملية الديمقراطية انما ستتم على حساب النزعة الاتحادية. وكان من الواضح ان لاستيائها اسبابه، في عدة نقاط.

اولاً، بالنسبة الى النقطة المتعلقة بحق الانفصال. فحتى لئن كان هذا الحق قد تجلى نظرياً صرفاً على الدوام، فإنه كان يعتبر حقاً اساسياً بالنسبة الى كافة الجمهوريات، بسبب وروده في النصوص الدستورية. وفحواه انه حين تكون ثمة ظروف مؤاتية لذلك، فإن الجمهوريات بإمكانها ان تكون هي سيدة مصيرها. هذا الحق، اذ يتم التعبير عنه في فدرالية مزورة، يكون هو هو الرمز لتطور محتمل الحدوث في اتجاه فدرالية صحيحة. أما المشروع الدستوري للعام ١٩٨٨، فقد اتى ليلغيه عملياً، مانحاً مؤتمر نواب الشعب وحده الحق في «تقرير تركيب الاتحاد السوفياتي، والمصادقة على تكوين جمهوريات جديدة» (المادة ١٠٨، الفقرة ٢ من المشروع). وحتى لئن كان حق الانفصال قد ظل منصوصاً عليه في المادة ٧٢، فإنه لم يعد يحمل سوى القليل من الدلالة، بالمقارنة مع

السلطة الشاملة المعطاة للمؤتمر في هذا المجال.. خاصة وان تركيب هذا المؤتمر، غير مؤات للجمهوريات على الاطلاق. في الدساتير السابقة - مثل دستوري ١٩٣٦ و١٩٧٧ - كان السوفيات الاعلى، وهو في الحقيقة برلمان مزعوم، كان عبارة عن مجلس ذي غرفتين، تتمثل فيه الأمم مرتين: في سوفيات الاتحاد، عن طريق دوائر جغرافية - بمعدل نائب واحد لكل ٣٠٠ ألف مواطن - ، ومن سوفيات القوميات. وكانت كل غرفة تضم ٧٥٠ نائباً. غير ان نظام العام ١٩٨٨ جاء ليقلب هذا التوازن، في نصه على نظام تمثيل مثلث: ٧٥٠ نائباً للدوائر الجغرافية، ٧٥٠ نائباً للدوائر القومية، ٧٥٠ نائباً للمنظمات الاجتماعية (احزاب، نقابات... الخ). وهذا التوزيع تبدى كارثياً، حتى ولو كان قد ادى الى تمثيل، اكثر او أقل، عدلاً للأمم داخل البرلمان. حيث أن التمثيل القومي بالمعنى الحصري للكلمة، أي تمثيل بلد متعدد الاعراق من النمط الفدرالي، هبط من النصف الى الثلث. ولقد عنى هذا بالنسبة الى القوميات أن لها، بشكل اجمالي، نفس الوضعية التي تعطى للمنظمات الاجتماعية، وان الاتحادية لم تعد موضوعة على قدم المساواة مع المجموعة السوفياتية. ولقد تواكب هذا التقهقر الوضعي داخل المجلس مع انخفاض في نسبة تمثيل الجمهوريات في الغرفة الثانية داخل السوفيات الاعلى الجديد «سوفيات القوميات» لصالح جمهورية روسيا. فالحال ان المشروع الدستوري يقلص اعضاء السوفيات الاعلى من ١٥٠٠ عضو الى ٥٤٢ عضواً، بمعدل ٢٧١ عضواً لكل غرفة، ويحدث تعديلاً بالتالي في الحصة المعطاة لكل تشكيلة قومية. حيث ان المادة ١١١ تعطي ٧ نواب لكل جمهورية (بدلاً من ٣٢ نائباً كانوا يمثلونها في الماضي)، و٤ نواب لكل جمهورية ذات حكم ذاتي، ونائباً واحداً لكل منطقة قومية. والنتيجة الحتمية لهذا هي ان روسيا التي تضم داخل حدودها ١٦ جمهورية ذات حكم ذاتي من اصل ٢٠ جمهورية، و٥ مناطق من اصل ثماني مناطق، وكل الاقاليم، وجدت نفسها افضل تمثيلاً من الجمهوريات.. اذ، بدلاً من أن تعطى ٣٢٪ من المقاعد في سوفيات القوميات، ها هو النظام الجديد يعطيها ٤٣٪ من المقاعد. صحيح ان روسيا تمثل ما نسبته ٥٠٪ من عدد سكان الاتحاد السوفياتي. ولكن من هو الطرف الذي يمكنه أن يقبل بهذا التضاؤل في نسبة تمثيل الأمم، في وقت تتعاظم فيه وتيرة المطالب القومية؟ الحال أن هذه الطريقة تبدت طريقة قليلة الديمقراطية في مجال أخذ المطالب القومية بعين الاعتبار.

ولقد كان هناك ايضاً سببان آخران اثارا استياء الأمم: تحديد سلطات السوفيات الاعلى، وتركيب لجنة الرقابة الدستورية.

ان السوفيات الاعلى، او بالاحرى مجلس رئاسته الذي يرأسه غورباتشيف، يتمتع وحده (حسب المادة ١١٩، الفقرة ١) بالقدرة على اعلان حالة الطوارىء، وتعيين ادارة خاصة، مما يسمح - في رأي البلطيقيين - ، في حال قيام ازمة حادة في احدى مناطق المحيط، باحلال السلطة المركزية محل السلطات المحلية. كذلك فإن تحديد صلاحيات السوفيات الأعلى في المجال الاقتصادي - الاسعار والاجور خاصة - ، جعله ذا اسبقية مطلقة على سلطة الجمهوريات، بل الغى سلطة هذه الأخيرة. وفي اللحظة التي يجري فيها الحديث، في الاتحاد السوفياتي، عن اعطاء حكم ذاتي اقتصادي للجمهورية كوسيلة مشروعة لارضاء مطالبها، من المؤكد ان هذه الطريقة في التركيز على صلاحيات السلطات المركزية، انما تشهد على أن لا أحد في موسكو ينوي لعب ورقة التحرر الحقيقي.

واخيراً تلوح نقطة ذات اهمية خاصة، تتعلق بتركيب لجنة الرقابة الدستورية التي انشئت حديثاً (المادة ١٢٥)، والتي قيل بكل بساطة انها ستضم، اضافة الى رئيسها والى نائب الرئيس، ثلاثة عشر عضواً. من سيكون هؤلاء الاعضاء؟ واي حصة ستكون للجمهوريات داخل هذه اللجنة؟ ان غشاوة هذا النص دفعت الجمهوريات الى الاعتقاد بأن هذه المؤسسة يمكن ان تكون مدموغة، على غرار الموسسات الأخرى، بنفس الرغبة في ترجيح كفة المركزية(٥).

ان في هذا المشروع المتعلق باعادة النظر في الدستور، ما يدهش. فهو يتناقض مع وضع الاتحاد السوفياتي، حيث كانت الأزمة القومية قد انفتحت؛ ويتناقض مع كل الخطابات الرسمية المتحدثة عن الديمقراطية واللامركزية؛ ويتناقض مع التعهد باحترام الحقوق القومية بصورة افضل. ترى هل رغب المسؤولون في موسكو بالتعجيل من انفجار الأزمة السياسية في مناطق المحيط؟. لو رغبوا في ذلك لما كانوا تصرفوا غير هذا التصرف. في هذه النقطة من الواضح أن تفسير الأمر تفسيراً مريحاً انطلاقاً من التوترات القائمة بين انصار التجديد، وانصار التجميد الشرسين، لن يكون ناتجاً عن بصر ثاقب. فالحال أن غورباتشيف نفسه لم يكف ابداً عن ابداء لامبالاته ازاء الاتهامات التي توجه اليه في مناطق المحيط؛ وهو، حتى تلك اللحظة (تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٨٨) كان لا يزال ينظر الى اصلاحاته السياسية انطلاقاً من مفاهيم السلطة المركزية؛ عند ذاك لم تكن المشكلة القومية قد صارت بعد، بالنسبة اليه، جزءاً من المشكلات السياسية التي يعيشها الاتحاد السوفياتي. كان من الجلي، فيما يتعلق بالتوازن السياسي

بين المركز والمحيط، ان هذا الاصلاحي انما يناصر هنا مبدأ عدم تغيير اي شيء .. بمعنى أنه محافظ بارز المحافظة ليس إلا.

والحال أن غورباتشيف اصيب هنا، في مواجهة الارادات القومية، بهزيمته الاولى. فاستياء الجمهوريات، (وخاصة منها تلك التي لم يحل فيها العنف محل السجال السياسي مما يعطي لموقفها وزناً أكبر)، انتهى بالتغلب على المشروع الدستوري. اذ ادخلت على هذا الأخير تعديلات عديدة بحيث ان النص الذي تم تبنيه يوم الاول من كانون الاول (ديسمبر)، اخذ في اعتباره العديد من الاعتراضات التي تقدمت بها الجمهوريات[٦].

في المقام الأول، رفع التمثيل القومي للجمهوريات من ٧ مقاعد الى ١١ مقعداً؛ واكدت المادة ١٢٥، أن لكل جمهورية ممثلاً واحداً في لجنة الرقابة الدستورية. من الواضح، ضمن اطار الاتجاه نحو اقامة «دولة القانون»، ان الدستور والرقابة على دستورية القوانين ينبغي ان يلعبا دوراً حاسماً في تطور الوضع في الاتحاد السوفياتي. ومن هنا نفهم تماماً ان تكون الجمهوريات قد اسبغت اهمية فائقة على واقع ان تكون تركيبة لجنة الرقابة الدستورية، تركيبة فدرالية[٧].

وكذلك فرضت الجمهوريات أن «حالة الطوارىء» لا يمكن اعلانها إلا بعد التشاور معها؛ وأن ما من ادارة مركزية يمكنها ان تعزل او تبدل أياً من السلطات المحلية. واخيراً جرى الابقاء على حق الانفصال بشكله القديم، من دون أن تعطى لمجلس النواب، اية صلاحيات خاصة تمكنه من الحد من ممارسة ذلك الحق.

اذن، فإن مطالب المحيط لقيت، في مجموعها، آذاناً صاغية، حيث ان النص المعدل للدستور تم تبنيه بالأغلبية من قبل السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي (١٣٤٤ صوتاً مع؛ ٥ أصوات ضد؛ و٢٧ صوتاً تغيبت).

ان هذا التوافق شبه الاجماعي، لا يعزى فقط الى التبديلات التي ادخلت على النص الأولي، بل كذلك الى التعهد الذي اتخذته السلطة المركزية، باستكمال ما كان لا يعدو كونه، بعد، مسودة لنظام سياسي مقبل للاتحاد السوفياتي، في مرحلة لاحقة. وهذه المرحلة سوف تكون مرحلة تحديد الصلاحيات الجمهورية التي ستتوسع بشكل بيّن. أو هذا هو على الأقل فحوى التعهد الذي اعلنه غورباتشيف، والذي كانت اللجنة المركزية، من جانبها، قد اعلنته عشية التصويت.

خلال السجال، اقر غورباتشيف بأن السلطة اساءت تقدير الوضع، لكنها بعد ذلك،

اصغت بانتباه الى التحذيرات التي وجهت اليها . لكنه مع ذلك، استنكف عن الاقرار بأن اعادة النظر في الدستور كانت، في البداية، محاولة ـ موؤدة ـ لتدعيم السلطة المركزية، وتقليص سلطة الجمهوريات في الوقت نفسه. هذا الموقف الجديد هل تراه كشف لديه عن وعي بالغليان الذي تعيشه مناطق المحيط وبأسباب ذلك الغليان؟ ام تراه كان لا يزال متمسكاً، وبكل بساطة، بتصوره التقليدي للاتحادية، فنظر الى هذا الموقف على انه مجرد تنازل مؤقت امام شعور قومي سوف يحكم عليه التاريخ في النهاية؟ بالنسبة الى النخب السياسية في المحيط، لم يكن الجواب مجالاً لأي شك: كانت اعادة النظر في الدستور محاولة للتصدي للتقدم الذي تحرزه النزعة القومية، باللجوء الى عملية تسريع للوضع المركزي. ومع ذلك اذا تأملنا السهولة التي عبرها قبل غورباتشيف بالاستسلام، سنجد ان ثمة ما يغرينا باختيار التفسير الثاني معتبرين ان السلطة، عند تلك المرحلة، لم تكن بعد قد ادركت بأن الاتحادية تموت في الضمائر القومية، وان الوضع القائم لم يعد بالامكان الابقاء عليه.

استفزاز او اهمال، المهم يكمن على اي حال في مكان آخر: في واقع ان قومية المحيط تمكنت، يوم الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، من دفع السلطة المركزية الى التراجع. حيث لوحظ أن مجابهة حازمة، من دون أن تشهد لجوءاً الى العنف، هي التي غيرت كلياً علاقات القوى بين المركز والمحيط.

والحال أن النتائج التي اسفرت عنها هذه الأزمة السياسية الاولى التي قامت بين غورباتشيف وبين الجمهوريات، كانت خطيرة.. فالسلطة الشخصية لغورباتشيف، باعتباره مهندس اعادة النظر، مست بشكل جدي. وكذلك تضعضعت الثقة الموضوعة فيه اذ عزيت اليه ابوة المشروع الأولي، أي التصور المركزي المتناقض مع خطاباته المطمئنة. والواقع ان كل ما حدث يقول لنا بأن غورباتشيف، اذا كان قد ادرك ان عليه أن يذعن، فإنه مع ذلك لم يعد النظر في تصوره للمسألة القومية، كما انه لم يدرك ما ترتب، عند نهاية الصراع، على سلطته الخاصة.

مركز قوي، جمهوريات قوية

الغريب أن العام ١٩٨٩، الذي كان عام التبدلات السياسية في الاتحاد السوفياتي ـ انتخابات، اكتشاف فضائل الحياة البرلمانية ـ كان العام الذي جمدت فيه سياسة

غورباتشيف «جموداً قومياً». ويبدو هذا الجمود مدهشاً، خاصة وانه تواكب مع انقلاب جذري طال المشهد القومي - عنف تعمم في جنوب الاتحاد السوفياتي، مسيرة هادئة نحو الاستقلال في غربه.... والحال أن الجمود الفكري والسياسي الذي ابدته السلطة كان مذهلاً، وسط مناخ سيطرت عليه ثورة القوميات التي غاص فيها الجميع. الأمن العام، السلطة المركزية، حظوظ التعايش بين العروق. لقد بدا يومها أن موسكو لا تتصور جواباً آخر تواجه به موجة النزعات القومية الدافقة، غير القمع او التجاهل.

بتأخير عن الاحداث بلغ مداه ثمانية عشر شهراً، اجتمع الحزب الشيوعي أخيراً، يوم ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ليناقش المشكلة.

عشية ذلك الاجتماع كانت الصيغة النهائية لـ «الوثيقة/ البرنامج» الخاصة بالحزب قد نشرت في الصحف معبرة عن الموقف الرسمي للحزب[٩]. وما هذه الوثيقة سوى شهادة جديدة على الشلل الذهني الذي اصاب قادة الاتحاد السوفياتي، ابتداء من اللحظة التي وضعت فيها المسألة القومية على الطاولة. إن نص الحزب، الذي يتخلف بصورة لا تصدق عن المجرى المضطرم للاحداث، لم يبرز اي تبدل في النظر، إلا بالنسبة الى روسيا التي اخذ الحزب يقظتها في حسبانه. ترى أي أمر اساسي يمكن لنا ان نبقيه من هذا النص، إن لم يكن واقع انه لا يجيب على أي من المشكلات المطروحة ولا يعبر عن أي تقدم في اتجاه فدرالية حقيقية، في وقت كان فيه تطور الوضع السوفياتي قد تجاوز ذلك المطلب، وانه يحتوي على كل العناصر الكفيلة بأن تزيد من غيظ الجمهوريات... هذا اذا افترضنا انها لا تزال تعير، بعد، انتباهاً لتوجهات السلطة المركزية؟

إن نص اللجنة المركزية، الذي يذكر بمساجلات العام ١٩٢٢ حول مستقبل الاتحاد السوفياتي، والتي تجابه فيها انصار حل كونفدرالي، مع انصار حل «استقلالي»، أي داع للمركزية، يتزعمهم ستالين، هذا النص الجديد خلص للتحدث عن حكمة لينين في ترجيحه كفة الخيار الفدرالي. بالنسبة الى اللجنة المركزية يصلح هذا الخيار للحاضر، تماماً كما كان يصلح للماضي. لكن الاوضاع تبدلت كلياً في العام ١٩٨٩.. اليوم لم يعد بإمكان شيء ان ينقذ الاتحاد السوفياتي من التفتت، اللهم إلا التحول نحو كونفدرالية شديدة المرونة تضم دولاً ذات سيادة، تربطها فيما بينها معاهدة ما. وهذا الحل هو الذي دعا اليه الاكاديمي ساخاروف بإلحاح[١٠]. ومن العدل أن نقول هنا ان هذه الأطروحة تلقى، بعد، صدى في مناطق المحيط، لدى الجمهوريات الأكثر نضجاً من الناحية

السياسية، لدى البلطيقيين والاوكرانيين، أما الحزب الشيوعي فهو اذ رأى انه من غير المجدي المساس، ايما مساس، بدستور العام ١٩٢٢، عمد الى رفض الحل الكونفدرالي بكل احتقار. ترى لماذا اعادة التفاوض حول معاهدات جديدة، طالما ان دستور العام ١٩٢٢ كان يقوم على أساس معاهدة؟ من الواضح، اذن، ان اللجنة المركزية تنسى، بين تفاصيل اخرى، أن الدول البلطيقية كانت مستقلة في العام ١٩٢٢، وان لا شيء - انطلاقاً من هذا الواقع - يربطها بمعاهدة الاتحاد. ما ينساه الحزب، سوف تتذكره الدول البلطيقية بعد بضعة شهور، حين ستجتاز خطوة اعلان الاستقلال.

الحزب الشيوعي، اذ يعترف بأن ثمة انحرافات اضرت في الماضي، بعمل النظام الفدرالي الجيد، يحدد ما يكون عليه هذا النظام حقاً، ويتحدث عن وسائل عمله. وعند نهاية الوثيقة نكتشف اننا هنا في ازاء شراكة طوعية لدول، تحافظ، داخل اطار الدولة الواحدة، دولة الاتحاد السوفياتي، على كامل استقلالها. أما الاتحاد فيتوجب عليه أن يوالف بين «مركز قوي وجمهوريات قوية» لكي لا يحرف عن مسيرته كما حدث في الماضي.

ترى كيف للجمهوريات أن ترضى عن ارادة يعاد توكيدها، تتعلق بالحفاظ على نظام ترفضه، وعن هذه الصياغة الحافلة بالتناقض، والتي تربط مركزاً قوياً بجمهوريات هي الأخرى قوية؟ في الحقيقة، من حق الجمهوريات ايضاً أن تشكو من أن المصطلح المستخدم لتعريف السيادة هو الاضعف من بين الكلمتين اللتين أريد ادخالهما في النص: ان مصطلح SAMOSTOIATEL'NOST المستخدم هنا والذي يعني «ان يكون الواحد سيداً على مصيره»، اقل تحديداً، من الناحية السياسية من المصطلح الذي ستستخدمه الجمهوريات اكثر واكثر: NIZAVISIMOST، والذي يعني حرفياً «غير تابع» والذي يستبعد، بكل وضوح، اية سلطة اخرى[11].

كذلك لم يعد في وسع الجمهوريات أن تعتبره تقدماً، ذلك الالحاح الذي به يركز الحزب على دور روسيا داخل الاتحاد: دور حاسم في التقدم العام. فمن الواضح هنا ان الحزب كان أكثر احساساً بالشكاوى الروسية وبتصاعد الشعور القومي الروسي، منه بتطور الوضع في الامم الاخرى. لذلك نراه يوجه الى الروس، في وثيقته، رسالة حقيقية: لقد حان الوقت الذي تتمتع فيه روسيا، كما هو حال الجمهوريات الأخرى، بكل المؤسسات السياسية والثقافية التي ستسمح لهذه الأمة بالازدهار.

واخيراً، اتت نقطة اخيرة كان من شأنها، حقاً، أن تقلق الجمهوريات الكبرى والأمم

التي تمتلك دولة. اذ ان الحزب الشيوعي جعل من نفسه المدافع البطل عن حقوق «كافة الاقليات القومية، مقترحاً أن تصبح الجمهوريات والمناطق ذات الحكم الذاتي اكثر اهمية. وهكذا راحت الدول - الامم تشتبه في ان الحزب الشيوعي لا زال يتمسك بستراتيجيته القديمة التي تقوم على اضعاف المجموعات الكبيرة عن طريق وضع العروق الصغيرة الاقلياتية في مواجهتها. وكان من الواضح، بالنسبة الى الجيورجيين الذين تواجههم المطالب الابخازية، وبالنسبة للآزريين الذين يرفضون الاصغاء الى مطالب أرمن الكاراباخ، ان هذه الاقتراحات انما هي من قبيل الاستفزاز الصرف. في نهاية المطاف، رأت الجمهوريات في ثنايا هذا الخطاب عودة، او تأييداً، لستراتيجية معروفة جيداً تقوم على وضع الجمهوريات في كماشة بين روسيا والاقليات، عبر اعادة التأكيد على الحقوق التي لا ينبغي ان تهضم[١٢].

أما الخطاب الذي القاه غورباتشيف ابان الاجتماع «القومي» فلم يكن من شأنه ان يمحو أياً من هذه الشكوك. بل على العكس، اذ نراه يلح على المكاسب التي حققها الاتحاد لكل امة، وعلى الروابط التي لا تنفصم، والتي خلقتها المصلحة الاقتصادية فيما بينها. ان حق تقرير المصير، قال غورباتشيف، هو المبدأ الذي يعمل النظام كله من حوله، ولكن يتعين فهمه في مدلوله الواقعي؛ لا يتعين استخدامه لترجيح كفة انشقاقات لن يكون لها اي معنى، بل كمبدأ للتسيير الذاتي يسمح لكل امة، داخل المجموع السوفياتي الكبير، بأن تصل الى ازدهار كامل.

خلال ذلك الاجتماع القى غورباتشيف كذلك بثقل سلطته في الميزان لصالح الارتقاء باللغة الروسية لجعلها لغة الدولة في كل الاتحاد السوفياتي. مشروع لا شك انه كفيل بتحسين الكثير من الامور في الاتحاد السوفياتي، لكنه لم يعد يبدو، في العام ١٩٨٩، إلا على شكل استفزاز في وقت راحت فيه كافة الشعوب السوفياتية تندد بالترويس.

كذلك فإن غورباتشيف أذى العديد من الحساسيات القومية عبر اتيانه على ذكر الشروط «التي لا تناقش» التي صاحبت ربط الدول البلطيقية بالاتحاد السوفياتي. والحال أنه وجد نفسه عند هذه النقطة متناقضاً مع نفسه. فمن جهة نراه يتبنى اطروحة انضمام تلك الدول طواعية الى الاتحاد السوفياتي، لكنه، من الجهة الاخرى، يقر في خطابه بضرورة العودة الى الحقيقة التاريخية من حول احداث العام ١٩٤٠[١٣]...

كان خطاباً معقداً، تبدى في بعض الاحيان غير متماسك، وكان ينحو، في الوقت نفسه، الى تهدئة الصراعات، والى الحفاظ على ما هو قائم عبر الاشارة الى أن كل سبيل

آخر سوف يكون خطراً، وغير ممكن السلوك.. وذلك لكي يقول للبلطيقيين انهم يسيرون الى ابعد مما ينبغي، وللروس بأن ما يقولونه مفهوم. بشكل اجمالي، يقوم الانطباع الذي يمكن استخلاصه من هذا الخطاب، في ان غورباتشيف لم يفهم بعد أن وجود الاتحاد السوفياتي نفسه، هو المطروح على بساط البحث. اذ يبدو عليه أنه يتمسك بموقف ثابت، في نفس الوقت الذي يقبل فيه ببعض التنازلات اللفظية او الحقيقية. فهو يقول - على سبيل المثال - أنه يتعين ان تنشأ هيئات خاصة لمعالجة المشكلات القومية، اي لطرد اشباح الانفصال. لكنه في الوقت نفسه، وكمسؤول عن الحزب، نراه يطرح نفسه ايضاً كوارث للينين صلب الارادة. وهو بهذه الصفة يرفض، دون نقاش، تطلّع الاحزاب الشيوعية المحلية الى الاتحاد فيما بينها. ان وحدة الحزب مبدأ لا يتحمل اي بحث. وهنا ايضاً نرى غورباتشيف يعالج المشكلة كما لو ان الاحزاب القومية لا تزال، ميدانياً، ولاسيما في الدول البلطيقية، قابلة بعد، بهذا المبدأ. الحقيقة أن الواقع كان قد افلت بعيداً عن الرؤية الغورباتشيفية: فاستقلال تلك الاحزاب يسير قدماً فيما غورباتشيف يخوض معركة خلفية لم يعد احد يلقى اليها بالاً.

«مركز قوي، جمهوريات قوية» هذه الصياغة ستنتهي الى الاخفاق. اذ ما كاد مسؤولو اعلى الهيئات في الاتحاد السوفياتي يقترحون على الجمهوريات هذا البرنامج المدهش - الذي كان تشيبريكوف دعامته الرئيسية - ، حتى صار بالامكان ملاحظة كم ان البلد الحقيقي صار مبتعداً عن اولئك الذين كانوا لا يزالون يعتقدون انهم يمثلون البلد الشرعي. ففي المناطق كانت اعمال العنف المتصاعدة والمتتالية، كما كان نشاط الجبهات الشعبية، تشهد على ان الجمهوريات انما ترغب في زيادة قوتها عبر منازعة المركز، عبر تجاهله، بل وعبر اضعافه. كان من الواضح أن الهوة بين مركز جَمُد في ادراكه للمسألة القومية، ومحيط لا يكف عن تأكيد تطلعاته الاستقلالية أو الانفصالية، تتسع دون هوادة.

وتظهر لنا استفتاءات الرأي التي تتكاثر في الاتحاد السوفياتي، أن المجتمع في كليته، بات يتساءل حول مستقبل الاتحاد. ويظهر لنا استطلاع للرأي أجري في مرسكو - وهي مدينة متنوعة السكان، تتمثل فيها كافة القوميات، لكن الحضور الروسي فيها ساحق، رغم كل شيء - أن ٧٢٪ من المستطلعين، يعلنون، حتى هنا، انهم يؤيدون استقرار المؤسسات الاتحادية، لكن ١٨٪ يستشعرون ضرورة منح الجمهوريات استقلالاً اوسع، فيما يتمنى ٦٪ ان تتمكن الجمهوريات المرشحة للانفصال من الوصول الى غاية ما

تريد .

في وقت متواز راحت فكرة اعادة بناء الاتحاد ، تجد طريقاً خصبة لها في اوساط مناصري البريسترويكا[١٤] . ومنذ ذلك الحين تبدى أن الليبراليين هم المسؤولون عن السياسة القومية ، وانهم باتوا يعيشون شكوكاً كثيرة حول امكانية تأبد الوضع القائم . أما التدخل الأكثر اهمية ، في هذا المجال ، فهو ذاك الذي قدمه ج . تارازيفيتش ، وهو بيلوروسي ويرأس اللجنة الدائمة لسوفيات القوميات . ففي معرض تعليقه على « برنامج الحزب » يؤكد تارازيفتيش ، ان مركزة الاتحاد السوفياتي تحل الكارثة على العلاقات بين العروق . ويضيف ان لجنته تنوي اقتراح قوانين غايتها حماية صلاحيات الجمهوريات . ونرى على هذا النحو كيف راحت ترتسم هوة بين حزب يتعامل مع المسألة القومية نظرياً ، ويعتبر نفسه الحارس القويم على اورثوذكسية تلقى شجباً من الجميع ، وبين اهل الممارسة الذين يجابهون المسألة حقاً . ان تارازيفيتش يطرح بتبصر تلك المشكلات الملموسة التي يرفض الحزب مجرد ذكرها ، من مشكلة الحدود الداخلية للاتحاد السوفياتي ، الى مشكلة كفاءة الجمهوريات متعددة العروق في هذا الميدان[١٥] .

رئاسة امبراطورية واتحادية

الحقيقة أن لا الحزب ولا المؤتمر عرفا كيف يسيران حقاً الى الأمام بالنسبة الى التفكير القومي ، وقت كانت فيه الاحداث تجري خبباً . فالبلطيقيون ، اذ باتوا على قناعة من أن موسكو لن تسير الى ابعد من مشاريع الاستقلال الاقتصادي التي ، هي الأخرى ومنذ البداية ، تبدو الخلافات حولها داخل الفريق القيادي عميقة[١٦] ، استنتجوا من ذلك أنه يتعين عليهم أن يتقدموا وحدهم على طريق ترفض موسكو فتحه في وجههم . . وكان من نتيجة ذلك ، المجابهة المأساوية التي حدثت بين غورباتشيف والجمهور الليتواني في فيلنيوس ، خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ .

ان تلك الرحلة ، التي كشفت عن الشجاعة الجسدية والمعنوية التي يتمتع بها غورباتشيف حقاً . وهو كان بحاجة لمثل تلك الشجاعة لكي يجابه جمهوراً كان هادئاً ، بالتأكيد ، لكنه تبدى مستشرساً في حزمه . تلك الرحلة كانت في الوقت نفسه مؤثرة ، لأنها كشفت عن المصاعب التي تعترض طريق السلطة المركزية دون استخلاص النتائج الصحيحة من وضع كانت قد بدأت ، على أي حال ، بتقييمه تقييماً صحيحاً .

في فيلنيوس، اجتاز غورباتشيف، أخيراً، الخطوة، التي كان قد ظل يرفض اجتيازها. اذ انه اعترف بأن الاتحاد لم يوجد ابداً في الاتحاد السوفياتي، وطالب بمهلة تُعطي له، متعهداً أخيراً بإعادة تأسيس كافة المؤسسات السوفياتية بصورة جذرية. وهو، حين عاد الى موسكو، توجه بالخطاب يوم ٥ شباط (فبراير) الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ملاحظاً أن التدهور السريع في العلاقات بين المركز والمحيط، باتت تفرض اعادة تقييم شاملة، ثم اقترح للمرة الأولى ان تكون هناك امكانية احداث تنويع على نظام العلاقات الفدرالية، بتكييف تلك العلاقات مع خصوصية الاوضاع المختلفة[١٧]. مما لا شك فيه ان غورباتشيف في معرض ذكره لهذه الإمكانية، كان يشير الى ورقة العمل التي تبناها الحزب في شهر ايلول (سبتمبر) والتي تقول، تماماً، ما هو عكس هذا؛ ولكن كان من غير الممكن لغورباتشيف، بعد أن خاض انعطافة على هذه الأهمية، ألا يستشعر الحاجة الى طمأنة الحزب، واقناعه بأنه لا يزال يسلك الطريق المستقيم، طريق البرنامج الذي كان قد تم تبنيه من قبل. على أي حال تبدى غورباتشيف هنا ـ وللمرة الاولى! ـ على اتفاق مع عدد من مسؤولي الدول البلطيقية الذين كانوا ينادون بعقد معاهدة اتحاد جديدة، تأخذ الاوضاع التاريخية في حسبانها، كما تأخذ في الحسبان ايضاً ذلك التطور الحاصل ميدانياً. فهم يقولون ان هكذا معاهدة يسفر عنها قيام كونفدرالية (لا فدرالية) سيكون من مزاياها أن توفر على الاتحاد السوفياتي تعرضه لانشقاقات بات يمكن توقعها. وفي الوقت نفسه راحت مجلة «الدولة السوفياتية والقانون» تقترح نفس التحليل لنفس الحلول الممكنة للأزمة[١٨].

فجأة بدا السبيل مفتوحاً في وجه مبادرة تأتي من المركز. فالحال أن غورباتشيف، في اقتراحه معاهدة جديدة على الجمهوريات، كان من شأنه ان يجبرها على خوض الحوار، فيما هي كانت تنغلق كل يوم اكثر واكثر على رؤيتها الخاصة للاستقلال. هل معنى هذا أن الاتحاد السوفياتي سوف يتغير؟

انه يتغير بالتأكيد، ولكن ليس في المكان الذي كان متوقعاً له أن يتغير! فلئن كان الاتحاد المتجدد قد بدأ عند ذاك بالتحول الى المكان الثاني من الاهتمام، فما هذا إلا لأن غورباتشيف كان مشغولاً بتوطيد نظام رئاسي، قبل أي شيء آخر.

في ١٢ و١٣ آذار (مارس) اجتمع مؤتمر نواب الشعب، بعد أن دعي لابداء رأيه حول ثورة المؤسسات، التي كان مشروعها قد اعلن قبل ذلك ببضعة ايام[١٩]. يومها كانت مسألة توطيد سلطة رئاسية قد القت بثقلها بكل قوة على التطور السريع الذي

طال المسألة القومية ؛ وكان ذلك عنصر لم يدرك محموله بما فيه الكفاية، وهو الذي يفسر لنا، بشكل خاص، القرار الليتواني المتوجه شطر الاستقلال الفوري، من دون اجراء مفاوضات مسبقة. خلال ذلك المؤتمر، جاء غورباتشيف، الذي ظل لفترة طويلة يستبعد فكرة احداث مثل هذا التبديل في النظام السوفياتي، جاء - او هذا هو على الأقل التبرير الذي اعطي يومذاك - لكي يستبعد، مرة والى الأبد، كل امكانية لإزاحته داخل الحزب، ومن أجل الحصول لنفسه على وسائل التحرك التي كانت تنقصه لفرض اصلاحاته.

لقد تبدت السلطات الرئيسية هامة للغاية، وخاصة في التعريف الأولي الذي طالها ؛ وكما حدث بالنسبة الى مشروع اعادة النظر في الدستور خلال شتاء ١٩٨٨، افسح المشروع الجديد المجال لقيام صراع بين الجمهوريات.

فالحال أن رئيس الاتحاد السوفياتي، تبعاً للمشروع، يمسك بين يديه بكافة السلطات الممنوحة لرئاسة السوفيات الاعلى ولرئيسه. وبالنظر الى أن المجلس الرئاسي يضم رؤساء السوفياتات العليا في الجمهوريات المتحدة، كان التبديل الذي جرى الحديث عنه يوم ١٣ آذار (مارس) يعني أن الجمهوريات قد فقدت صلاحيتها لصالح السلطة المركزية. لكن هذا لم يكن كل شيء. ففي المشروع الأول، يتمتع رئيس الاتحاد بالحق في ان يقرر بمفرده حالة الطوارىء او الاحكام العرفية، في كافة الأراضي السوفياتية. بمعنى أن المعركة التي خاضتها الجمهوريات، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، بهدف تقاسم هذا الحق مع المؤتمر، وكسبتها، تبدو اليوم مطروحة على بساط البحث عن طريق وضعية تعطي كافة الصلاحيات للرئيس. وفي الوقت نفسه جُعل من صلاحيات رئيس الدولة كذلك ان يعين بنفسه اعضاء لجنة الرقابة الدستورية.

لا شك أن النقاش الذي احتدم داخل المؤتمر، اجبر غورباتشيف على التنازل بصدد بعض النقاط الحاسمة بالنسبة الى الجمهوريات، ولكن ليس حول كافة النقاط. كان هناك تنازلان، شديدا الاهمية للجمهوريات، يتعلقان بحالة الطوارىء وبلجنة الرقابة الدستورية. حيث تقرر أن الرئيس، لكي يعلن الاحكام العرفية او حالة الطوارىء، سيكون بحاجة الى موافقة سلطات الجمهورية المعنية بالقرار. فإن لم يتم التوصل الى اتفاق ميداني، يكون بامكان السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي - بأكثرية الثلثين - ان يسمح بذلك. وبالطريقة نفسها اضطر غورباتشيف الى التخلي عن حق الرئيس في تعيين اعضاء لجنة الرقابة الدستورية. وهكذا تم الاعتراف للجمهوريات من جديد، بما

كانت قد حصلت عليه في العام ١٩٨٨.

ومع هذا يبقى أن النظام الرئاسي - حتى وإن كان قد الحق بترتيبات اكثر توازناً - لم يسر في اتجاه الاتحاد الحقيقي الذي كان غورباتشيف قد تعهد بالسير به قدماً الى الأمام خلال زيارته لفيلينوس. وأقل من ذلك في اتجاه الكونفدرالية. لقد تبدى واضحاً أن هذه الرئاسة القوية انما هي وسيلة للمركزية. فكيف يمكن المصالحة بينها وبين « جمهوريات قوية »، وبينها وبين معاهدة للاتحاد تنص على وضعيات مختلفة باتت ضرورتها واضحة كل الوضوح؟

اذا كان السجال قد ارغم غورباتشيف على التخلي عن سلطة شبه شاملة، فإن انصاره بدوا في الوقت نفسه راضين، لأن ما كان مهماً بالنسبة اليهم، في المقام الأول، هو ألا يصار الى عزله من قبل خصوم التغيير، وان يظل بالامكان اتباع سياسة الاصلاحات. بيد أن منتقديه ادركوا بسرعة مدى التناقض القائم بين الخطاب اللامركزي والمنفتح على الأمم الذي كان غورباتشيف قد بدأ يتفوه به، وبين تلك المركزة للسلطات بين يديه. ولقد عبر بوريس يلتسين عن هذا الأمر بكل وضوح في معرض اشارته الى مدى عدم تلاؤم هذا الترتيب الزمني - اولا يتم توطيد السلطة الرئاسية، وبعد ذلك فقط تأتي اصلاحات الاتحاد - مع ضرورة تهدئة الأزمة في المحيط[٢٠]. موقف مماثل كان ذاك الذي سانده يوري افناسييف، الذي لا يمكن الاشتباه بأنه يعارض غورباتشيف بهدف تعزيز مطامحه الشخصية. قال افناسييف انه يتعين، في البداية، تغيير الدستور، وبعد ذلك فقط تأتي قضية الرئاسة. واعتبر ايضاً أن انتخاب الرئيس في مجتمع متعدد العروق يجب أن يتم عن طريق الاقتراع العام مباشرة. وإلا فإن الرئيس سيظل دائماً مفتقراً الى ثقة القوميات. وكانت محاججة متبصرة، خاصة وأن النظام الانتخابي الذي تم تبنيه في العام ١٩٨٨، كان قد ادى، كما كان منتظراً، الى زيادة عدد ممثلي جمهورية روسيا. فهذه الجمهورية اذا كان لها ٤٣٪ من النواب في السوفيات الاعلى القديم، فإن لها ٤٩٪ منهم في المؤتمر المنتخب في العام ١٩٨٩[٢١].

أما بالنسبة الى الليتوانيين فقد تبدى واضحاً أن تفحصاً عميقاً للسلطات المدرجة في المشروع الاولي، ستجعل من الأحكم لهم أن يبتعدوا عن الاتحاد، قبل أن يأتي رئيس قوي اكثر من اللازم فيعارض ذلك الابتعاد.

على الرغم من التردد الذي تم التعبير عنه، تم تبني النظام الرئاسي من قبل ١٨١٧ صوتاً مقابل ١٣٢ صوتاً عارضته، و٦١ صوتاً تغيبت. غير أن انتخاب غورباتشيف لهذا

المنصب الذي فصّل خصيصاً على قياسه، كان أقل مجداً، اذ انه حصل على ١٣٢٩ صوتاً، مقابل ٤٩٥ صوتاً ضده. أما النواب البلطيقيون فقد قاطعوا عملية الانتخاب التي قالوا انها لا تعنيهم على الاطلاق.

إن التعارض بين غورباتشيف والقوميات، سيبرز اكثر واكثر من خضم هذا المنعطف السياسي. ولقد فهم غورباتشيف هذا الأمر بحيث انه ما ان انتخب، حتى اكد وبكل وضوح في خطابه، انه يتعهد بالحفاظ على الوحدة السياسية لأراضي الدولة السوفياتية، وانه لا ينوي ابداً بالتالي ان يكون رئيس دولة مفككة الأوصال.

اذا كانت ليتوانيا قد تبنت، امام اختيار غورباتشيف هذا، موقفاً جذرياً، فإن الأمم السوفياتية الأخرى توافقت على الحكم عليه نفس الحكم. فأي ثقة يمكن محضها للخطابات التهديئية وللوعود التي يغدقها غورباتشيف بينما لا يكف، في الافعال، عن ترجيح كفة المركزية التوحيدية، والسلطوية للدولة السوفياتية، يشهد على ذلك اختياره للنظام الرئاسي؟ أن يتجه نحو الاصلاح، أن يتجه نحو ممارسة سلطته، امران لا ينازعه احد عليهما. ولكن السؤال الاساسي يظل قائماً: اي اصلاح هو الأكثر الحاحاً؟ اصلاح الاتحاد ام اصلاح الاقتصاد؟ والسلطات التي يعزوها غورباتشيف لنفسه، هل هي لازمة للشروع في اي تحرك؟ كان جواب الامم واضحاً: ان غورباتشيف يحكم على نفسه بالعجز، عبر تأجيله لعملية الاصلاح الاتحادية، مهما كان حجم سلطاته. إذ يتعين اولاً مصالحة الامم مع الاتحاد السوفياتي، عبر الغاء وضعية غير متساوية، كان غورباتشيف قد اعترف بنفسه، بمدى ما فيها من ظلم ومن كذب. هل يمكن لأحد أن يقر بأن الاتحاد غير موجود، ثم يؤجل اصلاحه الى ما لا نهاية له، من دون أن يحاسبه احد على هذا التناقض؟ ان ما ينقص غورباتشيف ليس السلطة بل الثقة، حسبما قال افناسييف خلال ذلك السجال. وذلكم ايضاً كان الخلاصة التي توصلت اليها الأمم. أما توطيد الرئاسة فقد سدد ضربة قاضية الى تلك الثقة التي كان غورباتشيف يطالب في فيلنيوس بأن يُمحضها، مطالبة مؤثرة.

ربما كانت الرئاسة تمثل بالنسبة اليه انتصاراً شخصياً كبيراً؛ ولكن في خضم التاريخ المضطرم للعلاقات بين المركز والمحيط، كان من الواضح أن توطيد تلك الرئاسة انما يشكل فرصة أخرى مفوّتة.. بل وأسوأ من هذا: يشكل ضربة مسددة الى الاتحاد. وشهادة جديدة على اصرار غورباتشيف بشكل غريب على اساءة تقدير خطورة الشرخ القومي.

قانون «اللا ـ انفصال»

ان استقلال ليتوانيا، الذي اعلن عشية تبني ما نظر اليه في المحيط على أنه قانون «رئاسة امبريالية»، ادى الى وضع الرئيس الجديد منذ البداية في مواجهة المسألة القومية. فهذه المرة لم يعد في وسعه أن يتجاهل الحاح هذه المسألة. فما العمل ازاء جمهورية قررت وحدها أن تمارس حقها في تقرير مصيرها؟ ان صمت النصوص. حيث أن الدستور والقوانين السوفياتية لا تنص في أية مادة منها على ترتيبات تتعلق بممارسة حق تقرير المصير. هذا الصمت يعطي الحق لليتوانيا حين تؤكد انها انما تتصرف بالتطابق مع القانون. ومن الواضح ان اسراع السلطة المركزية لسد تلك الثغرة الحقوقية، يتعارض بشكل ملفت، مع مسيرة خمس سنوات كانت قد تركت المسألة القومية تنمو على سجيتها.

منذ اللحظة التي بدأت فيها كلمة «استقلال» تسود في العام ١٩٨٩، في شتى الجمهوريات، راحت الصحافة تتحدث بشكل دوري عن ضرورة تحديد سبل الوصول الى الاستقلال. في فيلنيوس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، شدد غورباتشيف على أن الاستقلال لا يمكن له أن يتحقق وسط صمت النصوص التي، اكد عند ذلك على انها سوف تعدّل. ولكن، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، جاء برنامج العمل الخاص بالسوفيات الاعلى ليخلو من اي سجال حول هذا الموضوع؛ ولم يكن ثمة شيء يدل على أن قانوناً سوف يقترح ويتم تبنيه كيفما اتفق خلال تلك الدورة. ومن هنا فإن الاسراع المباغت الذي ادى الى التصويت على قانون الانفصال، في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٩٠، كان ملفتاً للنظر[٢٢]. ومن الضروري الاشارة الى هذا الاسراع؛ لأنه ربما كان هو الذي يفسر تبني نص غير ملائم على الاطلاق، يطال العلاقات بين المركز والمحيط، بل تبدى أقل ملاءمة من كافة القرارات التي اتخذت بعد ذلك.

هذا القانون المعنون «حول السيرورة المرتبطة بانفصال جمهورية عن الاتحاد» أطلق عليه فوراً، في الجمهوريات حيث يتواكب المرح في اغلب الاحيان مع الاحداث الخطيرة، اسم «قانون اللا ـ انفصال». وهو تعريف ثاقب النظر، دون شك. نصٌ غايته ايجاد سيرورة مزروعة بالافخاخ والعقبات، تحول الانفصال، الى مخاطرة حقيقية، وتجعله غير عملي بالنسبة الى جزء لا يستهان به من الجمهوريات السوفياتية.

عبر مواده العشرين، يأتي هذا النص ليغلق الدرب في وجه العديد من الآمال. ففي المقام الاول هناك نقطة الانطلاق الضرورية لأي مسيرة انفصالية: «الاستفتاء»، الذي يتعين ان يتقرر عن طريق السوفيات الاعلى للجمهورية المعنية، او بمبادرة من مواطنين يمثلون ما لا يقل عن عشرة في المائة من سكان الجمهورية. هذا الاستفتاء الذي يتم عن طريق الاقتراع السري، ينبغي ان ينظم خلال مهلة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر اعتباراً من اللحظة التي تتخذ فيها المبادرة. ثم لكي يمكن خوض مسيرة الانفصال، يتعين أن يعبر ثلثا الناخبين عن تأييدهم لاقتراح الانفصال. وانطلاقاً من هذه اللحظة تبدأ مرحلة انتقالية يجب ان تستمر خمس سنوات يتدخل الاتحاد السوفياتي خلالها. والسوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي، الذي يكون دوره، خلال المرحلة الأولى، مقتصراً على المراقبة، محكوماً بالسلبية إلا في حال حدوث نزاع خطير، يستعيد منذ اليوم التالي لاجراء الاستفتاء كافة صلاحياته. ويعود إليه أمر مراقبة شرعية الاستفتاء، فإن احتاج الأمر، يفرض اجراء استفتاء جديد خلال مهلة ثلاثة أشهر؛ وهو بعد ذلك يعرض النتائج على كافة الجمهوريات السوفياتية لكي تتولى التعليق عليها؛ ومن ثم ينقل النتائج والتعليقات امام مؤتمر نواب الشعب، الذي يتناقش حول الموضوع. وفقط عند نهاية هذه المسيرة، التي لم يحدد مداها الزمني، تبدأ الفترة الانتقالية المستمرة خمسة اعوام، بدايتها الحقيقية! وهذه الفترة تكون مكرسة لتسوية كافة المشاكل التي يطرحها الانفصال على بقية مناطق الاتحاد. مصالح اقتصادية، ومنشآت عسكرية ومصالح سوفياتية استراتيجية، حقوق الاشخاص الخ.. والحال أن المادة ١٥ في القانون تتحدث بوضوح عن وضعية المقيمين الأجانب في الجمهورية والذين يتعين عليهم ان يقرروا، عند لحظة الانفصال، ما اذا كانوا يريدون البقاء. في هذه الحالة تكون الجمهورية مجبرة على استقبالهم. واذا شاءوا الحصول على المواطنية فيها، تكون مجبرة على منحها لهم. واذا شاءوا الرحيل، فإن على الدولة المستقلة أن تمنحهم تعويضات تغطي الامتيازات التي فقدوها، وتكاليف توطينهم في مناطق أخرى. وعند نهاية هذه المسيرة كلها، يتعين على «المؤتمر» ان يعلن انفصال الجمهورية، اذا ما تمت تسوية كل الأمور. ان السجال البرلماني حول مشروع هذا القانون، اتى ليؤكد أن المسألة مسألة حصول تلقائي على حق الانفصال، لا مسألة موافقة تخضع للسجال.

للوهلة الأولى، اذن، تبدو المسيرة وكأنها لا تحمل سوى عيب واحد: هو بطؤها. ستة أشهر، على الأقل، لتنظيم الاستفتاء، اسابيع عديدة، او اشهر عديدة ليتم في كل

رجاء الاتحاد السوفياتي تنظيم عملية توزيع النتائج وجمع التعليقات، ثم خمسة اعوام لتسوية كافة المشكلات؛ والحال، أن السنوات الخمس تصبح ست سنوات على الأقل. بالنسبة الى الجمهوريات التي فرغ صبرها، تبدى هذا كله طويلاً. لكن هذه المهلة المطلوبة من أجل الانفصال عن الاتحاد السوفياتي ستتبدى لا شيء بالمقارنة مع الاشراك التي نصبت على طول الطريق.

الشرك الأول يتعلق بنسبة الثلثين المطلوبة لكي يمكن للاستفتاء أن يفتح الطريق امام عملية الانفصال. فالحال أن كافة الجمهوريات هي أبعد من أن تحتوي من السكان القوميين على عدد يمثل نسبة الثلثين من أصل عدد السكان الاجمالي؛ ومن الواضح أن الأقليات او الجاليات الروسية غير ميالة كثيراً لترجيح كفة الانفصال. واذا كانت تلكم هي حالة جمهوريات مثل اوكرانيا وبيلوروسيا واوزبكستان وتركمانيا وازربيجان وارمينيا وجيورجيا وليتوانيا، فإن الجمهوريات الست الأخرى، تجد نفسها في حالة ما دون الوصول الى نسبة الثلثين، مما يجعلها تواجه صعوبة جمة دون اقناع الجسم الانتخابي بالموافقة على مثل هذا المشروع (ولنتذكر هنا أن القانون الفرنسي حول حق تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة، لا يطلب اكثر من نسبة ٥٠٪ من المقترعين، مما يبدو عادلاً).

الأخطر من هذا، أن القانون يعطي للأقليات التي تتمتع بوضعية سياسية. جمهوريات واقاليم ذات حكم ذاتي، مناطق قومية - حق التصويت، خلال الاستفتاء، على حدة؛ بمعنى أن اصواتها يجب ان تؤخذ في الحسبان بطريقة متميزة. أي ان بإمكانها ليس فقط ان تصوت ضد الانفصال بل ايضاً ان تعبر عن مشروع خاص بها، كالانفصال داخل الانفصال الجمهوري مثلاً، ارتباطها المحتمل بالاتحاد السوفياتي. من الواضح في مثل هذه الحالة أن جمهورية ازربيجان، التي تخوض مسيرة انفصالية، سوف تخسر منطقة الكاراباخ من فورها؛ وعلى نفس الشاكلة سوف تخسر جيورجيا، منطقة ابخازيا... الخ. اذن، بالنسبة الى الجمهوريات المرشحة للانفصال، من الواضح أن هذا الاجراء سيكون شديد الردع. اضف الى هذا أنه في حال عدم المطالبة بالانفصال، فإن القانون المذكور لن يؤدي إلا الى تعميق الصراعات بين الجمهورية التي تعرف مدى الخطر الذي تشكله اقلياتها على احلامها الاستقلالية، وبين هذه الاقليات التي ستغرى بأن تسيء استخدام الصلاحيات التي يعطيها اياها القانون. ومما لا شك فيه ان ازربيجان، على سبيل المثال، لن يكون لديها عمل أكثر الحاحاً، في مثل هذه الحالة، من ارغام

أرمن الكاراباخ على ابداء الحد الأقصى من الدعة، غير ناظرة إلا الى وسائل التوصل الى هذا.

وبما ان هذا الاجراء لا ينطبق على الجمهوريات المتجانسة ادارياً، راح القانون يتوغل عميقاً في عملية استخدامه للأقليات. فالحال أن هذا القانون ينص على ان التصويت المنفصل سينطبق كذلك في المناطق التي تعيش فيها اقليات ليست لها وضعية سياسية خاصة، متجمعة في مناطق معينة. تلكم هي بشكل عام وضعية الروس. ولا يمكن لأية جمهورية أن تفلت من أحكام هذا النص. لأن القانون ينص ايضاً على أن لهذه الشعوب الغريبة عن الاقلية القومية، حق تقرير مصيرها، اسوة بالأقليات الممنوحة وضعية جغرافية؛ مما يستتبع، بالنسبة الى الجمهورية المنفصلة، خسائر جغرافية محتملة ستشكل، في العديد من الحالات، منغلقات ترتبط بدولة أخرى. بمعنى أن القانون يقترح على مسيرة الانفصال أن تعيد انتاج وضعية شبيهة بوضعية الكاراباخ! فأين هي الجمهورية التي سيكون من شأنها ان تجازف بمجابهة مثل هذه الفرضية بهدوء واتزان؟ وأين هي الجمهورية، الراغبة في الانفصال، التي لن تغرى - قبل الانخراط فيه - بأن تدفع الى خارج حدودها وبكافة الوسائل المتوفرة، تلك الاقليات التي سيكون من شأنها أن تهدد وحدة اراضيها؟

بيد أن هذه الاجراءات القاسية، ليست نهاية المحن التي تنتظر الجمهوريات المرشحة للانفصال. ففي خلال العام الأخير من الفترة الانتقالية، يكفي أن تشكك نسبة ١٠ في المائة من السكان بفضائل الانفصال، لكي تتمكن من فرض استفتاء جديد. في المقابل، اذا لم يجمع الاستفتاء ثلثي الاصوات على تأييد الانفصال، لن يكون بالامكان اللجوء اليه مجدداً إلا بعد عشرة اعوام. اجراء ظالم بالطبع، لكنه حكيم من وجهة نظر موسكو؛ حيث ان عودة الروس الى جمهوريتهم وتشتت الاندفاعات الديمغرافية، اذ يوديان بسرعة الى حدوث تبديل في تركيب سكان الجمهوريات التي لا يمكن لبعضها في العام ١٩٩٠ أن يجمع ثلثي الاصوات المطلوبين، سيسمحان لها بالتوصل الى هذه النسبة. اذن فها هي كافة الاحتياطات تتخذ لكي يظل الاستفتاء المفقود مفقوداً الى الأبد، ولكي يمكن للاستفتاء المكتسب أن يوضع موضع اعادة النظر.

اننا نرى، حين نحلل هذا النص الاكراهي، ان كل ما تنويه السلطة المركزية انما هو كسب الوقت في ليتوانيا.. ناهيك عن ان بيلوروسيا عمدت، منذ اليوم الذي اعلنت فيه ليتوانيا عن رغبتها الانفصالية، عمدت الى التحدث عن حقوقها في أراضي الدولة

المجاورة؛ ومثل هذا المطلب يمكنه بالطبع ان يستند ، من الآن فصاعداً، الى قانون الثالث من نيسان (ابريل)!

على الرغم من طابعه اللا انفصالي، او بسبب ذلك الطابع، تم التصويت في الغرفتين على ذلك القانون بأغلبية كبيرة؛ فقط ١٣ صوتاً اعلنت وقوفها ضده. ومن الواضح أن البلطيقيين لم يشاركوا يومها في التصويت على قانون، قالوا انه لا يعنيهم، طالما أنهم لم «يدخلوا» الاتحاد ابداً، ولا يمكنهم بالتالي ان ينفصلوا عنه. أما بالنسبة الى نواب الجمهوريات الأخرى فإن بإمكاننا أن نعزو موقفهم الى شيء من اللامبالاة؛ ان هذا القانون يتبدى من قلة القابلية للتطبيق، بحيث ان قلة من النواب أخذته على محمل الجد.

من الواضح أن ليتوانيا عمدت من فورها الى رفض هذا القانون، لأنها اعتبرته يتعارض مع تطلعاتها؛ ان ليتوانيا لا تشعر بنفسها معنية بهذا النص.. خاصة وانه يأتي متأخراً.

يبقى ان هذا القانون هو، دون ادنى شك، ثمرة لخطأ في الحكم. فهو باعتباره «قانوناً حول اللا انفصال» اعتبر في كافة الجمهوريات مجرد ذر للرماد في العيون، ولم ينظر اليه على انه ادراك واقعي للمسألة القومية. فهو اذ يضاف الى توطيد النظام الرئاسي، عزز من اعتقاد الجمهوريات بأن موسكو ليست مستعدة للتفاوض حول تفكيك عرى الاتحاد السوفياتي او تغييره. وتمخض الأمر عن مزيد من عدم الثقة... وتبدى هذا القانون عاجزاً إلا عن مفاقمة عداء مناطق المحيط ازاء موسكو.

خطأ ايضاً بالنظر الى انه يحمل بذور صراعات اخرى جديدة، حيث نراه يفاقم من حدة الانشقاقات بين العروق داخل الجمهوريات. مما لا شك فيه ان هذا الأمر كان وسيلة تتمسك بها موسكو من اجل ابعاد الخطر، لكن الخبرة المتراكمة منذ انتفاضات آلما ـ آتا، تشهد على أن القلاقل في المحيط تلقي بثقلها على الوضع في المركز، دون أن تساهم ايما مساهمة في تقويته.

خطأ، أخيراً، لأن هذا القانون غير قابل للتطبيق. ولقد عمدت ليتوانيا من فورها الى البرهنة على هذا الأمر. فحين حصل غورباتشيف على تعليق مؤقت لاعلان الاستقلال، تعهد بقيام مفاوضات سريعة حوله بين موسكو والجمهورية البلطيقية... ولم يعد أحد للحديث عن مهلة الخمسة اعوام. ان بإمكاننا هنا أن نفترض بأن هذا القانون لم يكن اكثر من شاشة دخان تسمح لغورباتشيف بتنظيم عملية رحيل ليتوانيا، من دون ان

يؤدي ذلك الى استثارة الاعتراضات من حوله. ومما لا شك فيه ان هذا النوع من الاستراتيجيات هو عملة رائجة. لكنها لا تكون فعالة إلا حين تكون السلطة التي يتمتع بها نظام سياسي ما سلطة حقيقية.. أما هنا، في هذه التراجعات المتتالية، فإن ما من احد يمكنه ان يقرأ سوى المزيد والمزيد من امارات الضعف. غورباتشيف لم تعد له اية سلطة على مناطق المحيط.. اما سلطاته الرئاسية الكبيرة فإنها لا تسمح له حتى بفرض ارادته، بأي شكل من الاشكال، لا على عمال المناجم المضربين، ولا على الفلاحين المترددين دون استئجار الاراضي، ولا حتى على ربات البيوت اللواتي يفرغن رفوف المخازن من محتوياتها... الخ. لقد سبق للجنرال ديغول أن اعطانا في الجزائر مثالاً على السياسة الملتبسة، التي تصنعها قرارات متتالية تؤدي في نهاية الأمر الى الاستقلال. ولكن تأملا للوضع عن كثب سيمكننا من ملاحظة الفارق بين الحالتين. فسلطة الجنرال ديغول كانت حقيقية، ولم يكن عليه أن يعالج سوى مسألة واحدة؛ كما ان قراراته في الجزائر لم يكن من شأنها ان تطال مصير اراض اخرى، لأن نزع الاستيطان الفرنسي هناك كان قد انجز عملياً. على العكس من هذا نلاحظ أن الخيارات التي اتبعتها السلطة السوفياتية في الدول البلطيقية اتت حبلى بالنتائج التي تطال المجموع كله، او على الأقل جزءاً كبيراً من ارجاء الامبراطورية. هنا، الى الوقت الضائع بسبب مهلة الخمسة اعوام، والى عدم الرغبة في اخذ المسألة القومية في الحسبان، تنضاف القرارات والنصوص التي لا يرغب احد في اعتبارها نهائية. أما في مناطق المحيط فإن الانطباع الذي ساد كان يقول بأن قادة موسكو انما يحلّون الارتجال محل العمل السياسي. على أي حال لو لم يكن الأمر متعلقاً إلا بالانفصال عن الامبراطورية، لكان للاتفهم من ناحية، وللشك من الناحية الأخرى، اهمية ضئيلة. لكن وجود الحيز المشترك، والمشكلات الانسانية، والترابط المتعاظم خلال عقود من الزمن، هو الذي يفرض على السلطة المركزية ضرورة البحث عن الصيغ الموصلة الى تعايش جديد، خارج اطار الانشقاقات.

المؤسسات لإنقاذ السلطة

ان التقدم السياسي المحرز في الاتحاد السوفياتي، حقيقة لا مراء فيها، على الرغم من التأخر الحاصل في عملية المعالجة الجدية لمشكلات الامبراطورية. وواحدة من سمات هذا التقدم، تكمن في أنه لم تعد توجد اليوم محظورات، الحظر كان في الماضي يطال،

مثلاً، المسألة القومية التي كان يصار دائماً الى انكار وجودها. اليوم نجد التفكير حول الأوضاع الأكثر تعقيداً، يتجاوز حلقة السلطة الضيقة ليغذي نقاشاً عاماً. وعلى هذا النحو نلاحظ كيف أن المسألة القومية، عهد بها خلال اشهر قليلة، الى ثلاث مؤسسات انشئت حديثاً، وستساهم على الارجح في اقتراح نظرات جديدة. مما لا شك فيه ان انشاء اللجان واللجان المفوضة، من كل الاشكال والالوان، يعتبر في العمل السياسي وسيلة رائجة تستخدم لكسب الوقت. ولكن في الاتحاد السوفياتي، حيث حدث للمجتمع ان استبعد مطولاً عن السلطة السياسية، من الواضح أن هذه اللجان هي التي تسمح باشراك نخبة غالباً ما كانت تقف خارج اطار أعيان النظام، في عملية التفكير، مما يجعل هذه النخبة قادرة من الآن وصاعداً على تأمين البدائل. فمثلاً في صفوف مؤتمر نواب الشعب، ثمة الآن حلقة من المثقفين هي التي تدفع، بلا هوادة، في طريق التغيير، وتطرح المسائل التي تربك الطبقة السياسية المتمسكة بالوضع القائم، وتشهد ـ كما كان الحال في تشيكوسلوفاكيا ـ على أن الاضافة التي تأتي بها الانتلجنسيا يمكنها ان تتبدى حاسمة في نهاية الأمر.

المولود الأول، بين تلك المؤسسات، كان «اللجنة الدائمة لسوفيات القوميات» المتخصصة في السياسة القومية وفي العلاقات بين العروق. هذه اللجنة التي يرأسها البيلوروسي تارازيفيتش تشكلت يوم كان مؤتمر نواب الشعب يعقد دورته الأولى، التي شهدت ـ كما سيقول غورباتشيف ـ سجالاً لم يطل اية مشكلة، أطول وأكثر حماساً، مما طال مسائل القوميات(٢٤).

ويجدر بنا هنا أن نتوقف عند واقع مهم: واقع وجود تمثيل للقوميات عادل الى حد كبير، او بالأحرى متوازن، داخل الهيئات الدائمة للبرلمان الجديد، وفي اللجان. حيث أن رئاسة سوفيات القوميات اسندت الى اوزبكي هو رفيق نيشانوف، ورئاسة اللجنة الدائمة الى بيلوروسي. والآن منذ اللحظة التي لم يعد فيها مجلس القوميات، كما كان حاله في الماضي، مجرد غرفة تسجيل تجتمع بضعة أيام كل عام، بل صار مجلساً دائماً يعمل ثمانية اشهر من اصل ١٢ شهراً، بات من الضروري الانتباه الى أن مسؤولية التفكير حول المسألة القومية تجمع الآن ممثلين لآسيا الوسطى التي يصعب دمجها، مع ممثلين لبيلوروسيا التي تشكل بالأحرى، عنصر استقرار داخل الامبراطورية.

والغريب في الأمر أن الحزب الشيوعي، وعلى غير عادته، ادرك بدوره ضرورة تكريس المزيد من الانتباه لمسألة انفجار النزعة القومية. وهكذا اسست لجنته المركزية

« دائرة للعلاقات بين الامم » يعمل فيها ، جنباً الى جنب ، ممثلون عن شتى القوميات . وفي داخل هذه الدائرة هناك ثلاثة اقسام - قسم الجمهوريات غير الروسية ، قسم روسيا ، قسم التصور المسبق - سيكون عليها أن تصل الى تفكير يتجاوز اطار العموميات . مما لا شك فيه ان اللجنة المركزية تستدير اليوم نحو البحث عن حلول اندماجية اكثر منها نحو البحث عن وسائل احداث تغيير جذري ، لكن تأسيس مثل هذه الدائرة يشهد بالفعل على أن المسألة القومية كفت ، حتى هنا ، عن أن تعتبر « لا قضية » .

إن الواقعية تسير قدماً بخطوات حثيثة . فالتركيبة الجديدة للمكتب السياسي ، التي تقررت ابان المؤتمر الثامن والعشرين ، خلال شهر تموز (يوليو) ١٩٩٠ ، تعطي وزنا اكبر للمسألة القومية داخل الحزب . كما ان واقع ان على المكتب السياسي ان يضم ، اجبارياً ، ممثلين عن « كافة » الجمهوريات ، هو قطيعة شاملة مع عملية رفض التمثيل الجمهوري ، التي كانت تميز هذه الهيئة خلال السنوات الأولى من العهد الغورباتشيفي . بيد أن هذا الوضع « شبه الاتحادي » للحزب يأتي في وقت يتفجر فيه هذا الأخير ، على غرار ما يحدث للدولة الاتحادية ، ويعمد فيه عدد من كبار اعيان الحزب الشيوعي الروسي الى تركه ، بما في ذلك بوريس يلتسين واناتولي سوبتشاك وغفريل بوبوف . أما في الجمهوريات فإن الجبهات الشعبية تحل لدى الرأي العام محل الاحزاب الشيوعية المحلية بوصفها هيئات سلطوية . وهذا ما يقول لنا ، دون أدنى ريب ، أن الوقت صار أكثر تأخراً من ان يسمح لانفتاح على القوميات يمارسه حزب يفقد مصداقيته ، بأن يكون له ادنى اثر على تطور تلك القوميات .

يوم ٦ نيسان (ابريل) تم اجتياز خطوة جديدة عبر انشاء « لجنة الدولة للمسائل القومية » التي كمنت مهمتها الاولى في اقتراح الحلول الملموسة للصراعات القائمة . وكان من بين اول ما قامت به ، اعادة الحقوق للأمم التي كان ستالين قد اقتلعها . وهكذا صار للتتار وللألمان ولشعب المسخص ، للمرة الاولى منذ العام ١٩٤٥ ، من يفاوضهم بصورة مستمرة . هنا نذكر أن « مجلس الاتحاد » هو بدوره هيئة جديدة ترتبط بعملية اقامة النظام الرئاسي في الاتحاد السوفياتي[٢٥] ؛ حيث أن على كافة مسؤولي الجمهوريات (على مستوى رئيس السوفيات الاعلى) أن يكونوا اعضاء في ذلك المجلس .

واخيراً نذكر أن ضم المجلس الرئاسي ، لكاتبين قوميين يمثل كل منهما شعبه تمثيلاً جيداً ، ويختلفان عن بعضهما البعض اختلافاً كبيراً ، وهما جنكيز ايتماتوف وفالنتين راسبوتين ، الأول ليبرالي متمسك بالاصلاحات ، والثاني روسي الهوى متشدد ومحافظ ،

يشهد هذا الضم على اهتمام الرئيس غورباتشيف الجديد، بالاستماع الى كافة التيارات وتمكينها من التعبير عن نفسها. وايتماتوف هو، اضافة الى هذا رئيس «اللجنة الدائمة لمجلس القوميات لشؤون الثقافة واللغة والتقاليد القومية وحماية التراث التاريخي». اما راسبوتين فإنه يريد لنفسه ان يكون، داخل المجلس الرئاسي، المدافع عن قضية تهز المحيط كله: قضية البيئة[٢٧]. ونذكر أخيراً أن الاوكراني غريغوري ريفنكو، الذي كان حتى العام ١٩٩٠، اميناً اول للحزب في منطقة كييف، كلف بصورة خاصة بالمسائل القومية داخل المجلس.

على هذا النحو اذن قامت ـ وهو أمر ادركناه بما فيه الكفاية ـ شبكة من المؤسسات، ومن مجموعات العمل تضم اشخاصاً آتين من جمهوريات يشكل مستقبل علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، واحداً من اول هموم كل واحد منهم، ولكل منهم خبرة مباشرة بتلك المطالب وبمشاكل مناطق المحيط، ينكبون الآن على العمل واضعين بشكل مشترك معرفتهم بالاوضاع الأكثر ضغطاً، وتطلعاتهم الخاصة. وبمعنى من المعاني يذكرنا هذا الازدهار المفاجيء للمجموعات المتخصصة في المسألة القومية، ببدايات السلطة السوفياتية وبمفوضية القوميات التي انشأها ستالين، وتم في داخلها صياغة النظام الفدرالي كله. هل هذا كله امارة على وجود رغبة في بحث مجمل وجوه المشكلة كما كان الأمر عند بداية سنوات العشرين؟ رغبة في صياغة اقتراحات لسياسة جديدة، بعيداً عن السجالات الكبرى التي تدور داخل الحزب والبرلمان؟ أم ان الأمر ليس اكثر من توفير «هيئات ذرائعية» تخفي حقيقة غياب المشاريع، والرغبة في اكتساب المزيد من الوقت؟

وحده المستقبل كفيل بايجاد اجوبة على هذه الاسئلة. ولكن كل الامور تفيد، ضمن اطار الثورة القومية التي تطبع الاتحاد السوفياتي اليوم، أنه من المشكوك فيه ان تكتفي هذه المجموعات بلعب دور الكومبارس. ان رجالاً من امثال ايتماتوف وراسبوتين صاروا اكثر تورطاً في السجال القومي، من أن يرضوا بأن يقتصر عملهم على وظيفة سلبية تسند اليهم. على اي حال، نلاحظ من كل ناحية، في الصحف التي تكرس لهذا الموضوع زوايا متخصصة وتنظم طاولات مستديرة، وفي المعاهد العلمية، تتدفق الاقتراحات كالمطر. بل وثمة خط عام بدأ يرتسم حتى: انه لن يكون في الامكان انقاذ اي شيء من الشراكة التي كانت تقوم بين شعوب الاتحاد السوفياتي، إلا شرط الاعتراف بالفوارق الجذرية في الثقافة، وفي مستوى النمو.. أي شرط القبول بابدال الصورة الاسطورية لـ «شعب سوفياتي» قائم موحد الشكل، بجماعة متعددة الاشكال

ومتنوعة يمكنها ان تجد مكانتها داخل «البيت المشترك» المتمتع ببنى شديدة المرونة.

ولماذا ليس بـ «وضعيات شراكة» مفتوحة امام اولئك الذين يحاولون مغامرة «البيت المشترك» كما امام اولئك الذين ستكون تجربة الاستقلال. وعلى الاتحاد السوفياتي ان يوافق اولاً عليها - قد اقنعتهم بأن الدول لا يمكنها ان تعيش الا متضامنة[٢٨]؟ شراكة؟ كونفدرالية تتألف من دول متساوية؟ الخ... ان الصيغ المقترحة عديدة. وكلها، او تقريباً كلها، تعطي لروسيا بدورها الحق في ان تشكل دولة مستقلة، وترى أن العنصر التوحيدي فيها ينبغي أن يكون مرناً ومتمايزاً، بما في ذلك من الناحية الجغرافية، فلتكن لروسيا عاصمتها.. ولتكن للكونفدرالية او للكومنولث الجديد عاصمتهايضا!.

ضمن اطار هذا التصور المستقبلي، من الواضح أن الاتحاد السوفياتي نفسه يمّحي قليلاً فقليلاً من الاذهان. والاستنتاج العام يقول لنا انه في اللحظة التي يخرج فيها المجتمع المدني من غيبوبته الطويلة، ويصبح الفاعل المميز في عملية التغيير، سيكون من غير المجدي تجاهل ان الجماعة العرقية - الثقافية، هي الاطار الطبيعي لكل مجتمع جدير بهذا الاسم، الاطار الذي تقوم فيه ضروب التضامن وتعبر عن نفسها.

هوامش الفصل العاشر

(١) مائدة مستديرة نشرتها «فوبروسي فيلوسوفي»، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨؛ مناقشات في «فيك XX اي مير» العدد ١٢، ١٩٨٨.
(٢) «فيك XX إي مير» مرجع مذكور، ص ١٠ الى ١٣.
(٣) «ازفستيا» ١٩٨٨/١٠/٢٢ (مشروع).
(٤) تقرير رئيس السوفيات الاعلى لاستونيا «سوفتسكايا استونيا» ١٩٨٨/١١/١٧.
(٥) «سوفتسكايا استونيا» نفس المصدر.
(٦) «ازفستيا» ١٩٨٨/١٢/٣ (النص النهائي).
(٧) بعد اعادة النظر في الدستور يوم ١٩٩٠/٣/١٤، صارت المادة ١٢٤.
(٨) «البرافدا» ١٩٨٨/١١/١٢ (نقاش حول «الاجتماع القومي»).
(٩) «ناسيونالنايا بوليتيكا بارتي في سوفرنيميي اوسلوفياه»، في «البرافدا» ١٩٨٩/٨/١٧؛ و«البرافدا» ١٩٨٩/٧/١٦.
(١٠) «ستيبن سفوبودي»، «اوغونيوك»، العدد ٣١، ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(١١) اللغة الروسية لا تحمل معنى آخر لكلمة سيادة غير SUVERINITET
(١٢) «البرافدا» ١٩٨٩/٨/١٩.
(١٣) «البرافدا» ١٩٨٩/٩/٢٠، الاجتماع؛ «البرافدا» ١٩٨٩/٩/٢٢ و١٩٨٩/٩/٢٤، ص ١
(١٤) «فيك XX إي مير»، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٠.
(١٥) حوار شخصي مع ج. تارازيفيتش في السوفيات الأعلى، ١٩٨٩/١١/٢.
(١٦) مشروع ابالكين نوقش من قبل السوفيات الاعلى عند نهاية العام ١٩٨٩. يرى ابالكين ان الاتحاد لا يمكنه ان يبقى دون الحفاظ على بعض خصوصية للاتحاد في بعض القطاعات الاساسية.
(١٧) «البرافدا» ١٩٩٠/٢/٦.
(١٨) موكسينوف (إ.) في «سوفتسكوي غوسوداستفو اي برافو» تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩.
(١٩) مشروع نشر في «البرافدا» ١٩٩٠/٣/٦؛ نص وافق عليه المؤتمر، في «البرافدا» ١٩٩٠/٣/١٦.
(٢٠) مؤتمر صحافي، باريس ١٩٩٠/٣/١١ (في مقر منشورات كالمان ـ ليفي). حوار في «آرغومنتي اي فاكتي» الرقم ٩، ١٩٩٠، ص ٤ «ايا فسي تاكي اوبتمست» حول الشقة راجع؛ بوبوف (ن.) في «اوغونيوك»، العدد ٧، ١٩٩٠، ص ٣ و٥.
(٢١) تقرير ب. جيداسبوف، رئيس لجنة التعديلات «ازفستيا» ١٩٨٩/٥/٢٦.
(٢٢) «البرافدا» ١٩٩٠/٤/٧.
(٢٣) «البرافدا» ٤ و٨ و١٩٨٩/٦/١٠.
(٢٤) «ازفستيا»، ١٩٨٩/٦/١٠، ص ٢.
(٢٥) المادة ١٢٧ ـ ٤ من قانون ١٤ آذار (مارس) ١٩٩٠.
(٢٦) تركيب المجلس الرئاسي، «ازفستيا» ١٩٩٠/٣/٢٥، ص ١.
(٢٧) «ليتراتورنايا غازيتا» العدد ١٤، ١٩٩٠، ص ١.
(٢٨) تاديفوزيان في «كوميونيست» العدد ٦، ١٩٩٠.

الفصل الحادي عشر

شعب جديد: «الاشخاص المقتلعون»

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر في اوروبا شعب جديد. شعب اعطي صفة كانت لا تزال جديدة من نوعها يومذاك، غير ان استخدامها كان في طريقه لأن يكون من دون نهاية: صفة «الاشخاص المقتلعين». لاستقبال هؤلاء، تم يومها تأسيس المعسكرات. الملاجىء، كما تم انشاء المؤسسات بهدف تنظيم عيشهم. وهذه الظاهرة سرعان ما عمت اجزاء اعرض من العالم، من الفلسطينيين الذين لم تشأ الدول العربية المجاورة توطينهم، الى شعوب الهند الصينية التي ركّزت في معسكرات تايلندا، او هربت عبر مراكب اتاحتها لها الصدفة والحظ الحسن.

بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي لم يتعلق الأمر بفئة بشرية مجهولة. فالحال أن ستالين كان قد احدث تغييراً في مجتمع بلده، عبر نقل الناس واقتلاعهم: فلاحون رمي بهم على طرقات مهجورة تقود الى ورش عمل غير انسانية، شعب لا يعد ولا يحصى ولا يحمل اسماً رمي في الغولاغ، ثم بعد ذلك شعوب نقلت عن بكرة ابيها. ولكن، في ذلك الزمن حين كان الاتحاد السوفياتي كله قد اضحى معسكر حشد فسيح، وصار شعبه شعباً من الاشخاص المقتلعين، كان ذلك الوضع ثمرة استراتيجية مقصودة. استراتيجية كانت تقوم على تحطيم المجتمع عبر تحريك اهله. تحريك جغرافي، انشاء وضعيات جديدة، احتلالات... الخ. بالتواكب مع اعمال ارهاب ترافقت مع عجز كلي عن تصور مستقبل المصائر الفردية... وكل ذلك بهدف النهوض بمجتمع المستقبل.

واليوم، في اللحظة التي يتفتت فيها الاتحاد السوفياتي، يحدث له كما يحدث دائماً لكل امبراطورية ايام تصفيتها، يحدث له أن يتجابه مجدداً. ولكن الأمر لم يكن هذه المرة نتيجة مخطط مقصود. مع مشكلة الاشخاص المقتلعين. مشكلة بالغة التعقيد تمس فئات متنوعة من الافراد. ومعضلة يزيد من مأساويتها أن مصير الاشخاص المقتلعين يجب أن يسوى داخل اطار الحيز السوفياتي، في وقت يغوص فيه البلد كله في وهدة

التفتت والفوضى والشح .

ذوو «الاقدام السوداء» كم عددهم؟

الجماعة الاولى المعنية بمشكلة الاقتلاعات المفروضة، هي الجماعة التي تتألف من الروس والاوكرانيين الذين وزعتهم السلطة السوفياتية طوال عقود من السنين في كافة ارجاء الامبراطورية لكي يساهموا هناك في دمج شعوب كانت شديدة البعد عن المركز بحيث يصعب اقناعها، طواعية، بالقبول بتوجهات هذا المركز. ان هؤلاء الروس والاوكرانيين الذين ينحون اليوم، على الصعيد السوفياتي، الى الانفصال عن بعضهم البعض، ينظر اليهم في المحيط - كما نظر اليهم دائماً - على انهم اعضاء جماعة واحدة هي الجماعة الروسية. صحيح ان ستالين ثم خلفاؤه، كانوا منذ الحرب العالمية الثانية، قد خصوا الاوكرانيين بوضعية خاصة، هي وضعية «الأخ الأكبر الثاني»، مشاطرينهم مهمة توسيع دائرة الرقابة المركزية والثقافة السياسية المشتركة، لتشمل المحيط. والحال أن هذا الوجود المكثف لأجانب مكلفين بتمثيل المركز في الجمهوريات، بعد أن تم تحمله بصمت لفترة من الزمن طويلة، كان قد صار واحداً من أولى عناصر الخلاف بين موسكو والمحيط خلال سنوات السبعين. منذ ذلك الحين راحت الاصوات. اصوات المثقفين ومنظماتهم. ترتفع ضد سياسة التوطين الروسية، المشجوبة باعتبارها مساً بسيادة الجمهوريات. والحجج التي استخدمت ضد سياسة التلاقح هذه بين الشعوب، جعلت هدفها، حيناً ما تمارسه السلطة السياسية من رقابة سياسية مركزية، وحيناً ما ينتج عن ذلك من تحطيم لوحدة الأمم الثقافية، واحياناً ما يسود من مصادرة الاجانب لكافة مراكز المسؤولية والوظائف الموصوفة، او ذات الاجور الجيدة[1]. وعند نهاية سنوات السبعين راحت تلك الاتهامات تتحدد: ان الترويس الممنهج، والهيمنة على كافة الوظائف المسماة «تقنية» او «حديثة»، يؤديان الى التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية التي تفرض على الشعوب المؤطرة على هذا النحو.

قبل ذلك بعشرين عاماً كان خروتشوف قد اعلن أن الحركية البشرية ضمن الحيز السوفياتي، إن هي إلا واقع تم اكتسابه بشكل طوعي وقاد الى محو كافة الفوارق والاحكام المسبقة بين الامم[2]. ولكن بين احصاء وآخر، كان يلاحظ بالأحرى أن تشتت الروس والاوكرانيين عبر الاراضي السوفياتية، انما يعزلهم، ويغذي التناحرات

القومية المتعاظمة. وحتى لو كانت سياسة السلطة المركزية في هذا المجال، لم تشهد أي تبديل خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، فإن الروس والاوكرانيين استخلصوا من تلقائهم دروس العداء المتصاعد حيالهم، وراحوا ينتقلون من المناطق التي باتت حياتهم فيها صعبة، الى مناطق وجدوا ان اقامتهم فيها اكثر فائدة لهم. وهكذا نلاحظ أن عمليات انتقال الروس، من جمهورية الى أخرى، خلال الفترة بين ١٩٥٩ و١٩٨٩ تبدو من الاهمية بمكان بحيث تستأهل أن يتم جمعها وتحليلها (والارقام المتعلقة بالاوكرانيين تماثلها نسبياً على أي حال).

الجمهورية	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩
روسيا	٨٣,٣	٨٢,٨	٨٢,٦	٨١,٣
اوكرانيا	١٦,٩	١٩,٤	٢١,١	٢١,٩
بيلوروسيا	٨,٢	١٠,٤	١١,٩	١٣,١
مولدافيا	١٠,٢	١١,٦	١٢,٨	١٢,٩
ليتوانيا	٨,٥	٨,٦	٨,٩	٩,٣
ليتونيا	٢٦,٤	٢٩,٨	٣٢,٨	٣٣,٨
استونيا	٢٠,١	٢٤,٧	٧٩,٩	٣٠,٣
جيورجيا	١٠,١	٨,٥	٧,٤	٦,٢
ازربيجان	١٣,٦	١٠	٧,٩	٥,٦
ارمينيا	٣,٢	٢,٧	٢,٣	١,٦
كازاخستان	٤٢,٧	٤٢,٤	٤٠,٨	٣٧,٦
قرخيزيا	٣٠,٢	٢٩,٢	٢٥,٩	٢١,٤
اوزبكستان	١٣,٥	١٢,٥	١٠,٨	٨,٣
طادجكستان	١٣,٣	١١,٩	١٠,٤	٧,٦
تركمانستان	١٧,٣	١٤,٥	١٢,٦	٩,٥

نسبة الروس بين سكان كل جمهورية على حدة

جدول ثري بالمعلومات[٢]: فهو يفيدنا مثلاً أن نسبة عدد الروس قد انخفضت بصورة منتظمة في روسيا، بسبب حركة الروس نحو الخارج التي تفرغ الجمهورية من افراد الجماعة صاحبة القومية الرئيسية، لصالح قوميات أخرى استقرت فيها. والحال أن

هذا التقهقر لعدد الروس في وطنهم، لم تكن مساهمته ضئيلة في تغذية استيائهم، وفي اعطائهم، مع مرور الوقت، حججاً تتمسك بها الحركات الوطنية التي تنادي بانطواء الروس على اراضيهم[٤].

مقابل هذا لم يكف عدد الروس عن التزايد، نسبياً وغالباً بالعدد الحقيقي، في جمهوريتيين سلافيتين اخريين هما بيلوروسيا واوكرانيا، كما في مولدافيا وفي الجمهوريات البلطيقية الثلاث. هذا بينما يتراجع عدد المقيمين الروس في كافة ارجاء القوقاز، مسيحية كانت او غير مسيحية، كما في مناطق المحيط الاسلامية.

ضمن هذه الأوضاع لن يكون من المدهش أن نلاحظ كيف أن معطيات احصاء العام ١٩٨٩ المتعلق بحركة الهجرة الداخلية في الاتحاد السوفياتي، والتي تأخرت الاجهزة المركزية للاحصاء في الكشف عنها، اعلنت قبل ذلك بثلاثة أشهر في استونيا[٥]. ففي حقبة المجابهة القومية المفتوحة، يمكننا ان نفهم كيف ان الاستونيين رغبوا في تعزيز ملفهم عبر التركيز على بديهية من الواضح انها مربكة للسلطة المركزية؛ بديهية تتعلق بالعدد المتصاعد للروس في الجمهورية الأستونية. ففي العام ١٩٥٩ كان الروس لا يشكلون سوى نسبة الخمس بين سكان استونيا، وبعد ذلك بثلاثين عاماً، صارت نسبتهم تقارب الثلث. فهل ثمة من مبرر افضل من هذا يعطي للاستونيين الحق في ان يرغبوا بإغلاق حدودهم في وجه كل هجرة، وبجعل انفسهم سادة سياسة الاسكان في بلدهم؟

مع مرور السنوات، تصاعدت وتيرة رحيل الروس من القوقاز ومن آسيا الوسطى. وهذه الوتيرة انما تأتي لتترجم تصاعد المشاعر المعادية للروس في تلك الجمهوريات. لكن الروس حين يبارحون أماكن معادية لهم، فإنهم لا يعودون مع ذلك الى وطنهم الروسي. حين يقيض لهم ذلك نراهم يتمركزون في الدول البلطيقية حيث يزيد مستوى العيش كثيراً عنه في روسيا الوسطى، وحيث تجتذبهم بشكل لا يقاوم، امكانية الحصول على البضائع الاستهلاكية التي تضعهم في صلب الاسواق الغربية (الثياب والأثاث، الادوات المنزلية والتكنولوجيا المتطورة). في الدول البلطيقية يخامر الروسي شعور بأنه قد بارح فعلاً حدود وطنه... بيد انه يجد نفسه وسط بيئة انسانية تبدو له أقل ابتعاداً عن بيئته، من تلك التي عرفها في المناطق الاسلامية.

من الجليّ أن التراكض نحو الجزء الغربي من الاتحاد السوفياتي تم بصورة تلقائية. وفي اوكرانيا وبيلوروسيا، جاء الحضور الروسي ليخفي، لزمن، تلك الكارثة الديمغرافية التي تعيشها هاتان الجمهوريتان حتى من قبل اندلاع قضية تشيرنوبيل، والتي عادت

وتزايدت حدة من بعدها[٦]. ولئن كان القوقازيون وشعوب آسيا الوسطى متفقين اليوم في تفكيرهم بأن ثمة كثيراً جداً من الروس في بلادهم، وان هؤلاء لا يرحلون بسرعة كافية، فإنهم يعلمون ايضاً ان هذه الحركة لا رجوع عنها، وانه يكفيهم ان يشددوا من الضغط - عمليات اغاظة متواصلة، تظاهرات معادية - حتى يتشجع الروس على الفرار. لكن المسألة تختلف اختلافاً بيّناً في البلدان البلطيقية، في اوكرانيا، ولاسيما في بلاد البلطيقيين؛ فاذا كان هؤلاء لا يرغبون في ان يغرقوا في بحر الروس، وتلكم هي الوضعية بالفعل في ليتونيا، فإنه يتعين عليهم، بشكل او بآخر، أن يغلقوا حدودهم في وجه التدفق الروسي.

في مواجهة اندفاعة المهاجرين هذه، والتي ظلت السلطة المركزية تشجع عليها حتى الآن، من المؤكد ان القوانين وحدها لا تكفي. فمنذ البداية يتضح انه من الأليم جداً التصويت على نصوص تستهدف التقليص من عدد الروس أو من حقوقهم، في اية منطقة يكثر فيها عددهم. من هنا فإن ما تخوضه الدول البلطيقية الآن، انما هو سباق حقيقي ضد الوقت يستهدف وقف هذا الغزو قبل أن يصبح اكثر ثقلاً مما هو الآن، ويؤدي بالتالي الى تبديل التوزع السكاني في الجمهورية، وقدرة هذه الأخيرة على التصرف بشكل يتلاءم وسيادتها.

كذلك فإن الاستقلال المعلن استهدف ايضاً حماية الجمهوريات ضد المهجرين الروس. ولكن، منذ اللحظة التي يتحقق فيها هذا الاستقلال، سوف يتبدى بوضوح ان الروس كثيرو العدد، وكثيرو التجانس في بعض المناطق مما سيستدعي ليس فقط تثبيت عددهم، بل تقليصه ايضاً.

إن الروس الذين يجدون انفسهم مطرودين من البلدان الاسلامية حيث باتت حياتهم هناك غير محتملة، يجدون انفسهم كذلك مطرودين بنفس القدر من الجمهوريات التي كانوا يحبون أن يبقوا فيها. وهكذا بات عليهم ان يجابهوا في كافة الأماكن عداءً من شأنه، على المدى البعيد، أن يؤدي الى حدوث صراعات عنيفة، او الى رحيلهم بكثافة. فالقوميات صاحبة الحق في جمهورياتها تنوي من الآن وصاعداً استعادة السيطرة على حياتها السياسية والادارية.. مما يعني ان أعيان النظام الروس لم يعودوا قادرين على البقاء هناك. والجمهوريات تطالب لمواطنيها بشغل الوظائف الموصوفة. فإذا كان البدلاء قليلين في آسيا الوسطى، واذا كان عدد من المراكز التي يتركها الروس قد بقي خالياً فيما تتزايد معدلات البطالة، فإن البدلاء في البلدان البلطيقية وفي جيورجيا

وارمينيا كثيرون، بمعنى ان رحيل الروس من هذه البلدان يأتي ايضاً على شكل استجابة لتطلعات اقتصادية حقيقية. واخيراً نلاحظ أنه في كل مكان يفضل الروس أن يبقوا فيه، يجدون من يطالبهم بأن يتخلوا عن اظهار هويتهم الثقافية وأن يقبلوا بالغرق في الاطار اللغوي للجمهوريات التي باتت ترغب في ان يكون ثمة تجانس في داخلها. فكيف سيمكن للروس، المعتادين على العيش منغلقين على ذواتهم، تحت حماية السلطة المركزية التي يشعرون انهم ممثلوها في البعيد، حيث يحملون معهم لغتهم وعاداتهم وتصرفاتهم، كيف سيمكن لهم أن يتأقلموا مع مجتمعات لن تتسامح معهم بعد الآن إلا اذا تخلوا عن كل مظهر من مظاهر روسيتهم؟ هل بإمكانهم، يا ترى، ان يرضوا بأن يكونوا مُستَعمَرين من قبل من كانوا هم يَستعمِرونهم؟

مثلما حدث لكثيرين من قبلهم، من المؤكد ان الروس سوف يُكرهون بسرعة على استخلاص دروس نهاية الامبراطورية، مهما ستكون اشكال التعاون التي ستحل محلها.

والحال أن شعب «ذوي الأقدام السوداء» الذي يتنامى عدده عاماً بعد عام، بات كبير العدد الآن: ٣٤٠,٠٠٠,١١ في اوكرانيا، ٣٤١,٠٥٥,١ في بيلوروسيا، ١٧٩,٦٥٢,١ في اوزبكستان، ٢٢٦,٠٠٠,٦ في كازاخستان، ٣٣٩,٠٠٠ في جيورجيا، ٣٩٢,٠٠٠ في ازربيجان، ٥١,٥٠٠ في ارمينيا، ٤٧٤,٨١٥ في استونيا، ٥٩٧,٣٤٣ في ليتوانيا، ٩٠٥,٥١٥ في ليتونيا، ٥٦٠,٠٠٠ في مولدافيا، ٣٨٦,٦٣٠ في طادجكستان، ٩١٦,٥٤٣ في قرخيزيا، و٣٣٤,٤٧٧ في تركمانستان(٧). أي اكثر من خمسة وعشرين مليون شخص ينضافون الى اولئك الذين سبق لهم ان رحلوا من دون أن يتمكنوا من العثور على ملجأ لهم في جمهورية غير جمهوريتهم. فإذا تذكرنا ايضاً ان ثمة أكثر من سبعة ملايين اوكراني يعيشون خارج حدودهم، على شكل جاليات متلاحمة في كازاخستان واوزبكستان وقرخيزيا، ناهيك عن اولئك المقيمين في الجمهوريتين السلافيتين الاخريين وفي مولدافيا، يمكننا ان نقدر عدد الاشخاص الذين يمكن لهم ان يصبحوا من المقتلعين، بما يقارب الثلاثين مليون نسمة. ويكفي الآن ان تغلق جمهوريات الجنوب ابوابها دون السلافيين، ليفرض المنفى نفسه عليهم بعنف وقسوة.

الشعوب تبحث عن ارض

كذلك نلاحظ ان الشعوب التي كان ستالين قد اقتلعها من ديارها، لم يعد لها من مكان في مواطن المنفى التي فرض عليها أن تعيش فيها؛ ولكن في الوقت نفسه نلاحظ

أن عودتها الى بلادها الاصلية تصطدم بالعديد من العقبات. فتتار القرم، الذين يرغبون رغبة حادة في العودة الى ارض اجدادهم يصطدمون بمعارضة الاوكرانيين الذين كانت اراضي التتار قد منحت لهم عقب رحيل هؤلاء. في هذه المناطق تم في الماضي محو كل اثر من آثار الحياة التتارية؛ فأسماء الأماكن اختفت، كما دمرت المباني العامة، والمنازل في اغلب الاحيان. ولكن رغم هذا فهاهم التتار يشنون المحاولة اثر المحاولة، ولئن كانت موسكو قد رفضت على الدوام الانصات لهم، فإن لا شيء يضمن الآن ألا يقوم الاوزبكيون والكازاخيون، الذين يؤوون على التوالي ٤٦٧,٠٠٠ و٣٢٧,٨٧١ تتارياً، في فورة تعصب بارغامهم يوماً على الفرار نحو الاماكن الجديدة التي سوف يكونون فيها، مرة اخرى، منفيين... وذلك لأن الاوكراني، في ساعة الاستقلالات هذه، لا ينوي بأي حال من الاحوال التنازل عن أي شبر من ارضه[٨].

بعد الانتفاضات الراهنة التي شهدتها فرغانة[٩]، من المعروف ان حركة رعب استولت على كافة السكان غير الاوزبكيين الذين يعيشون في تلك المنطقة، أما الصحافة السوفياتية التي بدأت تتابع عن كثب، حركات الهجرة المرتبطة باعمال العنف، فلقد كشفت عن ان المرشحين للرحيل يتزاحمون على طرق المواصلات، جاعلين عمليات الانتقال مستحيلة الحدوث تقريباً خلال فترة من الوقت سريعة[١٠]. صحيح انه من المغامرة للمرء في الاتحاد السوفياتي أن ينتقل مع كل ما يملك من اثاث، ولكن في مناخ الخوف المستتب، تكثر الشكاوى من جراء الشروط الكارثية التي تتواكب مع هذا النوع من الهجرة. ولكن الى اين المفر؟ بالنسبة الى بعض الشعوب، الجواب صعب. ان بامكان الروس؛ إن اقتضى الامر، الاقامة في روسيا. ولكن في القوقاز التي كانت مهدهم ومهد أبائهم واجدادهم، لا يريد احد أن يسمع شيئاً عن القوقازيين المنفيين.

حالة أخرى بالغة التعقيد هي حالة الألمان. فمنذ اللحظة التي صارت فيها المانيا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي شريكة سياسية واقتصادية من الدرجة الأولى، تسعى السلطات لاعطاء الجالية الألمانية المقيمة في كازاخستان منطقة خاصة بها. ان ضفاف الفولغا، التي طردوا منها ذات يوم، لا تجتذب الألمان السوفيات. وهؤلاء كانوا على أي حال قد خلقوا لأنفسهم مناطق عيش مشترك في آسيا الوسطى. لكنهم، حتى وإن كانوا لا يستثيرون عداء السكان، فإنهم يجابهون وضعية تبدي فيها كازاخستان رغبتها في عدم التنازل عن أي منطقة ادارية لأية مجموعة غير كازاخية. فهل سيتوجب يا ترى، من أجل تسوية هذه المشكلة دفع أكثر من ٩٠٠ ألف الماني نحو المنفى او الاقتلاع؟

وما العمل اذن بأولئك الذين تجمعوا داخل جمهورية روسيا ويبدو عددهم كبيراً هم ايضا[١١]؟ ان فكرة اعطائهم منطقة كالينينغراد (كونيغسبرغ) تبدو في الوقت الحاضر غير جدية على أي حال.

أما اليهود فإنهم لم يتوقفوا عن مغادرة الاتحاد السوفياتي، منذ اللحظة التي فتحت فيها الحدود في وجوههم.. حيث نلاحظ أن عددهم يتضاءل بين احصاء وآخر. وفي العام ١٩٨٩ خاصة كان تناقص عددهم ملفتاً، حيث لم يعد يزيد عن ١,٣٧٦,٩١٠ اشخاص، هم الذين كان يتراوح عددهم بين مليونين ونصف المليون وثلاثة ملايين قبل ثلاثين سنة[١٢]. ومن الواضح ان هجرتهم تتزايد لسبب آخر غير افتقارهم الى ارض خاصة بهم. فـ « الجمهورية اليهودية ذات الحكم الذاتي » ـ هكذا باتت تسمى في المجموعات الاحصائية ـ ربما كانت المثال الأكثر عبثية على التسميات الجغرافية السوفياتية. اذ في الوقت الذي يرتفع فيه عدد سكان هذه الجمهورية بنسب تفوق معدل الارتفاع السكاني العام في الاتحاد السوفياتي، نلاحظ ان عدد اليهود فيها لم يكن يزيد في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، عن ٨٨٨٧ نسمة من اصل مجموع عدد السكان البالغ ٢١٤,٠٠٠ نسمة، ومن المرجح انهم في طريقهم الآن للاختفاء نهائياً من هذه المنطقة الجغرافية التي تواصل حمل اسمهم[١٣]....

بين وضعية الشعوب الدينامية، كالشعب التتاري الذي يستشرس في مطالبته بالعودة الى مسقط رأسه وبحقه في التمتع في اراضيه هذه باستقلاله الثقافي والسياسي، ووضعية اليهود الذين تخصص لهم اراض خاصة بهم، لكنهم يهجرونها نهائياً، يشير التناقض المدهش الى ضرورة اعادة النظر جذرياً وسريعاً في الخارطة العرقية ـ الادارية للاتحاد السوفياتي.

في انتظار ذلك يتزايد عدد المرشحين للاقتلاع او المرشحين للهجرة خارج الاتحاد السوفياتي، من تلك الشعوب التي تضيف مزيداً من القلق الى القلق العام، ومزيداً من الصعوبات الى الصعوبات المادية التي يعاني منها الاشخاص المقتلعون، او اولئك الذين يستعدون للرحيل.

وثمة أخيراً فئة من السوفياتيين صير الى وقف او لجم اقتلاعها، وذلك لأن السلطة لم تكن بقادرة ابداً على مجابهة الحقيقة: هذه الفئة هي فئة السكان الذين يعيشون في المناطق التي ملأها انفجار تشيرنوبيل بالاشعاعات النووية[١٤]. فالحال أن رقعة الاراضي المصابة، في اوكرانيا وفي بيلوروسيا، تتجاوز ومن بعيد كل ما جرى الحديث عنه؛ أما

الاعتراف بالحقيقة فإن من شأنه أن يؤدي الى فتح ملف جديد للاشخاص المقتلعين. مما لا ريب فيه ان الاوكرانيين والبيلوروسيين هم من السوفياتيين الذين يمكن اعادة توطينهم في جمهوريتهم نفسها، وهم بالتالي غير كفيلين بمدّ لائحة اللاجئين الذين لا يعرفون الى أين الذهاب، وتنوي كافة الجمهوريات غلق ابوابها في وجوههم. ولكن بمقدار ما تحل الحقيقة محل الأكاذيب، بمقدار ما تعترف السلطة بوجود مناطق جديدة لم تعد صالحة لاقامة السكان، يزداد هؤلاء امعاناً في ابداء الرغبة بالرحيل بعيداً.. وهم باتوا يشتبهون في ان كافة اراضي جمهوريتهم صارت خطرة الى الأبد. والحال أن الحقائق الجزئية، التي تُسرّب بالقطارة من اجل تفادي حدوث رعب عام، ومن أجل السيطرة على تحركات السكان، اسفرت في نهاية الامر عن مفعول عكسي، مما يجعلها قادرة بقوة على مفاقمة الهجرة مفاقمة كبيرة، بالنسبة الى السكان من أهل الجمهوريتين اللتين طالهما انفجار تشيرنوبيل.

ما العمل بالاشخاص المقتلعين؟

منذ اللحظة التي دفعت فيها الحرب الأهلية في القوقاز، الروس المرعوبين الى الفرار - وكذلك فعلت بالأرمن والازريين - ، اصبحت هذه المشكلة مشكلة عامة واستنفرت انتباه الرأي العام وقد وعى انه انما يعيش الآن بداية حركة هجرة ضخمة. وتكاثرت المقالات الصحفية التي راحت تطرح مشكلة اللاجئين المباشرة، طرحاً ملموساً(١٥). لكنها، بصورة خاصة، راحت تتساءل حول قدرة البلد على أن يجابه، في مستقبل قريب، مشكلة اكثر عمومية هي مشكلة توطين ملايين السوفياتيين خارج مناطق عيشهم الاصلية.

لقد تبدى المستقبل على المدى القصير مقلقاً بالنسبة الى السوفياتيين الذين راحوا يكتشفون عجز السلطات العامة عن تأمين حد أدنى من الاستقبال لاولئك الذين طردتهم الحرب الى خارج ديارهم من دون ان تسمح لهم بالاعداد لرحيلهم. لقد تبدى أن لاجئي القوقاز، الذين صاروا يعيشون تحت الخيام أو في الثكنات العسكرية، ويتلقى الواحد منهم عوناً هزيلاً يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ روبل لسد حاجاته الأكثر الحاحاً، تبدى انهم في الواقع قد تركوا تماماً لمصيرهم، لا يعيشون إلا بفضل العون الذي راح يقدمه لهم سكان المناطق المجاورة(١٦). وتشهد رسائل القراء الموجهة الى الصحف، في نفس الوقت، على يأس اللاجئين المادي، وعلى عجز السلطات العامة عن مجابهة

تدفقهم، كما تشهد على الموقف الملتبس الذي وقفه اولئك الذين استقبلوهم[١٧]: شفقة عفوية في مرحلة اولى، ثم بعد ذلك خوف بالنسبة الى المستقبل، حيث أن الحياة الصعبة التي تعيشها المدن السوفياتية الكبرى سوف تزداد تعقيداً على تعقيد اذا ما حدث لعدد سكانها ان ازداد بشكل مفاجيء.

على المدى الطويل تبدت المشكلة غير قابلة لأي حل تقريباً، كما تبدى ان من شأنها أن تسفر عن صراعات خطيرة. فاللاجئون الذين يهربون من العنف، والروس المتوطنون في المحيط والذين سيتوجب عليهم، بنسب لا تزال مجهولة، ان يهجروا ذلك المحيط عبر موجات متعاقبة، يأتون في اغلب الاحيان الى المدن الكبرى حيث تبدو شروط العيش سهلة نسبياً. انهم اذ اجبروا على الرحيل، يودون استعادة حياة مشابهة لحياتهم القديمة في وطنهم الأم. وهم على اي حال يخامرهم شعور بأن لهم في رقبة هذا الوطن ديناً مستحقاً. اترى افلم يكونوا هم الذين مثلوه في مناطق الاطراف؟ افلم يقوموا بتأمين استمرارية النظام فيها؟ لذلك فإنهم يتوقعون أن يتمكنوا من الاستيطان في المدن الروسية الكبرى، ويا حبذا لو كان ذلك في موسكو، ولكنهم بعد ان استقبلوا استقبالاً سيئاً اثر فرارهم المتسرع، وجدوا انفسهم مدعوين، في المستقبل، الى الذهاب هناك حيث تضاؤل عدد السكان يلجم التنمية[١٨]: الى سيبيريا، الى الاورال، أي الى المناطق التي تمكن مناخها وشروط العيش فيها من ردع المرشحين للإقتلاع بصورة دائمة. ان المرتبات المرتفعة التي تدفع هناك، وشروط الاسكان التي تبدو احياناً افضل منها في المناطق الأخرى، لم تكن ابداً بكافية لاجتذاب سكان دائمين الى هذه المناطق. والآن ها هي السلطة تأمل، من جديد، في ان تتمكن من حل هذه المشكلة عبر حث اللاجئين على التوجه الى تلك المناطق. لكن هؤلاء يرفضون، خاصة وانهم يشعرون بأنهم كانوا مرتين في الماضي ضحايا لولائهم: اولاً حين امنوا في المحيط وجوداً روسياً، ثم بعد ذلك حين طردوا منه. بالنسبة اليهم من المنطقي ان تنتهي بهم مغامرتهم الى موسكو. ولكن، في موسكو، كما هو الحال في معظم مدن روسيا الوسطى، ليس ثمة سكن ولا وظائف (حيث ان البطالة تزداد بروزاً، ان لم تكن قد استقرت بالفعل)، والشح يخيم.

اضف الى هذا ان وصول هؤلاء السكان يتزامن مع عودة العسكريين الذين كانوا يرابطون في شرق اوروبا، والذين تجبرهم ثورات العام ١٩٨٩ على العودة الى بلادهم. ان استقبال هؤلاء، ومنحهم شروط عيش تكون، قليلاً او كثيراً، مشابهة لشروط العيش التي كانوا يتمتعون بها في المانيا او في المجر، امر مستحيل. وها هم المسؤولون

السوفياتيون يستبد بهم القلق من جراء الآثار التي تتركها على الجيش، هذه العودة الصعبة لابنائه. من أجل هؤلاء تبنى الآن، على عجل، ثكنات يتأملها القادة العسكريون بقرف. كما ان سياسة غورباتشيف كلها تتعرض للانتقادات الحادة، لأنها تؤدي الى هذه العودة المتسرعة الى الوطن التي تطال جيشاً كان في الخارج يرمز الى الجبروت السوفياتي. بحيث ان محاولة نزع فتيل استياء الجيش عبر ضبط عودة رجاله بأقل ما يمكن من الألم، هي في حد ذاتها رهان صعب يفرض نفسه على شكل افضلية مطلقة. وهذا ما يستتبع، بالطبع، وجود محلات اقل لاولئك الذين يطردهم تفاقم العداء القومي من المحيط.

هل يمكن لأحد أن يتصور أن هذه الجماهير الروسية، غير المرغوب فيها في الوطن الأم، التي يخامرها مع ذلك الشعور بأنها قد خدمته بشكل جيد في ممتلكاته البعيدة، هي على استعداد للقبول بوضعية مواطني الدرجة الثانية، المكرهين على سلوك طريق المنفى من جديد؟ مهما كان العدد الحقيقي للروس المرشحين للعودة سريعاً الى روسيا، من المؤكد أنهم سيجدون دعماً لمطالبهم، من لدن اولئك الذين رغم انهم ظلوا يعيشون بعيداً، يعرفون جيداً انهم مهددون بالرحيل بدورهم في أقرب وقت ممكن، لذلك نراهم يتضامنون مع «ذوي الأقدام السوداء» المستائين من روسيا التي لم تعد تعرف كيف تدفع المكافآت ازاء الخدمات المقدمة لها. وهذا يعني ان على السلطة السوفياتية ان تستعد لمجابهة نحو ثلاثين مليوناً من ابنائها، لمجابهتهم ولارضائهم. ومع ذلك فإنها تشعر منذ الآن بأن مجرد استقبالها لنصف مليون عسكري قد انهكها! ان ثلاثين مليون مستاء يمثلون بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي خطراً محتملاً كبيراً، يأتي بهذا لينضاف الى التهديد الذي يتعرض له توازنه من جراء الأمم السائرة على طريق الانعتاق.

بيد أن الاستياء يتفاقم ايضاً في روسيا نفسها، بين الروس الذين يعيشون فيها، والذين يقلقهم ان يروا شروط عيشهم، المأساوية اصلاً، تتدهور اكثر واكثر تحت ضغط كل اولئك الذين ينضمون اليهم بشكل مباغت. ان ازمة السكن، التي لم تحل ابداً، تتخذ الآن ابعاداً كارثية تأتي الغلاسنوست الآن لتحيطها بدعاية تعمل على مفاقمة القلق العام. وهكذا في الوقت الذي كفت فيه السلطة عن التعهد بأن كل الامور ستنتهي بالتسوية، وبأن كل سوفياتي سيكون له، مع حلول العام ٢٠٠٠، مسكن فرد، تقول لنا الصحافة أن العسكريين العائدين الى الوطن، بل واحياناً كبار الضباط، يضطرون هم ايضاً، الى الاكتفاء بـ «زوايا» في غرفة تستخدم هي نفسها كشقة جماعية. أما

المحطات التي يتجمع فيها ريفيون يعجزون عن الحصول على غرفة فندق، فإنها تؤوي الهاربين مع اغراضهم التي تمكنوا من انقاذها من الكارثة... بحيث ان موسكو صار لها، اكثر واكثر، مظهر مدينة تعيش في زمن الحرب. هذا بينما نرى التضامن الموزون الذي ابداه السكان المحليون، الذين سبق لهم أن اظهروا عدة مرات رفضهم للاجئين السريين الذين يحاولون التوطن في موسكو، يتحول الى عداء صريح. ان روسيا الناهضة والقومية في طريقها كذلك لأن تصبح روسيا منقسمة، يتجابه فيها روس روسيا مع روس المحيط.

ترى ما هي الحلول التي يمكن بها مجابهة هذه التوترات المتعاظمة، والتي كانت لا تزال غير متوقعة لفترة من الزمن يسيرة؟ ان السلطة لا يمكنها نسيان ان ثمة حول موسكو، في المؤسسات، معارك شرسة يتواجه فيها موسكوفيون، اي سكان منتظمون يحملون اذونات اقامة في العاصمة، مع سكان الضواحي الذين يحاولون الحصول على حق الاقامة، أو يحصلون عليه حقاً. ويتجابه المقيمون ايضاً مع العمال الآتين من جمهوريات أخرى، وخاصة من آسيا الوسطى الذين كانت السلطة ايام بريجنيف، حين كانت روسيا الوسطى تفتقر الى اليد العاملة، تدفعهم الى التوجه الى العاصمة. كل هؤلاء، وبعنف متزايد، معرضون لاتهام الروس لهم بأنهم السبب في تفاقم شروط السكن والعمل، وفي تطويل مدى الصفوف أمام المخازن.. مما يجعلهم، باختصار، غير مرغوب فيهم على الاطلاق. في مثل هذا المناخ، من الواضح أن كل تدفق جديد للسكان، من شأنه ان يؤدي الى حدوث مجابهات فورية، ويغذي، في جميع الاحوال، عديداً من العداوات العميقة. ولكن ما العمل بأولئك الذين لم يعد بإمكانهم البقاء في مناطق المحيط؟ إن السلطة لا تحار جواباً على هذا السؤال.

***

منذ العام ١٩١٧، كان مسؤولو الاتحاد السوفياتي قد اعتادوا على استخدام المواطنين كما يحلو لهم، فينقلونهم، ويجزأون الحيز الجغرافي على حساب المنطق البشري، تبعاً لمعايير سياسية محض، طالما أن الدوافع الاقتصادية لم تكن لتؤخذ في الحسبان. كان ستالين يقول «ان الانسان هو رأسمالنا الأثمن»... والحق أن السلطات استخدمت رأس المال هذا دون رادع.

والآن في اللحظة التي تحاول فيها السلطة، للمرة الاولى من الثورة، أن تأخذ الارادات البشرية في حسبانها، وان تسلك طريق الديمقراطية - ويشهد بزوغ المجتمع المدني على نجاحها في هذا - تبزغ كافة المشكلات المرتبطة بالعمل الوحشي، الذي غالباً ما كان عبثياً، الذي قام به كل اسلاف غورباتشيف، تبزغ وتتراكم لتسيء الى سياسة هذا الأخير.

ومن الواضح أن هذه السياسة تصطدم اول ما تصطدم بمشكلات انسانية: ان مقاومة المجتمع هي التي تمنع من تطبيق بعض الاصلاحات الضرورية؛ وعدم تطبيق هذه الاصلاحات هو الذي يقود الى الكارثة المتعاظمة. وفي مجال ردود الفعل الاجتماعية الصعب هذا، من الواضح أن وزن نحو من ثلاثين مليون سوفياتي، معظمهم من الروس، سوف لا يعثرون على فرص تمكنهم من الاندماج في الوطن مجدداً، من شأنه ان يبدو مدعاة لعدم الاستقرار بصورة خاصة، بل ودافعاً للانفجار بكل صراحة.

على الرغم من ان الأمر يتعلق هنا بتراكم مشكلات هي من ثمار السياسات السابقة، فإن المجتمع الذي اضرت به تلك السياسات في مجموعه، لا يتردد عن عزوها الى اولئك الذين يقبضون على السلطة حالياً، متهماً اياهم بأنهم، بفعل مبادراتهم، قد اضافوا الى سلسلة الفواجع السوفياتية التي لا تعد ولا تحصى فاجعة اللاجئين الحاليين، ولاجئي الغد خاصة[١٩]. وعلى هذا النحو يكتشف المجتمع والسلطة السوفياتية معاً، أن «الشعب السوفياتي» لم يكن ذا وجود على الاطلاق، وان ثمة شعباً لم يكن احد قد فكر به، يأتي الآن لينضاف الى الشعوب الاخرى، التي يصعب مسبقاً جعلها تعيش الى جانب بعضها البعض: هذا الشعب الجديد هو شعب الاشخاص المقتلعين. ويا لها من مفاجأة مزدوجة سيئة!

هوامش الفصل الحادي عشر

(١) «برافدا فوستوكا» ٢٥/١١/١٩٨٩.
(٢) «المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي»، موسكو، ١٩٦١، ص ٣٦٢ و٤٠٢.
(٣) جدول اعد انطلاقاً من احصائيات الاعوام ١٩٥٩، ١٩٧٠، ١٩٧٩؛ راجع «ناسيونالبي سوستاف» مرجع مذكور، ص ٣ و٥ و٥٩ و٦٢ و٦٤ و٧١ و٧٧ و٨١ و٨٣ و٨٥ و٨٧ و٩٠ و٩٣ و٩٤ و٩٦ و٩٧.
(٤) راجع مثلاً، غريتشلو (ج.) في تقارير اذاعة اوروبا الحرة حول الاتحاد السوفياتي، ١٨/٥/١٩٩٠، ص ٨ - ٩.
(٥) حللها أ. شيهي في تقارير حول الاتحاد السوفياتي، اذاعة اوروبا الحرة ٤/٢/١٩٨٩، ص ٢.
(٦) «ناسيونالبي سوستاف» مرجع مذكور، ص ٩٧ - ٩٨، و«ناسلنيي س.س.س.ر» مرجع مذكور، ص ١٠٦ - ١٠٨.
(٧) مرجع مذكور، ص ٩٧.
(٨) راجع جيرنكو في «البرافدا» ٣٠/١١/١٩٨٩، الذي يركز على صعوبة اعادة الدولة التتارية.
(٩) «اوش، ناشا تراغيديا» في «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ١ و٥.
(١٠) «ازفستيا» ٢٥/٨/١٩٨٩.
(١١) راجع في «البرافدا» ٢٠/٩/١٩٨٩، مداخلة ن. جيليرت في «الاجتماع القومي» حول مشكلة الاراضي الالمانية؛ و«موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ١١.
(١٢) «ناسيونالبي سوستاف» مرجع مذكور. الجدير بالملاحظة انه الى جانب خانة «اليهود» التي تتعلق بها هذه الارقام، نجد في الصفحة نفسها خانات لم تكن موجودة في الماضي: «يهود الجبل» (داغستان ربما)، ٩٣٨٩ في العام ١٩٧٩، و١٩٥١٦ في العام ١٩٨٩؛ يهود جيورجيا: ٨٤٥٥ في العام ١٩٧٩، و١٦١٢٣ في العام ١٩٨٩؛ ويهود آسيا الوسطى: ٢٨٣٠٨ في العام ١٩٧٩، مقابل ٣٦٥٦٨ في العام ١٩٨٩.
(١٣) «ناسيونالبي سوستاف» مرجع مذكور ص ٤٠.
(١٤) «تشيرنوبيل سوفرشنوسيكرتنو» في «اوبوزيتسيا» (نشرت في تارتو) العدد الاول (٧)، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٥ و٨.
(١٥) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٥، ١٩٩٠، ص ٤؛ والعدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٦؛ «اوغونيوك» العدد ٥٢، ١٩٨٩، ص ٥، رسالة قارئ من تشيمكنت.
(١٦) راجع في «اوغونيوك»، العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ٥ اقتراح من قارئ بتحويل اشتراكات الحزب الشيوعي الى صندوق لمساعدة اللاجئين.
(١٧) «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ٢٦، ١٩٩٠، ص ٦، نتيجة استطلاع أجري في موسكو اعلن خلاله ٥٦٪ من السكان انهم لا يريدون استقبال اللاجئين.
(١٨) نفس المصدر.
(١٩) «انتلغنسيا اوسوسيالنو بوليتيتشسكوي سيتوياتسي في ستراني» مرجع مذكور، ص ٤٣، الجدول ٣٩. بالنسبة الى اغلبية الذين سئلوا اتت المسألة القومية سباقة على الغلاسنوست.

خلاصة

الأمة ضد الديمقراطية
ام الأمة والديمقراطية؟

عند بداية سنوات التسعين، وجد السؤال العزيز على قلب لينين «من سيتغلب على من؟» جوابه في الاتحاد السوفياتي، وفي اوروبا التي ظل يسيطر عليها طوال نحو نصف قرن، وهذا الجواب عارٍ من أي التباس: ان الشعور القومي هو الذي رمى بالشيوعية في وهدة تاريخ اليوتوبيات الميتة.

ان هذه الهزيمة التي لحقت بالشيوعية، تحت ضربات المجموعات القومية المستشرسة لكي تقرر مصيرها بنفسها، لعبت اول الأمر داخل الاتحاد السوفياتي. وهذه الاولوية طبيعية: فالشيوعية انطلقت من روسيا، والاتحاد السوفياتي الذي حل محل روسيا عمل على فرضها على الخارج؛ من هنا يتضح أن ضعف الاتحاد السوفياتي وحده هو القادر على الاتيان بالأزمة العامة التي تعصف بالنظام الذي كان يجسده. أما تضامن الشعوب، تلك الشراكة بين الدول التي وسعتها موسكو وارادتها دائماً، فانها استدارت ذات يوم لتتوجه ضد النظام بهدف القضاء عليه. وتحديداً لأن شعوب الاتحاد السوفياتي انتفضت منتزعة من غورباتشيف اي أمل يساوره في اعادة بناء قوة بلده، حدث لغورباتشيف ان انغلق على نفسه داخل حدوده، مضطراً للتهاون في الخارج، منهمكاً في الحفاظ، من الآن وصاعداً، على ما هو اساسي.

لقد انطلقت مناوأة النظام الامبريالي من الاتحاد السوفياتي، فوصلت الى الخارج، ثم من هناك عادت الى الداخل كلعبة الكيد، مساهمة بالتالي في عملية تسريع وتيرة تفكك الامبراطورية. يقول مثل انكليزي قديم ان ما من شيء يدفع الى الاخفاق بمقدار ما تفعل الاخفاقات السابقة... وما تهاوي الشيوعية سوى مثال على صحة هذا المثل.

من هذا التهاوي علينا اول الأمر أن نتوقف عند الدور المتفاوت الذي يلعبه الاشخاص. ففي قلب النظام هيمنت شخصية ميخائيل غورباتشيف على هذا الافلاس الاستثنائي، ومع ذلك كان غورباتشيف لاعباً استثنائياً. وما انجزه استثنائي. فهو منذ

اللحظة التي ادرك فيها الكارثة العامة التي كان اسلافه قد اغرقوا البلد فيها، كان من فضائله أنه لم يغض الطرف عن نظام بات محكوماً عليه.

والحال أن الاختيار الذي اختاره هذا الرجل القابض على عدد كبير من المسؤوليات لا يمكن المرور به مرور الكرام. فخلال شهور قليلة عرف ميخائيل غورباتشيف كيف يتخلى عن يقيناته الاولى - مثل ذاك القائل بأن بالامكان اعادة بناء الاتحاد السوفياتي بسرعة - ، ليعترف بحجم الكارثة المتسع ويحاول الوصول، في معمعان ذلك، الى قيادة البلد الى الديمقراطية. وهو لم يلجأ الى القوة لكي يحاول الحفاظ، لحظة اخرى، على نظام محكوم عليه بالزوال، مع انه كان قد تربى على هذا النمط من الحلول. وهو، اذ القى كل سلطته في الميزان من اجل حمل الاتحاد السوفياتي على مجابهة النتيجة التي تمخضت عنها العقود السبعة الأخيرة، أحل اغراء التحديث محل الحلم الشيوعي.

ومع ذلك فإن هذا الرجل الشجاع والمتبصر بصورة عامة، كان ينقصه شيء ما: فهم العامل القومي. في هذا المعنى نجده حقاً وريثاً شرعياً للينين الذي كان يرى أن القومية المحكوم عليها تاريخياً، ليس لها سوى اهمية استراتيجية. وهكذا اذ تمسك غورباتشيف بموقف ايديولوجي يتناقض مع براغماتيته المعتادة، جعل من نفسه مجرد شاهد سلبي على الانفجارات القومية التي تهدد عمله كله، متابعاً مجرى الأحداث من دون أن يتمكن من التأثير فيها.

في مواجهة رجل الدولة ذي المزايا الكبرى هذا، والذي وجد على اي حال سلسلة الصعوبات تتجاوزه، يعتبر غياب مسؤولين قوميين ذوي هامة موازية لهامته، حقيقة تاريخية غريبة جداً. فالحال أن ما من امة في الاتحاد السوفياتي، وما من حركة سياسية في مناطق المحيط تمكنت من ان تنتج خلال هذه السنوات الحاسمة، رجل دولة حقيقي. ويقينا أن محك السلطة هو الذي يكشف عن حجم سياسي كمازوفسكي، او هافيل، فيما كان النضال السابق على وصول الواحد منهما الى السلطة قد سمح له فقط بابداء شجاعته ومخيلته.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نلاحظ أن ليس ثمة اي اسم يخيم على الصراعات القومية في الاتحاد السوفياتي. عند بداية القرن، حين راحت قوميات الامبراطورية تستيقظ، تمكن من البروز من كل الجهات مثقفون ملفتون، ورجال سياسيون قادرون على فرض انفسهم: ايراكلي تسيريتللي في جيورجيا، وسلطان عالييف عن المسلمين، وغيرهم وغيرهم من الذين لعبوا دوراً من الطراز الأول خلال مجرى ذلك التاريخ! ان استقلال

ليتوانيا، كمحنة لم يكن بالامكان تصورها حتى العام ١٩٨٥، وحيث تغلب اناء الطين على اناء الحديد، ثم تحت قيادة استاذ للموسيقى مجهول يفتقر الى الابهة، لم تتمكن شخصيته الممحية ابداً من توكيد ذاتها في مجرى الاحداث التي عرف كيف يقودها مع ذلك بمهارة شديدة. إنه لمن المشكوك فيه ان يرتدي فيتاتوس لاندربرجيس ذات يوم مسوح الاسطورة على غرار ليخ فاليسا مثلاً. ومع ذلك فإن ما حققه لبلده لا يقل اهمية عما حققه فاليسا.

ليس ثمة ابطال، اذن، وليس ثمة ملهبون للجماهير، وليس ثمة شخصيات ذات سحر، ومع هذا فإن مناطق المحيط السوفياتية تنتفض وتغير الاتحاد السوفياتي الى الابد، كما تغير المشهد السياسي الاوروبي. وما هذا إلا لأن من يمثل المجتمع هنا انما هو الحركات المنبثقة عن جوارح الشعب. أما غايتها التي تقوم في اعادة ترسيخ الوجود القومي، فإنها مفهومة من قبل المجتمعات المعنية، وأقرب الى تطلعاتها من الهدف غير المحدد ـ والملح كثيراً على أي حال ـ المتحدث عن التحديث، والذي يقترحه غورباتشيف على البلد. ان اعادة جبروت الاتحاد السوفياتي، أو حتى تحديثه، أمر لا يهم احداً بصورة مباشرة، بينما نلاحظ أن اعادة ترسيخ الأمة هدف يفهمه كل فرد من افراد الأمة ويشاطره. لقد كمنت مأساة غورباتشيف في انه لم يدرك إلا بصورة متأخرة، العنصر الذي كان من شأنه أن يعبىء مواطنيه قبل أي شيء آخر. أما مكانته في التاريخ، فإنه سوف يدين بها على الارجح الى واقع انه لم يحاول أن يحطم بالقوة ـ مع استثناءات قليلة ـ تلك الطاقات القومية التي اكتشفها متأخراً، وكانت هي التي حكمت عليه بالعجز.

ترى هل سيترتب على تفكك الامبراطورية السوفياتية، ان يحل محلها عدد من الدول ـ الامم، حيث تحاول كل دولة وكل امة ان تكرس نفسها لصياغة مصير خاص بها؟ في هذا الوقت الذي يشهد ذروة الأزمة التي تطال الامم السوفياتية (وليس «الشعب السوفياتي»[1] الاسطوري)، مما لا شك فيه أن كل امة، او كل امة تقريباً، تفكر في الطلاق، غير متصورة وجود أية تسوية تسمح بالحفاظ على أي رابط على اسس جديدة. غير ان التعنت الراهن الذي تبديه الامم لن يكون من شأنه أن يخفي ضوابط الجغرافيا والتاريخ. ان التواصلية الجغرافية للامبراطورية الروسية، ثم السوفياتية، قد ادت الى تعايش شعوب تنتمي الى جذور مختلفة، كما ادت الى التداخل بين ثقافاتها السياسيةوالمادية.

ان امبراطورية تحررت ممتلكاتها البعيدة الواقعة فيما وراء البحار، بامكانها ان تسحب موظفيها ومستوطنيها وينتهي الأمر. والاتحاد السوفياتي يمكنه ايضاً، رغم المصاعب المادية الأكيدة، ان يسحب، من اوروبا الشرقية والوسطى، قواته ومستشاريه الذين كانوا يعسكرون فيهما، بل ويمكنه حتى أن يقطع كل روابطه مع حلفائه القدامى.

ولكن اين تقع حقاً، حدود كل عنصر من العناصر المكونة للاتحاد السوفياتي او لروسيا؟ لقد عمل التاريخ، كثيراً، على تحريك تلك الحدود، بالتواكب مع تحريك شعوب عن بكرة ابيها، مما يجعل من عدم السهولة بمكان تحديد الاراضي الصحيحة التي تقوم عليها كل دولة - أمة. وما ينطبق على روسيا ينطبق كذلك على الدول الاخرى. فأين هي يا ترى الحدود الحقيقية الفاصلة بين اوزبكستان وطاد جكستان؟ واين هي الحدود بين اوكرانيا وبلاد التتار التي يطالب بها ابناء اولئك الذين نفاهم ستالين؟ واين هي الحدود التي تفصل بين ليتوانيا، المتجهة شطر اسكندنافيا، وبين بيلوروسيا السلافية؟ لو بدأنا في هذا فإننا لن ننتهي ابداً من تعداد هذه المساحات غير المحددة، هذه المساحات التي يمكن اعتبارها حقل خصومات محتملة بين الامم الناهضة.

وضغوطات الاقتصاد ليست أقل اهمية. يقينا ان روابط التبعية المتداخلة التي فرضتها موسكو على مناطق المحيط - تخصص اقتصادي، طرق اتصال متداخلة فيما بينها... الخ - يمكنها، مع الزمن، أن تتراخى. ولكن، منذ اللحظة التي يتم فيها الحصول على الاستقلال، سيكون على كل امة أن تؤمن بقاءها، وهي ستعجز عن هذا ان عزلت نفسها بشكل مباغت عن الكل الذي ترتبط به. ولقد اختبرت ليتوانيا هذا الأمر، حين اخضعت لحصار كان، على أي حال، بعيداً عن ان يكون حصاراً شاملاً.

اليوم، من أجل فكفكة الصراعات القائمة، وتفادي تلك التي تُحضَّر، ومن أجل تسوية مشاكل الترابط بين الدول، ليس ثمة سوى حلين: فإما التحريك القسري للسكان وللحدود، واما التسوية. ان الحل الأول ينطرح، عادة، عند الخروج من الحروب، عن طريق الدماء السائلة. لقد كانت بولونيا تعتبر، عند نهاية هذا القرن، نموذجاً للتماسك القومي. وبسبب الالحاح كثيراً على هذا الواقع، بتنا ننسى انها كانت قد ظلت حتى العام ١٩٣٩ حقلاً مغلقاً للصراعات القومية، وأن اليهود والاوكرانيين والبيلوروسيين كثيراً ما اشتكوا في الماضي من كونهم قد جعلوا، في بولونيا، سكاناً من درجة دنيا. أما المشكلة فلم تحل إلا - اذا جاز لنا هذا القول - عن طريق المذبحة التي قامت بها المانيا، وإلا عن طريق ضم اوكرانيا الغربية الذي قام به ستالين.. فمَنْذا الذي

يريد أن تقوم مثل هذه الحلول داخل الحيز الذي لا يزال حتى اليوم سوفياتياً؟

تبقى التسوية التي سيكون من شأنها أن تسمح للجماعات المختلفة بالعيش الى جانب بعضها البعض في دول تنطبع غالباً بالتعددية العرقية. ومن الواضح ان نمو توازن ما بين الطوائف، يفرض على الدول - الأمم ان تدخل في مجموعات اكثر اتساعاً، يكون فيها ثقل الصراعات الخاصة، أقل وزنا. وهذا ما يفسر لنا السبب في ان الجبهات والاحزاب السياسية القومية تتعمد أن تدرج في برامجها - خارج اطار خطاب القطيعة - ، تفكيراً حول الاطار الذي يمكن للاستقلال ان ينجز ضمنه. تجمع الدول السلافية الثلاث داخل تحالف يقوم بين امم متساوية؟ أمر يؤمن به كثير من الروس؛ والجبهة الشعبية الاوكرانية لا تقف منه موقف العداء الكلي، وكذلك هو حال الجبهة الشعبية في بيلوروسيا. في مثل هذه الفرضية التي تجمع اكثر من ٢٢٠ مليون نسمة، ضمن حيز شديد الاتساع، يتمتع بثروات تضمن الازدهار المستقبلي، ثمة سؤال يطرح نفسه: اين سيكون من شأن الارض الروسية أن تنتهي؟ هل ستمتد فقط حتى الاورال؟ ابداً، بكل تأكيد.. فالروس عبر مجموعاتهم السياسية المتعددة يرون أن على ارضهم أن تصل الى المحيط الهادىء، بل وربما سيكون عليها ان تشتمل على شمال كازاخستان، المأهول بالروس والمالك لثروات غورية ضخمة.

وهل يمكن لنا ان نتصور، عند تخوم روسيا الكبرى أو جماعة الدول السلافية، تضافراً لدول مسلمة بدأت اوزبكستان تعتبر نفسها زعيمتها؟ او حتى دولة مسلمة موحدة؟ اذا كانت الاحزاب السياسية التي هي قيد التشكل الآن - كما هو حال ERK - في منطقة المحيط في آسيا الوسطى، تتقدم بمثل هاتين الفرضتين، فإن روسيا تنظر الى فكرة التجاور مع دولة مسلمة ذات وتيرة ديمغرافية متصاعدة بشكل متسارع، بوصفها فكرة مرعبة، وتقترح من جراء هذا على الانعزاليين العتاة - اولئك الذين يشتكون يومياً من «الكلفة» الباهظة التي تنفق على المحيط - انه سيكون من شأنهم ان يكونوا اكثر فطنة، ان هم وجدوا مع مثل هذه الدولة، سبل تفاهم بدلاً من أن يعملوا على جعلها تقف ضد روسيا. ففي الواقع كيف يمكننا ان نتجاهل أن آسيا الوسطى تتهم الاتحاد السوفياتي بأنه قد دمرها عن طريق التخصيص الاقتصادي، وحرمها من وسائل التنمية الداخلية مما حكم عليها بالتخلف؟ الحال أن دينامية المسلمين الديمغرافية، وطمأنينتهم السياسية يفرضان على روسيا عدم الاستسلام أمام اغراء الانطواء على توجه يكون اوروبياً وسلافياً فقط. ازاء هذا كله ما العمل بدول القوقاز؟ هل يتعين تركها لاحقادها؟

هل يتعين ترك جيورجيا وارمينيا المسيحيتين المحاطتين بشعوب مسلمة عرضة لمصير لا يمكن توقعه؟

على هذا النحو نجد أن الاتحاد السوفياتي، او ما تبقى منه، بات موضوعاً أمام لغز محير، ودوامة جدية. ان ضرورة وضع نهاية للامبراطورية، وجعل تفككها منخرطاً في واقع الامور، وترك شعوبها حرة في تقرير مصيرها، امر بديهي اليوم. ففي موسكو لا يمكن لأحد - ونادرون هم الذين يريدون هذا - ، أن ينكر على الأمم التي تطالب بذلك، حقها في تقرير مصيرها وفي الانفصال. ولكن في الوقت نفسه يتعين على روسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي، ان هي شاءت تفادي حدوث العديد من الفواجع، يتعين عليها ان تتخيل حلولاً مشتركة على قاعدة المساواة، من أجل اولئك الذين شاركتهم مصيرهم. ان هناك الآن، في ورشة الاعداد «معاهدة اتحاد» جديدة او ميثاق اتحادي جديد[٢]. والسجالات حامية حول ما ينبغي ان يكون عليه هذا الميثاق او المعاهدة... حيث أن ثمة تفكيراً جدياً يشمل كافة ضروب البناء[٣]. ولكن الامر يحتاج الى مزيد من الوقت. ولن يكون من غير المجدي هنا ان نلاحظ أنه لمناسبة استطلاع الرأي الذي أجري خلال المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، سئل المندوبون حول تصورهم لمستقبل الاتحاد السوفياتي، فأيد ٧٠٪ منهم الابقاء على الاتحاد، فيما وقف ١١٪ الى جانب قيام فدرالية، واختار ١٤٪ توليفة تضم النظامين معاً. وذلكم ما يضيء الهوة القائمة اليوم بين حزب شيوعي محافظ، وبلد يعيش تبدلات مثيرة للدوخان[٤]!

إن ما انتهي بكل تأكيد انما هو زمن شغلته امبراطورية بنيت من حول ايديولوجية مشتركة (روسيا الملكية والمسيحية، او الشيوعية) فرضت على الجميع، مشرعة نظام الهيمنة بالاستناد الى ذريعة القوة المزورة، او بالاستناد الى الضرورة التاريخية او التقدم المتواصل. لقد كان الاتحاد السوفياتي آخر امبراطورية من هذا النمط، وهذا ما وفر له قوة معتبرة، لكنه في الوقت نفسه حكم عليه بالتخلف عن التحديث الحقيقي. ثم ما ان تفتتت الامبراطورية حتى صار على الامم - على كل واحدة منها - ان تقرر الطريق الذي يتعين عليها اتباعه في محاولة منها لتجربه تلك الحداثة التي ظلت محرومة منها حتى الآن.

واضح ان اطار هذا سوف يكون الامة - الدولة، وحدها او ضمن تشكيلات متنوعة: فالحال أن تطلع شعوب هذا الجزء الأقصى من اوروبا، باتجاه تعزيز الامة المستعادة، سوف لن يختفي من فوره. والحال أن نهاية امبراطورية القياصرة كانت قد

كشفت بعض الشيء عن أن عصر الامم قد اتى. لكن الثورة اجلت مجيء ذلك العصر قرابة قرن من الزمن. لكن هذه المرحلة لن يكون من الممكن تجاوزها إلا بعد كوارث جديدة. فالشعور القومي سوف لن يدركه وهن فوري، بالنظر الى انه كان قد قمع لزمن طويل. بل، على العكس من هذا، فهو سوف يغتذي من الاستقلال المستعاد؛ ثم من دون شك، اذ سيجد نفسه في مواجهة صراعات قديمة، وخلافات غير مسواة (تتعلق بأراض مطالب بها، وبسيطرة متحملة او مرفوضة)، سوف يؤدي ذلك الشعور الى استثارة التناحرات بين المصالح القومية. ولقد بدأنا نلاحظ مثل هذا الأمر، بالفعل، في اوروبا الشرقية، حيث عادت الشياطين القديمة الى الظهور... ولا يمكننا ان نتصور بالطبع ان الدول - الامم التي ستنهض على انقاض الاتحاد السوفياتي ستكون في منأى عن هذا.

هل معنى هذا ان النزعة القومية انما هي تطور مؤسٍ للتاريخ الراهن لأوروبا التي كانت شيوعية؟ وان التطور المرجو ما كان يمكنه ان يكون سوى السير نحو الديمقراطية؟ وان النزعة القومية والديمقراطية يلغيان بعضهما البعض؟

ان هذا التصور القائم على اساس التجربة المعاصرة للأمم الكبرى التي حصلت على كل شيء منذ زمن بعيد - الاستقلال والديمقراطية - يقودنا إلى نسيان أن الامة المنضوية تحت لواء دولة انما هي مرحلة حاسمة على طريق تحديث المجتمعات. فالأمة في اوروبا، حتى ولو كان ذلك في اوروبا الشرقية، ليست القبيلة؛ كما ان الرغبة الجامحة في تعزيزها ضمن اطار دولة لا يؤدي الى أي انزلاق نحو القبلية. كما ان الارتباط بالأمة، أي بالجماعة الموسعة التي يلحمها قرب الأراضي والماضي المشترك، وتمتلك بنى مقبولة، هو خاصية من خاصيات الانسان المتحضر؛ انه تقدم بالنسبة الى المجتمع البدائي، لا تراجعٌ عنه.

تنبني الأمة من حول ذاكرة مشتركة. لذلك فمن الطبيعي، بل والحتمي حتى، أن الشعوب التي تتحرر، اذ تستعيد لحمتها بالذاكرة التي منعت عنها طويلاً، تجد في تلك الذاكرة ايضاً آثار الصراعات والاحقاد التي كانت قد جابهتها مع شعوب أخرى. فالحال أن استعادة الذاكرة، وشق السبل في اتجاه التلاحم القومي، ليسا مجرد مسيرة بسيطة خالية من الآلام؛ الفرز يأتي لاحقاً. أما خلال تلك المسيرة الساعية لاستعادة الأمة، فإن التوترات المخبوءة لا يمكنها إلا أن تظهر. وذلكم هو المظهر المؤسف دون شك؛ انما الحتمي، الذي ترتديه نهضة الشعوب واكتشافها لهويتها. وفي معظم الاحيان تكون نزعتها القومية عدوانية وثأرية.. وهي كذلك لأن تلك النزعة تكون ثمرة حقبة طويلة

من الزمن حدث خلالها للأمة أن اضطهدت واهينت بل وازيلت من الوجود .

أما النزعة القومية الهادئة والمنفتحة فلا تأتي إلا لاحقاً، حين تكون الأمة قد تلقت من ضمانة الزمن، اليقين بأنها سائرة على طريق الازدهار . أما نسيان هذا، وتصور أن هذه الشعوب التي تنهض متفتحة على حياة خاصة بها، يمكنها أن تحدث نفسها، أي تصل بالتالي الى الديمقراطية عبر تجاوزها للأمة وللشعور القومي القوي الذي تتعزز الامة من حوله، فمعناه الاحتكام مرة أخرى الى المنطق الذي احتكم اليه لينين، والاعتقاد أن بالامكان توفير العديد من مراحل التطور الاجتماعي، باسم مسلمة بسيطة. في البداية لم يكن أحد ليتصور في الاتحاد السوفياتي، وقد عبر مرحلة تمَّ في خلالها تجاهل العامل القومي او التقليل من شأنه، أن من حول هذا العامل تحديداً سينتظم اليوم التفكير وكافة المشاريع التي يحملها كل اولئك الذين لهم مسؤولية سياسية.

هل نعني بهذا أن تفتت الاتحاد السوفياتي، الناتج عن هذا الانفجار القومي، يعتبر بالنسبة الى الجميع أمراً لا رجوع عنه؟ وان ما من رد فعل سيأتي ليحاول وقف سقوط الامبراطورية او لجمه على الأقل؟

ان الوضع الراهن في الاتحاد السوفياتي مدهش. فبالنسبة الى مجالات القوة العسكرية تحتفظ الدولة السوفياتية بقدرات تحرك تكاد تكون غير محدودة. وقوتها لا تزال على حالها، على الرغم من اتفاقيات نزع السلاح التي عقدتها. اذن هذا الجيش العديد، والمسلح بصورة مذهلة، والمتمتع بقدرة استراتيجية معتبرة، أفليس في وسعه يا ترى أن يوقف تقطع اوصال البلد؟ خاصة وان نهاية الامبراطورية تعني، على المدى القصير، انهيار القوة الاستراتيجية؟ وكيف لنا أن نتصور ان اولئك الذين يجسدون جبروت البلد - من دولة وجيش وكا.جي.بي. - يمكنهم ان يتفرجوا بلا حراك على تدمير هذا البلد وهم يملكون، بعد، الادوات التي تمكنهم من التحرك؟

ومع هذا، لا بد لنا أن نلاحظ أن القوة السوفياتية واولئك الذين يقبضون عليها يبدون وكأنهم راضون بأن يُصفوا. اذا ما استثنينا بعض التحركات المحدودة في تبيليسي او ازربيجان - . هل هم راضون بهذا طواعية، أم لأن تلك القوة نفسها اصيبت بالعفن والاهتراء كما حدث للامبراطورية؟

الفرضية الثانية هي الأقرب الى التصديق دون ريب. فإذا كان القادة العسكريون يعبرون دائماً، وبقوة، عن معارضتهم لتفكك الامبراطورية... فإنهم ليسوا على اجماع في هذا المجال.. بل انهم يعبرون بحيوية اكثر واكثر، عن الحذر الذي يلهمهم اياه

جيش متعدد العروق، صار هو الآخر ميداناً مغلقاً لاحتدام الصراعات القومية، بل والعرقية[٥]. فهل يمكن توريط جيش غير مأمون الى هذا الحد، في عمليات توطيد للنظام من شأنها ان تطال كافة الاراضي السوفياتية تقريباً؟ اضف الى هذا ان الجيش نفسه، بصفته مؤسسة، فقد ثقة المجتمع. وهذا الأمر ايضاً يعرفه قادة الجيش ويقولونه. وهم على حق حين يبدون شكهم في ان المجتمع لن يقبل ان يقوم جيشه بتوطيد النظام في مناطق المحيط عن طريق العنف[٦]. ترى، ابان التدخل العسكري في ازربيجان، أفلم يعبر المجتمع بالفعل عن عدم موافقته على استخدام القوات المسلحة داخل اراضي الاتحاد؟ ان المرسوم الرئاسي الصادر يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٩٠، والذي طالب غورباتشيف بموجبه الحل الفوري لكافة الميليشيات القومية، مهدداً اولئك الذين لا يرضخوا باستخدام القوة ضدهم، بامكانه أن يتركنا كثيري الشكوك بصدده؛ فإذا كان يمكن التفكير ببعض العمليات الصغيرة، فهل يمكن للجيش ان يخوض في الوقت نفسه، عمليات في القوقاز وفي آسيا الوسطى؟ وكيف يمكن، في كل مكان، مصادرة الاسلحة من ترسانات اخفيت بعناية؟ ومن ذا الذي يرغب في القيام بهكذا عملية؟

ان ما لا يقدر ولا يريد فعله جيش هبطت معنوياته، ومسته جرثومة التناحرات القومية مساً عميقاً، لا يبدو أن الكا.جي.بي. مستعدة لمحاولته. وينتج عن هذا الواقع أن ما من قوة ستنهض، على الأرجح، لوقف مسيرة الامم التي لا تقاوم، على طريق المصير الذي اختارته لنفسها. ان الوضع في الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩٠ لا يمكنه إلا ان يذكرنا بالوضع في روسيا خلال ربيع العام ١٩١٧. ففي تينك اللحظتين من لحظات التاريخ، تبدت قوة الدولة على حالها قوية غير ممسوسة، ومع ذلك تبدت كالمشلولة امام قوى راحت تتحداها وبدأت بافنائها. ولكن في العام ١٩١٧ كانت هناك امم وكان هناك مجتمع على تماس مع الحرب، تجهل سبل التوتاليتارية ووسائلها، لذلك تركت نفسها عرضة لمصادرة البولشفيين لثورتها، فلم تعرف كيف تقاوم الهيمنة المطلقة التي فرضت عليها. أما اليوم عند نهاية هذا القرن، فإن شعوب الاتحاد السوفياتي تمتلك معرفة مأساوية بالتجربة التوتاليتارية، أما اولئك الذين يقودون المعركة القومية - في موسكو او في مناطق المحيط - فلقد انهمكوا في اعادة الذاكرة الى الشعوب، كما ساعدوها ليس فقط على فهم حقيقة الستالينية بل كذلك على فهم الجذور العميقة للقمع. ترى أفلا تكمن هنا، بالنسبة الى الحركة القومية النامية، افضل الفرص للإلتقاء بالديمقراطية؟

هوامش الخلاصة

(١) «سوفتسكي نارود، نافايا ايستوريتشسكايا اوبشنوستليو دي»، موسكو، ١٩٧٥، ص ٥٢٠، راجع البيبليوغرافيا المكرسة للشعب السوفياتي والصداقة بين الشعوب.

(٢) «ازفستيا» ٢٤/٧/١٩٩٠، ص ٢؛ و«اوغونيوك» العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ٤، رسالة من الجندي أفيلوف.

(٣) السجال بين ترافكين - امسبارتسوموف في «موسكوفسكي نوفوستي» العدد ١١، ١٩٩٠، ص ٩، حوار مع بورلاتسكي شميليف «ليتراتورنايا غازيتا»، العدد ٢٩، ١٩٩٠، ص ٣.

(٤) «برافيتيلستفنيي فستنيك»، العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ٣.

(٥) لجنة الدفاع عن أمن الدولة في السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي، اجرت تحقيقات حول مقتل العديد من الضباط، «كراسنايا زفيزدا» ١٣/٦/١٩٩٠.

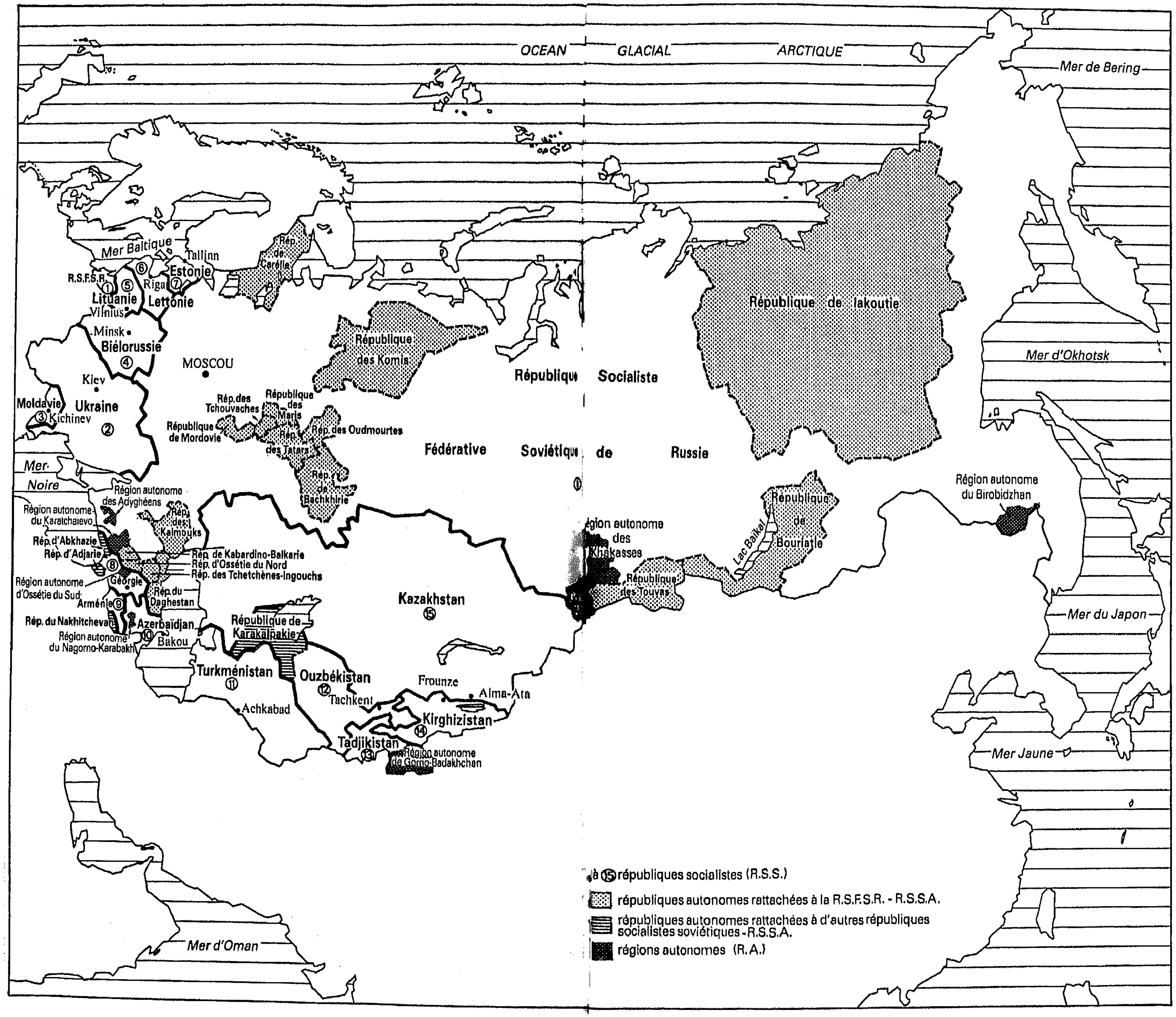
(٦) على سؤال: «من أجل تسوية الصراعات القومية في الجمهوريات، هل يتعين اعلان الاحكام العرفية؟» اجاب عدد كبير من الذين سئلوا، والمنتمون الى شتى الفئات الاجتماعية بالسلب (المعدل العام ٦٠٪) راجع «انتلغنسيا اوسوسيالنو بوليتيشيسكوي سيتوياستي في ستراني» مرجع مذكور، ص ٤٣، الجدول ٤٠.

محتويات الكتاب

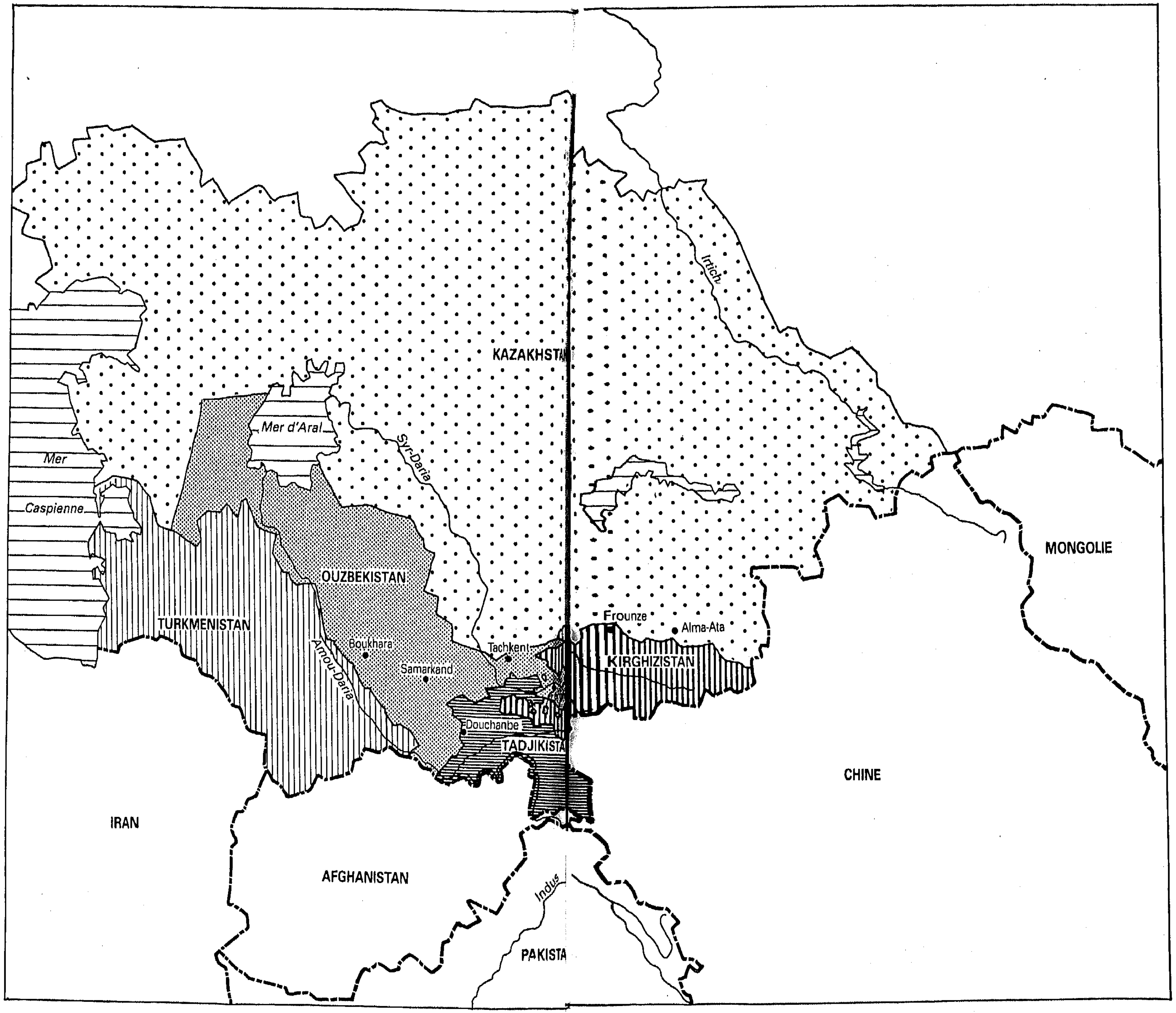
القسم الثالث: نهاية الإتحاد

القسم الرابع: بعد الامبراطورية

ملاحق



جمهوريات الاتحاد السوفياتي



الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي

دار الأرض للنشر
دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث - ليماسول - قبرص

هذا الكتاب

ما هي طبيعة الأزمة التي يعيشها الاتحاد السوفياتي وتعصف بكيانه اليوم؟ هل هي ناجمة عن تعثر واخفاق البنى الاقتصادية وعجزها عن تلبية احتياجات «الجماعة» السوفياتية، ومن ثمّ فإن رهان الدولة العظمى التي أسسها ستالين لم ينجح بسبب من افتقاده لقاعدة اقتصادية صلبة؟ أم أن جرثومة الأزمة كانت كامنة في قلب النظرية الشيوعية من حيث هي مشروع يوتوبي مفارق للواقع؟ هل الأزمة هي نتيجة للموروث الامبراطوري الروسي الذي جهد لينين وخلفاؤه للمحافظة عليه وتدعيمه، وبالتالي فإن ما يعصف بالاتحاد السوفياتي الآن هو نتيجة لانفجار مسألة القوميات الساعية لامتلاك دولها الخاصة بها خارج الاطار الامبراطوري السوفياتي؟

إن هذا الكتاب إذ يتخذ كمنهج له معارضة الخطاب السياسي السوفياتي المعلن بالواقع المعاش يعرّي الحياة السياسية السوفياتية ويفسّر لنا التحولات السياسية والثقافية خلال سنوات حكم غورباتشيف؛ ويسلّط الضوء على الفساد الاداري المستشري داخل بعض مؤسسات الدولة بحيث تتجرأ الكاتبة على وصفه بـ «حكم المافيا»؛ كما يركّز على نهضة الاسلام ـ ثقافيا وسياسيا ـ لدى الشعوب المسلمة في الاتحاد السوفياتي، وعلى صراع القوميات والأعراق التي تتكوّن منها الامبراطورية السوفياتية، والتوترات الدامية بين المركز ودول المحيط؛ كل ذلك بقصد الاجابة على التساؤل المحوري في الكتاب:

إلى أين تمضي الامبراطورية السوفياتية في اللحظة الراهنة: هل إلى التفكك والزوال وبالتالي نشوء الدول ـ الأمم، أم أن العصر ما زال يسمح لهذه الامبراطورية بالتماسك والاستمرار؟

الناشر

دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث   شركة الأرض للنشر المحدودة